

دليل السالك

إلى

ألفية ابن مالك

بقلم

عبدالله بن صالح الفوزان

الجزء الثالث



بسم الله الرحمن الرحيم

إعراب الفعل

إعراب المضارع
١- الرفع

٦٧٦ ـ اِرْفَـعْ مُضَـارِعـاً إِذَا يُجَـرَّدُ مِـنْ نَـاصِـبٍ وَجَـازِمٍ كَتَسْعَـدُ

تقدم في أول الكتاب أن المضارع له حالتان:

١ ـ حالة إعراب ٢ ـ حالة بناء.

وقد تقدم البحث في بنائه. وهذا بحث في إعرابه. وهو إما رفع أو نصب أو جزم. فإن تقدمه أداة نَصْب نُصِبَ، أو أداة جَزْم جُزِمَ، فإن لم يتقدمه شيء من ذلك رُفع. نحو قوله تعالى: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾[1] فـ (يُدبِّرُ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر. و(الأمر) مفعول به منصوب.

وهذا معنى قوله: (ارفع مضارعاً.. الخ) أي ارفع الفعل المضارع إذا تجرد من ناصب أو جازم، كـ (تَسعدُ) بفتح التاء. مضارع (سَعِدَ). ولم يقيد ابن مالك ـ رحمه الله ـ المضارع بكونه خالياً من النونين: نون التوكيد ونون الإناث، لعلمه مما تقدم في باب المعرب والمبني.

٢- النصب وأدواته

٦٧٧ ـ وَبِلَـنِ انْصِبْـهُ وَكَـيْ كَـذَا بِـأَنْ لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنّ

٦٧٨ ـ فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَـا مِـنْ أَنَّ فَهْـوَ مُطَّـرِدْ

شرع في الحالة الثانية من أحوال إعراب المضارع. وهي

---

(١) سورة السجدة، آية: ٥.

نصبه إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لن) أو (كي) المصدرية، أو (أَنْ) المصدرية، أو (إذَنْ).

١-لن

١ ـ فأما (لن) فهي حرف نفي واستقبال. أي: نفي الحدث في الزمان المستقبل[(١)] لأنها إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو: لن يندمَ المحسن. قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ فـ(لن) حرف نفي واستقبال، ينصب المضارع و(نبرح) فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) و(عاكفين) خبره.

وقد تدخل عليها همزة الاستفهام التي للإنكار، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾[(٢)]. ف (لن) حرف نفي ونصب (يكفي) فعل مضارع

---

(١) تتفق (لن) مع (لا) في أن كل واحد منهما لنفي المستقبل. إلا أن (لن) فيها توكيد النفي ومبالغته، قال تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ وهي لا تفيد تأبيد النفي كما ذكر الزمخشري في تفسيره. عند قوله تعالى ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ (٢/ ٩٠)، وقوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ (٣/ ٤٠) وهو قول فاسد حمله عليه اعتقاده أن الله تعالى لا يرى يوم القيامة، فإن آية الرؤية لو قيدت بالتأبيد فإنه لا يدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت؟ ولأنها لو كانت للتأبيد لما جاز تحديد الفعل بعدها كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا۟ مِنْهَا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾. ولو كانت للتأبيد - أيضاً - لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ راجع: دراسات لأسلوب القرآن (١/ ٢/ ٦٣٢) شرح الكافية لابن مالك (٣/ ١٥٣١).

(٢) سورة آل عمران، آية: ١٢٤.

منصوب. والكاف: مفعول به. والميم: علامة الجمع والمصدر المؤول (أن يمدكم) في محل رفع فاعل.

٢-كي

٢ ـ وأما (كي) المصدرية فعلامتها: أن تُسبق بـ (لام) التعليل، نحو: تعلم لكي تفيدَ وتستفيدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾[(١)]، أي: تحزنوا، فـ(لكيلا): اللام حرف جر. و(كي) حرف مصدري ونصب، و(لا) نافية، و(تأسوا) فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون، لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو: فاعل، و(كي) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والتقدير: لعدم أساكم[(٢)].

وقولنا: (كي المصدرية) احتراز من (كي) التعليلية، فليست ناصبة. وإنما هي حرف جر، وتقدم ذكرها في حروف الجر. والناصب بعدها (أن) مضمرة أو مظهرة، وذلك إذا تأخرت عنها (اللام) أو (أن) نحو: جئت كي لأتعلم[(٣)]، وجئت كي أن أتعلمَ.

فإن تجردت من اللام قبلها و(أنْ) بعدها جاز اعتبارها مصدرية بتقدير اللام قبلها. وجاز اعتبارها تعليلية بتقدير (أنْ) بعدها. كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾[(٤)].

---

(١) سورة الحديد، آية: ٢٣.

(٢) قال في المصباح: وأسي أسىً. من باب تعب: حزن فهو أسيٌّ مثل حزين اهـ. وجئنا في التقدير بكلمة (عدم) من (لا) النافية.

(٣) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/ ٢٨١).

(٤) سورة القصص، آية: ١٣.

وإن ذكرت اللام قبلها و(أن) بعدها. جاز أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع. و(أن) مؤكدة لها. وأن تكون تعليلية مؤكدة لـ (اللام) والناصب للمضارع هو (أن) وهو الأفضل، نحو: اغفر للصديق هفوته لكي أن تدومَ مودته.

٣ ـ أن المصـدريـة وحالاتها

٣ ـ وأما (أنْ) المصدرية فهي أقوى النواصب. لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وهي أكثر النواصب وقوعاً في القرآن، وضابطها: أن تُسبك مع مدخولها بمصدر يعرب حسب موقعه من الكلام نحو: الغيبة أن تذكر أخاك بما يكره، فـ(أنْ) حرف مصدري ونصب، و(تذكرَ) فعل مضارع منصوب و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ والتقدير: الغيبة ذكرك أخاك بما يكره.

واعلم أنَّ لـ (أنْ) ثلاث حالات:

الأولى: أن يتقدم عليها ما يدل على اليقين والتحقق، مثل: علم، وأيقن، فهذه مخففة من الثقيلة، تنصب الاسم وترفع الخبر[1]. ولها ثلاثة أحكام:

١ ـ أن اسمها ضمير الشأن محذوف.

٢ ـ رفع المضارع بعدها.

(١) الظاهر أن تقدم ما يدل على اليقين بالنسبة للمخففة أمر أغلبي، بدليل أنهم أعربوا (أنْ) في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ أعربوها مخففة مع أنه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين. وقد نص على ذلك صاحب التصريح (٢/ ٣٣٢).

٣ ـ فصل المضارع منها ـ في الغالب ـ بأحد الفواصل الأربعة المتقدمة في باب (إنَّ وأخواتها) وهذا الفصل للتفرقة بينها وبين المصدرية نحو: أيقنت أن سيندم الظالمون. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1] فـ (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، والسين حرف تنفيس ـ أي استقبال ـ و(يكون) فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مرفوع بالضمة. (منكم) خبر «يكون» مقدم (مرضى) اسمها مؤخر. والجملة خبر (أنْ) المخففة.

الحالة الثانية: أن يتقدم عليها ما يدل على الظن والرجحان مثل: ظن، خال، حسب. ونحوها. فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة ويرفع المضارع بعدها. وتأخذ الأحكام السابقة. وأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع، وهو الأكثر والأرجح، لأن الأصل بقاء الظن على بابه، ورفع المضارع بعدها يلزم عليه تأويل الفعل باليقين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2] فقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) على أنها مخففة. و(حسبوا) بمعنى (أيقنوا) لأن (أنَّ) للتأكيد. والتأكيد لا يجوز إلا مع اليقين. وقرأ الأربعة الباقون ـ من السبعة ـ بنصب (تكون) على أنها الناصبة للمضارع، و(حسب)

(١) سورة المزمل، آية: ٢٠.
(٢) سورة المائدة، آية: ٧١.

بمعنى الشك. لأن (أنْ) الناصبة ليست للتوكيد. بل الأمر قد يقع، وقد لا يقع.

الحالة الثالثة: ألا يسبقها علم ولا ظن. بل تقع في كلام يدل على الشك أو على الرجاء والطمع. فهذه ناصبة للمضارع[1] وجوباً. نحو: أرجو أن ينتصر الحق. قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ فـ(أن) مصدرية ناصبة للمضارع. والمضارع بعدها منصوب.

وقولنا: (المصدرية) احتراز من المخففة والمفسِّرة والزائدة. أما المخففة فتقدمت. وأما المفسرة فهي التي تأتي للتبيين والتفسير، فتكون بمعنى (أي) المفسِّرة. وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه، كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾ فجملة (إذ أوحينا) فيها معنى القول دون حروفه. و(ما يوحى) هو عين (اقذفيه في اليم) في المعنى، وتعرب الجملة الواقعة بعد (أنْ) المفسِّرة بدلاً أو عطف بيان من المفرد الذي فسرته.

وأما الزائدة فهي الواقعة بعد (لما) الحينية، كقوله تعالى:

---

(١) كما تدخل (أنْ) على المضارع. تدخل على الفعل الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾، وعلى فعل الأمر كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَـٰبِغَـٰتٍ﴾. وليس لها تأثير عليهما. فلا تغير زمنهما. ولا يكون لهما محل تنصبه كما ذكر ذلك ابن هشام في المغني ص٤٣.

﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ﴾[2] والقصة واحدة. أو بعد (لو) كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾[3]، وهي تفيد تقوية المعنى وتوكيده.

وإلى هذه الأحرف الثلاثة (لن، كي، أن) أشار بقوله: (وبلن انصبه. .الخ) أي: انصب المضارع بـ(لن) و(كي) وكذا بالحرف (أن) بشرط ألا يقع (أن) بعد ما يفيد العلم واليقين، لأنها بعد العلم مخففة لا ناصبة، فإن وقعت بعد ظن فانصب المضارع بها إن شئت، وارفعه إن شئت، (والرفع صَحِّحْ) أي: اعتبره صحيحاً. واعتقد إذا رفعت بها أنها مخففة من الثقيلة، فهذا مطرد وكثير في كلامهم.

❊ ❊ ❊

إهمال (أنْ) المصدرية

٦٧٩ ـ وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى ... مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

أي: أن بعض العرب يهمل (أن) المصدرية فلا ينصب المضارع بعدها بل يرفعه، حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تنصب، لاشتراكهما في أنهما يقدران بمصدر. فتقول: يسرني

---

(١) سورة العنكبوت، آية: ٢٩.
(٢) سورة هود، آية: ٧٧.
(٣) سورة الجن، آية: ١٦.

أنْ تجتهدُ. برفع (تجتهد) على إهمال (أنْ)[١].

وقوله: (حيث استحقت عملا) الظرف (حيث) متعلق بالفعل (أهمل) أي: أهملها في كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع.

❊ ❊ ❊

٤ ـ إذن الناصبة للمضارع

٦٨٠ ـ وَنَصَبُوا بِـإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

٦٨١ ـ أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا ... إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

٤ ـ ذكر الرابع من نواصب المضارع وهي (إذن). وهي حرف جوابٍ دائماً وجزاءٍ غالباً. فإذا قال أخوك: أزورك غداً إن شاء الله، فقلتَ له: إذن أكرمَك. فقد أجبته. وجعلت الإكرام جزاء زيارته، فـ(إذن) حرف نصب وجواب وجزاء، و(أكرم) فعل مضارع منصوب بـ (إذن) وعلامة نصبه الفتحة. والكاف مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا.

وهي تنصب المضارع بنفسها بثلاثة شروط:

الأول ـ أن يكون المضارع مستقبلاً، فإن كان حالاً أهملت. كما لو حدثك إنسان بحديث فقلت له: إذن أظنك صادقاً، برفع المضارع (أظن)، لأن زمنه للحال، لأن الظن قائم وحاصل وقت

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط (١/٢٢٣) حيث ذكر أن الدليل على إهمال (أن) قراءة (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) المنسوبة لمجاهد. وبيتان من الشعر، الثاني منهما منتقد. قال: (وما سبيله هذا لا تبني عليه قاعدة).

الإجابة. و(إذن) ـ هنا ـ حرف جواب لا جزاء.

الثاني ـ أن تكون مصدَّرة، أي: في أول الكلام. فإن كانت في وسط الكلام لم تنصب المضارع، نحو: أنا إذن أكرمُك، برفع المضارع.

فإن كان المتقدم عليها حرف عطف، وهو الواو أو الفاء جاز في الفعل وجهان:

أ ـ الرفع فهي مهملة، على اعتبار العطف وهو الأرجح، كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٧٦﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ۝٥٣﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ۝١٦﴾، فقد قرأ السبعة برفع المضارع، قال ابن مالك في شرح كافيته: (إلغاؤها أجود، وهو لغة القرآن التي قرأ بها السبعة...)[٣] اهـ. ولم تقع (إذن) الناصبة للمضارع المصدرة في القرآن الكريم، كما ذكر ذلك صاحب دراسات أساليب القرآن[٤].

ب ـ النصب فهي عاملة على اعتبار أن الحرف للاستئناف. فتكون (إذن) في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها.

الشرط الثالث: أن يكون المضارع متصلاً بها لم يفصل بينهما فاصل. فإن كان فاصل أهملت. كأن يقول لك: أزورك

---

(١) سورة الإسراء، آية: ٧٦.
(٢) سورة النساء، آية: ٥٣.
(٣) شرح الكافية (٣/١٥٣٦).
(٤) انظر (١/١/٥٥).

غداً، فتقول: إذن أخي يكرمُك، برفع المضارع لوجود الفاصل.

ويجوز الفصل بالقسم نحو: إذن والله أكرمَك. بنصب المضارع وهذا معنى قوله: (ونصبوا بإذن االمستقبلا.. الخ). أي: أن العرب نصبت المضارع بـ(إذن) إذا كان مستقبل الزمن. وكانت (إذن) مصدرة في أول جملتها. والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما أو بفاصل هو القسم. ثم قال: انصب المضارع أو ارفعه إذا كانت (إذن) واقعة بعد حرف عطف. ولم يقيد هذا العاطف بالواو أو الفاء كما ذكر النحاة.

* * *

أحوال (أن) المصدرية

٦٨٢ - وَبَيْنَ لاَ وَلاَمِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإنْ عُدِمْ

٦٨٣ - لاَ فَأَنَ اعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

٦٨٤ - كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إذَا يَصْلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ إلاَّ أَنْ خَفِي

اختصت (أن) المصدرية بأنهاتنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها بهذا الاعتبار ثلاث حالات:

الأولى: أن تظهر وجوبًا.

الثانية: أن تظهر جوازاً.

الثالثة: أن تضمر وجوبًا.

١ - إظهارها وجوباً

فتظهر وجوباً إذا وقعت بين (لام) الجر و(لا) سواء كانت (لا) نافية أم زائدة.

فمثال النافية: أحضر مبكراً لئلا يفوتَني الصف الأول. قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾[١]، فـ(لئلا) اللام حرف تعليل وجر. و(أنْ) حرف مصدري ونصب. و(لا) نافية. والهمزة في (لئلا) هي همزة (أنْ) وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لا لفظاً ولا خطًّا. و(يكونَ) فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن) و(للناس) خبر مقدم و(حجة) اسمه مؤخر.

ومثال الزائدة: قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾[٢]، أي: ليعلم أهل الكتاب، فـ(لا) صلة للتوكيد، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

٢ - جواز إظهارها وإضمارها

الحالة الثانية: جواز إظهارها وإضمارها، وذلك في موضعين:

الأول: إذا وقعت (أن) بعد (لام) الجر، ويقع المضارع بعدها مباشرة سواء كانت اللام للتعليل - وهي أن يكون ما بعدها علة لما قبلها - نحو: حضرت لأستفيدَ. قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[٣]، فـ(تبين) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (لام) التعليل، أو كانت اللام لبيان العاقبة. وتسمى (لام الصيرورة)[٤] - وهي أن يكون ما بعدها نتيجة مترتبة

---

(١) سورة النساء، آية: ١٦٥.
(٢) سورة الحديد، آية: ٢٩.
(٣) سورة النحل، آية: ٤٤.
(٤) التسمية بلام الصيرورة للكوفيين. وقد أنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة. انظر مغني اللبيب ص٢٨٣. ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٢/ ٤٦٨).

على ماقبلها ـ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[١] فاللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك. وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين، فكان عاقبته أن صار لهم عدواً وحزناً.

أو كانت اللام زائدة. وهي الواقعة بعد فعل متعدٍ ـ وفائدتها التوكيد ـ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾[٢]، فالفعل (يريد) متعدٍ. ومفعوله هو المصدر المنسبك من (أن) المضمرة جوازاً بعد اللام ومن المضارع بعدها. وهذه اللام زائدة بين الفعل ومفعوله، والتقدير: إنما يريد الله إذهاب الرجس عنكم.

الموضع الثاني: سيأتي ذكره في آخر الباب إن شاء الله.

٣ـ وجوب إضمار (أن)

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) وذلك في خمسة مواضع:

الموضع الأول

الأول: بعد (لام الجحود)[٣]. ومعنى الجحود: النفي، وهي اللام المسبوقة بـ(كون) ماضٍ منفي. نحو: ما كان الصديق ليخون صديقه، لم يكن الغِنَى ليُطغيَ كرام النفوس. فـ(اللام) في (ليخون) و(ليطغي) لام الجحود. وتفيد توكيد النفي لأن

---

(١) سورة القصص، آية: ٨.
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٣٣.
(٣) هذا رأي البصريين وعند الكوفيين لا تقدير في الكلام. والناصب للمضارع هو اللام نفسها. والجملة الفعلية خبر (كان).

الأصل: ما كان يفعل. ثم أدخلت اللام زيادة في تقوية النفي، وسميت (لام الجحود)؛ لملازمتها الجحد وهو النفي. وهذا اصطلاح وإلا فالجحد هو الإنكار، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]، فـ(ليعذبهم): اللام: لام الجحود. و(يعذبَ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (لام) الجحود، والفاعل ضمير مستتر، والهاء: مفعول به. والميم: علامة الجمع، والجملة صلة الموصول الحرفي (أن)، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (كان)، والتقدير ـ والله أعلم ـ وما كان الله مريداً لتعذيبهم.

الثاني: بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (حتى) أو بمعنى (إلا) الاستثنائية.

الموضع الثاني

فتكون (أو) بمعنى: (حتى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً نحو: لألزمنَّك أو تقضيني حقي. فالفعل (تقضيَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو). وهي بمعنى (حتى) إذ يصح أن يقال: لألزمنك حتى تقضيني حقي. ومنه قول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أُدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر[٣]

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٣٣.
(٢) سورة النساء، آية: ١٣٧.
(٣) المعنى: يقول: إنه يستحمل الشدائد حتى يبلغ ما يتمناه ويرجوه، فإن ما يرجى من المطالب لا يناله إلا الصابرون.
إعرابه: (لأستسهلن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر. وأستسهل: فعل =

فالفعل (أُدرك) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (حتى) لأن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء.

وتكون (أو) بمعنى (إلا) إذا لم يصح وقوع (حتى) موقعها نحو: يعاقب المسيء أو يعتذرَ. فالفعل (يعتذرَ) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو) وهي بمعنى (إلا) إذ يصح أن يقال: يعاقب المسيء إلا أن يعتذر. ولا يصح وقوع (حتى) موقعها لفساد المعنى، لأن الاعتذار لا يكون غاية للعقاب. ومنه قول الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما[1]

= مضارع مبني على الفتح، والنون للتوكيد، والفاعل ضمير مستتر (الصعب) مفعول به، (المنى) مفعول به لـ(أدرك) منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر (فما) الفاء للتعليل، وما: نافية، (انقادت الآمال) فعل وفاعل والتاء للتأنيث (إلا) أداة حصر (لصابر) متعلق بالفعل قبله.

(١) غمزت: جسست، قناة: رمح، كعوبها: الكعب ما بين كل عقدتين من عقد الرمح. والمعنى: أن هذا الرجل إذا أراد إصلاح قوم مفسدين فلا يرجع عنهم إلا إذا استقاموا وإلا كسرهم وأتلفهم. كالرمح المعوج إذا أراد إصلاحه فلا يرجع عنه إلا إذا استقام واعتدل وإلا كسره. ففي البيت استعارة تمثيلية.
إعرابه: وكنت: كان فعل ماض ناقص. والتاء اسمها (إذا) ظرف مضمن معنى الشرط (غمزت) فعل وفاعل، في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهو فعل الشرط. (قناة قوم) مفعول به ومضاف إليه، (كسرت) فعل وفاعل والجملة لا محل لها، جواب (إذا) وجملة (إذا) وشرطها وجوابها في محل نصب خبر (كان)، (كعوبها) مفعول به ومضاف إليه، (أو تستقيما) إعرابه في الأصل. والألف للإطلاق و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على مصدر متصيّد من الفعل السابق، أي: حصل مني كسر لكعوبها أو استقامة منها.

فالفعل (تستقيم) منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد (أو)، وهي بعد (إلا) أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها. ولا يصح أن تكون بمعنى (إلى) لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر.

وإلى ما تقدم أشار بقوله: (وبين (لا) ولام جر التزم. .إلخ) أي: يلزم إظهار (أن) الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين (لا) بنوعيها ولام الجر، وهذه الحالة الأولى من أحوال (أن) وهي وجوب إظهارها، فإن عُدِمَ الحرف (لا) فأعمل (أنْ) ظاهراً أو مضمراً، لأن الأمرين جائزان. وهذا الموضع الأول من الحالة الثانية وهي جواز إضمارها وقوله: (اعمل) بكسر الميم فعل أمر من (أعمل) نقلت حركة الهمزة فيه إلى النون قبلها ثم حذفت.

ثم انتقل إلى الحالة الثالثة وهي وجوب إضمارها، فذكر الموضع الأول بقوله: (وبعد نفي كان حتماً أضمرا) أي أضمر الحرف الناصب وهو (أن) إذا وقع بعد (كان) المنفية. وذكر الموضع الثاني في قوله: (كذاكِ بعد (أو). .الخ) فـ(أن) مبتدأ قصد لفظه، و(خَفِي) خبر. وقولُهُ (كذاك) متعلق بـ(خفي) أو متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ(خفي)، والمعنى: أن الحرف المصدري (أن) خَفِيَ خفاءً. بمعنى أضمر ولم يظهر بعد (أو) مثل ذاك الخفاء الذي وقع بعد (لام الجحود) يريد أنه خفاء واجب. بشرط أن تكون (أو) بمعنى (حتى) أو (إلا) بحيث يصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها.

٦٨٥ ـ وَبَعْدَ حَتَّى هكَذَا إِضْمَارُ أَنْ — حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ

٦٨٦ ـ وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاَ — بِهِ ارْفَعَنَّ وانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ

الموضع الثالث لوجوب إضمار (أن)

٣ ـ الموضع الثالث لإضمار (أن) المصدرية وجوباً بعد (حتى). وهي (حتى) الجارة للمصدر المؤول من (أن) المضمرة والمضارع بعدها[١].

ومعناها: إما الدلالة على الغاية فتكون بمعنى (إلى أن) كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾[٢]. أو الدلالة على التعليل فتكون بمعنى: (كي) كقوله تعالى: ﴿وَلَا

---

(١) اعلم أن (حتى) في اللغة العربية أربعة أنواع:

أ ـ حرف عطف. تفيد تشريك ما بعدها مع ما قبلها في الحكم إذا وليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه نحو: وصل الحجاج مزدلفة حتى المشاة. ومضى ذكرها في حروف العطف.

ب ـ حرف ابتداء، وتدخل على الجمل الإسمية والفعلية وتكون مستأنفة لامحل لها كقوله ﷺ: «ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا همٍّ ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه». متفق عليه. فـ(حتى) ابتدائية و(الشوكة) مبتدأ، وجملة (يشاكها) خبر [على أحد له بقية الأوجه]. وقد جاءت (إذا) الشرطية بعد (حتى) في اثنين وأربعين آية من القرآن وأعربها الجمهور ابتدائية وتفيد الغاية كقوله تعالى: ﴿حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر﴾، وقوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءتهم الساعة بغتة قالوا يا حسرتنا﴾.

ج ـ حتى الجارة للاسم الظاهر الصريح. نحو: انتظرتك حتى غروب الشمس.

د ـ حتى الجارة للمصدر المؤول وهي المذكورة هنا، وتقدم ذكرهما في باب (حروف الجر).

(٢) سورة طه، آية: ٩١.

يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾[١]. أو الدلالة على الاستثناء، فتكون بمعنى (إلا أن) نحو: لا يستقيمُ إيمان عبد حتى يستقيمَ قلبه، ولا يستقيمُ قلبه حتى يستقيمَ لسانه. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٢].

وشرط نصب المضارع بـ(أن) بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً، نحو: لا يُمدح الولد حتى ينالَ رضا والديه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾[٣]. فـ(حتى) حرف غاية وجر، و(يبلغ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى). أي: حتى بلوغِ الهدي مَحِلَّه، و(الهدي) فاعل، و(محله) مفعول به. والهاء مضاف إليه.

فإن كان الفعل بعدها غير مستقبل ـ بأن كان زمن الفعل هو زمن النطق ـ لم ينصب المضارع بعدها، بل يرفع، وتكون (حتى) ابتدائية. وما بعدها مستأنف، نحو: يجري الماء بين النخل حتى تشربُ. فالفعل (تشرب) مرفوع وجوباً، لأن معناه (وهو الشرب) حاصل الآن في وقت التكلم. فزمن الشرب والنطق واحد.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٧.

(٢) سورة البقرة، آية: ٥٥.

(٣) سورة البقرة، آية: ١٩٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[١]، فقد قرأ نافع المدني ـ من السبعة ـ برفع (يقول) لبيان الحال التي كان عليها الرسول ومن معه و(حتى) لا تعمل في حال. والتقدير: وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول: متى نصر الله؟ فيكون قولهم مقدراً وقوعه في الحال، وهو زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة.

وقرأ الباقون من السبعة بنصب (يقول) وعليه الاختيار لأن عليه جماعة القراء، وتكون (حتى) غاية للزلزلة. لأنهم زلزلوا ثم جاء القول. فيكون مستقبلاً بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن نزول الآية فهو ماضٍ[٢]. ومعنى (زلزلوا): خُوِّفوا وأزعجوا إزعاجاً شديداً.

وفيما يتعلق بـ(حتى) يقول ابن مالك (وبعد حتى هكذا إضمار «أن») أي: أنَّ إضمار (أنْ) بعد (حتى) واجب كالإضمار السابق. ثم ذكر المثال (جُدْ حتى تَسرَّ ذا حزن) وجُدْ: بضم الجيم أمر من: جاد يجود، والجود ضد البخل. و(تسرَّ) بضم السين المهملة من السرور ضد الحَزَن ـ بفتح الحاء المهملة والزاي ـ ثم قال: ارفع المضارع التالي (حتى) حال كونه (حالاً) أو مؤولاً بالحال، لأن نصبه بتقدير (أنْ) وهي للاستقبال، والحال ينافيه.

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢١٤.
(٢) انظر: الكشف لمكي (١/ ٢٨٩).

وانصب المضارع المستقبل الذي لم يؤول بالحال.

* * *

٦٨٧ ـ وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

الموضع الرابع لوجوب إضمار (أن)

٤ ـ **الموضع الرابع** لإضمار (أن) وجوباً أن تقع بعد (فاء) السببية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض. فهما شرطان:

الأول: أن تكون الفاء للسببية. وهي التي يكون ما قبلها سبباً في حصول ما بعدها.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض. وهو الخالص من معنى الإثبات، لم ينتقض نفيه بـ(إلا) ولا بنفي آخر يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً. أو مسبوقة بطلب محض: وهو أن يكون الطلب بفعل صريح. وهو الأمر والدعاء والنهي[١]. لأن صيغها اللفظية تدل نصًّا وأصالة على الطلب بدون واسطة، ويلحق بذلك: الاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، وكذا الترجي ـ على الصحيح ـ فإنها تفيد الطلب ولكنها تدل عليه دلالة غير محضة. لكون الطلب فيها يأتي تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ـ فالتمني ـ مثلاً لا يدل على الطلب مباشرة. بل لأن تمني الشيء المحبوب يلزم منه طلب مجيئه.. وهكذا الباقي..

---

(١) انظر حاشية الصبان (٣/ ٣٠١).

فمثال النفي: لم يُسألْ فيجيبَ: فالفعل (يجيبَ) منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (فاء) السببية، لأن السؤال سبب الإجابة، وقد تقدم عليها نفي لم ينتقض. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[١]، فـ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

وأما الطلب فيشمل الأمر نحو: احترم الصديق فتدومَ لك صداقته، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ۝١١٧﴾[٢] فقد قرأ ابن عامر ـ من السبعة ـ بنصب (يكون) جواباً لقوله (كن) وهو أمر، أو شبيه بالأمر. وقرأ الباقون برفع (يكون) على الاستئناف، أو بالعطف على (يقول)[٣].

ويشمل النهي نحو: لا تغشَّ في البيع فتُنزعَ البركة. قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ۝٢٢﴾[٤] فـ(تقعد) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب

---

(١) سورة فاطر، آية: ٣٦.
(٢) سورة البقرة، آية: ١١٧.
(٣) طعن بعض العلماء في قراءة ابن عامر هذه وزعم أنها لحن وهذا كلام مردود ذكرنا ما يبطله في آخر باب الإضافة. على أن الكسائي وهو إمام أهل الكوفة وأحد القراء السبعة وافق ابن عامر على قراءة النصب في آية النحل ويس، كما ذكر ذلك مكي وغيره. فانظر الكشف (١/ ٢٦٠) والنحو القرآني ص٣٢، ودراسات أساليب القرآن (١/ ٢/ ٢٧٧).
(٤) سورة الإسراء، آية: ٢٢.

النهي. وعلامة نصبه الفتحة.

والتحضيض نحو: هلاَّ تزورنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠﴾[١]، فـ(أصدق) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، في جواب التحضيض[٢].

والتمني نحو: ليت لي مالاً فأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧٣﴾[٣] فـ(أفوز) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب التمني. وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ﴾[٤]، فـ(نتبرأ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء في جواب التمني وهو (لو).

والعرض نحو: ألا تزورُنا فتحدثَنا.

والاستفهام نحو: هل تزورُنا فتحدثَنا. ومنه قوله تعالى:

---

(١) سورة المنافقون، آية: ١٠.
(٢) أما قوله تعالى: ﴿وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠﴾ فالمضارع مجزوم على قراءة السبعة إلا أبا عمرو فقد قرأ بالنصب (وأكون) عطفاً على (فأصدق). أما الجزم فهو عطف على محل (فأصدق) لأن محله الجزم قبل دخول الفاء لكونه جواب التمني كما سيأتي إن شاء الله في جزم المضارع إذا كان جواباً للطلب وسقطت الفاء [الكشف ٢/ ٣٢٢].
(٣) سورة النساء، آية: ٧٣.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٦٧.

﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ﴾[١]، فـ(يشفعوا) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً في جواب الاستفهام. وعلامة نصبه حذف النون، والواو: فاعل.

والدعاء نحو: رب وفقني فلا أنحرفَ.

والترجي ـ وسيذكره ابن مالك ـ نحو: لعلك تتقي الله فتفوزَ برضاه. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٢] بنصب (أطلع) على قراءة حفص عن عاصم. وهو منصوب لأنه وقع بعد (فاء) السببية في جواب الترجي. وقرأ بقية السبعة بالرفع عطفاً على (أبلغ).

وقولنا: (بعد فاء السببية) احتراز من العاطفة على صريح الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ٣٦﴾[٣]، فالفعل (يعتذرون) معطوف على (لا يؤذن) فهو مرفوع مثله. ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقاً. أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون، واحتراز من الاستئنافية نحو: ألم تسأل عليًّا فيخبرُك، برفع (يخبرك) على الاستئناف.

وقولنا: (بنفي محض) احتراز من النفي غير المحض وهو ما انتقض بـ(إلا)، نحو: ما تأتينا إلا فتحدثُنا، أو كان النفي بعد

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٥٣.
(٢) سورة غافر، الآيتان: ٣٦، ٣٧.
(٣) سورة المرسلات، آية: ٣٦.

تقرير، نحو: ألم تأتني فأحسنُ إليك[١] أو كان النفي بعده نفي نحو: ماتزال تأتينا فتحدثنا، لأن نفي النفي إثبات. فيجب رفع المضارع بعد الفاء في هذه المُثُل.

وقولنا: (بطلب محض) احتراز من الطلب غير المحض وهو ما كان باسم فعل أو بلفظ الخبر. فالأول نحو: صه فأحدثُك. برفع المضارع بعد (الفاء). والثاني نحو: حسبُك الحديث فينامُ الناس. برفع المضارع بعد (الفاء). وسيذكر ابن مالك هذا فيما بعد..

وهذا معنى قوله: (وبعد فاء جواب نفي. . الخ) فـ(أنْ) قُصد لفظه: مبتدأ (وسترها حتم) الجملة حال، وقوله (نصب) خبر المبتدأ (أن)، والتقدير: أنْ نَصَبَ المضارع في حال كون سترها ـ أي: إضمارها ـ حتماً. أي: واجباً، بعد (فاء) السببية التي في

---

(١) الصحيح أن المضارع بعد النفي الواقع بعد الاستفهام التقريري يجوز فيه الرفع والنصب. فالنصب على اعتبار النفي محضاً. والرفع على اعتباره غير محض بل هو منقوض بسبب همزة التقرير لأنه يتضمن ثبوت الفعل. وقد جاء كلا الوجهين في القرآن قال تعالى: ﴿أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ...﴾ بنصب المضارع (تكون) مراعاة لصورة النفي. فالمضارع جواب النفي. أو لأنه جواب الاستفهام. وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ برفع (تصبح) لما تقدم. ويرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع كالآية الأولى. وإلا رفع كالثانية. لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرض بل سببه نفس إنزال الماء. بخلافه في آية (أولم يسيروا) لأن السير في الأرض سبب كمال العقل.. انظر المغني ص٦٩٥، وحاشية الصبان (٣/ ٣٠١).

صدر كلام يقع جوابًا لنفي محض أو طلب محض. ولم يتعرض للتفصيل. وقد استعمل ابن مالك لفظ (أن) بمعنى الحرف، فأعاد الضمير عليه مذكراً في قوله (نَصَبْ) واستعملها بمعنى الكلمة، فأعاد الضمير عليها مؤنثاً في قوله (وسترها) وهذا جائز.

* * *

٦٨٨ ـ وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَـلَا تَكُـنْ جَلْـداً وَتُظْهِـرَ الْجَـزَعْ

الموضع الخامس لوجوب إضمار (أن)

٥ ـ **الموضع الخامس** من مواضع إضمار (أن) وجوباً أن تقع بعد (واو) المعية إذا كانت مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فهما شرطان:

الأول: أن تكون الواو للمعية. وهي التي تفيد مصاحبة ما قبلها لما بعدها، بمعنى أنهما يحصلان معاً في زمن واحد يجمعهما.

الثاني: أن تكون مسبوقة بنفي محض أو طلب محض.

فمثال النفي: لا آمرك بالمعروف وأعرضَ عنه. فالفعل (أعرض) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية. لأن المنفي هو مصاحبة الإعراض عن المعروف مع الأمر به. وقد تقدم على (الواو) نفي محض لم ينتقض، ومنه قوله تعالى:

﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾[1]، فـ(يعلم) الثاني فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (واو) المعية، وقد سبقت بالنفي (ولما يعلم)، والفعل بعد النفي مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وأما الطلب فمنه الأمر، نحو: زرني وأكرمَك. ومنه قول الشاعر:

فقلت ادعي وأدعوَ إن أندى ... لصوت أن ينادي داعيانِ[2]

فنصب الشاعر المضارع (أدعوَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الأمر.

والنهي نحو: لا تأمر بالصدق وتكذبَ، ومنه قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم[3]

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٤٢.

(٢) ادعي: أمر من الدعاء وهو النداء، والمراد رفع الصوت. (أندى) أفعل تفضيل من الندى وهو بُعْدُ ذهاب الصوت.
إعرابه: (فقلت) فعل وفاعل (ادعي) فعل أمر مبني على حذف النون وياء المخاطبة فاعل (وأدعو) إعرابه في الأصل، (إن أندى) اسم (إن) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، (الصوت) متعلق بـ(أندى)، (أن ينادي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) (داعيان) فاعل مرفوع بالألف وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر (إن) والتقدير: إن أندى لصوت نداء داعيين.

(٣) معناه: لا تطلب من غيرك الكف عن خلق قبيح، وتفعل مثله. فإن هذا عار =

فنصب المضارع (تأتيَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب النهي.

والاستفهام نحو: هل حفظت الأحاديث وأسمعَها منك؟ ومنه قول الشاعر:

ألـم أكُ جـارَكـم ويكـونَ بينـي   وبينكـم المـودةُ والإخـاءُ؟[1]

فنصب المضارع (يكونَ) بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

التمني نحو: ليت لي مالاً وأتصدقَ منه. ومنه قوله تعالى

= عظيم عليك.

إعرابه: (لا تنه) لا: ناهية (تنه) فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (عن خلق) متعلق بالفعل قبله (وتأتي) إعرابه في الأصل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد مما قبله والتقدير: لا يكن منك نهي وإتيان، (مثله) مفعول به. والهاء مضاف إليه، (عار) خبر لمبتدأ محذوف، أي: ذلك عار، (عليك) متعلق بـ(عار) أو بمحذوف صفة له (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط. (فعلت) فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وجواب (إذا) محذوف دل عليه السياق، (عظيم) صفة ثانية لـ(عار).

(١) إعرابه: (ألم) الهمزة للاستفهام، و(لم) حرف نفي وجزم وقلب، (أك) مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمة السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف. واسمه ضمير مستتر، (جاركم) خبر (أكن) والكاف مضاف إليه والميم للجمع. (ويكون) إعرابه في الأصل. (بيني) مفعول فيه ظرف مكان. والياء مضاف إليه. وهو خبر يكون مقدم، (وبينكم) معطوف على (بيني)، (المودة) اسم يكون، (والإخاء) معطوف عليه.

عن الكفار: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾[1] فقد قرأ حفص وحمزة (ولا نكذبَ) بالنصب جواباً للتمني بعد واو المعية، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص (ونكونَ) بالنصب عطفاً عليه، ورفعهما الباقون عطفاً على (نردُّ)[2].

وأما العرض والتحضيض والترجي من أنواع الطلب المتقدمة، فمن النحويين من يقيسها على ما ذكر وينصب المضارع بعدها، ومنهم من يرى أن وقوعها قبل الواو لا يوجب نصب المضارع، ولا تكون الواو للمعية بحجة عدم ورود السماع[3].

وقولنا بعد (واو المعية) احتراز من العاطفة والاستئنافية فإنه لا ينصب المضارع بعدهما بعد النفي أو الطلب، لأن العاطفة تقتضي التشريك بين الفعل والفعل، والاستئنافية تقتضي أن يكون ما بعدها خبراً لمبتدأ محذوف. ولهذا جاز في الفعل بعد الواو في نحو: لا تأكل وتتكلم. ثلاثة أوجه:

١ ـ الجزم على التشريك بين الفعلين. ويكون النهي مسلطاً على الأمرين معاً وهما: الأكل والكلام، والمراد النهي عن كل منهما على حدته.

٢ ـ الرفع على إضمار مبتدأ. وتكون الواو استئنافية. ويكون

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٢٧.

(٢) انظر الكشف (١/٤٢٧).

(٣) انظر حاشية الصبان (٣/٣٠٧)، والنحو الوافي (٤/٣٧٩).

النهي عن الأول فقط. أي: لا تأكل، ولك الكلام، أو تكون للحال، فيكون النهي عن المصاحبة، أي لا تأكل وأنت تتكلم.

٣ ـ النصب على معنى النهي عن الجمع بينهما. فتكون الواو للمعية. أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تتكلم.

وقد أشار ابن مالك للموضع الخامس بقوله: (والواو كالفا.. الخ) أي: أن الواو كفاء السببية في وقوعها بعد النفي والطلب المحضين. ونَصْبِ المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً. بشرط أن تفيد (مفهوم مع) أي: دالة على المعية. ثم ساق المثال: (لاتكن جلداً وتظهر الجزع) أي: لا تكن جلداً في وقت إظهار الجزع. وفي المثال عيب معنوي إذ كيف يكون جلداً مع إظهاره الجزع.

❊ ❊ ❊

جزم المضارع في جواب الطلب

٦٨٩ ـ وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ ... إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

٦٩٠ ـ وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْـلَ لاَ دُونَ تَخَـالُـفٍ يَقَـعْ

تقدم أن المضارع إذا وقع بعد (الفاء) التي تقدمها نفي أو طلب فإنه ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وذكر هنا أن (الفاء) إذا حذفت بعد غير النفي[1] ـ وهو الطلب ـ وقُصِدَ الجزاء، جزم

(١) ويستثنى مع النفي التمني إذا كان بـ(لو) فإنه لم يستثنه أحد من النحويين، وذلك لأنه لم يسمع الجزم في الفعل الواقع جواباً لـ(لو) التي أشربت معنى =

المضارع الذي بعدها، فشرط الجزم ثلاثة أمور:

١ ـ أن يتقدم لفظ دال على الطلب؛ كالأمر والنهي.

٢ ـ أن يقصد الجزاء. بمعنى: أن هذا المضارع متسبب وناتج عن ذلك الطلب.

٣ ـ إن كان الطلب بغير النهي ـ كالأمر ـ فشرطه: صحة المعنى بوضع (إنْ) الشرطية، وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب، وإن كان الطلب بالنهي فشرطه: أن يستقيم المعنى بحذف (لا) النافية، ووضع (إنْ) الشرطية وبعدها (لا) النافية محل (لا) الناهية.

مثال ذلك: عامل الناس بالحسنى يألفوك. فالفعل (يألفوك) مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأمثلة الخمسة، وقد تقدم عليه طلب وهو الأمر (عاملْ)، ويصح إحلال (إنْ) والفعل محل الطلب فيقال: إن تعامل الناس بالحسنى يألفوك. والجازم له هو وقوعه في جواب الطلب[1]. ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[2]، فـ(أتل) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة وهو الواو. لوقوعه في جواب الطلب (تعالوا) وقد قصد الجزاء إذ المعنى: تعالوا فإن تأتوا أتلُ عليكم. فالتلاوة

= التمني إذا حذفت الفاء. [انظر تفسير البحر المحيط ١/٦٤٨].

(١) هذا أيسر الآراء في العامل الذي جزم المضارع الذي تجرد من الفاء، وللنحاة كلام طويل في ذلك. انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان (٣/ ٣٠٩).

(٢) سورة الأنعام، آية: ١٥١.

مسببة وناتجة عن مجيئهم.

ومثال النهي: لا تعجل في أمورك تسلمْ. فالفعل (تسلم) مجزوم لوقوعه في جواب الطلب وهو النهي، ويصح أن تضع (إن) قبل (لا) فتقول: إن لا تعجل في أمورك تسلم.

فإن لم يتقدم طلب بل تقدم نفي أو خبر مثبت لم يصح جزم المضارع، بل يجب رفعه، نحو: ما تأتينا تحدثُنا، ونحو: أنت تأتينا تحدثُنا. برفع (تحدثنا) في المثالين.

وكذا إن لم يقصد الجزاء نحو: ائتني برجل يحبُّ الله ورسوله. فلا يجوز جزم المضارع (يحب) لعدم قصد الجزاء، لأن المحبة ليست ناتجة عن الإتيان به. وإنما المراد أن هذه صفته.

وكذا إن لم يستقم المعنى بوضع (إنْ) وفعل مفهوم من السياق موضع الطلب. نحو: أين منزلك أقفُ في الشارع؟ برفع (أقفُ) ولا يجوز جزمه. إذ لا يصح أن يقال: إن تعرّفني منزلك أقف في الشارع، لعدم استقامة المعنى.

وكذا يجب الرفع إذا لم يستقم المعنى عند إحلال (إنْ) الشرطية و(لا) النافية معاً محل (لا) الناهية. نحو: لا تدنُ من الأسد يأكلُك، برفع (يأكلُك)، ولا يجوز جزمه إذ لا يصح: إن لا تدنُ من الأسد يأكلك.

وهذا معنى قوله: (وبعد غير النفي جزماً اعتمد. .الخ) أي:

اعتمد جزم المضارع بعد غير النفي ـ والمراد الطلب ـ (إن تسقط الفاء) أي لم توجد. مع قصد الجزاء، ثم ذكر أن شرط الجزم بعد النهي صحة وضع (إنْ) الشرطية قبل (لا) الناهية، بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء (إن) سابقةً (لا) وبعد مجيئها.

❊ ❊ ❊

حكم جواب الأمر إذا كان الأمـر بغيـر صيغته.

٦٩١ ـ وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلَا تَنْصِبْ جَـوَابَـهُ وَجَـزْمَـهُ اقْبَـلَا

تقدم أن الأمر إذا كان مدلولاً عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر لم يجز نصب المضارع بعد الفاء عند الأكثرين، وقد صرح بذلك هنا، نحو: صه فأحدثُك. وحسبك الحديث فينامُ الحاضرون. برفع الفعلين (أحدثك، وينام)[1].

فإن سقطت الفاء جزم المضارع لوقوعه في جواب الطلب فتقول: صه أحدثْك، وحسبك الحديث ينمْ الحاضرون. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ ﴾[2]، بجزم المضارعين (يغفر

(١) يرى الكسائي اعتبار (الفاء) هنا للسببية ونصب المضارع بعدها، ووافقه ابن جني وابن عصفور إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل نحو (نزالِ فنحدثَك) قال ابن هشام في شرح الشذور ص(٣٠٥): وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً. اهـ.

(٢) سورة الصف، الآيات: ١٠ ـ ١٢.

ويدخل) في جواب الجملة الخبرية (تؤمنون وتجاهدون) لأنها وما عطف عليها بمعنى الأمر، والتقدير ـ والله أعلم ـ آمنوا وجاهدوا يغفر لكم.. وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام (هل أدلكم..) لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن الدلالة، بل عن الإيمان والجهاد.

وهذا معنى قوله: (والأمر إن كان بغير افعل.. الخ) أي: أن الأمر ـ وهو من أنواع الطلب ـ إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه ـ وهي صيغة «افعل» بل كان بلفظ الخبر ـ مثلاً ـ فإنه لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء. وأما جزم هذا المضارع بعد سقوط الفاء فهو جائز. وقوله (اقبلا) أصلها: اقبلنْ. فهو فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف.

* * *

نصب المضارع في جواب الترجي

٦٩٢- والْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ ... كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

أي: أن الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي، كما ينصب بعد الفاء الواقعة جواباً للتمني. وقد تقدم ذكر ذلك.

وإنما فَصَل هذا الموضع عن المواضع السابقة ـ من أنواع الطلب ـ لما فيه من الخلاف. فإن البصريين خالفوا في ذلك،

وقالوا: إن الرجاء ليس له جواب منصوب. وتأولوا ذلك[1]. والصواب قول الكوفيين بجوازه، لأنه مؤيد بالسماع كما تقدم.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤﴾[2] فقد قرأ عاصم بنصب (تنفع) في جواب الترجي، وقرأ الباقون بالرفع عطفاً على ما قبله والتقدير: (لعله تنفعه الذكرى)[3].

* * *

من مواضع إضمار (أن) جوازاً

٦٩٣- وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ ... تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

ذكر الموضع الثاني من مواضع إضمار (أن) جوازاً. وهو أن تقع (أن) بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل. والمراد به: الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل. والعاطف واحد من أربعة وهي:

١ ـ الواو كقول المرأة:

ولبسُ عباءة وتقرَّ عيني ... أحبُّ إلي من لبس الشُّفُوف[4]

---

(١) انظر حاشية الصبان (٣/ ٣١٢).
(٢) سورة عبس، الآيتان: ٣، ٤.
(٣) انظر الكشف (٢/ ٣٦٢).
(٤) الشفوف: جمع شِف (بفتح الشين وكسرها) وهو الثوب الذي يشف عما تحته لكونه رقيقاً. والمعنى: أن هذه المرأة ـ وهي ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ـ تتمنى حالتها الأولى وهي أن لبس عباءة من صوف غليظ أحب إليها من الثياب الرقيقة الناعمة. وقد كان معاوية قد نقلها من البادية إلى الحاضرة. إعرابه: (ولبس) مبتدأ (وتقر) الواو عاطفة و(تقرَّ) فعل مضارع منصوب بـ(أن) =

فـ(تقرَّ) مضارع منصوب و(أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل وهو (لُبْسُ).

٢ ـ الفاء، نحو: تعبُك فتنالَ المجد خير من راحتك وإهمالك. ومنه قول الشاعر:

لــولا تَــوقُّــعُ مُعْتَــرٍّ فــأرضيــهَ ... ما كنت أوثر إترابأ على تَرَبِ[1]

فـ(أرضيه) مضارع منصوب، بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد (الفاء)، لأنه معطوف على اسم خالص ليس في تأويل الفعل وهو قوله: (توقّع).

٣ ـ ثم، نحو: إن جمعي المال ثم أمسكَه دليل الحرمان، ومنه قول الشاعر:

= مضمرة جوازاً (عيني) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة. والياء مضاف إليه (أحبُّ) خبر المبتدأ (من لبس) متعلق بـ(أحب) و(الشفوف) مضاف إليه.

(١) معتر: هو الفقير المتعرض للسؤال، أوثر: أفضل، إتراباً: مصدر أترب الرجل: إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، ترب: بفتح التاء والراء هو الفقر.
إعرابه: لولا: حرف امتناع لوجود (توقع) مبتدأ (معتر) مضاف إليه. والخبر محذوف وجوباً، (فأرضيه) إعرابه في الأصل، (ما كنت) ما: نافية. وكان: فعل ماض ناقص. والتاء اسمه. (أوثر) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً (إتراباً) مفعول به (على ترب) جار ومجرور متعلق بـ(أوثر) وجملة (أوثر) خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها لا محل لها من الإعرب جواب (لولا).

إنــي وقتلــي سليكــاً ثــم أعقلَــه ... كالثور يضرب لما عافت البقر[1]

فـ(أعقلـه) مضـارع منصـوب بـ(أن) مضمـرة جـوازاً بعـد (ثم)، لأنه معطوف على اسم صريح وهو قوله (قتلي).

٤ ـ أو، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾[2] بنصب (يرسل) بإضمار (أنْ) و(أنْ) والفعل معطوفان على (وحياً) لأن معناه: إلا أن يوحي، أي: وحياً أو إرسالاً. قرأ بذلك السبعة عدا نافعاً المدني، فقد قرأ برفع (يرسل)، إما على الاستئناف والقطع عما قبله، أو أنه على إضمار مبتدأ. أي: أو هو يرسل، أو أنه معطوف على (وحياً) على أنه حال، لأنه في تقدير الحال: فكأنه قال: إلا موحياً أو مرسلاً[3].

---

(١) ثم أعقله: أدفع ديته. عافت: كرهت. ومعناه: إني أضرّ نفسي وأنفع غيري لأني قتلت سليكاً ثم دفعت ديته، كذكر البقر يضرب ليرد الماء ليشرب الإناث بالتبعية له، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرر لأجل نفع غيره.
إعرابه: (إني) إن واسمها. (وقتلي) معطوف على اسم (إن) والياء مضاف إليه. (سليكا) مفعول به للمصدر قبله (ثم أعقله) إعرابه في الأصل، و(أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على (قتلي) أي: إني وقتلي وعقلي، (كالثور) خبر إن (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر، والجملة حال من الثور. (لما) ظرف بمعنى (حين) في محل نصب (عافت البقر) فعل وفاعل. والتاء للتأنيث. والجملة في محل جر بإضافة (لما) إليها.

(٢) سورة الشورى، آية: ٥١.

(٣) انظر الكشف (٢/ ٢٥٣).

وقولنا (مسبوق باسم خالص) احتراز من الاسم غير الخالص، وهو ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل، نحو: المتكلم فيستفيدُ الطالب هو المحاضر، فـ(المتكلم) اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه، لأنه صلة لـ(أل) والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم) والتقدير: الذي يتكلم. فلما جاءت (أل) عدل إلى اسم الفاعل، لأن الفعل لا يصلح صلة لها. فيجب رفع الفعل (يستفيد)، لأنه معطوف على اسم غير خالص من معنى الفعل.

وهذا معنى قوله: (وإن على اسم خالص فِعْلٌ عطف.. الخ) أي: وإن عطف الفعل المضارع على اسم خالص فإنه ينصب بـ(أنْ)، ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها. وكان الأولى أن يذكر هذا البيت عند ذكر (لام) التعليل فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار. لتكون مواضع الإضمار الجائزة متوالية.

* * *

النصب بـ(أن) محذوفة في غير المواضع السابقة

٦٩٤ ـ وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى ... مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما ذكر المواضع التي ينصب فيها المضارع بـ(أن) المضمرة وجوباً أو جوازاً، ذكر أنه سمع من العرب نصبه بـ(أنْ) محذوفة في غير هذه المواضع، كقولهم: خذ اللصَّ قبل يأخذَك. أي: قبل أن يأخذك. وقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى ... وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلدي؟[1]

فنصب المضارع (أحضرَ) بـ(أن) محذوفة في غير موضع من المواضع السابقة، وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة في آخر البيت، وذلك في قوله: (وأن أشهد اللذات).

وما ورد من ذلك محكوم عليه بالشذوذ. فلا يقاس عليه. حرصاً على سلامة اللغة. وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها.

وقوله: (فاقبل منه ما عدل روى) أي: أن ما رواه العدل منصوباً من ذلك. يقبل كما رواه.

---

(١) (الزاجري): أي الذي يزجرني ويمنعني (الوغى): القتال (مخلدي). أي: تضمن لي البقاء.
إعرابه: (ألا) أداة تنبيه تفيد التوكيد (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف. وها: للتنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ(أي) مبني على السكون في محل رفع (الزاجري) بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. والزاجر: مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بـ(أن) محذوفة والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف. أي: يزجرني عن حضور الوغى، (الوغى) مفعول به لـ(أحضر) منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، و(أن) مصدرية (أشهد) فعل مضارع منصوب. وفاعله ضمير مستتر و(أن) وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على المصدر السابق. والتقدير: عن حضور الوغى وشهود اللذات، (اللذات) مفعول به، بـ(أشهد) منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. (هل) حرف استفهام، (أنت) مبتدأ، (مخلدي) خبر المبتدأ وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

عوامل الجزم

٣ ـ جزم المضارع وأدواته

٦٩٥ ـ بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا ... فِي الْفِعْلِ هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا
٦٩٦ ـ وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا ... أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا
٦٩٧ ـ وَحَيْثُمَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا ... كَإِنْ وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

تقدم أن إعراب المضارع رفع ونصب وجزم، وقد مضى الكلام على الرفع والنصب، وهذا الكلام في الجزم. وأفرده لطوله. وكان الأولى أن يعبر بـ(فصل) لأنه من جملة الباب السابق.

والجازم نوعان:

١ ـ جازم لفعل واحد ٢ ـ جازم لفعلين.

فالجازم لفعل واحد خمسة:

١ ـ ما يجزم مضارعاً واحداً

١ ـ الطلب. وهذا تقدم.

٢ ـ لا الطلبية. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو نهي. كقوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾[1]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ

(١) سورة لقمان، آية: ١٣.

أَخْطَأْنَا﴾[1]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس كقولك لزميلك: لا تتأخر في الحضور.

٣ ـ لام الطلب[2]. فإن كان من أعلى إلى أدنى فهو أمر، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[3]، وإن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4]، وإن كان من المساوي لمساويه فهو التماس. كقولك لزميلك: لِتأخذْ هذا الكتاب.

٤ ـ لم. وهي حرف نفي مختص بجزم المضارع. يقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي[5] كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾﴾[6]. و قد تدخل عليها همزة الاستفهام التقريري[7] فلا تغير عملها، وهو كثير في القرآن، كقوله تعالى:

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٦.
(٢) حركتها الكسر. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ وقد تسكن بعد (ثم) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾.
(٣) سورة الطلاق، آية: ٧.
(٤) سورة الزخرف، آية: ٧٧.
(٥) إلا إذا دخلت على (لم) أداة شرط فإن المضارع يتجرد للزمان المستقبل، ويبطل تأثير (لم) في قلب زمانه إلى الماضي، كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾. والجازم للمضارع (تفعلوا) إما (لم) لأنها مختصة المضارع أو (إن) لسبقها ولقوتها لأنها تؤثر في زمن الفعل ولفظه وقد ذكرت ذلك في باب الأمثلة الخمسة .
(٦) سورة الإخلاص، آية: ٣.
(٧) الاستفهام التقريري هو حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه.

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾[(١)].

٥ ـ لما الجازمة. وهي تختص بالمضارع فتجزمه. وتشترك مع (لم) بالحرفية والنفي والجزم والقلب للمضي، وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما[(٢)]، كقوله تعالى: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[(٣)]. فـ(لم) وكذا (لما) حرف نفي وجزم وقلب. والفعل بعد (لم) مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأمثلة الخمسة. وبعد (لما) مجزوم بالسكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

وتنفرد (لما) بأمور:

١ ـ جواز حذف مجزومها والوقف عليها في سعة الكلام. نحو: قاربت مكة ولما. أي: ولما أدخلْها.

٢ ـ وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى زمن النطق. فيشمل الزمان الماضي والحالي معاً، نحو: أعجبني تفسير ابن كثير وحسن طباعته ولما أشتره، أي: ولما أشتره لا في الزمن الماضي ـ قبل الكلام ـ ولا في الحال ـ وقت الكلام ـ.

---

(١) سورة الشرح، آية: ١.

(٢) وقد ذكر أبو حيان في تفسيره (البحر المحيط) (٢/١٤٠) أن (لما) أبلغ في النفي من (لم) لأنها تدل على نفي الفعل متصلاً بزمن الحال. **فهي لنفي** التوقع.

(٣) سورة الحجرات، آية: ١٤.

٣ ـ جواز توقع ثبوت مجزومها وحصوله بزوال النفي نحو: لما تشرق الشمس. أي: لم تشرق قبل الكلام ولا في أثنائه. ومن المنتظر أن تشرق، ومنه قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ۝٨﴾[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[(٢)].

ومما تنفرد به (لم):

١ ـ صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ۝١١﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾[(٤)] بخلاف (لما) فلا تقع بعد أدوات الشرط ولا تسبقها.

٢ ـ جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾[(٥)]. أي: ثم كان، وقد يكون مستمراً متصلاً بالحال غير منقطع، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ۝٤﴾[(٦)]. ولهذا يصح أن تقول: لم يحضر الضيف وقد حضر. ولا يصح: لما يحضر الضيف وقد حضر

---

(١) سورة ص، آية: ٨.

(٢) سورة الحجرات، آية: ١٤.

(٣) سورة الحجرات، آية: ١١.

(٤) سورة المائدة، آية: ٦٧.

(٥) سورة الإنسان، آية: ١٠.

(٦) سورة مريم ، آية: ٤. وانظر: دراسات لأساليب القرآن (١/ ٢/ ٦١٣).

ويجوز: وقد يحضر، أو: وسوف يحضر؛ لما تقدم.

٢ ـ ما يجزم فعلين

أما النوع الثاني من الجوازم وهو مايجزم فعلين. فقد ذكر منه ابن مالك إحدى عشرة أداة. منها ما هو اسم له محل من الإعراب، ومنها ما هو حرف لا محل له من الإعراب. وسأبين ذلك لأهميته في الإعراب، فأقول - مستعيناً بالله -:

١ ـ إنْ

١ ـ إن: وهي حرف شرط جازم لا محل له من الإعراب. وتفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل، نحو: إن تصحب الأشرار تندمْ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾(١).

٢ ـ مَنْ

٢ ـ مَنْ: اسم شرط جازم مبني على السكون. وهي للعاقل. وتكون في محل رفع مبتدأ إن كان فعل الشرط لازماً نحو: من يكثرْ كلامه يكثرْ ملامه، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا﴾(٢) فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (جاء) فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وجملة (فله خير منها) في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط خبر المبتدأ على الأرجح(٣).

---

(١) سورة النساء، آية: ١٣٣.

(٢) سورة النحل، آية: ٨٩.

(٣) قد يقال: إنه لا يتم المعنى بجملة الشرط فقط فكيف تكون خبراً؟ والجواب: أن الخبر في الأصل يتمم الفائدة بنفسه مع المبتدأ وهو الغالب. وقد يتممها بمساعدة لفظ آخر يتصل به نوع اتصال. كالنعت ـ مثلاً ـ في قوله تعالى: ﴿بَلْ=

وكذا تعرب مبتدأ إذا كان الفعل ناسخاً، نحو: من يكن عجولاً يكثر زلله، ومنه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾(١). فـ(من) مبتدأ، و(كان) فعل ماض فعل الشرط. واسمها ضمير مستتر يعود على (من)، وجملة (يريد) خبرها. وجواب الشرط (نزد له). وجملة (كان يريد) في محل رفع خبر المبتدأ.

أو كان الفعل متعدياً واقعاً على أجنبي(٢) منها، نحو: من احترم الناس احترموه. ومنه قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(٣) فـ(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يعمل) فعل الشرط مجزوم بالسكون. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على (من)، والجملة خبر المبتدأ (من) (سوءًا) مفعول به منصوب (يجز) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو الألف.

وتكون في محل نصب مفعول به إذا كان فعل الشرط متعدياً واقعاً على معناها، نحو: من تساعد أساعده. فـ(من) اسم شرط مفعول مقدم للفعل (تساعد) لأنه لم يأخذ مفعوله.

= أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿١٦٦﴾، وكذا جملة الشرط فإنها لا تتمم المعنى إلا بالجملة الجوابية المترتبة عليها. وقد نصَّ على هذا الصبان في حاشيته (١/٤٥) وانظر النحو الوافي (١/٤٤٣) (٤/٤٤٥).

(١) سورة الشورى، آية: ٢٠.

(٢) أي أن المفعول ليس له علاقة ولا ارتباط بها بخلاف ما إذا وقع على معناها كما سيأتي.

(٣) سورة النساء، آية: ١٢٣.

وإن سبقت بحرف جر أو بمضاف فهي في محل جر، نحو: عمن تتعلم أتعلم، كتاب من تقرأ أقرأ.

٣ـما

٣ ـ ما: اسم شرط جازم لغير العاقل. وإعرابها كإعراب (من) نحو: ما تنفق من خير تجد ثوابه. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] فـ(ما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم لـ(ننسخ) و(ننسخ) فعل الشرط (نأت) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء).

٤ـمهما

٤ ـ مهما: اسم شرط جازم - على الأرجح -، وهي لغير العاقل. وإعرابها مثل إعراب (ما) نحو: مهما تنفق في الخير يخلفْه الله. فـ(مهما) اسم شرط جازم في محل نصب مفعول مقدم. ومنه قوله تعالى عن قوم موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ ﴾[2] فـ(مهما) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (وتأتنا) فعل الشرط. وهو مع فاعله خبر (مهما)، وجملة (فما نحن لك بمؤمنين) جواب الشرط في محل جزم.

٥ـأيّ

٥ ـ أيّ: بالتشديد، اسم شرط جازم وهي بحسب ما تضاف

(١) سورة البقرة، آية: ١٠٦. وقوله: (من آية) مفعول به. ومن: صلة.
(٢) سورة الأعراف، آية: ١٣٢. وانظر: دراسات لأسلوب القران (١/٣/١٩٦).

إليه[1]. فتكون للعاقل نحو: أيُّهم يقم أقم معه. وهي مبتدأ، ولغير العاقل نحو: أيَّ الكتب تقرأ أقرأ. وهي مفعول به مقدم. وتكون للزمان نحو: أيَّ يوم تسافر أسافر، وللمكان نحو: أيَّ بلد تسكن أسكن، فتكون منصوبة على الظرفية، وإن أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق نحو: أيَّ نفع تنفع الناس يشكروك عليه.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] فـ(أيا) اسم شرط جازم منصوب بـ(تدعوا) على المفعول به. و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكد معنًى (وتدعوا) فعل الشرط مجزوم بحذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة. والواو فاعل، وجملة (فله الأسماء الحسنى) جواب الشرط في محل جزم، والتنوين في (أيا) عوض عن المضاف إليه، أي: أيَّ اسم تدعوا فله الأسماء الحسنى. وزيدت (ما) على أحد القولين لتأكيد ما في (أي) من الإبهام، وقيل: إنها شرطية وجمع بينهما للتوكيد والله أعلم.

٦ـمتى

٦ ـ متى: اسم شرط جازم. وهي موضوعة للدلالة على مطلق الزمان، ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب

(١) تقدم الكلام على إضافتها في باب الإضافة. ومجيء (أي) في القرآن شرطية قليل جدًا، والظاهر أنها في آيتين. وجاءت استفهامية في آيات كثيرة. انظر دراسات لأسلوب القرآن (١/١/٦٠٥).
(٢) سورة الإسراء، آية: ١١٠.

على الظرفية الزمانية، نحو: متى يأت فصل الصيف ينضج العنب. ولم تأت (متى) شرطية في القرآن.

٧-أيانَ

٧ ـ أيان: اسم شرط جازم مثل: (متى) نحو: أيان يكثر فراغ الشباب يكثر فسادهم. فـ(أيان) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، (يكثر) فعل الشرط، (يكثر فسادهم) جواب الشرط. و(فسادهم) فاعل، ولم تقع (أيان) شرطية في كتاب الله تعالى.

٨-أينَ

٨ ـ أين: اسم شرط جازم. ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط، وهي موضوعة للدلالة على المكان. ثم ضمنت معنى الشرط. فتكون في محل نصب على الظرفية المكانية، نحو: أينما تذهب أصحبْك. ومنه قوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾[1] فـ(أين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بـ(يوجهه) و(ما) للتوكيد و(يوجهه) فعل الشرط. والهاء مفعول به (لا يأت بخير) جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة وهو (الياء) وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾[2] فـ(أينما) كما تقدم وهو متعلق بـ(يدرككم) و(تكونوا) فعل الشرط. والواو فاعل (كان) التامة. لأنها بمعنى: (توجدوا) وجواب الشرط (يدرككم).

---

(١) سورة النحل، آية: ٧٦.

(٢) سورة النساء، آية: ٧٨.

٩-إذما

٩ ـ إذما: وهي حرف شرط جازم ـ على الأرجح ـ فلا محل لها من الإعراب، وهي لمجرد تعليق الجواب على الشرط مثل (إنْ)، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، نحو: إذما تفعلْ شراً تندمْ، فـ(إذما) حرف شرط جازم مبني على السكون لامحل له. (تفعل) فعل الشرط (تندم) جواب الشرط. ولم تقع (إذما) شرطية في كتاب الله تعالى.

١٠-حيثما

١٠ ـ حيثما: اسم شرط جازم، واتصالها بـ(ما) الزائدة شرط في جزمها، وهي في محل نصب على الظرفية المكانية[1] نحو: حيثما تجد صديقاً وفياً تجد كنزاً ثميناً. قال تعالى: ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾[2] فـ(حيثما) اسم شرط جازم مبني على الضم في محل نصب بـ(كنتم) و(ما) صلة و(كنتم) كان: فعل ماض ناقص مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: اسمه. والميم: علامة الجمع. (فولوا) الجملة في محل جزم جواب الشرط. ولم تأت شرطية في القرآن إلا في هذه الآية ومثيلتها.

١١-أنّى

١١ ـ أنى: اسم شرط جازم، وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط. فهي في محل نصب على

---

(١) ذكر ابن هشام في المغني ص١٧٨ أنها للزمان مستدلاً بقول الشاعر:
حيثما تستقم يقدر لك اللـ ـــه نجاحاً في غابر الأزمانِ
وفي شرح الشذور ذكر أنها للمكان ص٣٣٦، وهو الأظهر اعتباراً بأصلها.

(٢) سورة البقرة، آية: ١٤٤.

الظرفية المكانية مثل (أين)، نحو: أنى ينزل ذو العلم يُكرمْ. فـ(أنى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، (ينزل) فعل الشرط، (يكرم) جواب الشرط.

وإلى الجوازم بنوعيها أشار ابن مالك بقوله: (بلا ولام طالباً ضع جزماً. .الخ) أي: اجزم الفعل المضارع بـ(لا) وبـ(اللام) حالة كونك (طالباً) بهما، أي: استخدمتهما أداتي طلب. واجزمه ـ أيضاً ـ بـ(لم) و(لما) ثم سرد الأدوات التي تجزم فعلين. وبين أنها قسمان فـ(إذ ما وإن) حرفان، والبقية (أسما) بالقصر للضرورة. والأصل: أسماءٌ.

* * *

أدوات الشرط تحتاج إلى مضارعين أو ما يحل محلهما أو محل أحدهما

٦٩٨ ـ فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّمَا　　يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَاباً وُسِمَا

٦٩٩ وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ　　تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

كل أداة من أدوات الشرط المتقدمة تقتضي فعلين، يسمى الأول: شرطاً لتعليق الحكم عليه، وكونه شرطاً لتحقق الثاني. ويسمى الثاني: جواباً لأنه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال، ويسمى جزاء؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

ويكون الشرط متقدماً والجواب متأخراً. وإذا ورد ما ظاهره أنه جواب متقدم فليس جواباً، بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله.

ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، أما الجواب فالأصل فيه أن يكون فعلاً نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾[1]، وقد يكون جملة اسمية كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾[2]. وإذا كان الشرط والجواب فعلين فلهما أربعة أقسام:

١ ـ أن يكونا مضارعين. فتجزم الأداة لفظيهما مباشرة إن كانا معربين[3]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[4]، فـ(تعودوا) مضارع مجزوم بحذف النون، وهو فعل الشرط، والواو فاعل، و(نعد) مضارع مجزوم بالسكون جواب الشرط.

٢ ـ أن يكونا ماضيين. فتجزم الأداة محلهما، لأن لفظ الماضي لا يجزم، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾[5]، فـ(عدتم) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل، والميم علامة الجمع، (عدنا) عاد: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. و(نا) فاعل.

٣ ـ أن يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ

---

(١) سورة الطلاق، آية: ٢.
(٢) سورة الطلاق، آية: ٣.
(٣) فإن كانا مبنيين نحو: من يهذِّبنَ الأولاد ينفعن المجتمع. فالجزم في المحل.
(٤) سورة الأنفال، آية: ١٩.
(٥) سورة الإسراء، آية: ٨.

ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴿٢٠﴾﴾[١]، فجاء الشرط ماضياً في قوله (من كان) في الموضعين. والجواب مضارعاً في قوله (نزد له) وقوله (نؤته منها) وتقدم إعراب الآية قريباً[٢].

٤ ـ أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً. وهذا قليل. ولهذا خصه الجمهور بالضرورة الشعرية. وذهب الفراء[٣] وتبعه ابن مالك إلى أن ذلك سائغ في الكلام. وهو الصحيح، لورود ما يؤيده نثراً ونظماً. أما النثر فما أخرجه البخاري في صحيحه أن النبي ﷺ قال: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه**»[٤] وما أخرجه ـ أيضاً ـ من قول عائشة رضي الله عنها: «**إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ**»[٥]. ومن النظم قول الشاعر:

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ... ملأتم أنفس الأعداء إرهاباً[٦]

---

(١) سورة الشورى، آية: ٢٠.

(٢) انظر: دراسات لأسلوب القرآن (١/ ٣/ ٢١٤).

(٣) ذكره الأشموني (٤/ ١٦).

(٤) انظر فتح الباري (١/ ٩١)، عمدة القاري (١/ ٢٦٠).

(٥) فتح الباري (٦/ ٤١٧) ومعنى (أسيف) على وزن فعيل بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن. والمعنى: إنه رقيق القلب.

(٦) الصرم: القطع، والإرهاب مصدر أرهبه: إذا أخافه.
إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (تصرمونا) فعل وفاعل ومفعول (وصلناكم) وصل: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم جواب الشرط. ونا: فاعل. والكاف: مفعول به، والميم علامة الجمع، (وإن تصلوا) فعل مضارع وهو فعل الشرط مجزوم بحذف النون، والواو فاعل (ملأتم) فعل ماض وهو =

فقد جاء فعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (تصرمونا) والجواب ماضياً وهو قوله (وصلناكم). وكذا قوله (وإن تصلوا ملأتم)[١].

وهذا معنى قوله: (فعلين يقتضين..الخ) أي: أن هذه الأدوات المذكورة فيما سبق (يقتضين) أي: يطلبن فعلين. الأول: هو الشرط. ويكون مقدماً. والثاني: يتلوه ويجيء بعده. وهو الجزاء. ويسمى جواب الشرط، وقوله (شرط) مبتدأ، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعها في مقام التفصيل. وجملة (قُدم) خبر. والألف في قوله: (قُدِّما) وقوله: (وُسِمَا) ألف الإطلاق ومعنى (وسم) أي: عُلِّم وسُمّي. ثم ذكر أنك تجد هذين الفعلين ماضيين أو مضارعين أو متخالفين، بأن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً.

* * *

رفع جواب الشرط

٧٠٠ ـ وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ ... وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

تقدم أنه إذا كان جواب الشرط فعلاً مضارعاً فإنه يجزم. وذكر هنا أنه يصح رفعه إن كان فعل الشرط ماضياً. نحو: ماصنعت من خير تثبْ عليه، أو تثابُ عليه. ومنه قول الشاعر:

= جواب الشرط، والتاء فاعل، والميم علامة الجمع (أنفس الأعداء) مفعول أوّل ومضاف إليه. (إرهاباً) مفعول ثان.

(١) انظر لزاماً: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص: (١٤ ـ ١٧).

وإن أتـــاه خليـــلٌ يـــوم مســـألـــةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حرمُ[١]

فجاء جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً، وهو قوله: (يقول) والشرط ماضياً وهو قوله: (وإن أتاه).

فإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مضارعاً وجب الجزم فيهما، ورفع الجزاء ضعيف، كقول الشاعر:

يـا أقـرعُ بـنَ حـابسٍ يـا أقـرعُ إنك إن يصرعْ أخوك تُصرعُ[٢]

فجاء جواب الشرط مضارعاً، مرفوعاً، وهو قوله: (تصرعُ)

---

(١) (خليل) أي فقير محتاج. مأخوذ من الخَلَّة. بفتح الخاء. وهي الفقر والحاجة (مسألة) أي: سؤال. والمراد طلب العطاء. (حرم) بزنة: كتف، أي: ممنوع. والمعنى: أن هذا الممدوح كريم جواد، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير يطلب نواله لم يعتذر عليه بغياب ماله، ولم يمنعه إجابة سؤاله.
إعرابه: (إن) حرف شرط جازم (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم. والهاء مفعول به. (خليل) فاعل (يوم) ظرف متعلق بالفعل قبله، وهو مضاف و(مسألة) مضاف إليه، (يقول) فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، إما للضرورة أو على لغة ضعيفة. وفاعله ضمير مستتر (لا غائب) لا: عاملة عمل (ليس) وغائب: اسمها (مالي) فاعل سد مسد الخبر. وياء المتكلم مضاف إليه (و لا) الواو عاطفة. ولا: زائدة لتأكيد النفي (حرم) معطوف على (غائب) ويصح إعراب (حرم) خبراً لمبتدأ محذوف أي: ولا أنت حرم. فيكون من عطف الجمل.

(٢) إعرابه (يا) حرف نداء (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب (ابن) نعت لـ(أقرع) منصوب باعتبار محله وهو مضاف و(حابس) مضاف إليه (يا أقرع) توكيد للأول. (إنك) إن واسمها. (إن) شرطية (يصرع) فعل مضارع مبني للمجهول وهو فعل الشرط (أخوك) نائب فاعل، والكاف مضاف إليه (تصرع) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر. وهو جواب الشرط مرفوع، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر (إنَّ)..

وفعل الشرط مضارعاً وهو قوله: (يصرعْ) وذلك ضعيف.

وما جاء مرفوعاً يؤخذ على ظاهره، فإن كان في الشعر فهو مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة. وإن كان في نثر فهو مرفوع محاكاة للغة ضعيفة. ولا داعي للتكلف بالتأويل على أن جواب الشرط محذوف، أو أنه على إضمار الفاء.

وهذا معنى قوله: (وبعد ماض رفعك الجزا حسن. .الخ) أي: أن الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب وهو الفعل المضارع. وقوله: (حسن) أي: الرفع جائز كثير، لكن لا يفهم منه أنه أحسن، من الجزم. بل الجزم أحسن لأنه على الأصل. وأما رفع الجزاء إذا كان الشرط مضارعاً فهو ضعيف. وقوله: (وَهَنْ) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (رفعه) والجملة خبر المبتدأ (رفعه). ومعناه: ضَعُفَ وقوله: (الجزا) بالقصر للضرورة.

❊ ❊ ❊

اقتران جواب الشرط بالفاء اوما يقوم مقامها

٧٠١ ـ وَاقْرُنْ بِفَا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

٧٠٢ ـ وَتَخْلُـفُ الْفَـاءَ إِذَا الْمُفَـاجَـأَهْ كَـإِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَـافَـأَهْ

لما ذكر المصنف ـ رحمه الله ـ أدوات الشرط وعملها. ذكر حكم اقتران جواب الشرط بالفاء، والقاعدة في هذا الموضوع: أن كل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه.

مثال ذلك: من سعى في الخير فسعيه مشكور. فجواب

الشرط (سعيه مشكور)، وهو لا يصلح أن يكون في محل الشرط. لأنه جملة اسمية. والشرط لا يكون إلا فعلاً ـ كما تقدم ـ فأُتي بالفاء للربط بين جملة الجواب وجملة الشرط، وهذه الفاء زائدة ليست للعطف ولا لغيره. ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة والربط المعنوي بين جملة الشرط وجملة الجواب.

وإعرابه: الفاء واقعة في جواب الشرط. و(سعيه مشكور) الجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

وأشهر الأنواع التي لا تصلح أن تكون شرطاً ويجب اقترانها بالفاء ما يأتي:

١ ـ الجملة الاسمية كما تقدم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾[١].

٢ ـ الجملة الفعلية التي فعلها طلبي نحو: إن حياك أحد بتحية فحيه بأحسن منها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾[٢].

٣ ـ الجملة الفعلية التي فعلها جامد، نحو: من يطلق لسانه فليس بسالم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[٣].

(١) سورة الأنعام، آية: ١٧.
(٢) سورة آل عمران، آية: ٣١.
(٣) سورة الكهف، الآيتان: ١٣، ١٤.

٤ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(لن) نحو: إن صحبت الأشرار فلن تسلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[١].

٥ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(قد) نحو: من مدحك بما ليس فيك فقد ذمك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾[٢].

٦ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(ما) نحو: إن تجتهد فما أقصر في مكافأتك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾[٣].

٧ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بالسين نحو: مهما تخف من طباعك فستظهر للناس، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَىٰ ﴿٦﴾﴾[٤].

٨ ـ الجملة الفعلية التي فعلها مسبوق بـ(سوف) نحو: من ظلم الناس فسوف يندم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ إِن شَاءَ﴾[٥].

وقد تغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) بشرط أن يكون الجواب

(١) سورة آل عمران، آية: ١١٥.
(٢) سورة يوسف، آية: ٧٧.
(٣) سورة يونس، آية: ٧٢.
(٤) سورة الطلاق، آية: ٦.
(٥) سورة التوبة، آية: ٢٨.

جملة اسمية. ومعناها: الدلالة على المفاجأة في الحال. ولابد أن يسبقها كلام، وأرجح الأقوال في إعرابها أنهاحرف لا محل له من الإعراب. كما تقدم في باب المبتدأ والخبر.

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[1]، فـ(إذا) حرف دال على المفاجأة مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (هم) مبتدأ، (يقنطون) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط (إنْ). ومثالها أيضاً: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾﴾[2].

وهذا معنى قوله: (واقرُن بفا..الخ) أي: اقرن بالفاء (حتماً) أي وجوباً، كلَّ جوابٍ لو جعلته فعل شرط للأداة (إنْ) أو لغيرها من أخواتها (لم ينجعل) أي: لم يصلح فعلاً للشرط. وقوله: (واقرن) بضم الراء من باب (قَتَلَ) ويصح كسرها من باب (ضَرَبَ)، ثم ذكر أن (إذا) الفجائية تخلف (الفاء) وتحل محلها فَيُصَدّر بها الجواب الذي لا يصلح أن يكون شرطاً، ثم ذكر المثال وهو (إن تجد إذا لنا مكافأة) أي: منا مكافأة، والمعنى: إن يكن منك جود فمنا المجازاة، من كافأت الرجل: إذا جازيته على فعله، فـ(إذا) رابطة للجواب بالشرط. و (لنا) خبر مقدم،

---

(١) سورة الروم، آية: ٣٦.

(٢) سورة الروم، آية: ٢٥.

و(مكافأة) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط. واشتراط كون الجواب مع (إذا) الفجائية جملة اسمية يفهم من المثال.

* * *

العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٣- وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقع بعد جملة جواب الشرط فعل مضارع مقرون بالواو أو الفاء، جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي استئناف. فالجملة بعدهما استئنافية، والمضارع فيها مرفوع.

٢ ـ اعتبارهما حرفي عطف. والمضارع بعدهما مجزوم، لأنه معطوف على جواب الشرط[1]. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾[2] فقد قرأ ابن عامر وعاصم برفع (يغفر) على أن الفاء استئنافية. والمضارع مع فاعله المستتر جملة استئنافية، وبعضهم يقدر مبتدأ، فالمستأنفة جملة اسمية أي: فهو يغفر. وقرأ باقي السبعة بجزم (يغفر) عطفاً على الجواب.

٣ ـ اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية. فالمضارع بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً. والنصب قليل. نحو: من يكثر

---

(١) العطف على الجواب بالجزم وبالرفع، جاء في قراءة السبعة. فانظر: دراسات لأسلوب القران (١/ ٣/ ٢٢٦).

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.

مزاحه تسقط هيبته ويضيعَ احترامه. بنصب (يضيع) على إضمار(أن)[١].

وهذا معنى قوله: (والفعل من بعد الجزا إن يقترن . .الخ) أي: أن الفعل المضارع إذا جاء بعد جواب الشرط وجزائه وقد اقترن بالفاء أو الواو، فهو جدير وحقيق بالتثليث، أي: الأوجة الثلاثة التي ذكرناها. وقوله (قَمِن) بفتح القاف وكسر الميم، صفة مشبهة بمعنى: حقيق. وهي خبر المبتدأ وهو قوله (والفعل).

❊ ❊ ❊

العطف على الشرط بالفاء أو الواو

٧٠٤ ـ وَجَزْمٌ أوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَفَا أَوْ وَاوٍ انْ بِـالْجُمْلَتَيْـنِ اكْتُنِفَـا

إذا وقع بعد جملة الشرط فعل مضارع مقرون بـ(الفاء) أو (الواو) جاز فيه وجهان:

١ ـ اعتبار «الواو» و«الفاء» حرفي عطف. والمضارع بعدهما مجزوم؛ لأنه معطوف على فعل الشرط، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝﴾[٢]. بجزم (يصبر) عطفاً على ما قبله.

٢ ـ اعتبار «الفاء» للسببية و«الواو» للمعية. والمضارع

---

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي (٢/ ٢٥١).

(٢) سورة يوسف، آية: ٩٠.

بعدهما منصوب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً كقول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نؤوه ولا يخشَ ظلماً ما أقام ولا هضماً[١]

فإن قوله: (ويخضع) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً. وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه[٢].

وأما الرفع ـ وهو الوجه الثالث ـ فيمتنع هنا عند أكثر النحاة لأنه لا يصح الاستئناف قبل جواب الشرط. لئلا يكون فاصلاً بين جملتي الشرط والجواب وهما متلازمتان في المعنى.

ويرى المحققون جواز الرفع على الاستئناف بناء على ما قرره النحويون من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتي الشرط والجواب، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟

---

(١) معناه: من يدنُ منا وينزل في حمانا مع الخضوع والذل لنا ننزله خير منزل. ولا يخف من تعدي أحد عليه أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.
إعرابه: (من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ (يقترب) فعل الشرط وفاعله ضمير مستتر يعود على (من) والجملة خبر المبتدأ. (ويخضع) مضارع منصوب. (نؤوه) فعل مضارع مجزوم بحذف الياء لأنه جواب الشرط. والفاعل ضمير مستتر، والهاء مفعول به. (ولا يخش) الواو عاطفة. ولا: نافية، و(يخش) معطوف على جواب الشرط مجزوم بحذف الألف. وفاعله ضمير مستتر. (ظلماً) مفعول به (ما) مصدرية ظرفية (أقام) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر (ولا) الواو عاطفة. ولا: نافية. (هضماً) معطوف على قوله (ظلماً).

(٢) السبب الحقيقي للنصب هو السماع عن العرب. لأن شرط النصب لم يتحقق. ومع هذه فإن النحاة يقولون: إن سبب النصب هو تنزيل الشرط منزلة الاستفهام في أن كلاً منهما غير متحقق الوقوع.

ٱلنَّارَ ﴾[١] فإن جملة (ولن تفعلوا) معترضة لتأكيد عجزهم في جميع الأزمان.

وإلى جواز الوجهين المذكورين أشار بقوله: (وجزم أو نصب لفعل إثر (فا)..الخ) أي: أن الجزم أو النصب كلٌّ منهما ثابت للفعل المضارع المسبوق بـ(الفاء) أو (الواو) (ان بالجملتين اكتُنِفَا) أي: إن اكتنفته الجملتان. أي: أحاطت به جملتا الشرط والجواب. وقوله: (اكتُنِفَا) مبني للمجهول، فهو بضم التاء وكسر النون. أي: حُوِّط بالجملتين كما ذكرنا[٢].

* * *

حذف فعل الشرط أو جواب الشرط لدليل

٧٠٥ ـ وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوز حذف جواب الشرط بشرطين:

الأول: أن يدل عليه دليل بعد حذفه.

الثاني: أن يكون فعل الشرط ماضياً.

مثال ذلك: أنت الكريم إن صفحت عن المذنب. فحذف جواب الشرط، لدلالة (أنت الكريم) عليه، والتقدير: إن صفحت عن المذنب فأنت الكريم.

(١) سورة البقرة، آية: ٢٤، انظر المغني (ص٥٠٩) وحاشية الصبان (٤/ ٢٥).

(٢) إذا توسط المضارع بين الشرط والجواب ولم يسبقه عاطف فان كان مجزوماً أعرب بدلاً، وان كان مرفوعاً أعربت جملته حالاً، نحو: متى تأتنا تنزلُ عندنا نكرمْك.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لم يصح حذف جملة الجواب، إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها. كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٍۚ ﴾[١]، فقوله (فإن أجل الله لآت) ليس هو الجواب، بل هو دليل الجواب[٢]، لأن الجواب يكون مسبباً عن الشرط. والأجل آت: سواء وجد الرجاء أم لم يوجد. وتقدير الجواب المحذوف ـ والله أعلم ـ فليبادر إلى العمل الصالح. وحذف جواب الشرط لتقدم دليله كثير جدًّا في القرآن، كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾[٣]، أي: إن كنتم مؤمنين فعليه توكلوا[٤].

ويجوز حذف فعل الشرط بشرطين:

١ ـ أن يدل عليه دليل. ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

٢ ـ أن تكون الأداة (إنْ) المدغمة في (لا) النافية.

مثال ذلك: قل خيراً وإلا فاصمت. والتقدير: وإنْ لا تقل خيراً فاصمت. ومنه قوله ﷺ في اللقطة: «**فإن جاء صاحبها وإلا**

(١) سورة العنكبوت، آية: ٥.

(٢) هذا الشرط عند البصريين. وأما الكوفيون فلا يشترطونه. ويجيزون حذف الجواب ولو كان الشرط مضارعاً. بل يقولون فيما سد مسد الجواب: إنه هو الجواب وليس بالدليل.

(٣) سورة المائدة، آية: ٢٣.

(٤) انظر دراسات أساليب القرآن (١/ ٣/ ٢٤٨).

استمتع بها. .»(١) التقدير: وإلا يجيء صاحبها فاستمتع بها.

وهذا معنى قوله: (والشرط يغني عن جواب قد علم. .الخ) أي أن فعل الشرط (يغني) أي يذكر دون الجواب، بشرط أن يدل عليه دليل. (والعكس) وهو حذف الشرط لدلالة الجواب (قد يأتي)، ويفهم من ذلك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب. وقوله: (إن المعنى فُهم) أي: بشرط أن يفهم المعنى بعد الحذف.

❊ ❊ ❊

اجتماع الشرط والقسم

٧٠٦ ـ وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُلْتَـزَمْ

٧٠٧ ـ وَإِنْ تَـوَالَيَـا وَقَبْـلُ ذُو خَبَـرْ فَـالشَّـرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِـلاَ حَـذَرْ

٧٠٨ ـ وَرُبَّمَـا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ شَـرْطٌ بِـلاَ ذِي خَبَـرٍ مُقَـدَّمِ

إذا اجتمع شرط وقسم. فالأصل أن يكون لكل منهما جواب يخصه(٢)، غير أنه يجوز حذف جواب أحدهما اكتفاءً بجواب

---

(١) متفق عليه.

(٢) جواب الشرط يختلف عن جواب القسم، فجواب الشرط يكون مجزوماً إذا كانت الإداة جازمة. ويكون مقترناً بالفاء كما تقدم. أما جملة جواب القسم فلها الأحكام الآتية:

أ ـ الفعلية المصدرة بمضارع مثبت مستقبل متصل باللام يؤكد فيها المضارع بالنون نحو: والله لأنصفنَّ المظلوم. وتقدم ذلك في باب نوني التوكيد.

ب ـ الفعلية المصدرة بماضٍ مثبت متصرف. فالغالب تصديرها باللام وقد نحو: والله لقد بذلت جهدي في نصحك.

ج ـ الفعلية المصدرة بماض جامد ـ غير ليس ـ فالأكثر تصديرها باللام نحو: =

الآخر الذي يغني عنه ويدل عليه.

فإذا اجتمع **شرط وقسم** حذف جواب **المتأخر منهما، لدلالة** جواب الأول عليه. نحو: والله من يعمل بأحكام الشرع ليفوزنَّ. فالمضارع (يفوز) مؤكد بالنون، لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم. وليس جواباً للشرط، إذ لو كان جواباً له لكان مجزوماً. ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾(١)، فقوله: (لا يأتون) جواب للقسم المقدر قبل اللام الموطئة في (لئن)، ولهذا جاء مرفوعاً، ولو كان جواباً للشرط لقيل: (لا يأتوا) بالجزم.

فإن تقدم الشرط فالجواب له على الأرجح. وجواب القسم محذوف، نحو: من يعمل بأحكام الشرع والله يفز. فالمضارع (يفز) جاء مجزوماً، لأنه جواب الشرط، وجواب القسم محذوف.

فإن اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر

= والله لنعم خلقاً الصدق. أما ليس فلا يتصل بها شيء.

د ـ الاسمية المثبتة، تؤكد باللام و(إنَّ) معاً نحو: والله إن فاعل الخير لمحبوب عند الله والناس. ويجوز الاقتصار على أحدهما، والأول أبلغ.

هـ ـ الجملة الفعلية أو الاسمية تنفى في جواب القسم بـ(ما) أو (إنْ) أو (لا) ويجب تجردها من اللام نحو: والله ما يقبل المجدُ التواني، والله إنْ تعتز الأمة إلا بدينها، وربِّ الكعبة لا يفلح الكذوب. [انظر النحو الوافي (٤/ ٤٨٢)]، وانظر: (النحو الواضح ص١٧٢).

(١) سورة الإسراء، آية: ٨٨.

ـ كالمبتدأ ـ فالجواب للشرط مطلقاً. سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً، نحو: أحكامُ الشرع والله من يعمل بها يفز، وتقول: أحكامُ الشرع من يعمل بها والله يفز. بجزم المضارع (يفز) في المثالين، لأنه تقدم المبتدأ (أحكامُ الشرع)، وخبره جملة الشرط.

وقد جاء قليلاً اعتبار الجواب للشرط مع تقدم القسم وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر. وهو اختيار الفراء وابن مالك. ومن ذلك قول الشاعر:

لئن كان ما حُدِّثته اليوم صادقاً أَصُمْ في نهار القيظ للشمس بادياً[1]

فقد تقدم القسم وتأخر الشرط. وجاء الجواب للشرط وهو المضارع المجزوم (أَصُمْ).

والبصريون يحكمون على هذا بالشذوذ، أو أن اللام زائدة وليست للقسم، فلا تحتاج إلى جواب. وهذا تكلف. فالحق أن اللام للقسم، والجواب للشرط، وجواب القسم هو أداة الشرط

---

(١) معناه: أن الشاعر يقسم لمخاطبه أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه الواشون صحيحاً فإن عليه نذراً أن يصوم يوماً شديد الحر. وأن يتعرض لوهج الشمس حتى يكون ذلك أوجع له.
إعرابه: (لئن) اللام موطئة للقسم و(إن) حرف شرط جازم (كان) فعل ماض ناقص (ما) اسم موصول اسمها (حدثته) فعل ماض مبني للمجهول. والتاء نائب فاعل. والهاء مفعوله الثاني، ومفعوله الثالث محذوف أي: ان كان الذي حدثته واقعاً. والجملة صلة. (صادقاً) خبر كان. (أصم) جواب الشرط مجزوم (بادياً) حال من فاعل (أصم).

وما دخلت عليه من جملتيها.

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (واحذف لدى اجتماع شرط وقسم. .الخ) أي: إذا اجتمع شرط وقسم فاحذف جواب المتأخر منهما، استغناءً بجواب المتقدم. ثم ذكر أنهما إذا اجتمعا وتقدم عليهما ما يطلب خبراً. رجح الشرط على القسم، وفهم من قوله: (رَجِّح) أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم. وفهم من قوله: (مطلقاً) أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر. وقوله: (بلا حذر) تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم ذكر أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر. والله أعلم.

فصل «لـــو»

أقسام (لو) الشرطية

٧٠٩ ـ لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ وَيَقِلْ ... إيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلاً لكِنْ قُبِلْ

«لو» من أدوات الشرط[1] غير الجازمة. **وهي قسمان:**

١ ـ لو الشرطية الامتناعية.

٢ ـ لو الشرطية غير الامتناعية.

أما الأولى: فهي حرف يفيد تعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط في الزمن الماضي. ومقتضى ذلك امتناع شرطها دائماً وأنه لم يحصل. أما جوابها فقد يمتنع وقد لا يمتنع، فإن كان الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد الجواب امتنع الجواب، وإن كان للجواب سبب آخر غير الشرط لم يمتنع الجواب بامتناع الشرط.

فالأول نحو: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً.

(١) تأتي (لو) في اللغة العربية لخمسة معانٍ:
١ ـ شرطية.
٢ ـ مصدرية وهذه تذكر في الموصولات الحرفية.
٣ ـ للتقليل في قوله ﷺ: «التمس ولو خاتماً من حديد» «أولم ولو بشاة».
٤ ـ للتمني كقوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝١٠٢﴾ ولهذا نصب المضارع (فنكون) في جوابها.
٥ ـ للعرض نحو: لو تنزل عندنا فتصيبَ خيراً. وينصب المضارع في جوابها لأن العرض من أنواع الطلب كما تقدم.

والثاني نحو: لو ركب المسافر الطائرة لبلغ غايته. **فالشرط** ممتنع في كلا المثالين. أما الجواب فهو ممتنع في الأول لأن الشرط هو السبب الوحيد في وجوده، فإن طلوع الشمس هو السبب في وجود النهار.

أما في المثال الثاني فالجواب غير ممتنع، لأن الشرط ليس هو السبب الوحيد في وجوده، بل هناك أسباب أخرى كالسفر بالسيارة ـ مثلاً ـ وبهذا يتضح أن قول المعربين في «لو»: (إنها حرف امتناع لامتناع) أي: امتناع الجواب لامتناع الشرط. فيه نظر، لأن ذلك غير لازم ـ لما تقدم ـ ولعلهم نظروا إلى الكثير الغالب. والعبارة الدقيقة أن يقال فيها: (حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره) أي: حرف يدل على ما كان سيقع في الزمان الماضي لوقوع غيره في الزمان الماضي ـ أيضاً ـ نحو: لو حضر أخوك لحضرت. أي: كان سيقع حضوري في الزمان الماضي لو وقع حضور أخيك. وهكذا يقال في المثالين المتقدمين.

أما (لو) **الشرطية غير الامتناعية** فتقتضي تعليق جوابها على شرطها ـ وجوداً أو عدماً ـ في المستقبل. فترادف (إنْ) الشرطية في التعليق[1]. وفي أن زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب

(١) قال العكبري: عند قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾: (لو هاهنا بمعنى (إنْ) وكذا في كل موضع وقع بعد «لو» الفعل الماضي. وكان جوابها متقدماً عليها) التبيان (١/ ١٧٧)، وانظر: دراسات لأساليب القرآن (١/ ٢/ ٦٦٧).

مستقبل، والغالب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين نحو: لو يقدم خالد غداً لا أسافر.

فإن وليها ماض أوِّل بالمستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[1]، فالفعل (تركوا) ماضٍ مؤولٌ بالمستقبل (يتركون)، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع (خافوا) جواباً وجزاء، لأن الخوف إنما يكون قبل الترك لا بعده، لاستحالته بعد موتهم.

وهذا معنى قوله: (لو حرف شرط.. الخ) أي: أن «لو» حرف شرط يكون بها التعليق في الزمن الماضي. وهذه هي الامتناعية. وقوله: (ويقل إيلاؤها مستقبلاً) إشارة إلى (لو) الشرطية غير الامتناعية التي يكون التعليق بها مستقبلاً. وهو ـ مع قلته ـ قبله النحاة وقالوا بمقتضاه لوروده عن العرب.

* * *

ما تختص به (لو) الشرطية

٧١٠ ـ وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ ... لكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

من أحكام (لو) الشرطية أنه لا يليها إلا الفعل سواء كان ظاهراً كما في الأمثلة المتقدمة، أو مضمراً نحو: لو خالد قدم لأكرمته. فـ(خالد) فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور، ومن أمثلة ذلك قول عمر رضي الله عنه: (لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)[2].

---

(١) سورة النساء، آية: ٩.
(٢) قالها عمر رضي الله عنه في موضوع الوباء الذي وقع بالشام. فأراد عمر رضي =

وقول حاتم الطائي (لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني)[1] وهي بهذا تشبه (إنْ) الشرطية. لكنها تخالفها في جواز دخولها على (أنَّ) واسمها وخبرها كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾[4]، وقد اختلف النحاة في (لو) ـ والحالة هذه ـ على قولين:

الأول: أنها باقية على اختصاصها وهو الدخول على الفعل. فـ(أنَّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر فاعل لفعل مقدر. والتقدير ـ والله أعلم ـ ولو ثبت أنهم آمنوا ـ أي: إيمانهم ـ ولوثبت أنهم صبروا ـ أي صبرهم ـ.

الثاني: أنها فقدت اختصاصها. وأن المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف

= الله عنه أن يرجع من الطريق فقال له أبو عبيدة رضي الله عنه: أفراراً من قدر الله؟ فقال له هذه المقالة، والحديث متفق عليه. فانظره في جامع الأصول (٧/ ٥٧٦).

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني (٣/ ٨١) وانظر: الفاضل للمبرد ص٤١ ففيه خبر هذه المقالة. وانظر: المقتضب (٣/ ٧٧) والمراد بذات السوار: الحرة.
(٢) سورة البقرة، آية: ١٠٣.
(٣) سورة الحجرات، آية: ٥.
(٤) سورة الأحزاب، آية: ٢٠، إذا وقعت (أنَّ) بعد «لو» جاز أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض وهذا هو الأكثر. وجاز أن يكون مشتقاً أو جامداً أو ظرفاً. انظر: دراسات لأساليب القرآن (١/ ١/ ٤٥٨) (١/ ٢/ ٦٥٢).

تقديره ـ مثلاً ـ: ثابت، أو نحو ذلك مما يناسب السياق.

والأول أظهر؛ لأن فيه إبقاء (لو) على اختصاصها مادام أن تقدير المحذوف موجود على كلا القولين. ولأنه ينبني على القول الثاني دخول الحرف المصدري على مثله بغير فاصل، وهذا خلاف الأصل.

وهذا معنى قوله: (وهي في الاختصاص بالفعل كإنْ.. الخ) أي: أن (لو) الشرطية بنوعيها مختصة بالدخول على الفعل، مثل (إنْ) الشرطية، ثم بين أن (لو) تخالف (إنْ) فتدخل على (أنَّ) ومعموليها...

* * *

من أحكام (لو) الشرطية الامتناعية

٧١١ ـ وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا ... إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

من أحكام «لو» الامتناعية أنه لا يليها إلا الفعل الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (وهو المضارع المسبوق بـ«لم») نحو: لو أنصف الناس لاستراح القاضي، لو لم يتخاصم الناس لاستراح القاضي. قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[(١)].

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضي[(٢)]،

---

(١) سورة هود، آية: ١١٨.

(٢) وهذا من الفروق بين «لو» الامتناعية وغير الامتناعية. أن الامتناعية تقلب زمان المضارع إلى الماضي. وغير الامتناعية تخلص زمان المضارع للمستقبل مثل «إنْ». فيبقى المضارع بعدها على حاله صورة وزمناً. وإن وقع بعدها الماضي =

كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾[(١)]، أي: لو علمنا؛ لأنهم علقوا الاتباع على تقدير وجود علم القتال. وهو منتفٍ، فانتفى الاتباع. وإخبارهم بانتفاء علم القتال منهم إما على سبيل المكابرة، وإما على سبيل التخطئة لهم في ظنهم أن ذلك قتال في سبيل الله وليس كذلك، وإنما هو رمي النفوس في التهلكة، ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَا﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[(٣)].

وهذا معنى قوله: (وإن مضارع تلاها صرفا.. الخ) أي: أن المضارع إن تلا (لو) ووقع بعدها صرف زمنه إلى المضي حتماً. نحو: (لو يفي كفى) أي: لو وفى كفى.

تتمـــة:

جواب (لو)

لم يتعرض ابن مالك - رحمه الله - في الألفية لجواب «لو» وهذه نبذة عنه.

اعلم أن (لو) بنوعيها لابد لها من جواب، وهو قسمان:

١ ـ ماض لفظاً ومعنى، فإن كان مثبتاً فالأكثر اقترانه

= أول بالمستقبل وإنما تقلب الامتناعية زمان المضارع إلى الماضي لأنها تفيد تعليق شيء على شيء آخر في الزمان الماضي. بخلاف أدوات الشرط الجازمة فإنه يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً في الغالب.

(١) سورة آل عمران، آية: ١٦٧. وانظر: البحر المحيط (٣/ ١١٤).

(٢) سورة الأنفال، آية: ٣١.

(٣) سورة الواقعة، آية: ٧٠.

بـ(اللام) كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٣﴾﴾[2]، وعدم الاقتران قليل، كقوله تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾[4].

وإن كان منفياً بـ(ما) فالأكثر أن يتجرد من اللام كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾[6] وهو كثير في القرآن، ومن اقترانه باللام قول الشاعر:

ولو نُعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي[7]

فجاء جواب «لو» وهو قوله: (لما افترقنا) فعلاً ماضياً منفياً فـ(بما). واقترن باللام، وهذا قليل.

---

(١) سورة الواقعة، آية: ٦٥.

(٢) سورة الأنفال، آية: ٢٣.

(٣) سورة الواقعة، آية: ٧٠.

(٤) سورة الأعراف، آية: ١٥٥.

(٥) سورة الأعراف، آية: ١١٢.

(٦) سورة آل عمران، آية: ١٦٨.

(٧) إعرابه: (ولو) لو: حرف شرط غير جازم (نعطى) مضارع مبني للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن) وهو المفعول الأول (الخيار) المفعول الثاني (لما) اللام واقعة في جواب (لو) وما: نافية (افترقنا) فعل وفاعل والجملة لا محل لها جواب «لو» (ولكن) الواو حرف عطف، لكن: حرف استدراك (لا) نافية للجنس (خيار) اسمها (مع) ظرف متعلق بمحذوف خبرها. وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه.

وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾[1]. فـ(اللام) واقعة في جواب (لو)، و(مثوبة) مبتدأ و(خير) خبره. والجملة جواب (لو)، وأوثرت الجملة الاسمية على الفعلية لما فيها من الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها. وقيل: جواب «لو» محذوف تقديره: لأثيبوا. وجملة (لمثوبة من عند الله خير) مستأنفة، أو جواب لقسم مقدر. والله أعلم.

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٠٣.

أما ولولا ولوما

أدوات الشرط غير الجازمة: ١- أما الشرطية أ- معناها ب- أحكامها

٧١٢ - أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا ... لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوباً أُلِفَا

٧١٣ - وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا ... لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

أما: من أدوات الشرط غير الجازمة. وهي حرف شرط وتوكيد دائماً، وتفصيل غالباً. أما كونها حرف شرط فدليله لزوم الفاء في جوابها ـ كما سيأتي ـ وأما كونها للتوكيد فقد ذكره بعض النحاة فقال: «أما» حرف يعطي الكلام فضل توكيد. تقول: زيد ذاهب. فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب. قلت: أما زيد فذاهب.

وأما كونها حرف تفصيل فهذا غالب أحوالها. كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾[١]، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[٢]، وكأنه قيل:

(١) سورة الضحى، الآيتان: ٩، ١٠. اليتيم: منصوب بما بعده. والفاء في قوله: فلا تقهر: رابطة لجواب (أما).

(٢) سورة آل عمران، آية: ٧. أما: حرف شرط وتفصيل (الذين) مبتدأ (في قلوبهم زيغ) الجملة صلة، (فيتبعون) خبر المبتدأ، وهو جواب (أما)، (ابتغاء) مفعول لأجله؛ (والراسخون) الواو إما عاطفة أو استئنافية. و(الراسخون) إما معطوف على لفظ الجلالة أو مبتدأ.

وأما الراسخون في العلم فيقولون. وقد يتخلف التفصيل نحو: أما عليٌّ فمنطلق.

وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها سيبويه - رحمه الله - بـ(مهما يك من شيء). والمذكور بعدها جواب الشرط. ولهذا لزمته الفاء لربط الجواب. فإذا قلت: أما علي فمخترع. فالأصل: مهما يك من شيء فعلي مخترع، فأنيبت (أما) مناب «مهما يك من شيء»، فصار: أما فعليٌّ مخترع. ثم أخرت الفاء إلى الخبر فصار: أما عليٌّ فمخترع.

وهذه الفاء لازمة في جوابها ـ كما تقدم ـ وهي للربط المجرد، لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على قول محذوف فيغلب حذفها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[١]، أي: فيقال لهم: أكفرتم. فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف. على قاعدة: (يصح تبعاً ما لا يصح استقلالاً). وقلَّ الحذف فيما عدا ذلك كقوله ﷺ: «أما موسى كأني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يلبي»[٢] وقوله ﷺ: «أما بعد: ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»[٣].

(١) سورة آل عمران، آية: ١٠٦. والاسم الموصول: مبتدأ، خبره: المقدر (فيقال لهم).

(٢) متفق عليه، ونظر فتح الباري (٣/ ٤١٤).

(٣) متفق عليه، وانظر نظر فتح الباري (٤/ ٣٧٦).

وإعراب المثال: (أما) حرف شرط وتوكيد نائبة عن (مهما يك من شيء)، (علي) مبتدأ مرفوع، (فمخترع) الفاء رابطة و(مخترع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها، جواب شرط غير جازم.

وإعراب (مهما يك من شيء فعلي مخترع) هو: (مهما) اسم شرط جازم مبتدأ، (يك) فعل مضارع تام مجزوم، لأنه فعل الشرط، (من شيء) «من» حرف جر زائد و«شيء» فاعل لـ(يك) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد (فعلي) «الفاء» داخلة على جواب الشرط و«علي» مبتدأ و(مخترع) خبره، والجملة في محل جزم جواب الشرط (مهما).

وهذا معنى قوله (أما كمهما يك من شيء. الخ) أي أن (أما) قائمة مقام أداة الشرط وفعله وهما: (مهما يك من شيء) وتجب الفاء (لتلو تلوها) تبعاً للمألوف من كلام العرب، ومعناه: تالي تاليها وهو الجواب، لأن تاليها مباشرة هو الشرط. ثم ذكر أن حذف هذه الفاء قليل في النثر، لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول ـ كما تقدم ـ وقوله: (قد نبذا) أي طرح، والألف للإطلاق. وقوله (الفا) بالقصر للضرورة في الموضعين.

* * *

من الأدوات غير الجازمة
٢ ـ لولا
٣ ـ لوما

٧١٤ ـ لَوْلاَ وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إذَا امْتِنَاعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ(لولا ولوما) استعمالان:

الاستعمال الأول لهما. وأحكامه

الأول: أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما. ولهما حكمان:

١ ـ دخولهما على مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، كما تقدم في باب الابتداء.

٢ ـ لابد لهما من جواب مصدَّر بفعل ماض لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (وهو المضارع المسبوق بـ«لم»). فإن كان مثبتاً قُرن باللام للتأكيد ـ غالباً ـ[1] نحو: لولا العقل لكان الإنسان كالحيوان، لوما العمل لم يكن للعلم فائدة.

ولم تقع «لوما» الامتناعية في القرآن. أما (لولا) فقد جاءت في آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ ۝٦٤﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ۝١٤٣ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٤٤﴾[5]، فـ(لولا) في هذه الآيات حرف امتناع لوجود، وما بعدها مبتدأ، سواء كان اسماً صريحاً كما في الآية الأولى.

---

(١) ولم يقع جواب (لولا) في القرآن بدون اللام مع الماضي المثبت.
(٢) سورة البقرة، آية: ٦٤.
(٣) سورة سبأ، آية: ٣١.
(٤) سورة الزخرف، آية: ٣٣.
(٥) سورة الصافات، الآيتان: ١٤٣، ١٤٤.

أو ضميراً منفصلاً كما في الآية الثانية. أو مصدراً مؤولاً كما في الآية الثالثة والرابعة، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوباً ـ كما تقدم في باب الابتداء ـ ومدخول اللام هو جواب (لولا).

فإن كان الفعل منفياً بـ(ما) تجرد عن اللام غالباً نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[1].

وإن كان الفعل منفياً بـ(لم) لم يقترن بها، نحو: لولا التجارب لم يستفد الإنسان، لوما الجور وقلة الإنصاف لم يشرع القضاء.

وقد يحذف جواب (لولا) لدليل يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾[2] فجواب «لولا» محذوف، تقديره ـ والله أعلم ـ لعاجلكم بالعقوبة، ونحوه.

وإلى الاستعمال الأول لهذين الحرفين أشار بقوله: (لولا ولوما يلزمان الابتداء) أي أن هذين الحرفين يلزمان الدخول على المبتدأ، فلا يقع بعدهما غيره، إذا (عقدا) أي ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازما بينهما. والألف في قوله: (عقدا) للتثنية.

* * *

---

(١) سورة النور، آية: ٢١.

(٢) سورة النور، آية: ١٠.

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) وأحكامه وبيان ما يلحق بهما

٧١٥ ـ وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ وَهَلَّا ... أَلَّا أَلَا وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلَا

٧١٦ ـ وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ ... عُلِّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

الاستعمال الثاني لـ(لولا ولوما) الدلالة على التحضيض ـ وهو طلب الفعل بحثٍّ وقوة ـ ويجب حينئذ أن يليهما الفعل المضارع، ويساويهما في التحضيض والاختصاص بالفعل: هلاّ، وألاّ، وألا.. فيليها الفعل ظاهراً متصلاً بها أو مفصولاً منها بمعموله المتقدم عليه. أو يكون مقدراً.

فمثال المضارع المتصل بها: لولا تؤدي الشهادةَ على وجهها. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ۖ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٦﴾﴾[1]. فـ(لولا) هنا بمعنى: هلاّ، وهو كثير في القرآن[2]، وقال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[3]. فـ(لوما) أداة تحضيض.

ومثال المضارع المفصول منها: لولا الشهادةَ تؤدي على وجهها، لوما المنكرَ تغير بيدك أو بلسانك أو بقلبك. فـ(لولا) أداة تحضيض و(الشهادة) مفعول مقدم لـ(الفعل) تؤدي.

ومثال المضارع المقدر: لولا الشهادةَ تؤديها، لوما المنكرَ

---

(١) سورة النمل، آية: ٤٦.

(٢) ذكر هذا في (دراسات لأساليب القرآن) نقلاً عن أبي حيان في البحر. وذكر أن (لوما) الامتناعية لم تقع في القرآن كما تقدم. وأن التحضيضية جاءت في آية واحدة. انظر (١/ ٢/ ٦٩١، ٦٩٧).

(٣) سورة الحجر، آية: ٧.

تغيره، فـ(لـولا) أداة تحضيض و(الشهـادة) مفعـول بـه لفعـل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لولا تؤدي الشهادة تؤديها. وقد مضى ذلك في باب الاشتغال.

وقد يكون المضارع محذوفاً وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبىء عنه كقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه حين أخبره بأنه تزوج بثيب: «هلّا بكراً تلاعبها وتلاعبك»[١] أي: هلا تزوجت بكراً.

فإن دخلت على فعل ماض فهو في تأويل المضارع كقوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾[٢] فقوله: (أخرتني) ماض في معنى المضارع. إذ لا معنى للتأخير في الزمن الماضي، وهي هنا للعرض.

وهذان الاستعمالان لـ(لولا) و(لوما) ذكرهما ابن مالك. وبقي استعمال ثالث لم يذكره، وهو الدلالة على التوبيخ، واللوم على ترك الفعل، وتختص بالفعل الماضي، أو مافي تأويله. نحو: هلاّ كتبت الواجب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[٤].

---

(١) متفق عليه.
(٢) سورة المنافقون، آية: ١٠.
(٣) سورة النور، آية: ١٣.
(٤) سورة النور، آية: ١٦. وقع في هذه الآية الفصل بين (لولا) والفعل (قلتم) =

وأما التحضيض بـ(ألا) فقد جاء في مثل قوله تعالى: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[١]، ولم يقع في القرآن تحضيض بـ(هلا) أو (ألاّ).

وإلى الاستعمال الثاني أشار بقوله: (وبهما التحضيض مز.. الخ) «مز» فعل أمر أي: ميّز بـ(لولا) و(لوما) التحضيض، لأنهما يدلان عليه. ويشاركهما في التحضيض (هلاّ، وألاّ، وألا) ثم ذكر أنها مختصة بالدخول على الفعل، فقال (وأولينها الفعلا) أي: أتبعها واذكر بعدها الفعل، ولم يبين نوعه، وهو المضارع، والضمير عائد على الأحرف الخمسة المذكورة. والألف في (الفعلا) للإطلاق. ثم بين أنها قد تدخل على الاسم في الظاهر. فقال (وقد يليها اسم بفعلٍ مضمرٍ عُلِّق) أي: يكون متعلقاً بفعل مقدر ومعمولاً له. فيكون هذا الفعل بعد الأداة مباشرة (أو بظاهر مؤخر) أي: أو يكون هذا الاسم متعلقاً بفعل متأخر عن هذا الاسم فيكون من باب تقديم المعمول على عامله كما تقدم في المثال. والله أعلم.

= بالظرف. وفائدة هذا ـ والله أعلم ـ بيان أن الواجب عليهم أن يتفادوا التكلم بالإفك أول ما سمعوه. فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم، أفاده في الكشاف (٣/٦٦).

(١) سورة التوبة، آية: ١٣. الذي يفهم من كلام ابن مالك في شرح الكافية أن (ألا) لا تأتي للتحضيض بل هي للعرض. وإنما ذكرها مع حروف التحضيض بجامع الاختصاص بالفعل [شرح الكافية (٣/ ١٦٥٥)].

الإخبار بالذي والألف واللام

كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول

٧١٧ ـ مَا قِيلَ أخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرْ ... عَنِ الَّذي مُبْتَدأ قَبْلُ اسْتَقَرّ

٧١٨ ـ وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ ... عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

٧١٩ ـ نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا ... ضَرَبْتُ زَيْداً كَانَ فَادرِ المَأْخَذَا

٧٢٠ ـ وَبِاللَّذَيْنَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي ... أَخْبِرْ مُرَاعِياً وِفَاقَ المُثْبَتِ

هذا الباب وضعه النحويون لاختبار الطالب وتدريبه في الأحكام النحوية. كما وضع علماء الصرف باب الأبنية لامتحان الطالب في القواعد التصريفية. وكثيراً ما يصار إلى هذا لقصد الاختصاص. أو تقوية الحكم؛ لأن فيه إسنادين إلى الضمير وإلى الظاهر ـ كما سيتضح إن شاء الله ـ أو لغرض القصر أو تشويق السامع ونحو ذلك.

فإذا قيل لك: أخبر عن: خالد، من قولنا: خالد منطلق. بالاسم الموصول (الذي). فإنك تعمل في هذا الأسلوب خمسة أعمال:

أحدها: أن تبتدىء الكلام بموصول مطابق للاسم المذكور في إفراده وتذكيره وتثنيته وجمعه، وهو (الذي) وتجعله مبتدأ.

الثاني: أن تؤخر الاسم المذكور إلى آخر التركيب لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر عن (الذي).

الرابع: أن تجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

الخامس: أن تجعل في موضع الاسم المذكور الذي أخرته ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه. ومطابقاً للموصول لأنه هو العائد.

فتقول: الذي هو منطلق خالد. فـ(الذي) مبتدأ، وجملة (هو منطلق) صلة، و(خالد) خبر المبتدأ.

وإذا قيل: أخبر عن: المحمدين. من: أكرمت المحمدين. قلت: اللذان أكرمتهما المحمدان. وفي الجمع: الذين أكرمتهم المحمدون. وفي المؤنث: التي أكرمتها هند..

وعلى هذا فالمخبر عنه ـ في هذا الباب ـ هو المجعول في آخر الجملة خبراً عن الموصول الذي هو المبتدأ. وهذا خلاف ظاهر السؤال. فإن ظاهره أن (خالداً) و(المحمدين) مخبر عنه. وأن الاسم الموصول هو الخبر. والجواب عن ذلك: أنه لما كان الاسم المذكور مخبر عنه من جهة المعنى. صح أن يقال: أخبرْ عنه.

وهذا معنى قوله: (ما قيل أخبر عنه بالذي خبر..الخ) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم بـ(الذي)، فليس هو على ظاهره، بل هو مؤول. فتجعل الاسم خبراً مؤخراً وجوباً. (عن الذي) حال كونه (مبتدأ قبل استقر). وسوغ ذلك الإطلاق كونه في المعنى

خبراً عنه كما تقدم[١]. وهذا إشارة إلى الأعمال الثلاثة الأول.

وقوله: (ما سواهما) أي: وما سوى المبتدأ والخبر مما هو موجود في الجملة (فوسطه صلة) أي للاسم الموصول. وهذا هو العمل الرابع. وقوله: (عائدها) أي عائد الجملة وهو ضمير الموصول (خَلَفُ مُعْطِي التكملة) أي جاء الضمير في موضع الاسم الذي جعل في الآخر خبراً يكمل الفائدة. وهذا فيه العمل الخامس. وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المتأخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده.

ثم ذكر المثال وهو أنك تقول: الذي ضربته زيد (فذا ضربت زيداً كان) أي هذا التركيب كان في الأصل: ضربت زيداً. فعُمل فيه ما تقدم (فادر المأخذا) وقس عليه. والألف للإطلاق.

ثم بين أنه إذا كان الاسم الذي قيل لك: أخبر عنه، مثنى أو جمعاً أومؤنثاً، فإنك تأتي بالمبتدأ الموصول وفق ذلك الاسم فيما ذكر (مراعياً) في الضمير العائد (وفاق المثبت) أي موافقة الاسم المخبر عنه في المعنى.

* * *

شروط الاسم المخبر عنه بالاسم الموصول

٧٢١ ـ قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

---

(١) هذا أحد التأويلات وقد نسبه ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٧٧٢) إلى ابن السراج. وقيل: إن (عن) في قول ابن مالك (عنه) بمعنى الباء، والباء في (بالذي) بمعنى: (عن).

٧٢٢ ـ كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

لما ذكر المصنف رحمه الله كيفية الإخبار ذكر ما يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي أو أحد فروعه، وهي أربعة:

١ ـ أن يكون قابلاً للتأخير، لما تقدم من أنه يجب تأخيره إلى نهاية الجملة، فلا يخبر بالذي أو فروعه عما له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام، مثل: من، وما، لئلا تفوته الصدارة. فإن كان الاسم لا يقبل التأخير بنفسه ولكن خَلَفُهُ يقبل التأخير صح، مثل: الضمائر المتصلة، كالتاء من قمتُ. فيجوز أن يخبر عنها، مع أنها لاتتأخر، لأنه لا يمكن النطق بها وحدها لكونها ضميراً متصلاً، ولكن يتأخر خلفها، وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

٢ ـ أن يكون قابلاً للتعريف. فلا يخبر عن الحال والتمييز، للزومها التنكير، فلا يخلفها الضمير، لأنه ملازم للتعريف، فلا يجوز في: جاء خالد راكبًا، أن تقول: الذي جاء خالد إياه راكب.

٣ ـ أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن ضميرٍ عائدٍ إلى اسم في الجملة، كالهاء من نحو: صالح أكرمته، لأنك لو أخبرت لقلت: الذي صالح أكرمته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير، فإن قدرته رابطاً

للخبر بالمبتدأ الذي هو (صالح) بقى الموصول بلا عائد، وانخرمت قاعدة الباب، وان قدرته عائداً على الموصول بقى الخبر بلا رابط.

٤ ـ أن يكون صالحاً للاستغناء عنه بالمضمر، ليصح كونه عائد الموصول. فلا يخبر عن الموصوف دون صفته. فلا تقول في: أكرمت رجلاً عالماً: الذي أكرمته عالماً رجل. لأنك لو أخبرت عنه لوضعت مكانه ضميراً. وحينئذ يلزم وصف الضمير. والضمير لا يوصف، ولا يوصف به.

وهذا الشرط يغني عن ذكر الشرط الثاني، لأن الإضمار تعريف وزيادة. وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية أن ذكر الشرط الثاني زيادة بيان[1].

وإلى هذه الشروط الأربعة أشار بقوله: (قبول تأخير وتعريف. .الخ) أي: قد (حُتم) في هذا الباب ووجب كون الاسم المخبر عنه قابلاً للتأخير والتعريف. وكذا يشترط (الغنى عنه) أي الاستغناء عنه بأجنبي أو الاستغناء عنه بمضمر. وقوله (فراع مارعوا) أي لاحظ مالا حظوه من الشروط[2].

---

(١) شرح الكافية (٤/ ١٧٧٥).

(٢) وبقي من الشروط:
٥ ـ أن يكون الاسم في جملة خبرية. فلا يخبر عن الاسم في مثل: أكرمْ علياً. لأن الطلب لا يقع صلة. كما هو معلوم من باب الموصول.
٦ ـ وأن يجوز ورود الاسم في الإثبات فلا يخبر عن (أحد) من نحو: ما جاءني =

٧٢٣ ـ وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

٧٢٤ ـ إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ ... كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللهُ الْبَطَلْ

٧٢٥ ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ ... ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

كيفية الاخبار عن الاسم بالألف واللام

لما بين الإخبار بالاسم الموصول عن الاسم: ذكر هنا الإخبار بالألف واللام الموصولة، فيخبر بالألف واللام عن الاسم بأربعة شروط، زيادة على الشروط السابقة:

١ ـ أن يكون المخبر عنه واقعاً في جملة فعلية. بخلاف الإخبار بالذي. فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية. فإذا قلت: خالد أخوك. لم يصح الإخبار بأل عن خالد، لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.

٢ ـ أن يكون الفعل متقدماً بخلاف: ما يقوم عاصم. لأنه تقدم على الفعل نفي، ولا يفصل بين أل وصلتها بنفي ولا غيره.

٣ ـ أن يكون متصرفاً بخلاف: عسى المريض أن يبرأ؛ لأنه فعل جامد، وهو لا يصلح صلة لأل.

٤ ـ أن يكون مثبتاً. بخلاف المنفي كما تقدم.

= من أحد، لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحدٌ. لزم وقوع (أحد) في الإيجاب.
٧ ـ ألا يكون الاسم في إحدى جملتين مستقلتين نحو: هشام في قولك، قام هشام. وقعد ياسر.

مثال ذلك: وقى اللهُ البطلَ. فيجوز أن تخبر عن كل واحد من الفاعل والمفعول في هذه الجملة بالألف واللام، لتحقق الشروط. فتقول في الإخبار عن الفاعل: الواقي البطلَ اللهُ. فـ(الواقي) مبتدأ، و(البطل) بالنصب على أنه مفعول لاسم الفاعل، وبالجر على أنه مضاف إليه، و(الله) خبر المبتدأ. وتقول في الإخبار عن المفعول: الواقيه اللهُ البطلُ، وذكر الهاء واجب لأن عائد (أل) الموصولة لا يحذف إلا ضرورة. فـ(الواقيه) مبتدأ والها مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. و(الله) فاعل لاسم الفاعل، و(البطل) خبر المبتدأ.

ثم إن الوصف الواقع صلة لأل. إن رفع ضميراً، فإن كان عائداً على أل الموصولة وجب استتاره في الصلة. لأن الصلة جارية على من هي له، وإن كان عائداً على غيرها وجب بروزه. لجريان الصلة على غير من هي له، فإذا قلت: بَلَّغْتُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً. فإن أردت الإخبار عن التاء في (بلغت) قلت: المبلِّغُ من أخويك إلى المحمدين رسالةً أنا، ففي المبلغ ضمير عائد على (أل) فيجب استتاره، لأنه في المعنى لأل، لأنه خلف من ضمير المتكلم، (وأل) للمتكلم، لأن خبرها ضمير المتكلم. والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن الأخوين ـ من المثال المذكور ـ قلت: المبلِّغُ أنا منهما إلى المحمدين رسالةً أخواك. وإن أخبرت عن المحمدين قلت: المبلغ أنا من أخويك

إليهم رسالة المحمدون. وعن الرسالة تقول: المبلغها أنا من أخويك إلى المحمدين رسالة، فـ(أنا) في هذه الأمثلة. فاعل (المبلغ) لأنه اسم فاعل، والضمير عائد لغير (أل)، وضمير الغيبة هو العائد. وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم، و(أل) فيهن لغير، المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته.

وهذا معنى قوله: (وأخبروا هنا بأل..الخ) أي: أخبر العرب ـ في هذا الباب ـ بأل الموصولة (عن بعض) أي عن جزء كلام (يكون فيه الفعل قد تقدماً) وهذا أشار إلى الشرطين الأولين. وقوله: (إن صح صوغ صلة منه لأل) أي من الفعل المتقدم، بأن كان متصرفاً ومثبتاً. وهذا (إشارة) إلى الشرطين الأخيرين. وقوله (كصوغ واق من وقى الله البطل) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط، فهو خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كصوغ... وقد مضى بيان ذلك.

ثم ذكر أن صلة (أل) إذا رفعت ضميراً وكان هذا الضمير لغير (أل) (أُبين وانفصل)، أي: قطع من العامل وانفصل، إشارة إلى أنه يجب الإتيان به بارزاً منفصلاً كما تقدم. والله أعلم.

العــــدد

١ ـ العدد المفرد
أ ـ حكم العدد من واحد إلى عشرة تذكيرا وتأنيثاً وحكم تمييزه
ب ـ حكم العدد مائة وألف وحكم تمييزهما

٧٢٦ ـ ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ ... في عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ
٧٢٧ ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَمْعاً بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ
٧٢٨ ـ وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ ... وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

اعلم أن أسماء العدد في اصطلاح النحاة أربعة أقسام:

١ ـ المفرد. وهو العدد الخالي من التركيب والعطف. وهو الواحد والعشرة وما بينهما، وكلمة (بِضْع وبِضْعة)[1]، والمائة[2] والألف. ويسميه بعض النحاة (العدد المضاف) لأنه يضاف إلى تمييزه ـ عدا الواحد والاثنين ـ، كما سيأتي إن شاء الله.

---

(١) البضع: بالكسر، يدل على عدد ما بين ثلاثة وتسعة. وحكمه كالثلاثة في التذكير والتأنيث وهو قد يستعمل مفرداً أو مركباً أو معطوفاً عليه. قال تعالى: ﴿سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾.

(٢) جرى المتقدمون على أن (المائة) تكتب بالألف، وذكروا تعليل ذلك. فانظر: (أدب الكُتاب) للصولي ص٢٥٩، كتاب (الكُتّاب) لابن درستويه ص٩٠، (باب الهجاء) لابن الدهان النحوي ص٦، همع الهوامع (٦/ ٣٢٥)، المطالع النصرية ص١٤٩، ويرى المجمع اللغوي القاهري كتابتها بدون الألف. فإن ركبت الثلاث مع المائة حذفت ألف (ثلاث) فتقول: ثلثمائة، وشرط ذلك ألا يلتبس بالثلث أحد الكسور. إلا (ثمان) فلا تحذف ألفها مع المائة ـ على الأجود ـ لئلا يجتمع حذفان: حذف الألف وحذف الياء. انظر: المطالع النصرية ص١٨٢.

٢ ـ المركب. وهو ما تركب تركيباً مزجياً من عددين. وهو أحد عشر وتسعة عشر، وما بينهما.

٣ ـ العِقْد. وهو في اصطلاح النحاة يطلق على العدد من عشرين إلى تسعين.. وبعضهم يسميه العدد (المفرد) لأنه غير مضاف ولا مركب.

٤ ـ المعطوف. وهو العدد الذي بين عقدين، كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين، أو بين ثلاثين وأربعين.. وهكذا.

وسأتكلم ـ بعون الله ـ عن هذه الأقسام في ضوء الألفية من خلال المباحث الآتية:

١ ـ تذكير العدد وتأنيثه.

٢ ـ حكم تمييزه.

٣ ـ إعراب العدد.

فأما القسم الأول وهو العدد المفرد. فالعددان واحد واثنان يوافقان المعدود في التذكير والتأنيث. فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، نحو: في القرية مسجد واحد. ومدرسة واحدة، **اشتريت كتابين اثنين. وكراستين اثنتين.**

وهذان العددان يعربان على حسب موقعهما من الجملة. ولا يذكر بعدهما تمييز. فلا يقال: في القرية واحدُ مسجدٍ،

ولا اشتريت اثني كتابين، لأن ذكر التمييز مباشرة (مسجد، كتابين) يحدد المراد، ويغني عن ذكر العدد قبله.

والأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما وكلمة (بِضْع وبضعة) على عكس العدد. فتذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، نحو: عندي سبعةُ رجالٍ. وثلاثُ نسوةٍ، وصافحت بضعة رجال. ونصحت بضع نساء، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[3]. لأن مفرد (شهادات): «شهادة» وهو مؤنث. ومفرد (شهداء): «شاهد أو شهيد» وهو مذكر[4].

وإذا اجتمع لعدد واحد تمييزان: أحدهما مذكر، والآخر مؤنث روعي في تذكير العدد وتأنيثه السابق منهما، نحو: حضر سبعة رجال ونساء. وأقبل خمس نساءٍ ورجال. وهذا يختلف عن العدد المركب والعدد المعطوف، وسأذكر ما يتعلق بهما إن شاء الله.

وهذه الأعداد تعرب على حسب موقعها من الجملة[5].

---

(١) سورة الحاقة، آية: ٧.

(٢) سورة النور، آية: ٦.

(٣) سورة النور، آية: ٤.

(٤) وعلى هذا فإذا كان المعدود جمعاً فإنه لا يراعى لفظه من ناحية التذكير والتأنيث. وإنما يراعى مفرده. تقول: جاء خمسة فتية. لأن مفرده (فتى) وهو مذكر. ولا تنظر لجمعه المؤنث. وأوتار العشر الأواخر من رمضان خمس ليال. لأن مفرده (ليلة) وهو مؤنث. ولا تنظر لجمعه المذكر.

(٥) العدد المفرد (ثمان) يختلف عن بقية الأعداد فإنه له حالتين: **الأولى**: أن =

وتحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة[1] ويكون ـ في الأغلب ـ جمع تكسير للقلة[2] ـ كما تقدم في الأمثلة ـ[3].

= يكون مضافاً، **الثانية**: أن يكون غير مضاف.

فإن كان مضافاً دالاً على مذكر بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث فالأفصح إثبات الياء في آخره مطلقاً، وإعرابه إعراب الاسم المنقوص، فتقدر على يائه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة، تقول: عندي ثماني مخطوطات. اشتريت ثمانيَ مخطوطات، احتفظت بثماني مخطوطات.

وإن كان مضافاً دالاً على مؤنث بسبب إضافته إلى تمييزه المذكر لزمته الياء وبعدها التاء الدالة على التأنيث. ويعرب بالحركات الظاهرة كغيره من الأسماء الصحيحة، نحو: حضر ثمانيةُ طلاب، سألت ثمانيةَ طلاب. جلست مع ثمانيةِ طلاب.

فإن كان غير مضاف والمعدود مذكر لزمته الياء والتاء ـ أيضاً ـ وأعرب بالحركات الظاهرة: نحو: الحاضرون من الطلاب ثمانية، كان الحاضرون ثمانية، اجتمعت من الطلاب بثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً أعرب إعراب المنقوص نحو: عندي من المخطوطات ثمانٍ. اقتنيت من المخطوطات ثمانياً ـ بالتنوين على أنه منقوص منصرف ـ أو ثمانيَ ـ على أنه ممنوع من الصرف ـ وتقول في الجر: اكتفيت من المخطوطات بثمانٍ. والإعراب في حالة الرفع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة وهكذا يقال في الجر. فإن كان مركباً مع العشرة فسأذكره إن شاء الله مع الأعداد المركبة.

(١) قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود. فيضاف إلى مستحق المعدود نحو: هذه خمسةُ محمد. خذ سبعتك.. ويستغني بذلك عن التمييز، لأن هذه الإضافة تحقق غرضاً لا يحققه التمييز. وهو أن العدد مستحق ومملوك للمضاف إليه. لأنك لا تقول لشخص: خذ سبعتك. إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر التمييز.

(٢) جمع القلة يدل على أفراد لا تنقص عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة وجمع الكثرة يدل على أفراد لا تقل عن ثلاثة وقد تزيد عن عشرة ولكل منهما أوزان خاصة ستأتي إن شاء الله في باب جمع التكسير.

(٣) اعلم أنه لا يراد بالجمع هنا ـ الجمع الاصطلاحي ـ بل يدخل فيه كل ما يدل على الجمعية من اسم الجمع كـ(رهط) و(قوم) واسم الجنس الجمعي =

وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة ـ وهي الجمع والتكسير والقلة ـ فتضاف هذه الأعداد إلى المفرد إذا كان التمييز هو لفظ (مائة) نحو: في المعهد ثلثمائة طالب. وأربعمائة مقعد.

وقد يتخلف الأمر الثاني فتضاف هذه الأعداد إلى جمع التصحيح وذلك إذا لم يكن للكلمة جمع تكسير، نحو: خمس صلوات. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾[1] فجاء بـ(سموات) جمع تصحيح، لأنه ليس للسماء جمع غيره. وقال تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾[2] وليس لعورة جمع تكسير، وقد يكون جمع التكسير وارداً ولكنه قليل الاستعمال، كقوله تعالى: ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾[3]، فإن تكسير (آية) على (آيي) وارد عن العرب[4] لكنه ليس كثيراً في استعمالهم.

وقد تضاف لجمع التصحيح لمجاورته ما أُهمل تكسيره كما

= كـ(نحل) و(بقر) و(شجر) والغالب أن يجر ذلك بـ(من) قال تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ﴾ وتقول: جاء ثلاثة من القوم، وفي المزرعة سبع من النخل وتسع من الشجر. وقد يجر بالإضافة كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ وفي الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» والذود: اسم جمع لا مفرد له.

(١) سورة الطلاق، آية: ١٢.

(٢) سورة النور، آية: ٥٨.

(٣) سورة النمل، آية: ١٢.

(٤) ذكره في المصباح المنير ص٣٢.

في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾[1]، فجاء (سنبلات) جمع تصحيح؛ لأنه مجاور لـ(سبع بقرات) المهمل تكسيرُهُ. وجاء (سنابل) بصيغة جمع التكسير حين لم يجاور جمع التصحيح في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ﴾[2].

وقد يتخلف القيد الثالث فيأتي تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما جمع كثرة لا جمع قلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[3] فأضاف (ثلاثة) إلى جمع الكثرة مع وجود جمع القلة وهو (أقراء).

وأما العددان (مائة وألف) فهما على لفظهما سواء كان المعدود مذكراً أم مؤنثاً. ولابدَّ لهما من تمييز مفرد مجرور ـ غالباً ـ نحو: قلَّ من يعيش مائة سنةٍ، على فضل العلم مائةُ برهان. قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[5].

وقد يأتي تمييز (المائة) جمعاً مجروراً كما في قوله تعالى:

(١) سورة يوسف، آية: ٤٦.

(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦١.

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٢٨.

(٤) سورة النور، آية: ٢. و(مائة) مفعول مطلق نائب عن المصدر.

(٥) سورة البقرة، آية: ٩٦. و(ألف) ظرف زمان و(سنة) مضاف إليه.

﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَـٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا ﴿٢٥﴾﴾[1]، فقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ بإضافة (مائة) إلى (سنين).

وفي العدد المفرد يقول ابن مالك (ثلاثة بالتاء قل للعشرة. .الخ) أي: أنّث العدد: ثلاثة وعشرة وما بينهما. إذا كنت تعد جمعاً (آحاده) أي مفرداته (مذكره) فأفاد أن العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد، لا بحال الجمع[2].

وقوله في (الضد جرّد) أي إذا كان مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد[3].

---

(١) سورة الكهف، آية: ٢٥.

(٢) أما اسم الجمع ونحوه مما لا مفرد له، كقوم ورهط، فينظر في التذكير والتأنيث إلى اللفظ المذكور. فيعطى العدد عكس ما يستحقه اللفظ المذكور. ويعرف ذلك إما بالضمير أو باسم الإشارة أو تأنيث الفعل. تقول: ثلاث من الغنم. لأنك تقول: غنم كثيرة، قال تعالى: ﴿إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ﴾ فأنث الفعل، وجاء ثلاثة من الرهط، لأن العرب تقول: الرهط أقبل، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ وتقول: عندي ثلاث، من النخل أو ثلاثة لجواز الوجهين، قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾﴾ فأنّث الصفة. وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴿٢٠﴾﴾. فذكّر الصفة.

(٣) إذا حذف تمييز الأعداد من الثلاثة إلى التسعة وما بينهما. وكذا العشرة إذا كانت مفردة فإنه يجوز تذكير العدد وتأنيثه، والأفصح أن يبقى العدد على ما كان عليه لو لم يحذف المعدود. فتقول: صمت خمسةً. تريد خمسة أيام. ويجوز: صمت خمساً. وعليه جاء الحديث الصحيح: «ثم أتبعه بست من شوال» وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فجاء العدد (عشراً) بحذف التاء، لأن المعدود الأيام على أحد الوجهين وفي الآية أقوال أخرى.
وعلى الأول جاء قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ أي: =

ثم بين أن تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة مجرور بالإضافة، وفهم من قوله: (في الأكثر) أنه يُمَيَّزُ بجمع الكثرة قليلاً ـ كما تقدم ـ ثم قال: أضف مائة والألف للمفرد ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز. ثم ذكر أن (المائة) قد تضاف قليلاً للجمع، وهو يشير إلى قراءة حمزة والكسائي كما تقدم، وقوله (نزراً) أي قليلاً جداً، وقوله: (قد رُدف) فعل ماض مبني للمجهول. أي: تُبِع بالجمع، أي: وقع بعده.

وإنما قدم ابن مالك ـ رحمه الله ـ الكلام على (مائة) و(ألف) على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر. لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة.
وبعد ذلك رجع إلى الكلام على الأعداد حسب ترتيبها:

* * *

٢ ـ العـــدد المركب
١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً
٢ ـ إعرابه

٧٢٩ ـ وَأَحَدَ اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ ... مُرَكَّباً قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ
٧٣٠ ـ وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ
٧٣١ ـ وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا
٧٣٢ ـ وَلِثَلاَثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا
٧٣٣ ـ وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرَا ... إِثْنَيْ إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
٧٣٤ ـ وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ ... وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

= وسبعة أيام. فأنث العدد نظراً للمعدود المحذوف وهو (أيام) انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٢٣٣).

لما ذكر ابن مالك - رحمه الله - القسم الأول وهو العدد المفرد (أو المضاف) ذكر العدد المركب. فتركب (عشرة) مع ما دونها إلى واحد. ويلحق بذلك كلمة (بضع وبضعة).

والعدد المركب يتألف من جزءين: الأول: (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما. وما ألحق به. والثاني: (العجز) وهو كلمة (عشرة).

وحكم الأعداد المركبة من حيث التذكير والتأنيث، أن العجز وهو (عشرة) يطابق المعدود في التذكير والتأنيث، وأما الصدر فإن كان كلمة (أحد أو إحدى أو اثنى أو اثنتى) فإنه يطابق المعدود. وإن كان (ثلاثة وتسعة) وما بينهما، فإن حكمه بعد التركيب كحكمه قبله. فيذكر مع المؤنث، ويؤنث مع المذكر. تقول: حضر أحدَ عشرَ طالباً، كتبت إحدى عشرةَ ورقةً، عندي اثنا عشرَ كتاباً، واثنتا عشرةَ كراسةً، نجح ثلاثةَ عشرَ طالباً. أقمت في مكة تسعَ عشرةَ ليلةً. وفي المدينة بضعةَ عشرَ يوماً. قال تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[١].

---

(١) سورة يوسف، آية: ٤. إذا كان للعدد المركب تمييزان: أحدهما مذكر عاقل. والآخر مؤنث ـ عاقل أو غير عاقل ـ روعي في تذكير العدد وتأنيثه المذكر العاقل مطلقاً ـ سواء كان متقدماً أم متأخراً ـ نحو: سافر معنا ثلاثةَ عشرَ رجلاً وامرأة، أو ثلاثةَ عشرَ امرأة ورجلاً. فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط اتصال التمييز بالعدد نحو: عندي خمسة =

وحكم العدد المركب أنه يبنى على فتح الجزأين[١] فلا يتغير آخره بتغير العوامل. تقول: جاء ثلاثةَ عشرَ طالباً، رأيت ثلاثةَ عشرَ طالباً، مررت بثلاثةَ عشرَ طالباً. فـ(ثلاثةَ عشرَ) فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع. وفي المثال الثاني مفعول به في محل نصب. وفي المثال الثالث في محل جر، ويستثنى من ذلك (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له. قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[٢] فـ(اثنا) خبر (إنَّ) مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح لا محل له.

وقال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾[٣]،

= عشر جملاً وناقة، أو عندي خمس عشرة ناقة وجملاً، فإن فُصل روعي المؤنث نحو: عندي خمسَ عشرةَ ما بين جمل وناقة، أو مابين ناقة وجمل. ويرى الصبان أنه إذا كان المذكر غير عاقل. والمؤنث عاقلاً. غُلّب العاقل نحو: أربعَ عشرةَ جملاً وأَمَةً.

(١) العدد (ثمانية) إذا كان مركباً مع العشرة فحكمه من حيث التذكير والتأنيث كحكمه قبل التركيب تقول: جاء ثمانيةَ عشرَ طالباً. وعندي ثمانيَ عشرةَ كراسة. وهو مبني على فتح الجزأين. فإذا كان مجرداً من التاء جاء فيه إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة، ويكون الفتح مقدراً عليها. وجاز حذف الياء مع فتح النون أو كسرها. وفي حالة الكسر تكون الياء محذوفة للتخفيف. [انظر شرح الكافية ٣/ ١٦٧٤].

(٢) سورة التوبة، آية: ٣٦.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٦٠. تمييز (اثنتى عشرة) محذوف لفهم المعنى. تقديره ـ والله أعلم ـ فرقة. ولا يصلح أن يكون (أسباط) تمييزاً لأنه جمع ولأنه =

فـ(اثنتي) مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) مبني على الفتح لا محل له.

ويحتاج العدد المركب إلى تمييز مفرد منصوب كما في الأمثلة. وسيذكر ابن مالك ـ رحمه الله ـ ذلك، وإنما ذكرته هنا لإتمام الكلام على العدد المركب.

يقول ابن مالك: (وأحد اذكر وصلنه بعشر... الخ) أي: إذا قصدت العدد المذكر فاذكر لفظ (أحد) مع لفظ (عشر) مركّباً لهما، فتقول: أحدَ عشرَ رجلاً، وإذا قصدت العدد المؤنث فاذكر لفظ (إحدى) مع لفظ (عشرة)، فتقول: إحدى عَشْرَة امرأةً بسكون الشين وزيادة التاء. هذه هي اللغة المشهورة. ولغة تميم كسر الشين.

ثم أراد أن يبين أن مطابقة العشرة للمعدود ليست خاصة بـ(أحد وإحدى) بل هي عامة، فقال:

وَمَــعَ غَيْــرِ أَحَــدٍ وَإِحْــدَى   مَـا مَعْهُمَـا فَعَلْتَ فَـافْعَـلْ قَصْـدَا

= لو كان تمييزاً لذُكِّر العددان بحذف التاء منهما لأن السبط مذكر. ويرى الفراء في (معاني القرآن) (١/ ٣٩٧) أنه وإن كان السبط مذكراً فتأنيث العدد لقوله (أمماً)، فـ(أسباطاً) على القول الأول بدل من (اثنتي عشرة) ورجحه الزجاج في معاني القرآن (٢/ ٣٨٢) و(أمماً) نعت لأسباط.
والأسباط: جمع سبط وهو ولد الولد. فصاروا اثنتى عشرة أمة من اثني عشر ولداً. وأراد بالأسباط القبائل. و(اثنتي عشرة) مفعول ثان لـ(قطعنا) والضمير وهو الهاء مفعول أول.

أي: ما فعلت في (عشرة) مع (أحد وإحدى) من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث. افعله فيما فوقهما من غيرهما من الأعداد التي تُركب مع (العشرة).

ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو (العشرة) بين أن حكم الصدر من (ثلاثة) إلى (تسعة) وما بينهما في التركيب كحكمه قبل التركيب من أن التاء تثبت مع المذكر، وتسقط مع المؤنث.

ثم نصَّ على (اثني واثنتي) فقال: (وأولِ عشرةَ اثنتي) أي: أتْبع كلمة (عشرة) المؤنثة (اثني)، ولفظ (عشر) المذكر (اثنى) إذا أردت المعدود المذكر أو المؤنث. وقوله: (إذا أنثى تشا) بالقصر لضرورة الوزن. وهذا راجع للأول، (أو ذكرا) وهذا راجع للثاني، ثم بين أن (اثني واثنتي) يعربان إعراب المثنى. فيرفعان بالألف. وينصبان ويجران بالياء. وما سواهما من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه. في القول المألوف الشائع.

❊ ❊ ❊

٣ـ العقد تعريفه، وحكمه
٤ـ العدد المعطوف تعريفه وحكمه

٧٣٥ ـ وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا   بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

ذكر القسم الثالث من أقسام العدد وهو العقد. والقسم الرابع وهو العدد المعطوف.

أما العقد ـ وهو من ثلاثين إلى تسعين ـ فإنه يكون بلفظ

واحد للمذكر والمؤنث. وأما تمييزه فهو مفرد منصوب[١] نحو: عندي ثلاثون كتاباً، في المزرعة ستون نخلةً، وأربعون شجرةً.

وتعرب ألفاظ العقود إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء ـ كما تقدم أول الكتاب ـ قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَـٰتِنَا﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَـٰثِينَ لَيْلَةً﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَـٰنِينَ جَلْدَةً﴾[٤].

وأما المعطوف ـ وهو الذي ينحصر بين عقدين ـ فإن المعطوف وهو لفظ العقد يلزم حالة واحدة ـ كما تقدم ـ وأما المعطوف عليه[٥] فإن كانت صيغته هي لفظ (واحد) أو (اثنين)

---

(١) يجوز أن يستغني العقد عن التميز وأن يضاف إلى مستحقه، نحو: هذه عشرو خالد. لأنك لا تقول ذلك إلا لمن يعرف جنسها، فلست بحاجة إلى ذكر تمييز.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٥٥. وقوله (قومه) منصوب على نزع الخافض. و(سبعين) مفعول به.

(٣) سورة الأعراف، آية: ١٤٢. وموسى مفعول أول، و(ثلاثين) مفعول ثان على حذف مضاف، أي: تمام ثلاثين.

(٤) سورة النور، آية: ٤.

(٥) المعطوف عليه يسمى (النيّف) ـ بتشديد الياء على الأفصح ـ ومعناه: الزيادة، يقال: ناف على فلان: أي زاد عليه. وهي تدل ـ في الأصل ـ على عدد مبهم من واحد إلى تسعة. وتلازم التذكير دائماً. وتعرب حسب موقعها من الجملة. ولابد أن يتقدمها عقد من العقود ثم تعطف عليه نحو: اشتريت عشرين كتاباً ونيّفاً. اشتريت عشرة كتب ونيفاً. فهي لا تذكر إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي. أما على الاستعمال الأول. فإن لفظ النيف يطلق على=

وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه. وإن كانت لفظ (ثلاثة أو تسعة) وما بينهما فيجب مخالفتها للمعدود كما تقدم في حال إفرادها أو تركيبها. ويعرب المعطوف عليه حسب موقعه من الجملة، ويتبعه المعطوف في إعرابه نحو: في الفصل واحد وثلاثون طالباً، واثنان وثلاثون مقعداً. في المكتبة سبعة وثمانون كتاباً. وخمس وثلاثون مخطوطة، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[١].

وهذا معنى قوله: (وميز العشرين للتسعينا..الخ)، أي: ميز العشرين إلى التسعين (بواحد) أي بمفرد (كأربعين حينا) وفهم من المثال أنه يكون منصوباً، والحين: بالكسر هو الدهر والوقت طال أم قصر وشمل قوله: (العشرين للتسعينا) ألفاظ العقود، والأعداد المعطوفة[٢]، واللام في قوله: (للتسعينا) للغاية، فهي بمعنى (إلى).

* * *

= العدد المعطوف عليه. ولابد أن يكون متقدماً.

(١) سورة صٓ، آية: ٢٣.

(٢) إذا كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث روعي المذكر العاقل مطلقاً ـ تقدم أو تأخر اتصل أو انفصل ـ نحو: وُزع المبلغ على خمسة وسبعين فقيراً وفقيرة، أو على خمسة وسبعين فقيرة وفقيراً. ونقلت السيارة خمسة وثلاثين حقيبة ورجلاً، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعي السابق منهما بشرط الاتصال نحو: قرأت ثلاثة وعشرين بحثاً ورسالة، أو ثلاثاً وعشرين رسالة وبحثاً. فإن فصل بينهما فاصل ـ وهو كلمة بين ـ روعي المؤنث نحو: قرأت ثلاثاً وعشرين بين بحث ورسالة. [راجع حاشية الصبان (٤/ ٧١)]، [النحو الوافي (٤/ ٥٥٠)].

تمييز العدد المركب

٧٣٦ ـ وَمَيِّزُوا مُرَكَّباً بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

أي: أن العرب ميزت العدد المركب ـ من أحد عشر إلى تسعة عشر ـ بمثل ما مُيِّز عشرون وبابه. وذلك بمفرد منصوب ـ كما تقدم ـ وقوله: (فسوينهما) أي: المركب والعشرين وبابه وهو تكميل للبيت لصحة الاستغناء عنه. أو قَصَدَ به دفع توهم أن المثلية قبله غير تامة.

* * *

إضافة العدد المركب

٧٣٧ ـ وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ الْبِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوز في العدد المركب ـ ما عدا اثني عشر واثنتي عشرة[١] ـ أن يستغني عن التمييز وأن يضاف إلى اسم بعده[٢] ـ كما في العدد المفرد والعقود ـ.

وإذا أضيف العدد المركب ففيه لغتان:

الأولى: وهي الفصحى، أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية. فتقول: خمسةَ عشرَ محمدٍ عندي. حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ. حافظت على خمسةَ عشرَ محمدٍ. فـ(خمسةَ عشرَ) ـ في المثال الأول ـ مبتدأ مبني على فتح

(١) يعلل النحاة امتناع إضافة (اثني عشر) إلى مستحقها أن لفظ (عشر) واقع موقع نون المثنى. وهذه النون لا تجامع الإضافة.

(٢) انظر: شرح المكودي بحاشية ابن الحاج (٢/١١١).

الجزأين في محل رفع. وهو مضاف و(محمد) مضاف إليه، (عندي) خبر المبتدأ.

الثانية: بقاء الصدر على بنائه. وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني، فتقول: خمسةَ عشرُ محمدٍ عندي، حفظت خمسةَ عشرَ محمدٍ. حافظت على خمسةَ عشرِ محمدٍ. فـ(خمسةَ عشرُ) بجزئيها خبر المبتدأ مرفوع بالضمة. وفي الثاني مفعول به منصوب بالفتحة. وفي الثالث مجرور بالكسرة.

وهذا معنى قوله: (وإن أضيف عدد مركب.. الخ) أي: وإن أضيف العدد المركب إلى اسم بعده فإنه يبقى على بنائه. وهذه اللغة الأولى. (وعجز قد يعرب) إشارة إلى اللغة الثانية. وأفاد بذلك أنها لغة قليلة. وقوله: (البنا) بالقصر للوزن. وسوغ الابتداء بالنكرة في قوله: (وعجز) أنها في معرض التفصيل.

* * *

صوغ العدد على وزن (فاعل) ١ ـ حكمه تذكيراً وتأنيثاً ٢ ـ استعمالاته

٧٣٨ ـ وَصُغْ مِنِ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ

٧٣٩ ـ وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِتَا

٧٤٠ ـ وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

٧٤١ ـ وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

يجوز أن يصاغ من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، وصفاً على وزن (فاعل) لتحقيق غرض لا يمكن أن يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق.

وهذا العدد الذي على وزن (فاعل) يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث فيقال: ثالث ورابع، وثالثة ورابعة إلى عشرة.

وما صيغ من العدد على هذا النحو له استعمالات:

الأول: أن يستعمل مفرداً عن الإضافة. لِيصفَ ما قبله، ويدلَّ على ترتيبه. نحو: جاء الطالبُ الثالثُ في فصله. أي: أنه طالب موصوف بهذه الصفة. قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[1]، فجاء قوله: (بثالث) مذكراً؛ لأن الحديث عن رسول الله تبارك وتعالى، وقال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾﴾[2] فجاء قوله: (الثالثة) مؤنثاً لأنه صفة لمؤنث. والغرض من الصفة التوكيد، لأن من المعلوم بعد ذكر اللات والعزى أن مناة ثالثتهما. وكلها أصنام كانت تعبد في الجاهلية[3].

وحكم الصيغة في هذا الاستعمال هو الإعراب بالحركات حسب موقعها من الجملة.

---

(١) سورة يس، آية: ١٤.

(٢) سورة النجم، الآيتان: ١٩، ٢٠. الهمزة للاستفهام والفاء للاستئناف ـ على ما ذكرنا في آخر باب عطف النسق ـ ورأى: فعل ماض. والتاء فاعل.. والميم علامة الجمع. (اللات) مفعول به (الثالثة الأخرى) صفتان لمناة. [وانظر تفسير الألوسي ٢٧/ ٥٦].

(٣) انظر النحو القرآني ص٣٨٥.

الثاني: أن يستعمل مع ما اشتق منه ـ والمراد بما اشتق منه أصله ـ فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة من غير دلالة على ترتيب، نحو: خالدٌ ثالثُ ثلاثةٍ قاموا بالنشاط في معهدهم. أي واحد من ثلاثة.

وحكم الصيغة هنا: إعرابها بالحركات حسب موقعها من الجملة. ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه. من إضافة البعض إلى كله. قال تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثْنَيْنِ﴾[1]، أي: أحد اثنين. و(ثاني) حال من الهاء في (أخرجه) و(اثنين) مضاف إليه[2]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[3]، أي قالوا: إن الله أحد ثلاثة آلهة. أو واحد من ثلاثة آلهة. و(ثالث) خبر (إن) و(ثلاثة) مضاف إليه[4].

الثالث: أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه ـ وهو العدد الأقل منه مباشرة ـ فيفيد حينئذٍ معنى التصيير والتحويل. فيجوز

---

(١) سورة التوبة، آية: ٤٠.

(٢) انظر النحو القرآني ص٣٨٥.

(٣) سورة المائدة، آية: ٧٣.

(٤) وجوب الإضافة هو مذهب الجمهور سواء كان ثانياً أم غيره، ويرى بعض النحاة أن لفظ (ثان وثانية) يعملان النصب بشرطه فيما بعدهما فتقول: كان عاصم ثانياً اثنين، فـ(اثنين) مفعول به، أي: متممٌ اثنين، قالوا: لأن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني منهما. واختاره ابن مالك في التسهيل [٢/ ٤١٢ بشرح ابن مالك] وقال فريق ثالث: إن هذا الحكم ليس مقصوراً على (ثان وثانية) بل هو في جميع الأعداد [انظر أوضح المسالك ٤/ ٢٦٢].

فيه وجهان:

الأول: إضافته على ما يليه. فيحذف تنوينه، نحو: دخلت المسجد وأنا رابعُ ثلاثةٍ. أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة. ودخلت حفصة الغرفة وهي رابعةُ ثلاثٍ. ومنه قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[1]، أي: رابع ثلاثة، وسادس خمسة، وقد جاء العددان مضافين إلى ضمير الثلاثة والخمسة.

الوجه الثاني: نصب ما يليه به. فيلحقه التنوين. ويشترط له ما يشترط في إعمال اسم الفاعل من الاعتماد على نفي أو استفهام أو غيرهما مما يعتمد عليه اسم الفاعل، ومن كونه للحال أو الاستقبال، نحو: سأسافر غداً ـ إن شاء الله ـ وأنا رابعٌ ثلاثةً. فـ(رابعٌ) خبر المبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(ثلاثةً) مفعول به منصوب لاسم الفاعل.

وإلى هذه الاستعمالات الثلاثة أشار بقوله: وصغ من اثنين فما فوق.. الخ) أي: صغ من العدد (اثنين) فما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال (فاعل) كما تصوغه من الفعل الثلاثي (فَعَلَ)[2]

---

(١) سورة المجادلة، آية: ٧.

(٢) ذكر في التصريح (٢/ ٢٧٦) أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي. لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية. والاشتقاق لا يكون إلا من المصدر كما ذكرنا في باب المفعول المطلق. وهذا الكلام له ما يستثنى منه كما تقدم في صيغة (فاعل) الدالة على التحويل والتصيير. فإنها قياسية. لأنها مشتقة من =

ثم ذكر أنه إن أريد بالعدد المؤنث لحقته التاء، وإن أريد به المذكر فلا تأت بالتاء. وهذا هو الاستعمال الأول. وقوله (من اثنين) أي: لأن ما دونه وهو (واحد) وضع على ذلك من أول الأمر.

وقوله: (وإن ترد بعض الذي منه بنى) أي: وإن ترد بفاعل المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه، أي: واحد مما اشتق منه. (تضف إليه) أي تضف هذا الوزن إلى العدد (مثل بعض) أي حالة كون الوصف مثل بعض في معناه. أي: مثل إضافة البعض إلى كله، وقوله: (بيِّنِ) نعت لبعض، أي: واضح البعضية، فيفيد العدد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة كما تقدم، وهذا هو الاستعمال الثاني.

وقوله: (وإن ترد جعلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) أي: وإن ترد بفاعل المذكور جعل العدد الأقل مساوياً لما فوقه (فحكم جاعلِ له احكما) أي: فاحكم لاسم الفاعلِ من العددِ بحكم (جاعلِ) أي: اسم الفاعل من الفعل (جَعَلَ) حيث يصح أن يضاف لما بعده، وأن ينصبه بشروطه المعتبرة. وإنما قال (جاعل) ولم يقل (فاعل) تنبيهاً على أن اسم الفاعل من العدد هو بمعنى (جاعل)

= مصدر فعل ثلاثي عددي يدل على هذا المعنى، فقد نقل الجوهري في الصحاح: (١/ ٢٧٥): (ثَلَثْتُ القوم أَثْلِثُهم ـ بالكسر ـ إذا كنت ثالثهم أو كمَّلتُهم ثلاثة بنفسك.. وكذلك إلى العشرة إلا أنك تفتح: أَرْبَعُهم وأَسْبَعُهم وأَتْسَعُهم...).

فيفيد معنى التصيير والتحويل كما تقدم. وهذا هو الاستعمال الثالث.

* * *

بقية استعمالات العدد الذي على وزن (فاعل)

٧٤٢ ـ وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبَاً فَجِىءْ بِتَرْكِيبَيْنِ
٧٤٣ ـ أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
٧٤٤ ـ وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
٧٤٥ ـ وَبَابِهِ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

الاستعمال الرابع لصيغة (فاعل): أن تركب مع العشرة، ليفيد الدلالة على الترتيب مقيداً بالعشرة.

وفي هذا الاستعمال يجب البناء على فتح الجزأين في محل رفع أو نصب أو جر. مع مطابقة الجزأين معاً لمدلولهما تذكيراً وتأنيثاً. نحو: الفصلُ الثالثَ عشرَ أطولُ فصول الكتاب، قرأت الفصل الثالثَ عشرَ، نظرت في المسألة السادسةَ عشرةَ. فـ(الفصلُ) مبتدأ و(الثالثَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل رفع صفة، (أطول) خبر المبتدأ. وفي المثال الثاني في محل نصب صفة. وفي الثالث في محل جر صفة أيضاً.

وهذا الاستعمال لم يذكره ابن مالك رحمه الله.

الاستعمال الخامس: أن يركب مع العشرة ليفيد أنه بعض من العدد الأصلي الذي صيغ منه. ولهذا الاستعمال ثلاث صور:

١ ـ أن يؤتى بتركيبين: صدر أولهما صيغة (فاعل) في التذكير و(فاعلة) في التأنيث. وبعدها كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث. وصدر التركيب الثاني في التذكير (أحد، واثنا، وثلاثة ـ بالتاء ـ إلى تسعة) وفي التأنيث (إحدى، واثنتا، وثلاث ـ بلا تاء ـ إلى تسع) وبعده كلمة (عشر) للمذكر و(عشرة) للمؤنث.

وكل من التركيبين مبني على فتح الجزأين، ويكون المركب الأول في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعه من الجملة. وهو مضاف، ويكون المركب الثاني (ما عدا اثنى عشر واثنتى عشرة) مضافاً إليه. في محل جر. تقول: هذا خامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ، وهذه ثالثةَ عشرةَ ثلاثَ عشرةَ.

٢ ـ أن يقتصر على صدر المركب الأول دون كلمة (عشرة) استغناء عنها بذكرها في المركب الثاني. ويعرب صدر التركيب الأول على حسب موقعه من الكلام؛ لزوال سبب البناء وهو التركيب. ويضاف إلى المركب الثاني، باقياً الثاني على بناء جزئيه. وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً نحو: هذا خامسُ خمسةَ عشرَ. فـ(هذا) مبتدأ (خامس) خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف و(خمسةَ عشرَ) مبني على فتح الجزأين في محل جر.

٣ ـ أن يستعمل بحذف الوسطين وبقاء الطرفين، فيقال: هذا ثالثُ عشرٍ. والأحسن إعراب صيغة (فاعل) على حسب

موقعها من الجملة، وهي مضاف. و(عشر) مضاف إليه مجرور.

الاستعمال السادس لصيغة (فاعل): أن يستعمل قبل (العقد) ويعطف عليه (العقد) بالواو خاصة. ويطابق المعطوف عليه مدلوله في تذكيره وتأنيثه، ويعرب بالحركات على حسب موقعه من الجملة. والمعطوف يتبعه في إعرابه. فيكون مثله مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً. وإعرابه بالحروف كما تقدم، نحو: قرأت الفصلَ الثالث والعشرين. وتأملت في الفائدة السابعةِ والعشرين.

وقد ذكر ابن مالك الاستعمال الخامس وما بعده بقوله: (وإن أردت مثل ثاني اثنين. .الخ) أي: وإن أردت بالمركب من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ما أردت بثاني اثنين. أي: أنه بعض تلك العدة (فجيء بتركيبين) الأول: صدره (فاعل) والثاني: صدره ما اشتق منه. وهذه الصورة الأولى. (أو فاعلاً) أي: أو أضف فاعلاً (بحالتيه) وهما حالة التذكير والتأنيث (إلى مركب) أي: أضفه إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة (عشرة) من المركب الأول. ويفهم منه أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه. (بما تنوي يفي) أي يكون ذلك وافياً بالمعنى الأول الذي نويته. وهذه الصورة الثانية. ثم قال عن الصورة الثالثة: (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) أي: كثر الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب، فيحذف العقد من

التركيب الأول والنيّف من الثاني، أو الاكتفاء بالتركيب الأول بجملته وحذف الثاني كاملاً، وفائدة التمثيل بـ(حادي) التنبيه على أنه مقلوب، وأصله (واحد) وقوله (ونحوه) أي: ثاني عشر وثالث عشر إلى تسعة عشر. . وقوله: (وقبل عشرين اذكرا) إشارة إلى الاستعمال الأخير، والتقدير: واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقي العقود - صيغة فاعل من لفظ العدد (بحالتيه) من التذكير والتأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ويليها العقد المعطوف.

كم، وكأين، وكذا

١ - كم الاستفهامية معناها، حكم تمييزها

٧٤٦ - مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا
وَأَجِزَانْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا ... إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

هذا الباب معقود لكنايات العدد. وهي ثلاثة: كم، وكأين، وكذا. والكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات، لأن كلاًّ منها يكنى به عن معدود وإن كان مبهماً.

أما (كم) فهي نوعان: استفهامية. وخبرية[1].

أما الاستفهامية فمعناها: أيُّ عدد؟ فيسأل بها عن كمية

(١) (كم) بنوعيها اسم لدخول حرف الجر عليها. ولهما الصدارة في الكلام، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير. ولابد من معرفة إعرابها، وملخص ذلك: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟، قال تعالى: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق نحو: كم زيارة زرت المريض؟ وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به نحو: كم حديثاً حفظت؟ وكذا إذا كان بعدها فعل ينصب مفعولين كقوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾. فـ(كم) في محل نصب مفعول ثان لآتيناهم، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟ فوق كم متر تضع الشبابيك؟ وما عدا ذلك فهي مبتدأ، أو معمولاً لناسخ نحو: كم كتاباً عندك؟ كم رجلاً جاء؟ كم كان مالك؟ قال تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾.

الشيء. وتمييزها مفرد منصوب نحو: كم سورةً حفظت؟ فـ(كم) استفهامية مبنية على السكون في محل نصب مفعول مقدم (سورة) تمييز منصوب.

قال تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ ﴿١١٣﴾﴾[1].

فـ(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية متعلق بما بعده، و(عدد سنين) تمييز (كم) منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويجوز جر التمييز إذا دخل عليها حرف جر[2] نحو: بكم ريالٍ اشتريت هذا الكتاب؟ وهو مجرور بـ(من) مضمرة. أو بإضافة (كم) إليه. وهو وجيه، لأن الأصل عدم التقدير. ولأن حرف الجر لايعمل إذا كان محذوفاً.

وهذا معنى قوله: (ميز في الاستفهام... الخ) أي: ميز (كم) الاستفهامية بمثل ما ميزت به العدد (عشرين) وأخواته، وهو المفرد المنصوب ثم ذكر المثال: (كم شخصاً سما) فـ(كم) مبتدأ

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ١١٢، ١١٣.

(٢) ورد تمييزها مجروراً بـ(من) ظاهرة ولم تجر (كم) بحرف جر، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ فـ(كم) يحتمل أنها استفهامية أو خبرية وهي في محل نصب مفعول به ثان مقدم، والضمير في قوله (آتيناهم) هو المفعول الأول. والميم علامة الجمع. (من آية) تمييز «كم» مجرور بـ(من) وانظر: التعليق الآتي.

و(شخصاً) تمييز منصوب، وجملة (سما) خبر المبتدأ، وهو بمعنى: علا. وقوله (وأجزَ ان تجره) فعل أمر من أجاز يجيز، ويقرأ بفتح الزاي بنقل فتحة همزة (أنْ) إليها للوزن. والمعنى: يجوز لك جر التمييز بـ(من) مضمرة إن دخل على (كم) حرف جر ظاهر.

* * *

٢ ـ (كم) الخبرية معناها وحكم تمييزها

٧٤٨ ـ وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ ... أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

٧٤٩ ـ كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ ... تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

تستعمل (كم) خبرية ـ كما تقدم ـ بمعنى: كثير. فهي أداة للإخبار عن معدود كثير. نحو: كم مرةٍ يخطىء إليَّ أخي وأنا أغفر له.

وتمييزها مجرور، وجره بإضافة (كم) إليه[1]، ويكون مفرداً وهو أكثر وأبلغ. ويكون جمعاً. نحو: كم فقيرٍ مات جوعاً، كم ساعاتٍ قضيتها لاهياً. فـ(كم) خبرية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ، وهي مضاف و(فقير) مضاف إليها، وجملة (مات) خبر (كم).

---

(١) إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز بـ(من) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك الفعل المتعدي كقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝﴾، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَٰكِنُهُمْ﴾ والآيات في هذا كثيرة، انظر دراسات في أسلوب القرآن (١/ ٢/ ٤٠٤).

٣ ـ كأين معناها وحكم تمييزها

أما (كأيِّن) فهي بمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير[1]. وتمييزها مفرد مجرور بـ(من) وهو الأكثر، نحو: كأين من غني لا يقنع، قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾[2]، فـ(كأين) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (من دابة) جار ومجرور تمييز (كم)، وجملة (لا تحمل رزقها) صفة لـ(دابة)، وقوله سبحانه (الله يرزقها) خبر(كأين)، وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا﴾[3] فـ (كأين) مبتدأ، وجملة (قاتل) خبر المبتدأ[4] ولم يقع تمييزها في القرآن إلا مجروراً بـ(من)[5]. وقد يأتي تمييزها منصوباً لكنه قليل، نحو: كأيِّن رجلاً لقيت. ومنه قول الشاعر:

أُطْرُدِ اليأس بالرجا، فكأيٍّ ... آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسْرِ[6]

---

(١) ظاهر كلام ابن مالك أنها تأتي استفهامية ـ أيضاً ـ وقد نص على ذلك في التسهيل وشرحه (٢/ ١٣٢) ونُسب لابنِ قتيبة وابن عصفور، والجمهور على خلاف ذلك. ودليل ابن مالك ومن معه ما أخرجه أحمد (٥/ ١٣٢) [في زوائد ابنه عبد الله] بسنده عن زر بن حُبيش قال: قال لي أبيّ بن كعب: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأين تعدها؟ قال: قلت له: ثلاثاً وسبعين آية.. الحديث. قال ابن كثير في تفسيره (٦/ ٣٧٧) هذا إسناد حسن. وانظر: زوائد عبد الله في المسند. ترتيب وتخريج وتعليق: عامر صبري ص٣٦٤.

(٢) سورة العنكبوت، آية: ٦٠.

(٣) سورة آل عمران، آية: ١٤٦.

(٤) جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في المغني (١/ ١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً.

(٥) نقله محمد عضيمة في دراساته عن أبي حيان (١/ ٢/ ٣٤٤).

(٦) اليأس: القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد، آلماً: اسم فاعل من =

فجاء تمييز (كأي) منصوباً وهو قوله: (آلماً) مما يدل على جوازه.

٤ ـ كذا معناها وحكم تمييزها

وأما (كذا) فيكنى بها عن العدد القليل والكثير، وهي تشبه (كم) الخبرية في مجرد الإخبار، وإن كانت لا تلازم الدلالة على الكثرة وهي مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر على حسب موقعها من الجملة. ويجب في تمييزها النصب على الأرجح، والأكثر في استعمالها أن تكون معطوفاً عليها نحو: ملكت كذا وكذا درهماً، فـ(كذا) مفعول به في محل نصب و(درهماً) تمييز[1].

وهذا معنى قوله: (واستعملنها مخبرا كعشره.. الخ) أي: استعمل (كم) حال كونك (مخبراً) بها بأن تكون بمعنى: كثير (كعشرة) أي أن تمييزها يكون كتمييز العشرة، أي: جمعاً مجروراً (أو مائة) أي: أو كتمييز المائة، أي: مفرداً مجروراً. ولعل المصنف ـ رحمه الله ـ قدم الجمع على الإفراد مع أن

= جاء خبرها جملة في الآيتين وقد ذكر ابن هشام في المغني (١/ ١٨٧) أن خبرها لا يقع مفرداً. (ألم يألم) والمراد: صاحب ألم. حُمَّ: قُدِّر وكُتب.
إعرابه: فكأي: الفاء للتعليل. كأي: اسم بمعنى كثير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. آلماً: تمييز لها منصوب، حُم: فعل ماض مبني للمجهول يسره: نائب فاعل، والهاء مضاف إليه، (بعد) ظرف زمان منصوب. والجملة خبر المبتدأ.

(١) تأتي «كذا» كناية عن غير العدد وهو اللفظ الواقع في التحديث عن شيء فُعل أو قول قيل. ومثال ذلك حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كَنَفَه عليه. فيقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم.. الحديث» أخرجه البخاري (١٠/ ٤٨٦ فتح) ومسلم (٢٧٦٨)... وتعرب - هنا - مفعولاً به.

الإفراد أكثر وأفصح ـ كما تقدم ـ اهتماماً بالجمع، ورداً على من زعم شذوذه. وقوله كـ(كم رجال أو مره) كم: مبتدأ وخبره محذوف. أو مفعول به لفعل محذوف. ورجال مضاف إليه. و(أو مَرَهْ) معطوف على (رجال). والتقدير على الابتدائية: كم رجال أو امرأة عندي، وعلى المفعولية: كم رجالٍ أو امرأة وعظتُ، و(مَرَهْ): لغة في (امرأة) ففي القاموس: المرء: مثلثة الميم: الإنسان، أو الرجل، ولا يجمع من لفظه، وهي بهاء (مرأة) ويقال: مره، وامرأة.

ثم أشار إلى أن (كأين وكذا) تفيدان ما تفيده (كم) الخبرية من التكثير[1]، والافتقار إلى تمييز. لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوباً، وقوله: (أو به صل «مِنْ» تصب) أي: أو صِلْ تمييز (كأين) بـ(من) توفق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأين) كما في الكافية وشرحها[2].

❊ ❊ ❊

(١) على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما. فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو (كم) الخبرية. مع أن مذهب ابن مالك مجيء (كأين) استفهامية أيضاً ـ كما تقدم ـ وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه. لكن لما كان من المشبه (كذا) وهي لا تأتي للاستفهام أصلاً. وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو (كم) الخبرية كما في الكافية (٤/ ١٧٠٤) استقام ما ذكره الشراح.

(٢) انظر الكافية وشرحها (٤/ ١٧٠٢).

الحكـــايـــة

٧٥٠ ـ اِحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

٧٥١ ـ وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وَأَشْبِعَنْ

٧٥٢ ـ وَقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلْ

٧٥٣ ـ وَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ ... وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

٧٥٤ ـ وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّا وَالأَلِفْ ... بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

٧٥٥ ـ وَقُلْ مَنُونَ وَمَنِينَ مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

٧٥٦ ـ وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ مَنْ لاَ يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ مَنُونَ فِي نَظْمٍ عُرِفْ

تعريف الحكاية وأحكامها

الحكاية: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، والغرض منها الاستثبات والتأكد.

فإذا قال لك قائل: رأيتُ خالداً. فقلتَ له: من خالداً؟ فقد أوردت لفظ (خالد) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير.

وإذا قال لك: أكرمتُ رجلاً. فقلتَ له: أيّاً. فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه، ولم تورد اللفظ نفسه.

والإعراب: (من) مبتدأ، (خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والحكاية ثلاثة أنواع:

١ ـ حكاية جملة. والغالب أن تكون بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فـ(الحمد) مبتدأ. (لله) خبره. والجملة في محل نصب مقول القول. وهذه لم يذكرها ابن مالك وهي مبثوثة في أبواب النحو.

٢ ـ حكاية المفرد. وتكون في الإعلام، وسيذكرها في آخر الباب.

٣ ـ حكاية حال المفرد. وذلك بأداة الاستفهام (مَنْ) و(أيّ).

فإذا سئل بـ(أي) حُكِيَ بها ما للمسؤول عنه من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، وذلك بشرطين:

١ ـ أن يكون السؤال عن مذكور في كلام غيرك.

٢ ـ أن يكون نكرة. أما المعرفة فإنها لا تُحْكى بـ(أي).

فتقول لمن قال: «جاءني رجلٌ»: «أيٌّ»، ولمن قال: «رأيت رجلاً»: «أيّاً»، ولمن قال «مررت برجل»: «أيٍّ»، ولمن قال: «جاءت امرأة»: «أيّةٌ»، ولمن قال: «قام رجلان»: «أيّان»، أو «رجال»: «أيون». أو «امرأتان»: «أيّتان»، أو «نساء»: «أيّات».

وحكمها في الوصل كحكمها في الوقف فتقول: أيٌّ يا فتى، وأيّاً يا فتى، وأيٍّ يا فتى.

فـ(أيٌّ) مبتدأ، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها،

والتقدير: أيٌّ جاء؟ وفي النصب مفعول به لفعل محذوف مؤخر تقديره: أيًا رأيت؟ وفي الجر مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره: بأيٍّ مررت؟، و(أيان) مرفوع بالألف، و(أيون) مرفوع بالواو، وتأتي بالياء في حالتي النصب والجر مع المثنى وجمع المذكر السالم.

فإن كان السؤال بـ(أي) ابتداءً أعربت على حسب العوامل وتلزم الإفراد والتذكير، نحو: أيُّ كتب النحو أحسن؟

وإن سئل عن النكرة المذكورة بـ(من) حكى بها ما للمسؤول عنه من إعراب وإفراد وتذكير وفروعها. ويجب إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه، فتقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَا، ولمن قال: مررت برجل: مَنِي. وتقول لمن قال: جاءني رجلان: مَنَان. ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن. وهكذا في حالة الجر. وتقول لمن قال: جاءت بنت: مَنَه، ويجوز أن تقول: مَنْت بسكون النون مع بقاء التاء. وكذا في حالتي النصب والجر، وتقول في تثنية المؤنث: مَنْتان، في الرفع. ومَنْتين، في النصب والجر، بإسكان النون التي قبل التاء على الأكثر. وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتْ. وهكذا في النصب والجر. وتقول في جمع المذكر السالم: مَنُونْ. رفعاً، ومَنِينْ. نصباً وجراً. بإسكان النون فيهما.

والحكاية بـ(مَنْ) خاصة بالوقف فإذا قال لك قائل: زارني

رجلان. قلت: منانْ. بالوقف والإسكان. فإن وصلت قلت: مَنْ ياهذا؟ فلا يختلف لفظ (من) في إفراد ولا تثنية ولا جمع.

وقد ورد إثبات الواو والنون في حالة الوصل في قول الشاعر:

أتـوا نـاري فقلـت مَنُـونَ أنتـم؟ فقالوا: الجنُّ! قُلتُ: عِمُوا ظلاما![1]

والقياس أن يقول: من أنتم؟ لأن لفظ (من) في الحكاية حال الوصل يلزم حالة واحدة[2].

وإلى الحكاية بـ(أي) و(مَنْ) أشار بقوله: (احك بأيٍّ ما لمنكور سُئِلْ عنه بها. .الخ) أي: احك بـ(أي) ما ثبت لمنكور سئل عنه بها من رفع ونصب وجر، وإفراد وتذكير وفروعهما.

---

(١) هذا بيت من أربعة أبيات أوردها أبوزيد الأنصاري في نوادره ص٣٨٠، وقد جاء بدل قوله: (مَنُونَ أنتم) قوله:

أتـوا نـاري فقلـت منـون قـالـوا سـراة الجـن . . . .

وقوله: (عموا ظلاماً) تحية من تحايا العرب مثل: عم صباحاً. أي: تنعموا في الظلام.

إعرابه: أتوا: فعل وفاعل، (ناري) مفعول به، والياء مضاف إليه، (فقلت) فعل وفاعل، (مَنُونَ) مبتدأ، (أنتم) خبر، (فقالوا) فعل وفاعل، (الجن) خبر لمبتدأ محذوف أي: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول. (قلت) فعل وفاعل (عموا) فعل أمر والواو فاعل (ظلاماً) منصوب على الظرفية.

(٢) وفيه شذوذ ثانٍ وهو تحريك نون (مَنُونَ) بالفتح والقياس تسكينها. وشذوذ ثالث وهو أنه حكى ضميراً محذوفاً. لأن تقدير الكلام: أتوا ناري، فقالوا: أتينا. فقلت: منون أنتم؟ والمعارف لا يحكى منها إلا العلم كما في آخر الباب.

سواء كان في الوقف أو حين تصل.

ثم أشار إلى أحكام الحكاية بـ(مَنْ) فقال: (ووقفا احك ما لمنكور بمن) أي: واحك بـ(مَنْ) ما ثبت لمنكور حالة كون ذلك في الوقف (والنون حرك مطلقاً) أي في أحوال الإعراب الثلاثة (وأشبعن) أي أشبع حركتها لينشأ عنها حرف يناسب المحكي. وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ(مَنْ) للإشباع. (وقل) أي في المثنى المذكر (منانِ ومنينِ) وحُرِّكا بالكسر للضرورة، (بَعْدَ قولِ شخصٍ (لي إلفان بابنين) فتقول في حكاية الأول: منانْ. وفي الثاني: منينْ. فتوافقه في التثنية والإعراب. و(إلْفان) مثنى: إلْف بكسر الهمزة فيهما، بمعنى: مؤالف و (بابنين) أي: معهما وقوله: (وسَكِّنْ) أي: نون منانْ ومنينْ (تعدلِ) لأنه لا يوقف على متحرك. و(قل) في المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت مَنَهْ) أي: بفتح النون. (والنون) من «مَنَهْ» إذا وقعت (قبل تا) تأنيث (المثنى مُسْكَنَهْ) وكذا النون الأخيرة، وإنما لم ينبه عليه؛ لأنه يفهم من قوله (وسكن تعدلِ) وقوله (والفتح نزر) أي فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل. وقوله (وَصِلِ التا والألف بمَنْ بإثر ذا بنسوة كَلِفْ) أي في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ(من) فتقول: مناتْ. إذا قال لك شخص: هذا كلف بنسوة. ومعنى: (كَلِفَ به) أي: أحبه وأُولع به. وقوله: (وقل) أي: في حكاية جمع المذكر السالم (مَنُون) في الرفع (ومنين) في الجر (مُسْكنا) أي: آخرهما (إن قيل) أي: قال لك شخص

(جاقوم) - بقصر «جاء» للضرورة - فتقول: مَنُون. (لقوم فطنا) فتقول: مَنين. فتوافقه في الجمع والإعراب. ثم بين أنك إن وصلت (مَنْ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله. وأما إلحاق الواو والنون بـ(من) فهو نادر. وقد ثبت ذلك في نظم معروف، يشير إلى البيت المتقدم.

* * *

حكاية العلم، وشرطها

٧٥٧ - وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

تجوز حكاية العلم بـ(مَنْ). فيعطى حركات العلم الأول رفعاً ونصباً وجراً، بشرط ألا يتقدم على (من) حرف عطف[1]. فتقول: من خالدٌ. لمن قال: جاء خالدٌ، ومن خالداً؟ لمن قال: رأيت خالداً، ومن خالدٍ؟ لمن قال: مررت بخالدٍ. فـ(من) مبتدأ و(خالد) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة[2]، وفي المثال الثاني: (من) مبتدأ و(خالداً) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وهكذا المثال الثالث.

---

(١) هذا الشرط ذكره ابن مالك. وبقي من الشروط أن يكون العلم علماً لعاقل. وألا يتيقن عدم اشتراكه. فلا يقال: من الفرزدق؟ لمن قال: سمعت شعر الفرزدق، لعدم الاشتراك فيه. وألا يتبع بنعت ولا توكيد ولا بدل. فلا يقال: من خالد العاقل؟ لمن قال: رأيت خالداً العاقل. بل يحكى بدون صفته، إلا إن كان النعت بـ(ابن) مضاف إلى علم فإنه يُحكى لصيرورته مع المنعوت كالشيء الواحد نحو: من محمدَ بنَ علي: لمن قال: رأيت محمد بن علي.

(٢) هذا هو الأظهر. وقيل: إن الضمة في حال الرفع ليست حركة إعراب. بل هي حركة حكاية. وضمة الإعراب مقدرة. والأول أيسر.

فإن كانت المعرفة غير علم لم تُحْكَ. فلا تقول لقائل: رأيت غلامَ محمد. من غلامَ محمدٍ؟. بالنصب. بل يجب رفعه[١].

وكذا إذا سبق (من) عاطف فإنه لا يحكى العلم بل يجب رفعه على أنه خبر عن (من). فتقول لقائل: جاء عصام. ورأيت عصاماً. ومررت بعصامٍ: ومن عصامٌ. فالواو: للاستئناف. و(من) مبتدأ و(عصام) خبره.

وهذا معنى قوله: (والعلم احكينَّه من بعد(مَنْ). . الخ) أي: احك العلم بـ(من) إن لم يتقدم عليها عاطف. وفهم من قوله: (احكينه) أن حركاته حركات حكاية. وأن إعرابه مقدر كما ذكرنا. وظاهر قوله (من بعد من) أنه مطلق في الوقف والوصل. وهو يفيد أن العلم لا يُحكى بـ(أي) بل يجب رفعه بعدها. فإذا قيل: رأيت محمداً، أو مررت بمحمدٍ. قلت: أيٌّ محمدٌ؟ برفع (محمد) لا غير. والعاطف في قوله: (من عاطف) هو الواو خاصة وقيل: والفاء أيضاً، والمراد صورة العاطف؛ لأنه للاستئناف كما مضى.

---

(١) عللوا تخصيص العلم بالحكاية دون غيره من أقسام المعارف لكثرة استعمال الأعلام فجاز فيها ما لم يجز في غيرها.

التـأنيـث

١ ـ علامة التأنيث
٢ ـ تقدير التاء. وما يستدل به على ذلك

٧٥٨ ـ عَلاَمَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَالْكَتِفْ

٧٥٩ ـ وَيُعْـرَفُ التَّقْـدِيـرُ بِـالضَّمِيـرِ ... وَنَحْـوِهِ كَـالـرَّدِّ فِـي التَّصْغِيـرِ

الاسم إما مذكر وإما مؤنث. والأصل في الأسماء التذكير[١] والتأنيث فرع عن التذكير. ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير. ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تدل عليه وهي:

١ ـ التاء. إما متحركة كما في الأسماء نحو: آسية، آمنة، وفي أول المضارع نحو: الفتاة العاقلة تحفظ لسانها، وإما ساكنة وهي في الفعل الماضي نحو: قامتْ صفية بواجبها، والمراد هنا التاء التي في الأسماء.

٢ ـ ألف التأنيث المقصورة. مثل: أروى، خُزامى.

٣ ـ ألف التأنيث الممدودة، مثل: نجلاء، علياء.

وقد أنثت العرب أسماء كثيرة بتاء مقدرة. ويستدل على ذلك بما يأتي:

١ ـ الضمير العائد عليها نحو: العين كحلتها، والأرض زرعتها.

---

(١) يقولون: إن الشيء لفظ يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى. والشيء مذكر. فلذا كان الأصل التذكير [انظر كتاب سيبويه (١/ ٢٢)].

قال تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[١]، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾[٢].

٢ ـ الإشارة إليها نحو: هذه أرض مُعشبة قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ﴾[٣].

٣ ـ وصفها بالمؤنث نحو: نزلنا أرضاً خصبة. قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[٤].

٤ ـ ثبوت التاء في التصغير، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها نحو: أرض وأُريضة، وأُذن وأُذينة. وسِنٌّ وسُنينة.

٥ ـ ثبوتها في الفعل نحو: وضعت الحرب أوزارها. قال تعالى: ﴿وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[٦].

وفي هذا يقول ابن مالك (علامة التأنيث تاء. .الخ) أي أن علامة الاسم المؤنث (تاء) وقد عبر بالتاء دون الهاء، لأن التاء أصل. ولتدخل تاء التأنيث الساكنة في الفعل. وكذا وجود ألف مقصورة أو ممدودة في آخر الاسم، ثم ذكر أنهم قدروا التاء في بعض الأسماء، مثل: كتف. ويعرف تقدير

---

(١) سورة الحج، آية: ٧٢.
(٢) سورة محمد، آية: ٤.
(٣) سورة يس، آية: ٦٣.
(٤) سورة الحج، آية: ٤٥.
(٥) سورة يوسف، آية: ٩٤.
(٦) سورة الحاقة، آية: ١٢.

التاء بالضمير العائد عليها ونحوه كالإشارة والصفة. وكذلك رد التاء وإثباتها في التصغير. وقوله (أسامٍ) جمع (أسماء) التي هي جمع (اسم) فهي جمع الجمع.

* * *

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

٧٦٠ ـ وَلاَ تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولاَ ... أَصْلاً وَلاَ الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلاَ

٧٦١ ـ كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا تَلِيهِ ... تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

٧٦٢ ـ وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ ... مَوْصُوفَهُ غَالِباً التَّا تَمْتَنِعْ

تقدم أن التاء تزاد في الأسماء ليتميز المؤنث عن المذكر وأكثر ما يكون ذلك في الأسماء المشتقة[١] كقائم وقائمة، ومسلم ومسلمة، ويقل ذلك في الأسماء الجامدة وهي أسماء الأجناس، كرجل ورجُلة[٢]. وامرىء وامرأة وغلام وغلامة،

---

(١) المراد بذلك الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث كما مُثِّل، أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء مثل: طالق، حائض، ومرضع وذلك لعدم الحاجة إليها، لأمن اللبس، فإن قُصد معنى الحدوث ـ أي الوصف المؤقت الطارىء في أحد الأزمنة ـ لحقتها التاء كحاضت فهي حائضة، وطلقت فهي طالقة، وأرضعت فهي مرضعة. قال تعالى في هول يوم القيامة: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ فالمرضعة هي المباشرة للإرضاع. وتذهل: أي تذهب عن ولدها التي ترضعه مع دهشة لعظم الهول في ذلك اليوم. [انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٢٥] و[المقتضب ٣/ ١٦٣ ـ ١٦٤].

(٢) وقد ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «لعن رسول الله ﷺ الرجُلة من النساء» أخرجه أبوداود (١١/ ١٥٧) ورجاله ثقات غير ابن جريج فهو مدلس وقد عنعنه لكن له شواهد فهو حسن، انظر: جامع الأصول (١٠/ ٦٥٥).

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان:

الأول: ما كان على وزن (فَعُول) بمعنى (فاعل) وهو الوصف الدال على من فعل الفعل. كرجل صبور، وامرأة صبور. ورجل شكور، وامرأة شكور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾[1].

فإن كان (فعول) بمعنى (مفعول) وهو: الدال على من وقع عليه الفعل، جاز أن تلحقه التاء على قلة، كجمل ركوب، وناقة ركوبة. ومن الكثير قوله تعالى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾[2].

الثاني: ما كان على وزن (مفعال) كامرأة مهذار ـ أي كثيرة الهذر[3]، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا﴾[4] أي: غزيرة دائمة[5].

الثالث: ما كان على وزن (مفعيل) كرجل منطيق. وامرأة

---

(١) سورة مريم، آية: ٢٨. على القول بأنها على وزن (فَعُول) أصلها: بَغُوْي. فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون. فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء فصار (بَغُيّ) ثم كسرت الغين لمناسبة الياء واما على القول بأنه على وزن (فعيل) فلا تلحقه التاء لأنه وصف خاص بالمؤنث كحائض. [انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن ص٥٠].

(٢) سورة يس، آية: ٧٢.

(٣) الهذر: الكلام الذي لا يُعبأ به.

(٤) سورة الأنعام، آية: ٦.

(٥) المذكر والمؤنث للفراء ص٦٧.

منطيق، للرجل البليغ، والمرأة البليغة.

الرابع: ما كان على وزن (مِفْعَل) كرجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشم والمِغْشم: بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته.

وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث فشاذ لايقاس عليه، نحو: رجل عَدُوٌّ امرأة عَدُوَّةٌ، ورجل ميقان[1]، وامرأة ميقانة، ورجل مسكين، وامرأة مسكينة.

الخامس: فعيل بمعنى (مفعول)، بشرط أن يذكر له موصوف نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وخروف ذبيح، وشاة ذبيح. بحذف التاء من المؤنث اكتفاءً بمعرفة الموصوف، وقد تلحقه التاء قليلاً، نحو: (خصلة ذميمة) أي: مذمومة، و(فعلة حميدة) أي: محمودة.

فإن كان (فعيل) بمعنى(فاعل) لحقته التاء في التأنيث، كرجل كريم، وامرأة كريمة. وقد حذفت منه التاء قليلاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾[2] على أحد الوجهين[3].

---

(١) من اليقين. وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان أي: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه.

(٢) سورة يس، آية: ٧٨.

(٣) وهو أن (رميم) فعيل بمعنى فاعل، أي: رامّة بمعنى بالية. والوجه الثاني أنه بمعنى: مفعول أي: مرموم. وعليه فهو من الكثير لا من القليل. وقد ذكر الزمخشري في كشافه (٤/٣١) أنه اسم وليس وصفاً بمعنى فاعل ولا مفعول =

فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان. أَلحَقْتَ التاء. لعدم ذكر الموصوف، إذ لو حذفتها لالتبس بالمذكر[1].

وإلى ما ذكر أشار ابن مالك بقوله: (ولا تلي فارقة فعولا. .الخ) أي ولا تلي التاء (فعولاً) فارقة بين المذكر والمؤنث. أما لغير الفرق فتلي فعولاً ـ كغيره ـ كـ(ملولة) من الملل، و(فروقة) من الفَرَق، وهو الخوف، فالتاء للمبالغة لا للفرق. ولذا تلحق المذكر والمؤنث، وقوله (فعولاً أصلاً) يريد به ما كان بمعنى (فاعل)، واحترز من (فعول) بمعنى (مفعول) وإنما جُعِلَ الأول أصلاً، لأنه أكثر من الثاني. ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء فقال: (ولا المفعال والمفعيلا) والألف للإطلاق (كذاك مِفْعل) وهو الوزن الرابع. ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة شاذ. ثم بين أن التاء تمتنع من (فعيل) كـ(قتيل) أي: بمعنى (مفعول)، فإن كان بمعنى فاعل لحقته فتقول: امرأة رحيمة وظريفة. (إن تبع موصوفه) أي: موصوف مذكور قبله، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط وهو النعت، بل ما يشمل المعنوي، كوقوعه خبراً، نحو: هند قتيل. فتحذف منه التاء في الغالب، مع أن (قتيل) خبر لا

= وقد نقله عنه أبو حيان في تفسيره (٧/ ٣٣٢) وأقره عليه..

(١) المذكر والمؤنث للفراء ص٦٠.

نعت[1].

واحترز بقوله: (إن تبع موصوفه) مما لم يتبع موصوفه بأن لم يَجْرِ على موصوف ظاهر ولا منوي، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء، فتلحقه التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة. قال تعالى: ﴿وَالنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ﴾[2] بخلاف: رأيت قتيلاً من النساء. فلا تلحقه التاء، للعلم بالموصوف.

* * *

أوزان ألف التأنيث المقصورة

٧٦٣ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ ... وذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

٧٦٤ ـ وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأولَى ... يُبْدِيهِ وَزْنُ أُرَبَى وَالطُّولَى

٧٦٥ ـ وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعَا ... أَوْمَصْدَراً أَوْ صِفَةً كَشَبْعَى

٧٦٦ ـ وَكَحُبَارَى سُمَّهَى سِبَطْرَى ... ذِكْرَى وَحِثِّيثَى مَعَ الْكُفُرَّى

٧٦٧ ـ كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

تقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة، وإما ممدودة. ولكل منهما أوزان نادرة. وأوزان مشهورة. والمراد بالأوزان المشهورة: الشائعة في الكلام الفصيح، فمتى عرفت الصيغة

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول. والذي نصَّ عليه صاحب المفصل وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها كما يشترط في فعيل. يقول ابن يعيش (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو: رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان. . .) (٥/ ١٠٢).

(٢) سورة المائدة، آية: ٣.

دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنث.

فمن أوزان ألف التأنيث المقصورة:

١ ـ فُعَلى ـ بضم الأول وفتح الثاني ـ كأربى ـ للداهية ـ وشُعَبى ـ اسم موضع ـ.

٢ ـ فُعْلى ـ بضم الأول وسكون الثاني ـ اسماً كبُهمى ـ لنبتٍ ـ أو صفة كحبلى وطولى، ـ أفعل تفضيل مؤنث أطول ـ أو مصدراً كرُجعى ـ مصدر للفعل (رجع) قال تعالى: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨﴾[1].

٣ ـ فَعَلى ـ بفتحتين ـ اسمًا كان كبَرَدَى ـ لنهر بدمشق ـ أو مصدراً كَمَرَطَى ـ لنوع من السير السريع ـ أو صفة كَحَيَدَى. يقال: حمار حَيَدَى ـ أي: يحيد عن ظله إذا تخيل منه لنشاطه. قال في الصحاح: (ولم يجىء في نعوت المذكر شيء على فَعَلى غيره)[2].

٤ ـ فَعْلى ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ جمعاً كصرعى جمع صريع وقتلى جمع قتيل، أو مصدراً كدعوى. أو صفة كسكرى وشبعى. مؤنث سكران وشبعان.

٥ ـ فُعَالى ـ بضم أوله ـ كحبارى ـ لطائر، ويقع على الذكر والأنثى.

---

(١) سورة العلق، آية: ٨.

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٤٦٧).

٦ ـ فُعَّلى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ـ كسُمَّهي. للباطل.

٧ ـ فِعَلَّى ـ بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله ـ كسبطرى لضرب من المشي.

٨ ـ فِعْلى ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ مصدراً كذكرى، أو جمعاً كظِرْبى ـ بالظاء المُشالة ـ جمع ظَرِبان ـ بفتح أول وكسر ثانيه اسماً لدويبة كالهرة منتنة الريح، وكحِجْلى، جمع حَجَل ـ اسم طائر. وليس في الجموع ما هو على وزن (فِعْلَى) غيرهما.

٩ ـ فِعِّيلى ـ بكسر أوله وثانيه مشدد ـ كحِثِّيثى. مصدر للفعل: حث على الشيء: إذا حض عليه.

١٠ ـ فُعُلَّى ـ بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ـ ككفرّى ـ لوعاء الطلع.

١١ ـ فُعَّيْلى ـ بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً ـ كخُلَّيطى. للاختلاط يقال: وقعوا في خُلَّيطى. أي: اختلط عليهم أمرهم.

١٢ ـ فُعَّالى ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ نحو: شُقَّارى وخُبَّازى لنبتين. وخُضَّارى: اسم طائر.

وهذا معنى قوله: (وألف التأنيث ذات قصر.. الخ) أي أن ألف التأنيث قسمان: مقصورة وممدودة. وقوله (نحو أنثى الغُرِّ) أي: نحو الألف من أنثى الغُرِّ. والغر: جمع مفرده المذكر (أغرّ) والمؤنث (غراء) وفي القاموس: (الغرة: بضم الغين بياض في الجبهة).

ثم ذكر أن الأوزان المشهورة في مباني الأولى ـ وهي الألف المقصورة اثنا عشر وزناً يوضحها وزن (أُربى... الخ) و(الاشتهار) مصدر بمعنى اسم المفعول أي: والمشهور، أو

بمعنى اسم الفاعل، أي: والمشتهر و(مباني) جمع مبنى، بمعنى الوزن و(في) بمعنى: (من) والتقدير: والمشهور من أوزان الألف الأولى، ثم قال بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان (واعز) أي انسب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استندارا) أي ندرة. بمعنى: انسب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى الندرة.

❊ ❊ ❊

أوزان ألف التأنيث الممدودة

٧٦٨ ـ لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعِلَاءُ ... مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَفَعْلَلَاءُ

٧٦٩ ـ ثُمَّ فِعَالَا فُعْلُلَا فَاعُولَا ... وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيَا مَفْعُولَا

٧٧٠ ـ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالَا وَكَذَا ... مُطْلَقَ فَاءِ فَعَلَاءُ أُخِذَا

لألف التأنيث الممدودة أوزان كثيرة[1] منها:

١ ـ فَعْلاء ـ بفتح فسكون ـ اسماً كصحراء، أو صفة مذكرها على أفعل كحمراء، وعلى غير أفعل كديمة هطلاء[2]. ومذكره: سحاب هَطِلٌ أو هَطَّال.

٢ ـ أفْعِلَاء ـ بفتح العين وكسرها وضمها ـ كأربُعاء ـ اسم لليوم المعروف.

٣ ـ فَعْللاء ـ بفتح فسكون ففتح ـ مثل: عقرباء. لأنثى العقارب. واسم مكان.

٤ ـ فِعَالاء ـ بكسر ففتح ـ مثل: قصاصاء. اسم للقصاص.

(١) بعض هذه الأوزان مشترك بينها وبين الألف المقصورة: انظر شرح الأشموني (٤/ ١٠٣).

(٢) الديمة: مطر بلا رعد ولا برق.

ولا يحفظ غيره.

٥ ـ فُعْلُلاء ـ بضم فسكون فضم ـ مثل: قرفصاء. لنوع من الجلوس.

٦ ـ فَاعُولاء مثل: عاشوراء. لليوم العاشر من المحرم.

٧ ـ فَاعِلاء مثل قاصعاء، وغائباء، ونافقاء. وكلها اسم لِكُوًى[1] تكون في جحر اليربوع[2].

٨ ـ فِعلياء ـ بكسر فسكون فكسر ـ نحو: كبرياء. وهي العظمة.

٩ ـ مَفعولاء. نحو: مشيوخاء. اسم لجماعة الشيوخ.

١٠ ـ فِعالاء ـ بضم العين وفتحها وكسرها ـ نحو: دبوقاء، للعذرة، وبَرَاساء ـ اسم للناس، وقَرِيثاء ـ نوع من البسر ـ.

١١ ـ فِعلاء ـ بضم الفاء وفتحها وكسرها ـ نحو: خُيلاء ـ للتكبر ـ وجَنَفاء ـ اسم مكان ـ وسِيَراء ـ لبُرْدٍ فيه خطوط صفر.

وهذا معنى قوله: (لمدها فعلاء. . الخ) أي للممدود من ألف التأنيث فعلاء. . الخ) وكلها مختومة بالهمزة. وقد تركها الناظم في بعضها للوزن، وقوله: (أفعلاء مثلث العين) أي: مفتوحها ومكسورها ومضمومها. وكذا قوله: (ومطلق العين فعالا وكذا مطلق فاء فعلاء) بمعنى أنها غير مقيدة بحركة. بل هي مطلقة في الحركات الثلاث.

❊ ❊ ❊

(١) جمع كُوَّة وهي: فتحة في الحائط غير نافذة.

(٢) اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر، طويل الرجلين، قصير اليدين. انظر [حياة الحيوان الكبرى (٢/ ٤٠٨)].

المقصـــور والممـدود

٧٧١ ـ إذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ   فَتْحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

٧٧٢ ـ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ   ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

٧٧٣ ـ كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا   كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

الاسم المقصور القياسي

يقسم الصرفيون الاسم إلى أربعة أقسام:

صحيح، ومقصور، وممدود، ومنقوص. فالصحيح: ما ليس بمقصور، ولا ممدود، ولا منقوص. والمنقوص: ما آخره ياء، وقد تقدم أول الكتاب، ولا بحث لنا فيه الآن. إنما البحث في المقصود والممدود.

فالمقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة. مثل: جاء الفتى. فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يخشى، والحرف، نحو: على، وبالمعرب: المبني، نحو: متى، وبالألف، نحو: الهادي، وباللازمة، نحو: الزيدان. فإن ألفه غير لازمة، لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب. وقد تقدّم ذلك في أول الكتاب.

والمقصور قسمان:

١ ـ **مقصور قياسي**: وهو وظيفة النحوي، لأنه يخضع للقواعد التي توصل إليها الصرفيون.

٢ ـ **مقصور سماعي**: وهو وظيفة اللغوي، ولا تضبطه قواعد معينة، وإنما يُعرف بالتتبع والاطلاع على معاجم اللغة[١]. وسيأتي في آخر الباب إن شاء الله.

أما المقصور القياسي: فهو كل اسم معتل، له نظير من الصحيح، يجب فتح ما قبل آخره. وله مواضع منها:

١ ـ أن يكون مصدراً للفعل الثلاثي (فَعِل) ـ بفتح أوله وكسر ثانيه ـ اللازم المعتل الآخر بالياء. فإن مصدره (فَعَل) ـ بفتح أوله وثانيه ـ فإذا كان له نظير من الاسم الصحيح على هذه الوزن. فمصدر الفعل المعتل يكون مقصوراً قياسيًّا نحو: شَقِيَ شقىً، وهوي هوىً، وجَوي جوىً[٢]. فإن نظائرها من الصحيح الآخر: فَرِح فَرَحاً، وأشِرَ أشَرَاً، وبَطِر بَطَراً[٣].

٢ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فِعْلة) ـ بكسر فسكون ـ المختوم بتاء التأنيث، التي قبلها حرف علة. فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا

(١) وقد أُلِّف في ذلك مؤلفات مستقلة منها كتاب (المقصور والممدود) للفراء م(٢٠٧هـ) والكتاب مطبوع بتحقيق: ماجد الذهبي. ومنها: في النظم: مقصورة ابن دريد وأبياتها (٢٥٤) بيتاً، وهي مطبوعة بشرحها لابن هشام اللخمي. بتحقيق: أحمد عبدالغفور عطا.

(٢) الجوى: الحرقة من حزن أو عشق.

(٣) الأشر والبطر: عدم شكر النعمة.

الوزن، فهو مقصور قياسي نحو: رِشْوة ورِشًا، وفِرْية وفِرَى ومِرْية ومِرَى[١] فإن نظائرها من الصحيح: قِرْبَة وقِرَب[٢]، وفِكْرة وفِكَر، وحِكْمة وحِكَم.

٣ ـ أن يكون جمعاً للتكسير على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ بشرط أن يكون المفرد على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون) المختوم بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة. فإذا كان لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على هذا الوزن فهو مقصور قياسي نحو: رُقيَة ورُقى[٣]، وقُدوة وقُدى، ومُدْية ومُدَى. فإن نظائرها من الصحيح: غُرْفة وغُرَف. وقُرْبة وقُرَب، وطُرْفة وطُرَف[٤].

وهذا معنى قوله: (إذا اسم استوجب من قبل الطَّرَف.. الخ) أي: أن الاسم الصحيح إذا استحق فتح ما قبل الآخر (كالأسف) مصدر: أَسِفَ. وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير وشبيه معتل الآخر ومفتوح ما قبل آخره، فإن هذا النظير يثبت له القصر. أي: يسمى مقصوراً قياسيًا. لأنه مقيس على الاسم الصحيح. وقوله (بقياس ظاهر) أي لا خفاء فيه. ثم ذكر ثلاثة

---

(١) الفرية: الكذب. والمرية: الجدال.
(٢) القربة: بالكسر وعاء الماء. وبالضم: ما يُتقرب به إلى الله تعالى.
(٣) الرقية: القراءة على المريض.
(٤) الطرفة: ما يُستطرف أي: يستملح.

من مواضعه[١]. ثم مثل للمعتل بقوله (نحو الدُّمى) مفرده: دُمْية، وهي الصورة من العاج ـ وهو عظم الفيل ـ أو الصورة المنقوشة في الحائط.

* * *

الاسم الممدود القياسي

٧٧٤ ـ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
٧٧٥ ـ كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

لما فرغ من المقصور القياسي ذكر الممدود، وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة. نحو: بناء، صحراء، قُرَّاء.

فخرج بالاسم: الفعل، نحو: يشاء، وبقولنا: قبلها ألف زائدة: الألف الأصلية نحو: ماء، فليس بمدود، لأن ألفه غير زائدة، لأنها عين الكلمة، إذ أصله: مَوَهٌ، كما سيأتي في التصغير إن شاء الله.

والممدود ـ كالمقصور ـ ينقسم إلى قسمين:

---

(١) ومن مواضع المقصور القياسي:
٤ ـ أن يكون على وزن اسم مفعول من فعل معتل الآخر غير ثلاثي مثل: مُعطى.
٥ ـ أن يكون على وزن (أفعل) من فعل معتل، سواء كان للتفضيل أو غيره مثل: أقصى، أعمى.
٦ ـ أن يكون على وزن (مَفْعل) مشتقاً من فعل ثلاثي معتل اللام مثل: ملهى مسعى....

١ ـ سماعي. وسيأتي.

٢ ـ قياسي: وهو كل اسم معتل له نظير من الصحيح الآخر، يجب قبل آخره ألف، وله مواضع منها:

١ ـ مصدر الفعل الذي أوله همزة وصل سواء كان خماسيًّا أو سداسيًّا، بشرط أن يكون معتل الآخر نحو: ارعوى ارعواءً. وارتأى ارتئاءً، واستقصى استقصاءً. فإن نظيرها من الصحيح: انطلاق انطلاقاً، واكتسب اكتساباً، واستغفر استغفاراً.

٢ ـ مصدر كل فعل معتل الآخر على وزن (أفْعَل) نحو: أعطى إعطاءً وأربى إرباءً[1]، وأغنى إغناءً. فإن نظيرها من الصحيح: أكرم إكراماً، وأخبر إخباراً[2].

وهذا معنى قوله: (وما استحق قبل آخرِ ألف.. الخ) أي: وما استحق بحسب القواعد العامة من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ـ وهذا يتحقق في مصدر الرباعي الذي على وزن (أفعل)، والخماسي والسداسي المبدوءين بهمزة وصل

---

(١) أربى الرجل إرباء: دخل في الربى. وأربى عليه: زاد. وأربى فلان: أخذ أكثر مما أعطى.

(٢) ومن مواضع الممدود القياسي:
٣ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فُعال) من فعل ثلاثي معتل الآخر مثل: عوى: عواءً.
٤ ـ أن يكون مصدراً على وزن (فِعال) من فعل على وزن (فاعل) معتل الآخر مثل: عادى عداءً.

ـ فإن نظير هذا الصحيح من مصادر الماضي المعتل الآخر الذي على وزن (أفعل) أو المبدوء بهمزة وصل يكون ممدوداً، ثم ذكر المثال وهو مصدر الفعل (ارعوى) وهو: ارعواءً. أي: انكفَّ عن فعل القبيح. والفعل (ارتأى) ومصدره: الارتئاء. يقال: ارتأى في أمره: إذا تدبره وتأمل فيه. وقوله: (ألف) مفعول به لـ(استحق) ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.

* * *

المقصور والممدود السماعيان

٧٧٦ ـ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَالْحِجَا وَكَالْحِذَا

هذا هو القسم الثاني وهو: المقصور السماعي، والمدود السماعي.

فالمقصور السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف المقصور، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب فتح ما قبل آخره. فيرجع فيه إلى معاجم اللغة، ليعرف المسموع منه عن العرب، إذ لاحظَّ له في القياس. مثل: الفتى ـ واحد الفتيان ـ والحِجا: العقل، والثرى: التراب، والسَّنا: الضوء.

والممدود السماعي: هو الذي ينطبق عليه تعريف الممدود، ولكن ليس له نظير من الاسم الصحيح يجب قبل آخره ألف. مثل: الفتاء: حداثة السن، الثراء: كثرة المال، السَّناء: الشرف.

وهذا معنى قوله: (والعادم النظير ذا قصر.. الخ) فالعادم، مبتدأ، وهو اسم فاعل أضيف إلى مفعوله، و(بنقل) خبر المبتدأ.

والتقدير: والاسمُ العادمُ نظيرَه من الصحيح ثابت بنقل أي: مقصور على السماع عن العرب. وقوله: (ذا قصر وذا مد) حالان من الضمير المستتر في الخبر، و(الحجا) أي: العقل. مقصور سماعي. و(الحذاء) أي: النعل، ممدود سماعي، وقصره للضرورة.

❊ ❊ ❊

٧٧٧ ـ وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعُ عَلَيْـهِ وَالْعَكْـسُ بِخُلْـفٍ يَقَـعُ

أجمع النحويون على جواز قصر الاسم الممدود للضرورة وشواهده كثيرة، كقول الشاعر:

لابدَّ من صنعا وإن طال السفر ولو تحنَّى كلُّ عَوْدٍ ودَبِر[١]

فقصر الشاعر كلمة (صنعا) لضرورة الوزن، وهي ممدودة.

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون، وأبوالحسن والأخفش ومنعه البصريون. ومذهب

(١) صنعا: بلد في اليمن، وقرية قرب دمشق، عود: بفتح فسكون هو المسن من الإبل، دبر: بوزن فرح. أي: أصابته الدَّبَرة ـ بفتحات ـ وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك الرحل وغيره. وكتب النحو مضطربة في رواية هذا البيت.
إعرابه: (لا) نافية للجنس (بدَّ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب (من صنعا) خبرها أو متعلق بـ(بدَّ) والخبر محذوف أي: حاصل (وإن طال) شرط وفعله والجواب محذوف ويصح إعراب (إنْ) وصلية زائدة (السفر) فاعل مرفوع وسُكِّن لأجل الروي. (ولو تحنّى) شرط غير جازم وفعله (كل) فاعل (عود) مضاف إليه (ودَبِرَ) الواو عاطفة، ودَبَرَ: فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر وجواب (لو) محذوف.

الكوفيين أرجح، لأنه مؤيد بالسماع. ولأن الشعر موضع التيسير. ومنه قول الشاعر:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقرٌ يدوم ولا غناءُ[١]

فمدَّ الشاعر كلمة (غناء) لضرورة الشعر. وهي مقصورة. لأنه يريد الغنى ـ بالقصر ـ بدليل أنه قرنه بالفقر.

وهذا معنى قوله: (وقصر ذي المد..الخ) أي أن قصر الممدود للضرورة الشعرية مجمع على جوازه[٢]. أما العكس وهو مدُّ المقصور فيجوز وقوعه في الضرورة، مع الخلاف في صحته..

❊ ❊ ❊

(١) إعرابه: (سيغنيني) السين حرف استقبال، ويغني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، (الذي) اسم موصول فاعل، (أغناك) فعل ماض. وفاعله ضمير مستتر. والكاف مفعول به، (عني) متعلق بما قبله. والجملة صلة الموصول لا محل لها. (فلا) الفاء: للتعليل. ولا: نافية مهملة أو عاملة عمل ليس، (فقر) مبتدأ أو اسم (لا)، (يدوم) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر (لا)، (ولا) الواو عاطفة. ولا: زائدة للتوكيد، (غناء) معطوف على (فقر) أو اسم، (لا) الثانية على أنها عاملة عمل ليس والخبر محذوف دل عليه ما قبله.

(٢) وعللو ذلك بأن قصر الممدود رجوع إلى الأصل. بحذف الحرف الزائد منه. فهو تخفيف. انظر: ضرورة الشعز للسيرافي ص (٩٩).

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

كيفية تثنية المقصور

٧٧٩ ـ آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ يَا ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

٧٨٠ ـ كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

٧٨١ ـ فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

اعلم أن الاسم القابل للتثنية خمسة أنواع:

١ ـ الصحيح: كطالب وطالبة.

٢ ـ المنزّل منزلة الصحيح[1]: كظبْيٍ ودَلْوٍ.

٣ ـ المنقوص: كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة تثنى بلا تغيير، فتقول: طالبان، وطالبتان، وظبيان، ودلوان، والقاضيان. إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء فترد إليه، نحو: داعيان، في تثنية: داعٍ.

٤ ـ المقصور.

٥ ـ الممدود. وهذان فيهما تفصيل عُقِد له هذا الباب. وإنما اقتصر على جمع التصحيح، لأن جمع التكسير له باب يخصه.

---

(١) يسمى المعتل الجاري مجرى الصحيح. وهو ما آخره واو أو ياء قبله سكون كما مُثّل. فهذا تظهر عليه حركات الإعراب كما تظهر في الصحيح، لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة.

أما المقصور فهو نوعان:

الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التثنية. وذلك في ثلاث مسائل:

١ ـ أن تكون ألفه رابعة فصاعداً. كـ(ملهى، وفتوى، ومستشفى) فتقول: (ملهيان، وفتويان، ومستشفيان).

٢ ـ أن تكون ألفه ثالثة مبدلة من ياء[1] كـ(فتى، ورحى) فتقول: (فتيان، ورحيان)، قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾[2].

٣ ـ أن تكون غير مبدلة وهي الألفُ الأصليةُ ـ وتكون في حرف أو شبهه ـ والمجهولةُ الأصل ـ وهي التي في اسم لا يعلم أصله[3] وقد أميلت[4] ـ فالأولى كـ(متى) و(بلى) ـ علمين[5] ـ. فتقول: (متيان، وبليان). والثانية نحو: (الدَّدَا) بوزن: الفتى، وهو اللعب، فتقول: (الدديان).

النوع الثاني من المقصور: مايجب قلب ألفه واواً. وذلك في مسألتين:

---

(١) يعرفا ذلك بتثنية الاسم أو جمعه.

(٢) سورة يوسف، آية: ٣٦.

(٣) قيل ومن ذلك ألف (موسى) ونحوه من الأسماء الأعجمية. انظر حاشية الخضري (٢/ ١٥٠).

(٤) أي لم تظهر عند النطق ألفاً خالصة، وإنما فيها رائحة الياء، فكانت الياء أحق بها عند القلب.

(٥) لأنه قبل العلمية لا يثنى ولا يوصف بأنه مقصور لأنه مبني. والمقصور معرب.

١ ـ أن تكون مبدلة في الواو كـ(عصا) و(شذا) فتقول: (عصوان وشذوان)[١].

٢ ـ أن تكون غير مبدلة ولم تُمَلْ نحو: (لدى) ـ علماً ـ فتقول (لدوان).

وهذا معنى قوله: (آخر مقصور تثنى اجعله يا. . الخ) أي: اجعل آخر المقصور إذا ثنيته ياء، إن كان زائداً عن ثلاثة أحرف. أو كان أصل ألفه الياء نحو (الفتى). وكذلك الجامد الذي أُمِيْلَ، وأراد بالجامد: ما ليس له أصل معلوم يرد إليه. ويدخل فيه ما ألفه أصلية لقوله: كـ(متى). وما ألفه مجهولة الأصل. لكن إدخال ما ألفه أصلية فيه نظر. لأن الأصلية غير منقلبة عن شيء، فكيف يقال: إن الألف ليس لها أصل ترد إليه؟!

ثم قال: (في غير ذا) أي: في غير هذا المذكور، وهي المسائل الثلاث (تقلب واواً الألف) وذلك في مسألتين (وأوْلها) أي أوْلِ اللفظة المنقلبة إليها الألف من ياء أو واو. (ما كان قبل قد أُلف) أي ما أُلف في باب الإعراب من علامة التثنية.

❋ ❋ ❋

كيفية تثنية الممدود

٧٨٢ ـ وَمَـا كَصَحْـرَاءَ بِـوَاوٍ ثُنِّيَـا ۝ وَنَحْـوُ عِلْبَـاءٍ كِسَـاءٍ وَحَيَـا

٧٨٣ ـ بِـوَاوٍ أَوْ هَمْـزٍ وَغَيْـرَ مَـا ذُكِـرْ ۝ صَحِّـحْ وَمَـا شَـذَّ عَلَـى نَقْـلٍ قُصِـرْ

---

(١) الشذا: بالقصر كِسَر العود. الواحدة: شذاة، مثل: حصى وحصاة.

لما فرغ من الكلام على كيفية تثنية المقصور شرع في ذكر كيفية تثنية الممدود. وهو أربعة أنواع:

١ ـ مايجب تغيير همزته بقلبها واواً. وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كـ(حمراء، وصحراء) فتقول: (حمراوان، وصحراوان).

٢ ـ ما يترجح فيه الإعلال ـ وهو تغيير الهمزة ـ على التصحيح ـ وهو إبقاء الهمزة على صورتها ـ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق[١]: كـ(علباء)[٢] وأصلها: علباي، بياء زائدة لإلحاقها بقرطاس. ثم أبدلت الياء همزة، فتقول في تثنيته: (علباوان) أو علباءان.

٣ ـ ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال، وهو ما همزته بدل من أصل، نحو: (كساء) و(بناء)، فالأول أصله: (كساو) لأنه من كسوت. والثاني أصله: بناي. لأنه من بنيت. فتقول في تثنيتهما: كساءان وبناءان أو: كساوان وبناوان. وتقول في

---

(١) الإلحاق: تقدم تعريفه في باب الممنوع من الصرف. وأزيد هنا بأن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة. وليس لها أحكام هامة. وقد نصَّ السيوطي في همع الهوامع (٦/ ٢٤٦) على أنه لا إلحاق إلا بسماع من العرب وقال: إن هذا أصح المذاهب، لأنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب ا.هـ. وقد انتهى ذلك بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم. وقد حددها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن. وآخر الرابع في البوادي [انظر النحو الوافي (٤/ ٢٥٣)].

(٢) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق.

تثنيته: حياء: حياءان أو حياوان.

٤ ـ مايجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كـ(قُراء)[1] و(ابتداء) فالأول: من قرأ. والثاني: من ابتدأ. فتقول: قراءان، وابتداءان.

وما جاء مخالفاً لما ذكر فهو مقصور على السماع كقولهم في (الخوزلى)[2]: الخوزلان. بحذف الألف. والقياس: الخوزَليان، وقولهم في: حمراء: حمرايان. بقلب الهمزة ياء. والقياس: حمراوان، كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (وما كصحراء بواو ثنيا. الخ) أي وما كانت همزته زائدة للتأنيث فإنه يثنى بقلبها واواً، وأما ما همزته للإلحاق أو منقلبة عن أصل. فيثنى بقلب الهمزة واواً أو إبقائها. وغير ماذكر من المهموز وهو ما همزته أصلية (صحح) أي أبق الهمزة في التثنية، وقوله: (وَحَيا) مقصور للضرورة. وأصله: حياء، كما تقدم. ثم ذكر أن ما شذ في تثنية المقصور والممدود لمخالفته القواعد المستفادة من كلام العرب (على نقل) أي: سماع، (قُصر) أي: فلا يقاس عليه.

* * *

٧٨٤ ـ وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى ... حَدِّ الْمُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

---

(١) القُراء: الناسك المتعبد.

(٢) الخوزلى: بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي مشية فيها تثاقل وتبختر.

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح

٧٨٥ ـ وَالْفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ

٧٨٦ ـ فَالأَلِفَ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

اعلم أن الاسم الذي يراد جمعه جمع مذكرٍ سالمٍ[1] أربعة أنواع:

الأول: الصحيح الآخر كـ(مسلم) و(محمد) فتلحقه علامة الجمع ـ وهي الواو والنون، أو الياء والنون ـ بلا تغيير فتقول: مسلمون ومحمدون.

الثاني: المنقوص كـ(القاضي) فتحذف ياؤه. ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء. فتقول: القاضُون. والقاضِين.

الثالث: الاسم الممدود، ويعامل في جمعه كما عومل في التثنية، فتقول في: (قراء): (قراءون) بالتصحيح، وفي (حمراء) ـ علماً لمذكر[2] ـ: (حمراوون) بالواو. ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء ـ علمين لمذكرين ـ.

الرابع: المقصور ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فتحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، فتقول في: الأدنى: الأدنون، والأدنين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا

---

(١) ذكرت في الجزء الأول من هذا الشرح ص٦١، أن الأحسن في ضبط كلمة (السالم) أن تكون صفة لمذكر فتضبط بضبطه، انظر حاشية الصبان (١/ ٨٠).

(٢) لأن المزيد بهمزة التأنيث لا يجمع جمع مذكرٍ سالم، إلا إن أريد به المذكر.

﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[٢].

وإن أريد جمعه بألف وتاء قلبت ألفه كما تقلب في التثنية، فتقول في (فتى) ـ علماً لمؤنث ـ فتيات. وتقول في (عصا) ـ علماً لمؤنث ـ: (عصوات)، وفي (حبلى): (حبليات).

وإذا كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فتقول في (فتاة): فتيات، وفي (قناة): قنوات. قال تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٣].

وهذا معنى قوله: (واحذف من المقصور..الخ) أي: واحذف من المقصور في إرادة جمع اسم منه على (حد المثنى) أي على طريقة المثنى، والمراد: جمع المذكر السالم (ما به تكمّلا) أي: اكتمل آخره. وهو الألف، فتحذف لالتقاء الساكنين. وإنما قيل لجمع المذكر السالم إنه على حد المثنى، لأنه أعرب بحرفين، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة، كما أن المثنى كذلك.

وقوله: (والفتح أبق مشعراً بما حذف) أي: والفتح الذي قبل: الألف المحذوفة أبقه دالاً عليها ومشعراً بها.

---

(١) سورة آل عمران، آية: ١٣٩.
(٢) سورة ص، آية: ٤٧.
(٣) سورة النور، آية: ٣٣.

ثم ذكر أنك إذا جمعت المقصور بتاء وألف فاقلب ألفه مثل قلبها في التثنية.

وقوله: (وتاءَ ذي التا أَلْزِمَنَّ تنحيه) أي: ما آخره تاء من المقصور تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع، لئلا يُجمعَ بين علامتي تأنيث. وقوله: (وتاءَ) مفعول أول مقدم، و (تنحيه) مفعول ثانٍ.

* * *

حركة العين في جمع المؤنث السالم

٧٨٧ ـ وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْماً أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ

٧٨٨ ـ إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثاً بَدَا ... مُخْتَتَماً بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

٧٨٩ ـ وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ثلاثيًّا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها. وهو مؤنث مختوم بالتاء أو مجرد منها. فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعاً لحركة فائه، نحو: سَجْدة، ودَعْد. فتقول: سَجَدات، ودَعَدات. قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[١].

وإن كانت فاؤه مضمومة نحو: خُطوة. وصُلح. أو مكسورة نحو: هِنْد، وكِسْرة. جاز لك في عينه: الفتح والإسكان مطلقاً، وجاز الاتباع لحركة الفاء، بشرط ألا تكون الفاء مضمومة واللام

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٦٧. والضمير المتصل (هم): مفعول أول للفعل يُري. والميم علامة الجمع، (الله) فاعل (أعمالهم) مفعول ثان وهم الهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (حسرات) مفعول ثالث. أو حال على أن (رأى) بصرية.

ياء. أو مكسورة واللام واواً ـ كما سيأتي.

واحترز بالاسم من الوصف نحو: ضَخْمة. وبالثلاثي من الرباعي: كزينب. وبالساكن العين من محركها كشجرة. وبغير معتل العين من معتلها: كجوزة وبيضة. وبغير مدغم العين من مدغمها نحو: جَنَّة. فهذه الأنواع الخمسة يمتنع التغيير فيها عند جمعها بالألف والتاء، فتبقى العين على ما كانت عليه قبل الجمع، فتقول: ضَخْمات، وزَيْنبات، وشَجَرات. وجَوْزات وبَيْضات وجَنَّات.

وهذا معنى قوله: (والسالم العين. .الخ) أي: امنح وأعط الاسم الثلاثي السالم العين من الإعلال والتضعيف (اتباع عينِ فاءه) أي اتباعَ عينِه الساكنةِ الحركةَ التي شكلت بها الفاء وهي الفتحة. وقوله (الثلاثي) أصلها: الثلاثيّ، بتشديد الياء فخففت للشعر، ثم ذكر في البيت الثاني بقية الشروط وهي أن يكون ساكن العين مؤنثاً. سواء كان بالتاء أو مجرداً منها.

ثم قال: (وسكن التالي غير الفتح. .الخ) والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة، فيجوز في تاليها وهو العين مع الاتباع: التسكين أو الفتح تخفيفاً. فهذه ثلاث لغات كلها منقولة عن العرب.

* * *

من شروط الإتباع

٧٩٠ ـ وَمَنَعُوا إتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ   وَزُبْيَةٍ وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

أشار بهذا إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة. وهو ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء كدُمْية[1] وزُبْية[2] ولا مكسورة واللام واو، كذِرْوة[3] ورِشْوة. فيمتنع اتباع العين للفاء، فلا يقال: دُمُيات وزُبُيات، استثقالاً للضمة قبل الياء، ولا يقال: ذِرِوات، ورِشِوات، استثقالاً للكسرة قبل الواو، بل يجب فتح العين أو تسكينها، فتقول: دُمَيات أو دُمْيات، وزُبَيات أو زُبْيات، وذِرَوات أو ذِرْوات. ورِشَوات أو رِشْوات.

وهذا معنى قوله: (ومنعوا اتباع نحو ذروة. .الخ) أي منع النحاة اتباع الكسرة فيما لامه واو. واتباع الضمة فيما لامه ياء. وقوله: (نحو ذروه) أي: اتباع جمع (نحو: ذروه. .) وقوله: (وشذ كسر جروه) أي: شذ ما حكان يونس من قولهم: جِرِوات ـ بكسر الراء ـ لما فيه من الكسرة قبل الواو. والجروة: الأنثى من ولد الكلب والسبع، والصغيرة من القثاء.

* * *

حكم ما جاء من جمع المؤنث السالم مخالفاً للقاعدة

٧٩١ ـ وَنَادِرٌ أَوْ ذو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا   قَدَّمْتُهُ أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

أي: أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من

---

(١) الدمية: بضم الدال. تقدم معناها في أول المقصور والممدود.

(٢) الزُبية: بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد. والرابية لا يعلوها الماء.

(٣) الذروة: بالكسر والضم. من كل شيء أعلاه.

القواعد السابقة فهو إما نادر، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب.

فالأول كقولهم في (جِرْوَة): جِرِوات، كما تقدم.

والثاني: كقول الشاعر:

وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضحى فأطقْتُها ... ومالي بزفْراتِ العشي يدانِ[1]

فسكّن عين (زَفْرات) للضرورة، والقياس فتحها اتباعاً لحركة فاء الكلمة. فيقال: زَفَرات.

والثالث كقوله هذيل في جَوْزة وبيضة ونحوهما: جَوَزات وبَيَضات ـ بفتح الفاء والعين ـ والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة، كما تقدم.

وقول ابن مالك: (ونادر) خبر مقدم (غيرُ ما قدمته) مبتدأ مؤخر. والتقدير: وغير الذي قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس.

---

(١) زفرات: جمع زفرة وهي: إدخال النَّفَس في الصدر، والشهيق إخراجه، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين. (يدان) قدرة وقوة.

إعرابه: (حُمِّلت) حُمِّل: فعل ماض مبني للمجهول. وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان و(الضحى) مضاف إليه (فأطقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وما) نافية (لي) خبر مقدم (بزفرات) متعلق بالخبر المحذوف و(العشي) مضاف إليه (يدان) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف.

جمع التكسير

٧٩٢ ـ أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ... ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

٧٩٣ ـ وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي ... كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي

١ ـ أوزان جموع القلة
٢ ـ الاستغناء ببعض أوزان القلة عن الكثرة والعكس

جمع التكسير: ما دلَّ على أكثر من اثنين، وتغير بناء مفرده عند الجمع، إما بزيادة على المفرد، كـ(قلم) و(أقلام)، أو بنقص عنه كـ(رسول) و(رسل)، أو باختلاف في حركاته، كـ(أَسَد) و(أُسْد).

والتغيير قد يكون ظاهراً كما مُثّل. وقد يكون مقدراً كـ(فُلْك) للمفرد والجمع. فالمفرد كقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾﴾[1] بدليل وصفه بالمفرد، والجمع كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾[2] بدليل وصفه بالجمع.

وجمع التكسير نوعان:

أ ـ جمع قلة: وهو ما دلَّ على ثلاثة إلى عشرة. وله أربعة أوزان:

---

(١) سورة يس، آية: ٤١.

(٢) سورة النحل، آية: ١٤. و (مواخر) حال. وما ذُكر في (فلك) هو: على أحد القولين، والقول الثاني أن (فُلْك) وما ماثله اسم جمع ولا تغيير مقدر، لأنه تكلف لاداعي له. انظر: شرح التسهيل لابن عقيل (٣/ ٣٩٢).

وبدأ بأوزان جموع القلة، وهي أربعة ـ كما تقدم ـ:

الأول: (أفعُل) ـ بضم العين ـ وهو يطرد في نوعين:

١ ـ فَعْل اسماً صحيح العين. سواء كان صحيح اللام نحو: نفس وأنفس، وشهر وأشهر، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ﴾[٢] أم كان معتل اللام، نحو: ظبي وأظْبٍ. وأصله: أظْبُيٌ. فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء، فصار: أظْبِيٌ. فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء كما تحذف في المنقوص، فصار: (أظْبٍ)، قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[٣].

وخرج بالاسم الصفة نحو: ضخم، فلا يقال: أضخم. وإنما قالوا: عَبْد وأعبد، لغلبة الأسمية. وخرج بصحيح العين معتل العين نحو: سوط وبيت. وشذ قياساً لا استعمالاً: عين وأعين. لكثرته واستعماله في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[٥]، وشذ قياساً واستعمالاً[٦]: ثوب وأثوب.

---

(١) سورة لقمان، آية: ٢٧.
(٢) سورة النحل، آية: ١١٢.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٩٥.
(٤) سورة غافر، آية: ١٩.
(٥) سورة الطور، آية: ٤٨.
(٦) ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، =

٢ ـ النوع الثاني مما يجمع على (أفعُل): الرباعي المؤنث بلا علامة، وقبل آخره مدة، كعناق وأعنق. وذراع وأذرع.

وندر من المذكر: طحال وأطحل. وغُراب وأغرب.

وهذا معنى قوله: (لفَعْلٍ اسما صح عيناً أفْعُل.. الخ) أي: أن (أفْعُل) أحد جموع القلة. يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على وزن (فَعْل) بشرط أن يكون اسماً صحيح العين. والثاني: ما كان رباعيًّا بشرط أن يكون اسماً وأن يكون (كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ وعدِّ الأحرف) ويؤخذ اشتراط تأنيثه بلا علامة من قوله: (وعَدِّ الأحرف) إذ لولا غرض التنبيه على هذا الشرط لم يكن له فائدة، لأنه صرح أولاً بالرباعي.

* * *

٧٩٦ ـ وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاَثِي اسماً بِأَفْعَالٍ يَرِدْ
٧٩٧ ـ وَغَالِباً أَغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ ... فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

الوزن الثاني (أفعال)

٢ ـ الوزن الثاني من جموع القلة (أفعال)[١] وهو يطرد في اسم ثلاثي لا يستحق أن يجمع على (أفْعُل)؛ إما لأنه على وزن (فَعْل) ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وأثواب. وسيف وأسياف. وباب وأبواب.

= وما شذ فيهما فلا يعول عليه لفقد أصلَيْه (المصباح المنير ص ٣٠٧).
(١) هذا الوزن أكثر صيغ جمع التكسير وقوعاً في القرآن فهو في (١١١) موضعاً [دراسات لأساليب القرآن (٢/ ٤/ ٣٥٥، ٤٠٧)].

أو لأنه على غير وزن (فَعْل) من أوزان الثلاثي وهو (فِعْل) كحزب وأحزاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾[1]، و(فُعْل) نحو: صُلْب[2] وأصلاب، و(فَعَل) كجمل وأجمال، قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾[3]، جمع: جدث ـ بفتحتين ـ وهو القبر، و(فَعُل) كعَضُد وأعضاد. و(فُعُل) كعنق وأعناق، قال تعالى: ﴿لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾﴾[4]، جمع حُقُب ـ بضمتين ـ وهو الدهر، و(فُعَل) نحو: رُطَب وأرطاب. والغالب أن هذا الوزن من الثلاثي يجمع على (فِعْلان) بكسر الفاء، كقولهم في صُرَد صِرْدان، وفي: جُرَذ[5]: جرذان، وسيأتي إن شاء الله ذكر ذلك في الكلام على الوزن الثالث عشر من أوزان جموع الكثرة.

وشذ قياساً في (فَعْل) ـ المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها ـ نحو: فَرْخ وأفراخ. وحَمْل وأحمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[6][7].

---

(١) سورة النور، آية: ٥٩.
(٢) الصُلْب: كل ظهر له فَقَار.
(٣) سورة المعارج، آية: ٤٣.
(٤) سورة النبأ، آية: ٢٣.
(٥) الجرذ: ذكر الفيران، وقيل: ضرب من الفأر أعظم من اليربوع. قاله في حياة الحيوان الكبرى (٢/ ١٩١).
(٦) سورة الطلاق، آية: ٤.
(٧) الحكم بالشذوذ خلاف الصواب. وهو جواز جمع (فَعْلٍ) على (أفعال) قياساً. =

وهذا معنى قوله: (وغير ما أفعل فيه مطرد...) أي: أن الذي لا يطرد جمعه على (أفْعُل) يجمع على وزن (أفعال). مثل المفرد الذي على وزن (فَعُل) أو (فُعُل)، أو (فُعَل)، والغالب أن (فُعَل) هذا لا يجمع على (أفعال) وإنما يجمع على (فِعْلان) كصردان. فإن مفرده (صُرَد) بالصاد المهملة والراء: طائر ضخم الرأس. يصطاد العصافير.

وهذا الوزن ـ أعني (فِعلان) ـ من أوزان جموع الكثرة. وإنما ذكره ـ هنا ـ لأنه هو المطرد في وزن (فُعَل). فاستدرك به على قوله: (وغير ما أفعل.. الخ).

* * *

٧٩٨ ـ في اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ
٧٩٩ ـ وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ

الوزن الثالث: (أفعلة)

٣ ـ الوزن الثالث من أوزان جموع القلة (أفعلة)، وهو مقيس في كل اسم مذكر رباعي، قبل آخره حرف مد، نحو: طعام وأطعمة. ولسان وألسنة. وعمود وأعمدة. ورغيف وأرغفة، قال تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾[1].

وهو مقيس ـ أيضاً ـ في كل اسم على وزن: فَعَال، أو فِعَال (بفتح الفاء أو كسرها) مضعفي اللام أو معتليها ـ والمراد

= لورود أمثلة عن العرب تكفي للقياس. انظر: التصريح وحاشيته (٢/ ٣٠٢) النحو الوافي (٤/ ٦٣٧).
(١) سورة النساء، آية: ١٠٢.

بالتضعيف هنا: أن تكون العين واللام من جنس واحد - فالمضعف نحو: زِمَام[1] وأزمّة، وبَتَات[2] وأبتّة. والمعتل نحو: قباء[3] وأقبية. وكِساء وأكسية. وفِناء وأفنية. ورداء وأردية. والهمزة في هذه الكلمات منقلبة عن حرف علة.

وهذا معنى قوله: (في اسم مذكر رباعي..الخ) أي: أن (أفعلة) اطرد عن العرب في جمع اسم مذكر رباعي (بمد ثالثٍ) أي: أن ثالثه حرف مد. ثم ذكر أن الجمع على (أفعلة) يلزم في كل مفرد على وزن (فَعال) بالفتح (أو فِعال) بالكسر، حالة كونهما (مصاحبي تضعيف) أي أن اللام مضعفة (أو إعلال) أي أنها معتلة.

* * *

الوزن الرابع (فِعْلة) الوزن الأول من جموع الكثرة (فُعْل)

٨٠٠ - فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا   وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى

٤ - ذكر في الشطر الثاني الوزن الرابع من أوزان جموع القلة وهو (فِعْلة) ولا يعرف لهذا الوزن مفردات لها أوصاف معينة. وإنما سمع عن العرب في جمع مفردات منها: فتى وفتية، وغلام وغلمة، وصبي وصبية.

وهذا معنى قوله: (وفِعْلة جمعاً بنقل يُدرى) أي: يُدرى مفرده ويعلم بالنقل الوارد عن العرب. فلا ضابط له ولا قياس.

---

(١) الزمام: ما يقاد به البعير.

(٢) البتات: متاع البيت أو الزاد.

(٣) القَباء: العباءة أو البرنس.

أما الشطر الأول فهو شروع من المصنف - رحمه الله - في الكلام على أوزان جموع الكثرة. ولو قدَّم الشطر الثاني لكان أنسب لتتوالى جموع القلة.

ولجموع الكثرة ثلاثة وعشرون وزناً قياسيًّا. وهي أشهرها. وقد ذكرها ابن مالك - رحمه الله -.

١ - **فالوزن الأول (فُعْل) - بضم فسكون** - وهو جمع قياسي لشيئين، هما: (أَفْعَل) وصف لمذكر. و(فعلاء) وصف لمؤنث. نحو: أحمرَ وحمراءَ، وجمعهما: حُمْر. وأسمرَ وسمراءَ، وجمعها: سُمْر. قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴿٣٣﴾﴾[2].

ثم إن كانت العين صحيحة أو معتلة بالواو وجب إبقاء ضمة الفاء. فالأول مثل: حُمْر وسُمْر، والثاني نحو: أسود وسُود. وأعور وعُور.

أما إن كانت العين ياء فإنه يجب قلب ضمة الفاء كسرة، لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء وبيض - بكسر الباء - وأعين وعيناء[3] وعِين. قال تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ

---

(١) سورة البقرة، آية: ٨٨.

(٢) سورة المرسلات، آية: ٣٣. و(جمالتٌ) على وزن (فِعَالة) جمع (جمل). وقريء (جمالات) جمع (جمالة) وكلاهما في السبعة. كما في الكشف (٢/٣٥٨).

(٣) امرأة عيناء: حسنة العينين، باتساعهما وشدة سوادهما.

ٱلْمَكْنُونِ ﴿٢٣﴾ ﴾[1] .

وإلى هذا الوزن أشار ابن مالك بالشطر الأول وهو قوله: (فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحمرا) أي: أن هذا الوزن جمع لكل وصف لمذكر على (أفعل) أو مؤنث على (فعلاء) وقوله: (أحمرٍ) حقه المنع من الصرف. ولكن صرفه للضرورة، وقوله: (حمرا) بالقصر للوزن.

* * *

الوزن الثاني لجموع الكثرة (فُعُل)

الوزن الثالث (فُعَل)

الوزن الرابع (فِعَل)

٨٠١ ـ وَفُعُلٌ لاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّ   قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ اعْلاَلاً فَقَدْ

٨٠٢ ـ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ   وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

٨٠٣ ـ وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ   وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

٢ ـ الوزن الثاني من جموع الكثرة (فُعُل) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويقاس في شيئين:

١ ـ اسم رباعي صحيح اللام قبل لامه مدة. سواء أكانت ألفاً أم واواً أم ياء. غير أن المدة إن كانت ألفاً يجب أن يكون الاسم غير مضاعف، نحو: عماد[2] وعُمُد. وحمار وحُمُر. وقلوص[3] وقُلُص. وبريد[4] وبُرُد، قال تعالى: ﴿أَوْ مِن وَرَآءِ

(١) سورة الواقعة، الآيتان: ٢٢، ٢٣.

(٢) العماد: ما يقام به الشيء من أساطين أو خشب ونحو ذلك.

(٣) الناقة الشابة القوية.

(٤) البريد: الرسول، ثم استعمل في المسافة التي يقطعها وهي اثنا عشر ميلاً، ويطلق على الدابة التي يركبها البريد.

جُدُرٍۭ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ ﴾[2] .

أما المضاعف فإن كانت مدته ألفاً فجمعه على (فُعُل) غير مطرد، نحو: عِنَان[3] وعُنن. وإنما يجمع قياساً على (أفعلة) نحو: سنان وأسنة، وهلال وأهلة، وزمام وأزمة.

وإن كانت مدته واواً أو ياء فجمعه على (فُعُل) مطرد نحو: سرير وسُرُر، وذلول وذُلل. وجديد وجُدُد. وبعض القبائل العربية استثقلت ضم عين المضاعف، وجعلوا مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُلَل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾[4] فيكون تابعاً للوزن الثالث الآتي.

٢ ـ وصف على (فَعُول) ـ بفتح فضم ـ بمعنى (فاعل)، نحو: صبور وغفور، فجمعهما القياسي: صُبُر وغُفُر. فإن كان بمعنى (مفعول) نحو: حَلوب وركوب. لم يجمع هذا الجمع. وهذا لم يذكره ابن مالك هنا.

٣ ـ الوزن الثالث: (فُعَل) ـ بضم ففتح ـ ويطرد في ثلاثة أشياء:

١ ـ اسم على وزن (فُعْلة) ـ بضم فسكون ـ سواء أكان

(١) سورة الحشر، آية: ١٤.

(٢) سورة المدثر، آية: ٥٠.

(٣) عنان الفرس: ما يقاد به.

(٤) سورة فاطر، آية: ٢٧. والجدد: جمع جُدَّة، مثل: غُرفة وغُرف. والجدة: الطريق. ومنه الجادة. أي: ومن الجبال من ذات ألوان.

صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، نحو: غُرفة وغُرف، ومُدية ومُدى، وحُجَّة وحُجج. قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[٢].

٢ ـ وصف على وزن (فُعْلى) ـ التي هي مؤنث (أفعل) ـ نحو: كبرى وكُبر، وصغرى وصُغَر. قال تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ۝٣٥﴾[٣]، بخلاف (حبلى) فلا يجمع على (حُبَل) لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.

٣ ـ اسم على وزن (فُعُلة) ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو: جُمُعة وجُمَع، وهذا لم يذكره ابن مالك في الألفية وذكره في التسهيل[٤].

٤ ـ **الوزن الرابع**: (فِعَل). وهو جمع لاسم على وزن (فِعْلة) كبدعة وبدع. وحِجة وحجج. ومِرْية ومرى. وقد يجيء جمع (فِعْلة) على (فُعَل) وهو قياسي لكنه قليل، نحو: لحية ولُحى. وحلية وحُلى[٥].

---

(١) سورة هود، آية: ١١٤. و(زلفاً) جمع زُلفة. أي: قطعة وساعة.

(٢) سورة الزمر، آية: ٧٣.

(٣) سورة المدثر، آية: ٣٥.

(٤) التسهيل بشرح ابن عقيل (٣/ ٤٢١).

(٥) يلاحظ في معاجم اللغة كالقاموس واللسان وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة. وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع واحدها هو =

وإلى هذه الأوزان الثلاثة أشار بقوله: (وفُعُل لاسم رباعي . .الخ) أي: أن وزن (فُعُل) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة. وقوله (إعلالا فَقَد) مفعول مقدم، أي: وحرف اللام فقد إعلالاً. يشير به إلى أن اللام لابد أن تكون صحيحة، وقوله (مالم يضاعف في الأعم ذو الألف)، ذو: نائب فاعل للفعل (يضاعف) والمعنى: بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفاً. وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد. فإن كانت مدته ياء أو واواً لم يشترط فيه ذلك كما تقدم.

ثم ذكر أن (فُعَل) يطرد في (فُعْلة) وفي (فُعْلى) أنثى الأفعل، ويستفاد من كونه أنثى (الأفعل) من المثال.

ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة (فِعَل) وهو مطرد في (فِعْلة) وقد يجيء جمعه على(فُعَل).

* * *

٨٠٤ ـ فِي نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ   وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

الخامس (فُعَلة) السادس (فَعَلة)

٥ ـ **الوزن الخامس**: (فُعَلة) ـ بضم ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن (فاعل) معتل اللام بالياء أو بالواو. فالأول: كرام ورماة. وساعٍ وسعاة. والثاني: كغازٍ وغزاة. وداعٍ ودعاة، وأصلها: رُمَية وسُعَية. وغُزَوة ودُعَوة.

= الشائع القياسي المطرد. والآخر قليل في ذاته أو نادر فهو سماعي، لا يقاس عليه، لكن لا حرج في استعماله. انظر: النحو الوافي (٤/ ٦٣٣).

تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله. فانقلب حرف العلة ألفاً. فهي على وزن (فُعَلة).

٦ ـ الوزن السادس: (فَعَلة) ـ بفتح أوله وثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فاعل) لمذكر عاقل. صحيح اللام نحو: كاتب وكتبة، وكامل وكملة، وبارّ وبررة. قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾[١]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾[٢]، وهو جمع: حافد. كخدم وخادم وزناً ومعنى[٣].

فأوصاف المفرد ـ هنا ـ هي أوصافه في الوزن السابق إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة.

وإلى هذين الوزنين أشار بقوله: (في نحو رام ذو اطراد فُعَله) أي: من أمثلة جمع الكثرة (فُعَلة) وهو مطرد في نحو (رام) واكتفى بالمثال عن ذكر الشروط. وقوله: (وشاع نحو كامل وكملة) إشارة إلى الوزن السادس: (فَعَلة)، وقد اكتفى بالمثال ـ أيضاً ـ عن ذكر الشروط.

وقد عبر هنا بالشيوع دون الاطراد، لوجود ألفاظ مثل:

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٦١.
(٢) سورة النحل، آية: ٧٢.
(٣) يقال: حَفَد من باب ضرب: أسرع، ومنه في الدعاء (وإليك نسعى ونحفِد) أي: نسرع إلى الطاعة.

عالم، وصالح، لا تجمع على (فَعَله) فلا يكون مطرداً[١].

* * *

٨٠٥ ـ فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ وَزَمِنْ وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

الوزن السابع (فَعْلى)

٧ ـ الوزن السابع (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ وهو مقيس في كل وصف دال على آفة طارئة من موت أو ألم أو عيب ونقص. ويشمل سبعة أنواع:

١ ـ كل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: مفعول. كقتيل وقتلى. وجريح وجرحى، قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى﴾[٣].

٢ ـ كل وصف على وزن: (فَعِل) كزَمِن وزمنى[٤].

٣ ـ كل وصف على وزن (فاعل) كهالك وهلكى.

٤ ـ كل وصف على وزن (فَيْعِل) ـ بفتح فسكون فكسر ـ نحو: ميت وموتى، وأصله: مَيْوت. فاجتمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء. وأدغمت الياء في الياء. قال تعالى: ﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾[٥] وهذه الأربعة

---

(١) انظر: حاشية ابن الحاج على المكودي (٢/١٣٣).
(٢) سورة الأنفال، آية: ٦٧.
(٣) سورة البقرة، آية: ١٧٨.
(٤) زَمِنَ الشخص زمناً وزمانة فهو زَمِنٌ من باب تعب. وهو مرض يدوم زمانا طويلاً.
(٥) سورة الأنعام، آية: ٣٦.

ذكرها ابن مالك.

٥ ـ كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل. كمريض ومرضى، قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[1].

٦ ـ كل وصف عل وزن (أفْعَل) كأحمق وحمقى.

٧ ـ كل وصف على وزن (فَعْلان) كسكران وسَكْرى. وقد قرأ حمزة والكسائي ـ من السبعة ـ ﴿وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى﴾[2] وقد حكى سيبويه: قوم سَكْرى. قال: جعلوه كالمرض[3].

وإلى هذا الوزن أشار بقوله: (فَعْلى لوصف.. الخ) أي: أن (فَعْلى) جمع لكل وصف عل وزن (فعيل) و(فَعِل) و(فاعل) كالأمثلة المذكورة وما في معناها. ثم قال: إن ما كان على وزن (فَيْعِل) مثل: ميت. حقيق وجدير بأن يجمع على هذا الوزن. وقوله: (قمِن) بكسر الميم. وهو خبر المبتدأ، وهو قوله: (وميّت).

* * *

الوزن الثامن (فِعَلة)

٨٠٦ ـ لِفُعْلٍ اسماً صَحَّ لَاماً فِعَلَهْ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

٨ ـ الوزن الثامن من أوزان جموع الكثرة: (فِعَلة) ـ بكسر

(١) سورة المزمل، آية: ٢٠.
(٢) سورة الحج، آية: ٢.
(٣) الكشف لمكي (١١٦/٢).

ففتح ـ وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن (فُعْل) ـ بضم فسكون ـ نحو: دُرْج[1] ودِرَجة، وقُرْط[2] وقِرَطة، وكوز[3] وكِوَزة، ودُبّ[4] ودِببة. وهذا بكثرة، وقد يكون جمعاً لاسم على وزن (فَعْل) ـ بفتح فسكون ـ أو على وزن (فِعْل) ـ بكسر فسكون ـ نحو: قِرْد وقِرَدة. وغَرْد[5] وغِرَدة. وهذا قليل مقصور على السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ﴾[6].

وهذا معنى قوله: (لفُعْل اسماً صح لاماً فِعَله) أي: أن ما كان على وزن (فُعْل) صحيح اللام فإنه يجمع على (فِعَلة). وقوله: (والوضع في (فَعْل) و(فِعْل) قلله) أي: أن وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها قلل (فِعَلة) في جمع (فَعْل وفِعْل) أي: جعله قليلاً.

* * *

التاسع (فُعَّل) العاشر (فُعَّال)

٨٠٧ ـ وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ

٨٠٨ ـ وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَاماً نَدَرَا

٩ ـ الوزن التاسع: (فُعَّل) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح ـ

(١) الدرج: ما تضع فيه المرأة خَفَّ متاعها وطيبها.
(٢) القُرط: مايعلق في شحمة الأذن.
(٣) الكوز: إناء بعروة يشرب به الماء.
(٤) الدب: حيوان خبيث. والأنثى: دُبّة.
(٥) نوع من الكمأة.
(٦) سورة المائدة، آية: ٦٠.

وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن: فاعل أو فاعلة كقاعد وقاعدة وقُعَّد، وصائم وصائمة وصُوَّم. وساجد وساجدة وسُجَّد. قال تعالى: ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾(١)، وقال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾(٢). ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف معتل اللام كغازٍ وغُزَّى، وسارٍ وسُرّى. قال تعالى: ﴿أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى﴾(٣)، وكأنهم حملوا المعتل على الصحيح. والقياس: غزاة، كقاض وقضاة.

١٠ ـ الوزن العاشر: (فُعَّال) ـ بضم أوله وتشديد ثانيه ـ وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل) نحو: صائم وصوام، وقائم وقُوَّام. قال تعالى: ﴿وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾(٥).

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً للوصف المعتل اللام نحو: غازٍ وغُزَّاء، ومن النادر الذي لا يقاس عليه ـ أيضاً ـ أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة) كقول الشاعر:

(١) سورة الفتح، آية: ٢٩.
(٢) سورة القمر، آية: ٧.
(٣) سورة آل عمران، آية: ١٥٦.
(٤) سورة البقرة، آية: ١٨٨.
(٥) سورة الفتح، آية: ٢٩.

أبصارهن إلى الشُّبّان مائلة ... وقد أراهن عني غير صُدّادِ(١)

فـ(صُدّاد) جمع (صادة) بدليل ضمير الإناث في قوله: (أبصارهن) وقوله: (أراهن)، وهذا الجمع نادر، وقيل: إن (صداد) جمع (صاد) المذكر وإن المراد الأبصار لا النساء. قال ابن هشام: هذا هو الظاهر(٢).

وإلى هذين الوزنين أشار بقوله: (وفُعَّل لفاعل وفاعله.. الخ) أي: أن وزن (فُعَّل) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين نحو: عاذل وعاذلة وعُذَّل. ومثل (فُعَّل) (الفُعَّال) بشرط أن يكون المفرد مذكراً، ثم ذكر أن الوزنين نادران في الوصف المعتل اللام. وقوله: (عاذل) هو اسم فاعل من (عذله) عذلاً أي: لامه.

* * *

الوزن الحادي عشر (فِعَال)

٨٠٩ ـ فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

٨١٠ ـ وَفَعَلٌ أَيْضاً لَهُ فِعَالُ ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلَالُ

٨١١ ـ أَوْ يَكُ مُضْعَفاً وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فَاقْبَلِ

(١) معناه: أن من طبع النساء الميل إلى الشبان، وكثرة النظر إليهم. وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضًّا.
إعرابه: (أبصارهن) مبتدأ. والهاء مضاف إليه، والنون حرف دال على جمع النسوة، (إلى الشبان) متعلق بقوله: (مائلة الذي هو خبر المبتدأ، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا) والهاء مفعوله الأول. والنون علامة جمع النسوة، (عني) متعلق بقوله (صداد)، (غير) مفعول ثان لأرى. و(صداد) مضاف إليه.
(٢) رده الشيخ خالد الأزهري في شرحه على أوضح المسالك (٢/٣٠٨).

٨١٢ - وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضاً اطَّرَدْ

٨١٣ - وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

٨١٤ - وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

١١ - الوزن الحادي عشر: (فِعَال) - بكسر ففتح من غير تشديد - ومفرداته كثيرة. غالبها قياسي. وبعضها غير قياسي كرجل ورجال. وخروف وخراف، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزناً:

الأول والثاني: (فَعْل) و(فَعْلة) - بفتح فسكون - اسمين أو وصفين. ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: كعب وكعاب، وثوب وثياب، وقصعة وقصاع. وصعب وصعاب، وصعبة وصعاب، قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ سُجِّرَتْ ۝﴾[١]، وقال تعالى: ﴿۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[٢]، وقال تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾[٣]. فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على (فِعَال) نادر لا يقاس عليه نحو: يَعْر ويِعَار[٤]. وضيف وضياف. وضيعة وضياع.

وفي هذا يقول ابن مالك: (فَعْل وفَعْلة فِعَال لهما. .الخ) أي أن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة (فِعَال) إلا أن

(١) سورة التكوير، آية: ٦.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٨٣.
(٣) سورة سبأ، آية: ١٣.
(٤) اليَعْر: الجدي يربط في الزُّبْيَة للأسد لافتراسه، فيقع فيها.

كانت لامهما معتلة بالياء فجمعهما على (فِعَال) قليل.

الثالث والرابع من مفردات (فِعَال): (فَعَل وفَعَلة) - بفتح أولهما وثانيهما - بشرط أن يكونا اسمين، لامهما صحيحة وغير مضعفة، نحو: جَبَل وجبال، قال تعالى: ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾[١] وجَمَل وجمال. ورقبة ورقاب. وثمرة وثمار، قال تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[٢]. بخلاف نحو: بطل وبطلة. لأنه وصف. ونحو: فتى وعصا. لاعتلال لامهما. ونحو: طلل، لأنه مضعف اللام.

الخامس والسادس من مفردات (فِعَال): (فِعْل) - بكسر فسكون - و(فُعْل) - بضم فسكون - بشرط أن يكونا اسمين وأن يكون (فُعْل) غير واوي العين: كحوت. ولا يائي اللام: كمُدْى[٣]. ومن الأمثلة: ذئب وذئاب. وبئر وبئار، ورمح ورماح. ودهن ودهان. قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَٱلدِّهَانِ ۝﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَيَبْلُوَنَّكُمُ ٱللَّهُ بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلصَّيْدِ تَنَالُهُۥٓ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾[٥].

وفي هذه الأربعة الأخيرة، يقول ابن مالك: (وفَعَلٌ أيضاً له

(١) سورة هود، آية: ٤٢.
(٢) سورة محمد، آية: ٤.
(٣) مُدْيٌ: يوزن (قُفْل) مكيال يسع تسعة عشر صاعاً. وهو غير المدّ المعروف.
(٤) سورة الرحمن، آية: ٣٧.
(٥) سورة المائدة، آية: ٥.

فِعَال . . الخ) أي يطرد (فِعَال) ـ أيضاً ـ في (فَعَل) بشرط أن يكون صحيح اللام غير معتلها. وألا يكون مضعفاً. ولم يذكر الشرط الثالث، وهو أن يكون اسمًا وقد ذكره في التسهيل[1]، ثم ذكر أن ما كان بالفاء وهو (فَعَلة) مثل (فَعَل) فيجمع على(فِعَال) بالشروط المذكورة. وقوله: (وفِعْل مع فُعْل فاقبل) أي: اقبل جمع (فِعْل وفُعْل) على (فِعَال). ولم يذكر شروط جمعهما.

السابع والثامن من مفردات (فِعَال): (فعيل) بمعنى: فاعل. ومؤنثه. بشرط صحة لامهما نحو: ظريف وظريفة وظراف، وكريم وكريمة وكرام، قال تعالى: ﴿وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾[2]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[4]. فخرج نحو: جريح وجريحة، لأنهما وصفان بمعنى: مفعول. ونحو: قوي وقوية لاعتلال اللام. فلا تجمع على (فِعَال).

وهذا معنى قوله: (وفي فعيل وصف فاعل ورد. . الخ) أي: ورد (فِعَال) جمعاً لكل وصف على وزن (فعيل) بمعنى: فاعل. وكذا أنثى (فعيل) وهو فعيلة اطرد فيه هذا الجمع.

التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلان أو

(١) التسهيل بشرح ابن عقيل (٣/٤٢٨).
(٢) سورة الرعد، آية: ١٢.
(٣) سورة المعارج، آية: ٧٠.
(٤) سورة يوسف، آية: ٤٣.

على مؤنثه: فَعْلى وفَعْلانة. نحو: غضبان وغضبى وغِضَاب. وندمان وندمانة وندام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلان. أو على مؤنثه: فُعْلانة ـ بضم فسكون فيهما ـ نحو: خُمصان. وخمصانة. وخماص. ومنه قوله ﷺ في الطير: «**تغدو خِماصاً وتروح بطاناً**»[1].

وفي الخمسة الأخيرة يقول: (وشاع في وصف على فعلانا. . الخ) أي: كثر (فِعَال) في وصف على وزن (فَعْلان) ـ بفتح الفاء ـ وأنثييه. وهما فَعْلى وفَعْلانة. أو وصف على (فُعْلان) ـ بضم الفاء ـ ومثله أنثاه فُعْلانة. والزم هذا الوزن ـ وهو فِعَال ـ في كل وصف على فعيل أو فعيلة معتل العين. نحو: طويل وطويلة وطوال. وقوله (تفي) أي تفي بالمطلوب وتحقق القياس. وهو مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر وهو قوله: (الزمه) والياء للإشباع. ومعنى اللزوم: أن هذا الوصف نحو: طويل وطويلة لا يجمع على غير (فِعَال) من صيغ التكسير بخلاف غيره من الأبنية المتقدمة التي تجمع على (فِعَال) فقد تجمع على أوزان أخرى.

❊ ❊ ❊

(١) أخرجه الترمذي بتمامه (٢٣٤٥) وأخرجه غيره، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. والخماص: الجياع الخاليات البطون من الغذاء. والبطان: الشباع الممتلئات البطون منه.

١٢ـ فُعُول
١٣ـ فِعْلان

٨١٥ـ وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ ... يُخَصُّ غَالِباً كَذَاكَ يَطَّرِدْ
٨١٦ـ في فَعْلٍ اسماً مُطْلَقَ الفَا وَفَعَلْ ... لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلْ
٨١٧ـ وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

١٢ ـ الوزن الثاني عشر من أوزان جموع الكثرة: (فُعُول) ـ بضم أوله وثانيه ـ ويطرد في ألفاظ ذكرابن مالك منها خمسة:

١ ـ الاسم الذي على وزن (فَعِل) نحو: كَبِد وكُبُود، ونَمِر ونمور، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾[١]، وهو ملتزم فيه غالباً. فلا يتجاوزه إلى أوزان أخرى من جموع الكثرة، ومن غير الغالب: نَمِر ونمار ونُمُر.

٢ ـ الاسم الذي على وزن (فَعْل) وليس معتل العين بالواو نحو: كعْب وكعوب، ورأس ورؤوس، وعين وعيون، قال تعالى: ﴿فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝﴾[٢] جمع: فَطْر بمعنى: شق، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْوُحُوشُ حُشِرَتْ ۝﴾[٣]، بخلاف: حوض؛ لأنه معتل العين بالواو. فلا يجمع على (فُعُول).

٣ ـ الاسم الذي على وزن (فِعْل) نحو: عِلْم وعلوم، وضِرْس وضروس، قال تعالى في ذكر المحرمات: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ

---

(١) سورة النمل، آية: ٣٤.
(٢) سورة الملك، آية: ٣.
(٣) سورة التكوير، آية: ٥.
(٤) سورة النساء، آية: ٢٣.

شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾[١].

٤ ـ الاسم الذي على وزن (فُعْل) بشرط ألا يكون معتل العين بالواو ولا مضعف اللام، نحو: جند وجنود. وبُرْد وبرود[٢]، قال تعالى: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[٣]، ومفرده: (جُرْح) بالضم، وأما الفتح فالمراد الفعل.

فإن كان مضعف اللام فالغالب جمعه على (أفعال) نحو: مُدّ وأمداد[٤] وخُفّ وأخفاف.

وإن كان معتل العين بالواو فإنه يجمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

٥ ـ الاسم الذي على وزن (فَعَل) الخالي من حروف العلة. نحو: أسد وأسود وذكر وذكور. وهل هو مقيس أو محفوظ؟ قولان: ذكر ابن مالك الأول في التسهيل. والثاني في شرح الكافية[٥] فإن كان معتل العين جمع على وزن (فِعْلان) الآتي.

١٣ ـ الوزن الثالث عشر: (فِعْلان) ـ بكسر فسكون ـ وهو مقيس في ألفاظ منها:

١ ـ اسم على وزن (فُعال) نحو: غُلام وغلمان، وغُراب وغربان

---

(١) سورة فصلت، آية: ٢١.
(٢) نوع من الثياب.
(٣) سورة المائدة، آية: ٤٥.
(٤) من المكاييل.
(٥) التسهيل بشرح ابن عقيل (٣/ ٤٣٣) شرح الكافية (٤/ ١٨٥٢).

قال تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ ﴿٢٤﴾﴾[1].

٢ ـ اسم على وزن (فُعَل) نحو: جُرَذ وجرذان. وصُرَد وصردان.

٣ ـ اسم على وزن (فُعْل) معتل العين نحو: حوت وحيتان وعود وعيدان، قال تعالى: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا﴾[2].

٤ ـ اسم على وزن (فَعَل)، والأغلب أن تكون عينه معتلة في الأصل، نحو: تاج وتيجان. ونار ونيران، وقاع وقيعان. والأصل: توَج، ونَوَر، وقَوَع. فتحرك حرف العلة في المفرد وانفتح ما قبله فانقلب ألفاً.

وما ورد من مجيء (فِعْلان) في غير ما ذكر فهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه، نحو: غزال وغزلان. وخروف وخِرفان، ونسوة ونسوان. . .

وإلى هذين الوزنين أشار بقوله: (وبفُعُولٍ فَعِل نحو كبد. . إلخ) أي: يُخَصُّ في الغالب بالجمع على وزن (فُعُول) كل اسم ثلاثي على وزن (فَعِل) نحو: كبد. وكذلك يطرد (فُعول) في اسم على وزن (فَعْل) (مطلق الفا) أي ليست فاؤه مقيدة بفتح أو كسر أو ضم. فيشمل مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها كما

---

(١) سورة الطور، آية: ٢٤.

(٢) سورة الأعراف، آية: ١٦٣. وشرعاً: جمع شارع أي: ظاهرة على الماء.

تقدم، وقوله: (وفَعَلٌ له) مبتدأ، وخبر. والضمير لـ (فُعُول) أي: (فَعَل) من أفراد (فُعُول) فيجمع عليه.

ثم ذكر أن (فِعْلان) ـ وهو الوزن الثالث عشر ـ مطرد في اسم على (فُعَال). وتقدم في الوزن الثاني من أوزان جموع القلة عند قوله: (وغالباً أغناهم فِعْلانُ في فُعَلٍ) التنبيه على اطراده في (فُعَل) ـ أيضاً ـ.

ثم بين أن (فِعْلان) كثير في كل اسم على وزن (فُعَل) أو (فَعَل) واوي العين. وأما في غيرهما فهو قليل[1] إلا ما تقدم من (فُعَال) و(فُعَل).

٨١٨ ـ وَفَعْلاً اسْمـاً وَفَعِيـلاً وَفَعَـلْ غَيْـرَ مُعَـلِّ الْعَيْـنِ فُعْـلاَنٌ شَمَـلْ

١٤ ـ فُعْلان

١٤ ـ الوزن الرابع عشر من أوزان جموع الكثرة: (فُعْلان) ـ بضم فسكون ـ وهو مقيس في اسم على وزن (فَعْل) نحو: ظهر وظُهْران، وبطن وبُطنان. وفي اسم على وزن (فعيل) نحو: رغيف ورُغْفان. وكثيب وكُثْبان.

---

(١) ذكر في التسهيل وشرحه (٣/ ٤٤٧) أن (فِعْلان) يجمع على (فَعَل) مطلقاً، أي: صحت عينه نحو: خَرَب وخِزْبان ـ والخرب ذكر الحباري ـ أو اعتلت كما مثلنا، أو اعتلت لامه كأخ وإخوان. وفتى وفتيان. قال تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾.
وذكر بعض العلماء أن الأخ في النسب يجمع على إخوة، وفي الصداقة على إخوان، ولا يرد عليه ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ لأن المعنى كالأخوة. أو أن كلامه أغلبي[حاشية الصبان ٤/ ١٣٨].

وفي اسم على وزن (فَعَل) صحيح العين، نحو: ذكر وذُكْران، وبلـد وبُلْـدان، قـال تعـالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾﴾[1] بخلاف: قَوَد[2]. فلا يجمع على هذا الوزن، لأنه معتل العين. وضَخْم وجميل وبَطَل، لأنها أوصاف.

وهذا معنى قوله: (وفعلاً اسما.. إلخ) أي: إن هذا الوزن من جموع الكثرة وهو (فُعْلان) شمل من المفردات أنواعاً من الأسماء منها: (فَعْل وفَعِل وفَعَل) إذا كان صحيح العين. وقوله (وفَعَل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، وهو معطوف على منصوب.

* * *

١٥ ـ (فُعَلاء)
١٦ ـ (أفعلاء)

٨١٩ ـ وَلِكَـرِيـمٍ وَبَخِيـلٍ فُعَـلَا كَـذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

٨٢٠ ـ وَنَـابَ عَنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلّْ لَامـاً وَمُضْعَـفٍ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلّْ

١٥ ـ **الوزن الخامس عشر من أوزان جموع الكثرة: (فُعَلاء)**

ـ بضم ففتح

ـ وهو مقيس في أشياء منها:

١ ـ «فعيـل» بمعنى: فاعـل، وصفاً لمذكر عاقل، بشرط أن يكون غير مضعف ولا معتل اللام نحـو: كريم وكرماء، وبخيل وبخلاء، وظريف وظرفاء. قال تعالى: ﴿۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ

(١) سورة الشعراء، آية: ١٦٥.
(٢) القود: بفتحتين هو القصاص.

ٱلنَّاسِ﴾[1]، وقـال تعـالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾[3].

٢ ـ «فاعل» وصفاً دالاً على غريزة وسجية[4] نحو: عاقل وعقلاء. ونابه ونبهاء. أو دالاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء، نحو: صالح وصلحاء. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾﴾[5] وقال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾﴾[6] وخرج بالوصف: الاسم، نحو: نصيب، فلا يقال: نُصباء، وبالمذكر المؤنث نحو: شريفة، فلا يقال: نساء شرفاء، وبالعاقل غير العاقل، نحو: مكان فسيح، وبكونه بمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذ: سجين وسجناء، وبكونه غير مضاعف نحو: شديد، وبكونه غير معتل اللام نحو: غني، فلا يجمع على فُعلاء.

١٦ ـ **الوزن السادس عشر: (أفعلاء)** ـ بفتح فسكون فكسر ففتح ـ وهو مقيس في كل وصف على وزن (فَعِيل) بمعنى: فاعل. إذا كان مضعفاً أو معتل اللام، نحو: عزيز وأعزاء. وشديد وأشداء، وقوي وأقوياء، وولي وأولياء، قال تعالى:

(١) سورة البقرة، آية: ١٤٢.
(٢) سورة الممتحنة، آية: ٤.
(٣) سورة الأحزاب، آية: ٦٧.
(٤) السجية: الصفة اللازمة. وقد ذكرتها في باب المتعدي واللازم.
(٥) سورة الشعراء، آية: ١٩٧.
(٦) سورة الشعراء، آية: ٢٢٤.

﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾[2].

وقد ورد (أفعلاء) جمعاً لغير المضعف والمعتل وهو قليل، نحو: صديق وأصدقاء. ونصيب وأنصباء.

وهذا معنى قوله: (ولكريم وبخيل فُعَلا.. إلخ) أي: أن (فُعلاء) يطرد في فعيل وصفاً لمذكر عاقل. سواء كان لمدح مثل: كريم. أو ذم مثل: بخيل. وكذا ما شابههما في المعنى. مما يدل على غريزة وان لم يشابه في الوزن كما تقدم في الأمثلة.

ثم ذكر أن (أفعلاء) ـ وهو الوزن السادس عشر ـ ينوب عن (فُعَلاء) في المعتل اللام والمضعف، وأن وروده في غير المضعف والمعتل قليل، فلا يقاس عليه. بخلاف الأول.

* * *

الوزن السابع عشر (فواعل)

٨٢١ ـ فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

٨٢٢ ـ وَحَائِضٍ وَصَاهِلٍ وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ

١٧ ـ الوزن السابع عشر: (فواعل) وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة، ذكرها ابن مالك رحمه الله:

(١) سورة الفتح، اية: ٢٩.
(٢) سورة البقرة، اية: ٢٧٣.

١ ـ اسم على وزن (فوعل) نحو: جوهر وجواهر، وكوكب وكواكب، قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ۝٦﴾[1] ومثله (فوعلة) كصومعة وصوامع، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾[2].

٢ ـ اسم على وزن (فاعَل) ـ بفتح العين ـ نحو: خاتم وخواتم وطابع[3] وطوابع. وقالب وقوالب.

٣ ـ فاعلاء اسماً، نحو: قاصعاء[4] وقواصع.

٤ ـ فاعل ـ بكسر العين ـ اسماً نحو: كاهل[5] وكواهل. وجائز[6] وجوائز.

٥ ـ فاعل ـ بكسر العين ـ وصفًا خاصاً بالمؤنث العاقل نحو: حائض وحوائض، وطالق وطوالق. قال تعالى: ﴿وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ۝٣٣﴾[7].

٦ ـ فاعل ـ بكسر العين ـ وصفاً لمذكر غير عاقل نحو: صاهل وصواهل، وشاهق وشواهق.

٧ ـ فاعلة سواء كان اسماً نحو: فاطمة وفواطم. أو وصفاً نحو:

(١) سورة الصافات، آية: ٦.
(٢) سورة الحج، آية: ٤٠.
(٣) في المصباح المنير: الطابع بفتح الباء وكسرها ما يطبع به.
(٤) اسم لجحر اليربوع. وقد ذكرته في آخر التأنيث.
(٥) الكاهل مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق.
(٦) الخشبة فوق حائطين. والخشبة التي تحمل خشب السقف.
(٧) سورة االنبأ، آية: ٣٣.

صاحبة وصواحب، وجارحة وجوارح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾[١] أي: الصائدة من الكلاب والفهود والطيور تسمى جارحة. إما لأنها تجرح، وإما لأنها تكسب الصيد أي: تحصله.

وفهم منه أن صيغة (فاعل) ـ بكسر العين ـ إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل، فإنها لا تجمع على (فواعل)، وما ورد من ذلك حكموا عليه بالشذوذ، نحو: فارس وفوارس، وشاهد وشواهد. وقد صرح ابن مالك بهذا المفهوم.

والحكم بالشذوذ فيه نظر، والصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً. وإن كان قليلاً. لورود جموع كثيرة جاوزت الثلاثين، ومنها: هالك وهوالك. وناكس[٢] ونواكس. وخالف[٣] وخوالف، قال تعالى: ﴿رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾[٤]. وهو جمع (خالف) أو (خالفة)[٥].

وهذا معنى قوله: (فواعل لفوعل.. إلخ) أي: أن (فواعل) يطرد جمعاً لاسم على وزن (فوعل) أو (فاعلة) أو (فاعلاء) أو

---

(١) سورة المائدة، آية: ٤.
(٢) أي مطاطيء رأسه.
(٣) الخالف والخالفة الرجل الذي لا خير فيه.
(٤) سورة التوبة، آية: ٨٧.
(٥) انظر: خزانة الأدب (١/ ١٩٠) المصباح المنير ص٤٦٧ مادة (فرس) تاج العروس مادة (قرآن).

(فاعل) نحو: كاهل أو (فاعل) خاصًا بالأنثى نحو حائض أو (فاعل) وصفاً لما لا يعقل كصاهل. ثم نصَّ على شذوذه في وصف على فاعل لمذكر عاقل كالفارس وما ماثله مما تقدم.

٨٢٣ ـ وَبِفَعَائِلَ اجْمَعْنَ فَعَالَهْ ... وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَهْ

الوزن الثامن عشر (فعائل)

١٨ ـ **الوزن الثامن عشر**: (فعائل) وهو مقيس في كل رباعي ـ اسم أو صفة ـ قبل آخره مدة، ألفاً كانت أو واواً أو ياء. مؤنثاً بالتاء أو مجرداً منها، فيشمل عشرة أوزان، خمسة مختومة بالتاء وخمسة مجردة منها:

فالتي بالتاء (فَعالَة) كسحابة وسحائب و(فِعَالة) كِرسالة ورسائل و(فُعالة) كذؤابة[١] وذوائب. و(فَعُولة) كحمولة[٢] وحمائل. و(فعيلة) كصحيفة وصحائف. قال تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ فُرُشٍ بَطَائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿٣٢﴾﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾[٥].

---

(١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر إذا كانت مرسلة وطرف العمامة وطرف السوط.
(٢) الحمولة: بالفتح البعير يحمل عليه، وقد يستعمل في الفرس وغيره. وقد تطلق على جماعة الإبل.
(٣) سورة الرحمن، آية: ٥٤.
(٤) سورة الحج، آية: ٣٢.
(٥) سورة الجن، آية: ١١.

والتي بلا تاء نحو: شِمَال[١] وشمائل، وعُقاب[٢] وعقائب. وعجوز وعجائز، ولطيف ـ اسم امرأة ـ ولطائف. قال تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾[٣].

وهذا معنى قوله: (وبفعائل اجمعن فَعاله.. إلخ) أي: اجمعنْ كل اسم رباعي مؤنث على وزن (فَعالة) بتثليث الفاء، وما أشبهه من وزن (فَعيل) و(فَعُول) ذا تاء ثابتة أو مزالة، أي: غير موجودة.

١٩ ـ فَعَالِي
٢٠ ـ فَعَالَى

٨٢٤ ـ وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتْبَعَا

١٩ ، ٢٠ ـ الوزن التاسع عشر: (فَعالِي) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر ماقبل آخره ـ **والوزن العشرون**: (فَعالَى) ـ بفتح أوله وثانيه وما قبل آخره ـ ويشتركان فيما كان على وزن (فَعْلاء) اسماً كصحراء وصحارِي وصحارَى. أو صفة كعذراء[٤] وعذارِي وعذارَى[٥].

وهذا معنى قوله: (وبالفعالي الفعالى جمعا

---

(١) شمال: بالكسر اليد اليسرى، والجهة أيضاً. ويطلق على الطبع، وعلى الريح التي تهب من ناحية القطب وقد قيل: إنها بالفتح.
(٢) اسم طائر.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٥٧.
(٤) هي البكر.
(٥) الذي في التسهيل (٣/ ٤٥٢) أن جمع: عذراء على عذارى محفوظ بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا.

صحراء... إلخ) أي: جمع لفظ صحراء وعذراء على وزن (فعالِي وفعالَى)[١] واتبع القياس على هذين المثالين.

ومما ينفرد به (فَعالِي) ـ بكسر اللام ـ كل اسم على وزن (فَعْلوة) ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾[٢] جمع ترقوة[٣].

الوزن الحادي والعشرون (فَعَالِيّ)

٨٢٥ ـ وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

٢١ ـ الوزن الحادي والعشرون من أوزان جموع الكثرة: (فَعَالِيّ) ـ بفتح أوله وثانيه مع مد فكسر فياء مشددة ـ وهو جمع لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب نحو: كرسيّ وكراسيّ، وبَرْديّ[٤] وبراديّ.

فإن كان الاسم مختوماً بياء النسب المتجدد لم يجمع هذا الجمع، فلا يقال: في بصري ـ نسبة إلى البصرة ـ بصاري.

وهذا معنى قوله: (واجعل فعاليّ لغير ذي نسب.. إلخ) أي: اجعل وزن (فعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء لغير ذي نسب كالكرسي. تتبع العرب في سُنَنِ كلامها.

والمراد بالنسب المتجدد: النسب القائم وقت جمع الكلمة

---

(١) ويجوز جمعهما على وزن (فعاليّ) ـ بكسر اللام وتشديد الياء وهو الوزن الآتي.
(٢) سورة القيامة، آية: ٢٦.
(٣) الترقوة: عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.
(٤) البرديّ: نبات تعمل منه الحصر.

لأداء الغرض منه. بخلاف النسب غير المتجدد، فهو الذي أهمل أصله وترك الغرض منه. وعلامة الأول دلالة اللفظ على معنى معين معروف بعد حذف الياء مثل: مكة ومكي. وعلامة الثاني اختلال اللفظ بحذفها وفساد المعنى كما مُثِّل.

الوزن الثاني والعشرون (فَعَالِل)

٨٢٦ ـ وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا ... فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

٨٢٧ ـ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالْقِيَاسِ

٨٢٨ ـ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدْ

٨٢٩ ـ وَزَائِدَ الْعَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْناً إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

٢٢ ـ الوزن الثاني والعشرون: (فَعَالِل) ـ بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه ـ ويطرد في أربعة أنواع من المفردات:

١ ـ الرباعي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ مثل: جعفر وجعافر. وزبرج[1] وزبارج قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾[2] وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ﴾[4].

٢ ـ الخماسي المجرد ـ وهو ما كانت حروفه أصلية ـ ويجب

(١) زبرج: بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة والحلي من ذهب وغيره.
(٢) سورة يوسف، آية: ٢٠.
(٣) سورة الأعراف، آية: ١٣٣.
(٤) سورة الأحزاب، آية: ١٠.

حذف خامسه عند جمعه نحو: سفرجل[1]. وسفارج، إلا إن كان الحرف الرابع شبيهاً بالحروف التي تزاد إما بكونه لفظ أحدها مثل: خدرنق[2]. لأن النون من حروف الزيادة. أو بكونه يشبه حرف الزيادة في مخرجه مثل: فرزدق[3]. فإن الدال من مخرج التاء، وهي من حروف الزيادة، فيجوز في ذلك حذف الرابع أو حذف الخامس. وهو الأفصح. لأن الأكثر في الكلام المأثور هو الحذف من الآخر، إذ الأواخر محل الحذف والتغيير، فتقول: خدارق، وفرازق، بحذف الرابع أو: خدارن وفرازد، بحذف الخامس وهو أحسن.

٣ ـ الرباعي المزيد فيه ـ وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده، سواء كان في أوله، نحو: مدحرج ودحارج. أو في وسطه، نحو: فدوكس[4] وفداكس، أو في

(١) سفرجل: ثمر. من فصيلة التفاح. ولكن حجمه أكبر.
(٢) خدرنق: بخاء معجمة فدال مهملة فراء فنون هو العنكبوت كما في الصحاح (٤/ ١٤٦٦) وفي بعض كتب النحو: خورنق بالواو بدل الدال. اسم قصر للنعمان، ولا يصح ذكره هنا، لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على خرانق بحذفها، فتأمل، قاله الخضري (٢/ ١٦٢).
(٣) فرزدق: اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين.
(٤) فدوكس: بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة هو الأسد والرجل الشديد، كما في القاموس.

آخره، نحو: سبطرى[١] وسباطر.

إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين[٢] قبل الآخر فإنه لا يحذف. ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على (فعاليل) في الأغلب نحو: قنديل وقناديل، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾[٣] وهو جمع غربيب[٤] وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، وجمع ماهو فيه على وزن (فعاليل) كذلك في الأغلب نحو: قرطاس وقراطيس، قال تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا﴾[٥]وقال تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾[٦] ونحو: عصفور وعصافير.

٤ ـ الخماسي المزيد فيه. وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة. فيحذف عند الجمع الخامس الأصلي وما كان زائداً في المفرد، نحو:

---

(١) سبطري: بكسر السين مشية بتبختر وتقدم في التأنيث.

(٢) اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد نحو: عالم وعلوم وعليم. وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين مثل: عَوْن وعَيْن. وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط نحو: سَهْوٌ وجريٌ.

(٣) سورة فاطر، آية: ٢٧.

(٤) غربيب: أي مشبه للغراب في السواد كقولك: أسود كحلك الغراب، وقوله (سود) بدل من (غرابيب).

(٥) سورة الأنعام، آية: ٩١.

(٦) سورة الأحزاب، آية: ٥٩.

قَرْطَبُوس[١] وقراطب. وخَنْدريس[٢] وخنادر.

وهذا معنى قوله: (وبفعالل وشبهه انطقا.. إلخ) أي: انطق بوزن (فعالل) وشبهه. في جمع المفرد الذي (ارتقى) أي زاد على ثلاثة أحرف، فيشمل الرباعي المجرد والمزيد والخماسي المجرد والمزيد. وقوله (من غير مامضى) أي بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة من المفردات التي لم يسبق لها وزن من أوزان الجموع. فما سبق له جمع مطرد لا يجمع على (فعالل) وشبهه وقوله: (ومن خماسي جرد الآخر انفِ بالقياس) أي: احذف الآخر من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً، لتتوصل إلى وزن (فعالل).

ثم بين أن الخماسي المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد فانه قد يحذف دون الخامس الذي تتم به أصول الكلمة. ويفهم منه جواز حذف الخامس أيضاً.

وقوله: (وزائد العادي.. إلخ) العادي: اسم فاعل من (عدا) الثلاثي بمعنى: جاوز. أي احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي. وهو ما كان على خمسة أحرف، أربعة منها أصلية وواحد زائد. فيحذف ما لم يكن هذا الزائد حرف لين. وبعده الحرف الذي ختمت به الكلمة وهو الخامس، وقوله: (اللَّذ) أي: الذي. وقوله: (إثره) أي: بعده.

---

(١) الناقة السريعة أو القوية.

(٢) من أسماء الخمر.

الوزن الثالث والعشرون (شبه فعالل)

٨٣٠ ـ وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ ... إِذْ بِبِنَا الْجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

٨٣١ ـ وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا ... وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

٨٣٢ ـ وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ ما ... كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

٨٣٣ ـ وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى ... وكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

٢٣ ـ الوزن الثالث والعشرون: شبه فعالل. والمراد به ما يماثل (فعالل) في عدد الحروف وفي ضبطها، وإن كان الميزان غير مشابه له.

فمثلاً: مساجد. ليست على وزن (فعالل). وإنما هي على وزن يشبهه وهو (مفاعل) فعدد الحروف واحد. والضبط واحد. وكذا: فواعل، كجواهر، وفياعل، كصيارف، وفعاعل كسلالم.

وهذا الوزن مقيس في كل اسم ثلاثي الأصول، زيدت عليه أحرف الزيادة، بشرط ألا يكون هذا الثلاثي المزيد له وزن من أوزان الجموع السابقة. فخرج بذلك مثل: أحمر، وغضبان، وصُغْرى، وسكرى... وغيرها مما له أوزان جموع قياسية كما تقدم.

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على (شبه فعالل) ما يأتي:

١ ـ إن كانت الزيادة حرفاً واحداً فإنه يجب بقاؤه عند الجمع، سواء كان هذا الحرف الزائد صحيحاً أم معتلاً. مثل: جوهر وجواهر، وصيرف[١] وصيارف، وأكرم وأكارم. ومعبد

---

(١) الصيرف: نقاء الدراهم، والمحتال للأمور.

ومعابد، قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[١] وقال تعالى: ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾[٢].

٢ ـ إن كانت الزيادة حرفين فأكثر فلا يخلو من أمرين:

الأول: أن يكون لبعض الحروف مزية على الآخر.

الثاني: أن لايكون كذلك.

فان كان لبعض الحروف مزية تعين إبقاء ماله مزية لفظية أو معنوية، فتقول في جمع: منطلق: مطالق. بحذف النون وإبقاء الميم، لأن لها مزية لفظية بتصدرها، ومعنوية بكونها تدل على معنى خاص بالأسماء، وهو دلالتها على اسم الفاعل ـ هنا ـ.

وتقول في جمع: مستدعٍ: مداعٍ، بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لما تقدم.

وتقول في جمع: ألَنْدد. ألادِد. وفي جمع: يَلَنْدَد[٣]: يَلادِد. ثم تدغم الدالان في كل واحدة، فتصير: ألادّ، ويلادّ. بحذف النون من المفرد. وإبقاء الهمزة في الأول، والياء في الثاني. لتصدرهما، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع، نحو: أقوم، ويقوم. بخلاف النون

---

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

(٢) سورة الفتح، آية: ٢٠.

(٣) الألندد واليلندد: شديد الخصومة.

فيهما، فهي متوسطة ولا تدل على معنى.

فإن كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها مثل: حيزبون[١]. فتجمع على: حزابين، بحذف ياء المفرد. وإبقاء الواو وقلبها ياء في الجمع لوقوعها بعد كسرة، ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقيل في جمعها: حيازبْن. وهذا وزن لا نظير له في الجموع. إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل مثل قناديل ومصابيح وعصافير.

فإن لم يكن لبعض الحروف مزية. جاز حذف أحدهما من غير ترجيح، كالنون والألف المقصورة في نحو: سَرَنْدَى[٢]، وعَلَنْدَى[٣]. فتقول: سراند، وعلاند. بحذف الألف وإبقاء النون. أو: سرادٍ وعلادٍ، بحذف النون وإبقاء الألف[٤]، لأنهما زيادتان زيدتا معاً للإلحاق بالخماسي: سفرجل، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر.

وهذا معنى قوله: (والسين والتامن كمستدع أزل.. إلخ)

---

(١) الحيزبون: العجوز.

(٢) السرندى: السريع في أموره أو الشديد.

(٣) العلندى: الغليظ من كل شيء. وشجر معروف واحده علنداة بالهاء.

(٤) المراد بالألف التي تبقى ألف المقصور التي تُكتبُ ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر. وهذه الألف وقعت بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع. فتقلب ياء. فيصير الاسم منقوصاً مثل: قاضٍ وغازٍ [انظر ١/ ٧٧ من هذا الكتاب].

أي: احذف السين والتاء من مثل: مستدع، لأن بقاءهما يخل ببناء الجمع وصيغته، ثم ذكر أن الميم في مثل اللفظ المذكور أولى من غيره من حروف الزيادة بالبقاء لمزيته. وكذا الهمز في مثل: ألندد، والياء في مثل: يلندد، لأنهما سبقا الزائد الآخر وهو النون. والمراد بسبقهما كونهما في أول الكلمة في موضع يدلان فيه على معنى كما تقدم، وقوله: (والميم أولى) معناه: وجوب بقائها. وليس المراد رجحان ذلك، لأن إبقاء الميم متعين كما تقدم.

ثم بين أنك تحذف الياء وتبقي الواو عند جمع مثل: حيزبون، مما اشتمل على زيادتين، وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع. ولا يتأتى مع الآخر، ثم ذكر في البيت الأخير أن النحاة خيروا في حذف أي الحرفين الزائدين ـ النون أو الألف ـ من كلمة: سَرَنْدَى، وكل ما شابهها مما تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي كالعَلَنْدَى، والحَبَنْطَى[١]. فتقول: حبانط. وحباطٍ؛ إذ لا مزية لأحد الزائدين على الآخر، على ما تقدم.

* * *

---

(١) الحبنطى: القصير البطين.

التصغير

أوزان التصغير والطريقة العامة في التصغير

٨٣٤ ـ فُعَيْلًا اجْعَلِ الثُّلَاثِيَّ إذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

٨٣٥ ـ فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

٨٣٦ ـ وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

٨٣٧ ـ وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يَا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إنْ كَانَ بَعْضُ الاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

التصغير: تغيير مخصوص يطرأ على بنية الاسم المعرب، فيجعله على وزن خاص، لغرض من الأغراض.

وهو خاص بالأسماء المعربة. فلا تصغر الأسماء المبنية: كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والإشارة، والأسماء الموصولة وغيرها، إلا ماورد مسموعاً منها مصغراً، فيقتصر على الوارد منها، وسيذكر المصنف ذلك في آخر الباب[1].

والتصغير له أغراض من أشهرها:

١ ـ التحقير نحو: عويلم، وبطيل، في تصغير: عالم، وبطل.

٢ ـ التقليل في العدد نحو: دريهمات، وريقات، في تصغير: دراهم، وورق.

٣ ـ التقليل في الذوات: نحو: وُليد، طُفيل، في تصغير: ولد، وطفل.

(١) من شروط التصغير أن يكون الاسم قابلاً له. فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعاً: كأسماء الله تعالى الحسنى وأسماء الأنبياء والملائكة والكتب والمصحف والمسجد. ولا أسماء الشهور والأسبوع. ولا الأسماءالتي تكون صيغتها على هيئة المصغر مثل: صهيب وزهير.

٤ ـ تقريب الزمان: نحو: قبيل الفجر. أي في وقت قبل الفجر[1].

٥ ـ تقريب المكان: نحو: فويق ميل. أي: فوق ميل.

٦ ـ التحبب وإظهار الود نحو: يابُنيَّ[2]. يا أُخيَّ. في تصغير ابن وأخ.

والتصغير نوعان:

١ ـ تصغير أصلي. وهو الذي عقد له هذا الباب.

٢ ـ تصغير ترخيم. وسيأتي له ذكر أثناء الموضوع، إن شاء الله.

والطريقة العامة في التصغير أن الاسم إما أن يكون ثلاثيًّا أو أكثر، فإن كان ثلاثيًّا ضم أوله، وفتح ثانيه ـ إن لم يكونا كذلك من قبل ـ وزيد ياء ساكنة بعد ثانيه، تسمى (ياء التصغير) فتقول في تصغير: قلم: قُلَيم. وفي تصغير: رجل: رُجَيل، على وزن (فُعَيل).

وإن كان الاسم رباعيًّا فأكثر فُعل به ذلك، وزيد عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ـ إلا ما يستثنى مما سيأتي إن شاء

(١) سماه صاحب المصباح المنير: تصغير التقريب. فانظره في مادة (بَعُد) (١/ ٥٣).

(٢) وقد وقع تصغير المحبة والشفقة والتلطف في القرآن الكريم في كلمة (يا بُني) في ستة مواضع [دراسات لأسلوب القرآن (٢/ ٤/ ٦٥٥].

الله ـ فالرباعي نحو: منزل ومنيزل، ومعمل ومعيمل. على وزن (فعيعل).

وأما الخماسي فأكثر فإن لم يكن رابعه حرف لين صُغر على (فعيعل) بحذف بعض حروفه ـ كما تقدَّم في جمع التكسير ـ فتقول في تصغير: سفرجل: سفيرج، بحذف خامسه. وتقول في تصغير: فرزدق: فيرزد أو: فريزق.

ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فتقول: سفيريج. . . ويكون على وزن (فعيعيل).

وإن كان الخماسي فما فوق رابعه حرف لين قلب ياءً إن لم يكن ياء؛ لسكونه وانكسار ما قبله، نحو: عصفور وعصيفير، ومفتاح ومفيتيح. وقنديل وقنيديل. ويكون على وزن (فعيعيل).

وهذه الأوزان الثلاثة (فُعيل وفُعيعل وفُعيعيل) هي أوزان التصغير. وهي أوزان خاصة بهذا الباب. قُصد بها أن المصغر يتساوى مع هذا الوزن في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون. وليست جارية على وفق الميزان الصرفي. فكلمة: منيزل. على وزن (مُفيعل) من الناحية الصرفية. وفي التصغير على وزن (فُعيعل).

وعن هذه الأوزان الثلاثة يقول ابن مالك (فُعيلاً اجعل الثلاثي. . إلخ) أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا أردت تصغيره، (فُعيلاً) أي: على هذا الوزن. كقولك في تصغير (قَذَى) ـ وهو

الوسخ في العين[1] ـ قُذَيٌّ، بإرجاع الألف إلى أصلها وهو (الياء) وإدغام ياء التصغير فيها، لأن التصغير ـ كالتكسير ـ يرد الأشياء إلى أصولها. ثم ذكر أن (مافاق) الثلاثي، أي: زاد عليه، له: فعيعل وفعيعيل، كتصغير: درهم على دريهم.

ثم ذكر أن ما توصلت به إلى جمع التكسير في صيغة منتهى الجموع من الحذف صل به إلى التصغير حين تريد تصغير تلك الأمثلة. ولك هنا ما تقدم من تعيين أو ترجيح أو تخيير. ويجوز لك أن تعوض (ياء) قبل الآخر، عوضاً عن الحرف المحذوف في باب التكسير أو باب التصغير.

حكم ما جاء في باب التصغير والجمع مخالفاً للقاعدة

٨٣٨ ـ وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا ... خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

أي أن ماجاء في باب التكسير وباب التصغير مخالفاً للقواعد المقررة فهو (حائد عن القياس) أي خارج عنه. فيحفظ ولا يقاس عليه.

فمما جاء حائداً عن القياس في باب (التصغير) قولهم في تصغير (مغرب): مغيربان. والقياس: مغيرب. وقولهم في تصغير (رجل): رويجل، والقياس: رجيل.

ومما حاد عن القياس في باب (التكسير) قولهم في جمع (رهط): أراهط، والقياس: رهوط. وقولهم في (باطل):

---

(١) يقال: قَذِيَتْ العين قَذىً من باب (تعب) صار فيها الوسخ. والمثنى: قذيان، كفتى وفتيان.

أباطيل. وقياسه: بواطل.

المواضع التي يجب فيها فتح ما بعد ياء التصغير

٨٣٩ ـ لِتِلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ ... تَـأْنِيثٍ أَوْ مَـدَّتِـهِ الْفَتْـحُ انْحَتَـمْ

٨٤٠ ـ كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ ... أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ

تقدم أن الاسم إذا زاد على ثلاثة أحرف وأريد تصغيره كُسِرَ ما بعد ياء التصغير، ويستثنى من ذلك أربع مسائل، يجب فيها فتح الحرف الذي بعد ياء التصغير، وهي:

١ ـ الحرف الذي يليه علامة التأنيث، سواء أكانت تاء التأنيث أو ألفه المقصورة. نحو: شجرة وشجيرة، وحبلى. وحبيلى.

٢ ـ الحرف الذي يليه ألف التأنيث الممدودة (وهي الهمزة التي أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة) نحو: حمراء وحميرَاء. وصفراء وصفيراء.

٣ ـ الحرف الذي يليه ألف (أفعال)[1] نحو: أجمال وأجيمَال. وأفراس وأفيراس.

٤ ـ الحرف الذي يليه ألف (فعلان) ـ مثلث الفاء ـ سواء كان اسماً أم صفة. بشرط ألا يكون جمعه على (فعالين) نحو: سَكران وسكيران، وعُثمان وعثيمان. وعِمران وعميران.

فإن كان (فعلان) يجمع على (فعالين) وجب كسر الحرف

---

(١) هذا وزن من أوزان جموع القلة ـ كما تقدم ـ أما جمع التكسير للكثرة فقد ذكروا أنه لا يدخله التصغير، لكن يصغر مفرده، ثم يجمع جمع مؤنث سالماً إذا كان مؤنثاً أو مذكراً غير عاقل. وجمع مذكر سالماً إذا كان مذكراً عاقلاً.

الذي يلي ياء التصغير نحو: ريحان ورُييحين، وسلطان وسليطين. لأنه يقال في جمعهما: رياحين وسلاطين.

وهذا معنى قوله: (لتلو يا التصغير. . إلخ) أي وجب الفتح للحرف التالي ياء التصغير. إذا كان قبل علامة التأنيث (أي التاء والألف المقصورة. أو قبل مدة التأنيث (وهي المدة الزائدة قبل ألف التأنيث). وكذا يجب فتح الحرف الواقع قبل مدة (أفعال) أي: الحرف الذي قبل ألف (أفعال)، وكذا الحرف الذي قبل ألف (سكران) وما ألحق به مما هو على وزنه، سواء كان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها بالشرط الذي ذكرناه.

* * *

الأشياء التي لايعتد بها في التصغير

٨٤١ ـ وَأَلِـفُ التَّـأْنِيـثِ حَيْـثُ مُـدَّا ... وَتَـاؤُهُ مُنْفَصِلَيْـنِ عُـدَّا

٨٤٢ ـ كَـذَا الْمَـزِيـدُ آخِـراً لِلنَّسَـبِ ... وَعَجُـزُ الْمُضَـافِ وَالْمُـرَكَّـبِ

٨٤٣ ـ وَهٰكَـذَا زِيَـادَتَـا فَعْـلَانَـا ... مِـنْ بَعْـدِ أَرْبَـعٍ كَـزَعْفَـرَانَـا

٨٤٤ ـ وَقَـدِّرِ انْفِصَـالَ مَـا دَلَّ عَلَـى ... تَثْنِيَـةٍ أَوْ جَمْـعِ تَصْحِيـحٍ جَـلَا

تقدّم أنه إذا صُغّر مازاد على أربعة أحرف يحذف الزائد لتتأتى صيغة التصغير. ويستثني من هذه القاعدة بعض الأسماء التي تزيد أحرفها على أربعة ولا يحذف منها شيء. بل تعامل معاملة الاسم الرباعي. ويقع التصغير على ما قبل زوائدها. ولا يجوز حذفها، لئلا يلتبس تصغير الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي منها. وهذه الأسماء تقع في سبع مسائل:

١ ـ الاسم المختوم بألف التأنيث الممدودة بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو: عقرباء: عقيرباء. أربعاء[1]: أريبعاء.

٢ ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو: جوهرة: جويهرة، مروحة: مريوحة.

٣ ـ الاسم المختوم بياء النسب نحو: مشرقي: مشيرقي، مغربي: مغيربي.

٤ ـ عجز المركبين «الإضافي والمزجي» نحو: عبدالله: عبيدالله، وبعلبك: بعيلبك.

٥ ـ المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر نحو: ثُعلبان: ثعيلبان، مهرجان: مهيرجان.

٦ ـ المختوم بعلامتي التثنية نحو: تاجران: تويجران. وتاجرين تويجرين.

٧ ـ المختوم بعلامة جمع التصحيح نحو: أَحمدون: أُحيمدون، وأحمدين أُحيمدين. وزينبات: زُيينبات.

وهذا معنى قوله: (وألف التأنيث حيث مُدًّا. إلخ) أي: إن ألف التأنيث الممدودة. وتاء التأنيث عُدًّا منفصلين عند التصغير. فيصغر الاسم كأنه رباعي. وتعتبر الحروف التي بعد الرابع كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه. وكذا الياء المزيدة في آخر الاسم

---

(١) أحد أيام الأسبوع. وجمع (ربيع) بمعنى الجدول، وهو النهر الصغير وتصغيره بهذا الاعتبار، انظر المصباح المنير مادة (الربع) ١/٢١٦.

للنسب تعد منفصلة عند التصغير، وعجز المركب الإضافي والمركب المزجي. وهكذا الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف كزعفران، فيقال: زعيفران، ثم قال: قدر انفِصال العلامة الدالة على التثنية، أو الدالة على جمع التصحيح وقوله: (أوجلا). أي: أظهر. وقوله: (أو جمع تصحيح) مفعول مقدم للفعل (جلا)، والفعل معطوف على قوله (دلَّ).

* * *

كيفية تصغير المختوم بألف تأنيث مقصورة

٨٤٥ ـ وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

٨٤٦ ـ وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

إذا أريد تصغير الاسم المختوم بألف التأنيث المقصورة فلا تخلو من ثلاث حالات:

١ ـ أن تكون رابعة. فتبقى عند التصغير نحو: صغرى. وصغيرى. وكبرى وكبيرى.

٢ ـ أن تكون خامسة فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مد زائد جاز حذفها أو حذف حرف المد الزائد، فتقول في تصغير: حبارى: حُبيرى ـ بحذف حرف المد وإبقاء الألف المقصورة، لأنها تصير رابعة وهذا أحسن ـ أو: حبيِّر. بحذف ألف التأنيث، وقلب المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وإن لم يكن قبلها حرف مد زائد وجب حذفها، فتقول في تصغير: قرقرى ـ اسم موضع ـ: قريقر.

٣ ـ أن تكون الألف سادسة أو سابعة فتحذف وجوباً، فتقول في تصغير: لُغَّيْزَى[١]: لغيغيز. بحذف ألف التأنيث وفي: بَرْدرايا ـ اسم موضع ـ: بُرَيدر. بحذف ألف التأنيث، وحذف الألف والياء لزيادتهما.

وفي هذا يقول ابن مالك: (وألف التأنيث ذو القصر.. إلخ) أي أن ألف التأنيث صاحبة القصر، أي: المقصورة إذا زادت على أربعة أحرف فإنها تحذف. ثم قيد هذا الإطلاق بأنها إن كانت خامسة وقبلها مدة فأنت بالخيار، كما تقدم.

* * *

كيفية تصغير ما ثانيه حرف لين أو ألف

٨٤٧ ـ وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثانياً لَيناً قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

٨٤٨ ـ وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ ... لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

٨٤٩ ـ والأَلِفُ الثَّانِ الْمَزِيدُ يُجْعَلُ ... وَاواً كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

إذا أريد تصغير الاسم الذي ثانيه حرف لين[٢] منقلب عن واو أو ياء وجب رد حرف اللين إلى أصله عند التصغير. فتقول في تصغير: مال: مويل، وفي باب: بويب. برد الألف إلى أصلها وهو الواو بدليل: أموال، وأبواب. وتقول في تصغير: ناب: نييب. وفي: موسر: مييسر. برد حرف اللين إلى أصله وهو الياء

(١) بمعنى اللغز. وهو الكلام المُعَمَّى، وأصله: جحر اليربوع.
(٢) تقدم تعريف حرف اللين في آواخر جمع التكسير.

بدليل: أن جمع (ناب)[١]: أنياب وأن فعل (موسر) هو: أيسر إيساراً.

وشذ قولهم في تصغير: عيد: عُييد. والقياس: عُويد. برد الياء إلى أصلها، لأنه من عاد يعود. وكأنهم خافوا التباسه بتصغير: عود.

فإن كان ثاني الاسم حرف لين، ولكنه منقلب عن حرف صحيح لم يُردَّ إلى أصله عند التصغير بل يقلب واواً، فتقول في تصغير: آدم. أويدم. وأصله: أَأْدم ـ (بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة) ـ فتُقلب الثانية واواً ولا ترد إلى أصلها ـ الهمزة.

وإن أريد تصغير ما ثانيه ألف مزيدة ـ ليست منقلبة عن أصل ـ أو ألف مجهولة الأصل وجب قلبها واواً، فتقول في تصغير: شاعر: شويعر. وفي سالم: سويلم. وفي تصغير: عاج[٢]: عويج. وفي: صاب[٣]: صويب.

وبهذا تبين أن الألف تنقلب واواً عند التصغير في أربعة مواضع:

١ ـ إذا كان أصلها الواو.

٢ ـ الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة.

(١) الناب: السن خلف الرباعية.
(٢) العاج: أنياب الفيل وظهر السلحفاة البحرية. وقد ذكرته في أول المقصور والممدود.
(٣) الصاب: عصارة شجرٍ مر.

٣ ـ الألف الزائدة.

٤ ـ الألف المجهولة الأصل.

وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وإرجاعه إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير، فتقول في جمع: باب: أبواب. وفي ميزان. موازين. وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول. أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ماهو عليه نحو: قيمة وقيم. وديمة وديم.

وفي رد الثاني إلى أصله وما ذُكِر من القلب يقول ابن مالك: (واردُدْ لأصل ثانياً لينا قلب..) أي: اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه. ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين ـ أيضاً ـ اكتفاء بالمثال الذي ساقه وهو: قيمة، وتصغيرها: قويمة. ثم بين أن تصغير (عيد) على (عييد) شاذ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو. ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضاً، كما روعي في التصغير. ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واواً عند التصغير، وكذا مجهولة الأصل.

* * *

كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين

٨٥٠ ـ وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْـرَ التَّـاءِ ثَـالِثـاً كَمَـا

تقدَّم أنه لا يصغر أقل من الاسم الثلاثي. فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون قد حذف بعض حروفه كحذف فائه أو لامه.

الثانية: أن يكون ثنائيًّا من أصل الوضع.

فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير، لتتأتى صيغة (فعيل)، وهي أقل الصيغ الثلاث.

فمثال محذوف اللام: أب. فتقول في تصغيره: أُبَيٌّ، برد اللام المحذوفة وهي الواو، إذ أصله: أَبَوٌ، لأن مثناه[1]: أبوان. ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء التصغير. وتقول في تصغير: دم: دُمَيٌّ. وفي: أخ: أُخَيٌّ.

ومثال محذوف الفاء: عِدَة. فتقول في تصغيره: وُعَيدٌ. برد الفاء المحذوفة. وهي الواو، إذ أصله: وَعْدَةٌ. لأن فعله: وعد. وتقول في تصغير: ثقة. وثيقة. وفي: صفة: وُصيفة.

وتعويض تاء التأنيث عن الحرف المحذوف لا يمنع من إرجاعه عند التصغير كما مثلنا. ومثل ذلك أيضاً: بنت وأخت. فيقال في تصغيرهما: بُنَيَّة وأُخَيَّة. برد المحذوف وهو اللام، لأن الأصل: بَنَوٌ، وأَخَوٌ فترَد اللام، ويختم بتاء التأنيث، لأنه ثلاثي مؤنث ـ كما سيأتي ـ والأصل: بُنيوة، وأُخيوة. فاجتمعت الواو

---

(١) يعرف الحرف المحذوف بالرجوع إلى التثنية أو الجمع أو الفعل.

والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا أريد تصغير ما سمى به مما وضع ثنائيًا فإن كان ثانيه صحيحاً لم يزد عليه شيء حتي يصغر، فإذا صغر ضُعِّف. إما بتضعيف الحرف الثاني، أو بتضعيف ياء التصغير، للوصول إلى بنية (فُعيل) نحو: هَلْ ـ مسمىً به ـ فيقال في تصغيره: هُليل أو هُليٌّ.

وإن كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير. وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف. وذلك مثل: ما ـ مسمى به ـ فتكون بعد التضعيف (ماءّ)، لأن تضعيف الألف سيؤدي إلى وجود ألفين لا يمكن النطق بهما، فتنقلب الثانية منهما همزة. ثم يصغر فيقال: مُويّ. لأن الألف الأصلية وهي الحرف الثاني في الكلمة مجهولة الأصل، فانقلبت واواً، ثم وليتها ياء التصغير. وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وأدغمت فيها.

أما تصغير (ماء) وهو الذي يشرب، فهو: مُوَيه. لأن ألفه مبدلة من واو، إذ أصله: مَوَهٌ، بدليل: أمواه. فتحركت الواو في المفرد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم انقلبت الهاء همزة سماعاً على غير قياس، فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله.

ويعتبر الاسم ثنائيًا ـ يجري عليه ما يجري على الثنائي من

إرجاع المحذوف ومن غيره ـ إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل، مثل: ابن، واسم، فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرجع المحذوف وهو اللام، لأن أصلهما: بَنَوٌ وسَمَوٌ، فيقال: بُنَيٌّ وسُمَيٌّ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير.

وهذا معنى قوله: (وكَمِّل المنقوص في التصغير.. إلخ) أي: كمل الاسم الناقص وهو ماحذف منه أصل. بأن ترد إليه ماحذف منه. مادام لم يحو حرفاً ثالثاً غير تاء التأنيث. أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يرد إليه المحذوف. وعبر بالتاء دون الهاء ليشمل تاء (بنت وأخت) كما تقدم. ثم مثل بقوله: (ما) وهو يحتمل أن يراد به الماء المشروب، ويكون قصره للضرورة. والمراد بقوله: (الناقص) حينئذٍ ما حذف منه حرف أصلي ولو مع إبداله بآخر. ويحتمل أن المراد بـ(ما) الاسم الثنائي وهو (ما) الموصولة. ويكون المراد بالمنقوص كل اسم ناقص عن الثلاثة ولو بالوضع.

* * *

تصغير الترخيم

٨٥١ ـ وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى   بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

هذا النوع الثاني من أنواع التصغير. وهو تصغير الترخيم. وهو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه. وله صيغتان:

١ ـ فُعيل لتصغير الاسم ثلاثي الأصول.

٢ ـ فعيعل لتصغير الاسم رباعي الأصول. وتزاد تاء التأنيث إن كان مسماه مؤنثاً.

فمثال الأول: حامد، محمود، حمدان. فيقال في تصغيرها: حُميد. ويقال في تصغير: حبلى: حبيلة. بزيادة تاء التأنيث، للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر إذ لو قيل: حبيل لألتبس بتصغير (حبل)، إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث، فلا تلحقه التاء، فتقول في تصغير: حائض وطالق: حُييض، وطُليق. بحذف الألف.

ومثال الثاني: قرطاس وعصفور، فتقول في تصغيرهما: قريطس وعصيفر.

وفي هذا يقول ابن مالك: (ومَنْ بترخيم يصغر اكتفى بالأصل.. إلخ) أي: والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفي بالحروف الأصلية ويحذف ماعداها[1] فتقول في تصغير: معطف: عطيف. بحذف الميم. والمعطف: بكسر الميم: هو الكساء.

* * *

(١) حكى سيبويه في تصغير: إبراهيم: بُرَيْهاً. وهو مستعمل في لهجتنا. لكنه شاذ لا يقاس عليه، لأن فيه حذف أصلين، وهما: الميم ـاتفاقاًـ والهمزة على رأي المبرد، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة، والقياس عنده أن يقال: بريهم، بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء.
انظر: كتاب سيبويه (٣/ ٤٧٦) شرح الكافية لابن مالك (٤/ ١٩٢٧).

كيفية تصغير المؤنث الثلاثي المجرد من التاء

٨٥٢ ـ واخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤنَّـثٍ عَـارٍ ثُـلاَثـيٍّ كَسِـنْ
٨٥٣ ـ مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَشَجَـرٍ وَبَقَـرٍ وَخَمْـسِ
٨٥٤ ـ وَشَـذَّ تَـرْكٌ دُونَ لَبْـسٍ وَنَـدَرْ ... لَحَـاقُ تَـا فِيمَـا ثُـلاَثِيًّـا كَثَـرْ

إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، سواء كان باقياً على ثلاثيته أم حذف منه شيء، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس، دويرة، وهنيدة، وشميسة. وتقول في تصغير: يد: يُدَيّة. برد اللام المحذوفة وهي الياء.

فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول في: شجر وبقر. وخمس ـ الدال على معدود مؤنث ـ: شجير، وبُقَير، وخميس ـ بلا تاء ـ إذ لو قلت: شجيرة وبقيرة وخميسة، لالتبس بتصغير: شجرة وبقرة وخمسة ـ الدال على معدود مذكر ـ.

وشذ حذف التاء عند أمن اللبس كقولهم في تصغير: ذود[1]: ذويد. وقوس: قُويس. ونعل: نُعيل.

فإن كان الاسم غير ثلاثي لم تلحقه التاء، نحو: زينب وسعاد. فلا يقال فيهما: زيينبة ولا سُعيِّدة. وما ورد من ذلك فهو نادر. كقولهم في تصغير: قدام. قديديمة. بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء، لأنها مدة قبل

(١) الذود من الإبل: ما بين الثلاث إلى العشر.

الآخر. والقياس حذف التاء.

وهذا معنى قوله: (واختم بتا التأنيث.. إلخ) أي: اختم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم عارٍ من التاء ثلاثي. كقولك في سن: سُنينة. ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء أن لا يحصل لبس. فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء.

ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ. وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها. وقوله: (كثَر) بفتح الثاء المثلثة بمعنى: زاد، من قولهم: كاثرته فكثرته أي: غلبته وزدت عليه.

❊ ❊ ❊

تصغير بعض الأسماء المبنية شذوذاً

٨٥٥ ـ وَصَغَّرُوا شُذُوذاً الَّذِي الَّتي وَذَا مَعَ الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتي

تقدَّم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة. وأن المبنيات لا تصغر. وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة. فقالوا في تصغير الذي: اللذَيَّا أو اللُّذَيَّا. وفي التي: اللَتيَّا أو اللُتيَّا. وفي تصغير الذين: اللُّذَيِّن.

أما المثنى ـ اللذان واللتان ـ فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسيًّا، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، فقالوا: اللَّذيّان واللَّتيّانِ. ومن هنا كان الشذوذ.

أما أسماء الإشارة فقالوا في تصغير: ذا وتا: ذَيَّا وتَيَّا ـ بفتح

أولهما وقلب ثانيهما ـ وهو الألف ـ ياء وإدغامها في ياء التصغير ـ وزيادة ألف بعد الياء المشددة. وقالوا في تصغير: أُولى ـ وهو اسم الإشارة للجمع ـ بالقصر ـ: أُولَيَّا ـ بالقصر، مع تشديد الياء ومدها دون الهمزة ـ أو أُولَيْئَا ـ بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير ـ وقالوا في تصغير: أولاء ـ بالمد ـ: أُولَيَّاء.

أما المثنى ـ ذان وتان ـ فعلى القول بأنهما معربان ـ يكون تصغيرهما قياسيًّا إلا أن العرب غيَّرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير كفتح أولهما وتشديد الياء، فقالوا: ذيّان وتيّان. ومن هنا كان الشذوذ..

وفي بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك: (وصغروا شذوذا الذي.. إلخ) أي: أن العرب صغَّرت شذوذاً بعض الأسماء المبنية: (الذي والتي) الموصولتين. و(ذا) الإشارية. مع فروعها التي منها: (تا) للمفردة المؤنثة وكذا: (تي).

ولم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير الأسماء المعربة، ثم إن قوله: (مع الفروع) ليس على عمومه، لأنهم لم يصغروا جميع الفروع فإنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا (تا) دون (تي)، وهو المفهوم من التسهيل[1].

❊ ❊ ❊

---

(١) التسهيل بشرح ابن عقيل (٣/ ٥٢٢).

النسب

القاعدة العامة في النسب

٨٥٦ ـ يَاءً كَيَا الْكُرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

النسب: هو إلحاق الاسم ياء مشددة في آخره، ليكون اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.

وللنسب ثلاثة تغييرات:

١ ـ تغيير لفظي: وهو زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه. وكسر ماقبلها.

٢ ـ تغيير معنوي: وهو صيرورة الاسم اسماً للمنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه. فتقول في النسب إلى نجد: نجدي، وإلى جامعة: جامعي. قال تعالى: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾[1]. نسبة إلى الدُّر.

٣ ـ تغيير حكمي: وهذا من ناحية الإعراب. وهو أن الاسم المنسوب يأخذ حكم الصفة المشبهة في رفع الاسم الظاهر والمضمر. لأنه مؤول بالمشتق، ويعرب مرفوعه نائب فاعل. نحو: هذا مكي أبوه.

والغرض من النسب: توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى مدينته التي نشأ فيها نحو: مدني، أو قبيلته نحو: عُتيبي، أو مهنته نحو: فاكهي، أو صفة يمتاز بها نحو:

---

(١) سورة النور، آية: ٣٥.

إداري، سياسي، أو علم نبغ فيه مثل: نحوي، وصرفي، وبلاغي، ونحو ذلك. إضافة إلى أن فيه اختصاراً للكلام.

وقد أشار ابن مالك إلى التغيير اللفظي فقال: (ياء كيا الكرسي.. إلخ) أي: أن العرب زادوا في آخر الاسم ياء للنسب مثل: ياء الكرسي. في أنها مشددة وفي آخر الاسم. غير أن ياء النسب زائدة. وياء الكرسي أصلية. ثم ذكر أن الحرف الذي تليه ياء النسب وتقع بعده يجب كسره لمناسبة الياء.

* * *

النسب إلى الاسم الذي في آخره: ـ الياء المشددة ـ تاء التأنيث ـ الألف المقصورة

٨٥٧ ـ وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لاَ تُثْبِتَا

٨٥٨ ـ وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

تقدَّم أن النسب يقتضي زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وكسر ما قبلها. وهذا يقتضي تغييراً لفظيًا في آخر الاسم. وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر.

وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة ما يأتي:

الأول: حذف الحرف الأخير من الاسم إن كان ياء مشددة واقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً لتحل محلها ياء النسب الزائدة.

فتقول في النسب إلى الشافعي ـ رحمه الله ـ: شافعي. وفي النسب إلى مرميّ: مرميّ.

أما الياء المشددة المسبوقة بحرف واحد أو بحرفين فسيأتي

حكمها إن شاء الله.

الثاني: حذفه إن كان تاء التأنيث نحو: مكي، غزيّ، بصري، في النسب إلى: مكة، وغزة، والبصرة. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾[1] فالأمي نسبة إلى الأمة الذين لم يكتبوا، لكونه على عادتهم[2].

الثالث: حذفه إن كان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً، كحبارى وحباريّ. وكذا إن كانت رابعة بشرط أن يكون ثاني الاسم متحركاً نحو: جَمَزَى[3] وجَمَزِيّ.

فإن كانت رابعة والحرف الثاني ساكناً جاز حذفها وهو المختار، وقلبها واواً، فتقول: حبليٌّ. وحُبْلَوِيٌّ، في النسب إلى: حبلى.

وهذا معنى قوله: (ومثله مما حواه احذف.. إلخ) أي: احذف ما حواه الاسم من ياء مثل ياء النسب في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، ولا تُثْبِتْ تاء التأنيث ولا مدته في آخر الاسم المنسوب إليه بل احذفها. والمراد بالمدة هنا: ألف التأنيث المقصورة. ثم ذكر الألف إذا كانت رابعة والحرف الثاني ساكن، وأن قلبها واواً جائز وحذفها حسن، لقوة شبهها بتاء التأنيث في زيادتها.

---

(١) سورة الأعراف، آية: ١٥٧.

(٢) هذا أحد الأقوال في نسبة (الأمي). وانظر: البحر المحيط (١/ ٤٣٦).

(٣) هو وصف بمعنى سريع. يقال: فرس جمزى. أي: سريعة المشي.

٨٥٩ ـ لِشِبْهِهَا الْمُلْحَقِ وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا ولِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

٨٦٠ ـ وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعاً أَزِلْ ... كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ خَامِساً عُزِلْ

٨٦١ ـ وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعاً أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

النسب إلى الاسم الذي في آخره:
ـ ألف الالحاق
ـ الألف المقصور
ـ ياء المنقوص

الرابع: مما يحذف لأجل ياء النسب ألف الإلحاق المقصورة إن كانت خامسة كحبركى[1] وحبركيّ. فإن كانت رابعة جاز فيها الوجهان: الحذف، والقلب. وهو المختار محافظة على حرف الإلحاق فتقول في: علقى: علقيّ. وعلقوي، وفي أرطى: أرطيّ وأرطوي. ويجوز زيادة ألف قبل الواو فتقول: علقاوي وأرطاوي.

الخامس: حذف ألف الاسم المقصور، وهي الألف الأصلية[2] إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في: مرتضى: مرتضيّ. وفي: مستشفى: مستشفيّ.

وكذا إن كانت رابعة والثاني متحرك. فتقول في: بَرَدَى: برديّ، وفي: سَنَفَا[3]: سنفي. فإن كان الثاني ساكناً جاز حذفها أو قلبها واواً، وهو المختار. فتقول في: أبْها: أبهي. أو أبهوي، وفي: بُصْرى: بُصْريٌّ أو بُصْروي، ويجوز

---

(١) من معانيه الطويل الظهر القصير الرجلين، ويطلق ـ أيضاً ـ على القراد، وألفه للإلحاق بسفرجل.

(٢) المراد بالأصلية: المنقلبة عن أصل واوٍ أو ياء، لأن الألف لا تكون غير منقلبة إلا في حرف أو شبهه مثل «ما» الاسمية.

(٣) بلدة في مصر.

زيادة ألف قبل الواو، كما تقدم.

وإن كانت الألف المنقلبة عن أصل ثالثة قلبت واواً فتقول في: ربا: ربويّ، وفي: نوى[١]: نوويّ. وفي: فتى: فتويّ[٢].

السادس: حذف ياء المنقوص إن كانت خامسة فصاعداً. فتقول في النسب إلى: المقتدي: مقتديٌّ. وإلى: المستعلي: مستعليٌّ.

وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها - كما سيأتي - فتقول في: القاضي: القاضَويّ أو القاضيّ.

وإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ماقبلها، فتقول في: الشجي[٣]: الشجويّ، وفي: العشي: العشويّ.

وفيما تقدّم يقول ابن مالك: (لشبهها الملحق والأصلي مالها.. إلخ) فقوله: (لشبهها) خبر مقدم (مالها) مبتدأ مؤخر. أي: ماثبت لألف التأنيث من جواز الوجهين - الحذف والقلب - ثابت لما أشبهها من ألف الإلحاق والألف الأصلية، ووجه الشبه: كون الألف رابعة وثاني كلمتها ساكن[٤]. وأشار بقوله:

---

(١) قرية بالشام نسب إليها الإمام النووي رحمه الله.

(٢) تقلب الألف الثالثة واواً وإن كان أصلها الياء مثل: فتى، لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، واجتماع الكسر والياءات ثقيل، والألف لاتقبل الحركة.

(٣) الشجي: هو الحزين.

(٤) وإنما قُيِّد بسكون الثاني لأن الألف لاتقع رابعة والثاني متحرك إلا إذا كانت =

(وللأصلي قلب يعتمى) إلى أن القلب في الألف الأصلية أحسن من الحذف. وقوله: (يعتمى) أي: يختار، يقال: اعتماه يعتميه ويعتامه: إذا اختاره، وظاهر كلامه أن اختيار القلب خاص بالأصلية. مع أنه صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية. وإن كان ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية[١].

ثم بين حكم الألف الزائدة على أربعة أحرف وأنها تحذف. وكذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً (عُزل) أي: طرح وحذف. أما الرابعة فحذفها أولى من قلبها واواً. وقوله: (وحتمٌ قلب ثالث يَعِنّ) بكسر العين وسكون النون للوزن، وأصلها مشددة من: عَنَّ يَعنُّ، أي: يعترض ويوجد. والمعنى: أنه يجب قلبُ كلِّ ثالث معتل من ألف مقصور أو ياء منقوص. أما ألف التأنيث والإلحاق فلا يقعان ثالثين.

كيفية النسب إلى الثلاثي المكسور العين

٨٦٢ - وَأَوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحاً وَفَعِلْ ... وَفُعِلٌ عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَفِعِلْ

تقدَّم أن النسب يقتضي تغييراً في آخر الاسم المنسوب إليه. وتغييراً في الحرف الذي قبل الآخر. وذكر هنا التغيير الأول في الحرف الذي قبل الآخر، وهو:

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم

= للتأنيث، كما ذكر ابن هشام في أوضح المسالك (٤/ ٣٣٢).

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٤٢).

الثلاثي المكسور العين، سواء كانت فاؤه مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة.

فمن المضمومة: دُئِل[١]. والنسب إليها: دُؤَلي.

ومن المفتوحة: مَلِك، نَمِر[٢]. والنسب إليهما: مَلَكي، نَمَري.

ومن المكسورة: إِبِل، والنسب إليها: إِبَلي.

ويدخل في ذلك ما تقدم من أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً وجب فتح ماقبلها، لقصد التخفيف.

وهذا معنى قوله: (وأول ذا القلب انفتاحا.. إلخ) أي: اجعل ذلك القلب ـ أي قلب ياء المنقوص واواً ـ واليا انفتاحاً. أي: افتح الحرف الذي قبله. وكذا كل ثلاثي مكسور العين فيجب فتح عينه عند النسب، سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها.

كيفية النسب إلى مافيه ياء مشددة إحداهما زائدة

٨٦٣ ـ وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيُّ

تقدّم أنه إذا كان آخر الاسم يا مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وجب حذفها في النسب. وذكر هنا أنه إذا كانت إحدى اليائين أصلاً والأخرى زائدة فمن العرب من يحذف الزائدة.

---

(١) دُئِل: دويبة كابن عرس. سميت به قبيلة من كنانة منها أبو الأسود الدؤلي.

(٢) نَمِر: أبو قبيلة كما في القاموس.

ويبقي الأصلية ويقلبها واواً، فيقول في: المرمي. مَرْمَوِيٌّ. وهي لغة قليلة. والمختار الحذف فتقول: مرميٌّ[١] كما تقدم.

النسب إلى مافيه ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد

٨٦٤ ـ وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاواً إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

تقدَّم أن الياء المشددة إذا سبقت بأكثر من حرفين حذفت عند النسب. وذكر هنا أنها إذا كانت مسبوقة بحرف واحد فإنها لا تحذف. بل يُفكُّ إدغامها، وتقلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب، وتفتح الياء الأولى للتخفيف، وترجع إلى أصلها الواو إن كان واواً. وتبقى إن كان أصلها الياء.

فتقول في النسب إلى: ريّ: رَوَوِيّ. لأن الياء الأولى أصلها الواو بدليل الفعل: «روى يروي» وقلبت الثانية واواً.

وتقول في النسب إلى: حيّ: حيويّ. لأن الياء الأولى بقيت على أصلها بدليل الفعل (حَيِيَ). وقلبت الثانية واواً على ماذكرنا.

وهذا معنى قوله: (ونحو حي فتح ثانيه يجب.. إلخ) أي إذا نسب إلى مافيه ياء مشددة بعد حرف مثل: حيّ. فلا يحذف منه شيء، بل يجب فتح ثانيه. ورده إلى الواو إن يكن منقلباً عن واو. ومفهومه أنه إذا كان أصله الياء يبقى على حاله ياء.

---

(١) أصل: مرميّ. مَرْمَوِيٌّ اسم مفعول من (رمى) فالواو زيدت في صيغة اسم المفعول. والياء التي بعدها منقلبة عن حرف أصلي. وهو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل.

النسب إلى ما آخره علامة تثنية أو جمع

٨٦٥ ـ وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا في جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

تقدّم أربعة أشياء مما يحذف في آخر الاسم للنسب وهي ـ الياء المشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، وتاء التأنيث، والألف بأنواعها، وياءالمنقوص ـ وذكر هنا الخامس والسادس، وهي: علامة التثنية وعلامة جمع التصحيح.

فإذا أُريد النسب إلى المثنى جُرّد من علامة التثنية ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى: مدرستين: مدرسي. وجبلين: جبلي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المذكر السالم جُرِّد من علامة الجمع، ونسب إلى مفرده، فتقول في النسب إلى: معلمين: معلميّ. وصالحين: صالحي.

وإذا أريد النسب إلى جمع المؤنث السالم جرد من علامة الجمع ونسب إلى مفرده، فنقول في النسب إلى: الساعات: الساعي. وفي: وردات: وردي.

وإذا حصل لبس بين النسب إلى المفرد وما ذكر من المثني والجمع فإنه يُميَّز بينهما بالقرائن التي تحدد المراد.

وفي هذا الحذف يقول ابن مالك: (وعلم التثنية احذف.. إلخ) أي: احذف علامة التثنية لأجل النسب. ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح بنوعيه المذكر والمؤنث.

النسب إلى ما وسطه ياء مشددة مكسورة

٨٦٦ ـ وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بِالأَلِفْ

تقدّم مما يحذف من الأمور المتصلة بآخر الاسم للنسب كسرة عين الاسم الثلاثي وإبدالها فتحة. وذكر هنا الأمر الثاني وهو حذف الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى.

فإذا أريد النسب إلى اسم وسطه ياء مشددة مكسورة. فُكَّ إدغام الياء وأبقيت الأولى الساكنة وحذفت الثانية المكسورة تخفيفاً. وزيدت علي الاسم ياء النسب. فتقول في النسب إلى: كُثيِّر[١]: كُثَيْري. وفي: غُزيِّل: غُزَيْلي.

بخلاف نحو: هَبَيَّخ[٢]. فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها، فيقال: هَبَيَّخِيّ. وكان القياس أن يقال في النسب إلى: طيّء: طَيْئيّ. بحذف الياء الثانية، ولكنهم بعد حذفها قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس، لأنها ساكنة، وإنما تقلب المتحركة، فقالوا: طائي.

وهذا معنى قوله: (وثالثٌ من نحو طيب حذف.. إلخ) أي: أن الحرف الثالث ـ وهو الياء الثانية ـ من كل اسم وسطه ياء مشددة مكسورة. نحو: طيّب. يجب حذفه فتقول: طيْبيّ. وشذ (طائي) بإبدال الياء ألفاً كما تقدم. وقوله، (وثالث) مبتدأ وهو نكرة. وسوغ الابتداء به كونه صفة لمحذوف أي: وحرف ثالث.

---

(١) اسم رجل. وهو صاحب عَزَّة كما في القاموس.
(٢) الهبيّخ: الغلام السمين. والأنثى: هبيّخة.

أو المجرور بعده صفة له، والخبر قوله: (حُذف).

النسب إلى اسم على وزن (فَعِيلة) و(فُعَيلة) صحيح العين غير مضعف

٨٦٧ ـ وَفَعَلِيٌّ فـي فَعِيلَـةَ الْتُـزِمْ وَفُعَلـيٌّ فِـي فُعَيْلَـةٍ حُتِـمْ

الثالث والرابع من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيلة) و(فُعيلة).

فإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولاً، لأنها لا تجامع ياء النسب ـ كما تقدم ـ ثم حذفت الياء. ثم قلبت كسرة العين فتحة. كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وذلك بشرطين:

١ ـ أن تكون العين صحيحة[١]. ٢ ـ ألا تكون العين مضعفة.

فتقول في النسب إلى: حنيفة، وصحيفة، وجزيرة: حنفي وصحفي، وجزري، وقبيلة: قَبَلِيّ.

فإن كانت العين معتلة أو مضعفة، فسيأتي حكمهما إن شاء الله.

وإذا أريد النسب إلى اسم على وزن (فُعيلة) ـ بضم الفاء ـ حذفت منه تاء التأنيث أولاً. ثم حذفت منه الياء[٢] بشرط ألا

(١) اشتراط صحة العين خاص بـ (فَعيلة) ـ بفتح الفاء ـ أما فُعيلة ـ بضمها ـ فلا يشترط فيه ذلك فتحذف منه التاء والياء ولو كان معتل العين، لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لايقلب ألفاً. بخلاف ما إذا انفتح ما قبله كما في (فعيلة) ـ بفتح الفاء ـ كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) يرى بعض الباحثين المعاصرين أنه لا يلزم حذف ياء فعيلة مطلقاً. بناء على عدد غير قليل من الكلمات الواردة عن العرب لم تحذف فيها الياء وحكم =

تكون العين مضعفة، فتقول في النسب إلى: جهينة وقريظة ومُزينة: جهنيّ، وقرظيّ، ومزنيّ. فإن كانت العين مضعفة فسيأتي حكمها إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (وفَعَليٌّ في فعيلة التزم.. إلخ) أي: الُتزم في النسبة إلى (فعيلة) حذف التاء والياء وفتح العين. وحُتِمَ في النسبة إلى (فُعيلة) حذف الياء والتاء أيضاً.

النسب إلى (فَعِيل) و(فُعَيل) معتلي اللام.

٨٦٨ ـ وَأَلْحقُـوا مُعَـلَّ لاَمٍ عَـرِيَـا مِـنَ الْمِثَـالَيْـنِ بِمَـا الَتّـا أولِيَـا

الخامس والسادس من الأمور المتصلة بالآخر التي تحذف للنسب: ياء (فَعيل) المعتل اللام، وياء (فُعيل) المعتل اللام.

فإذا كان الاسم على وزن (فَعيل) وكان معتل اللام، وجب

= عليها النحاة بالشذوذ مثل: سَليقة وسَليقي، وعُميرة وعُميري، ورُدينة ورُديني وسَليمة وسَليمي... ويرى أن الحذف ـ بالإضافة إلى الشرطين المذكورين ـ مشروط باشتهار الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة، تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء (فعيلة) للنسب.

واستند الباحث بالإضافة إلى ما ورد من المسموع ـ إلى قول ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) ص(٢٨٠): (إذا نسبت إلى (فعيل) أو (فَعيلة) من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: رَبيعة وبجيلة وحنيفة فتقول: ربعي وبجلي وحنفي، وفي ثقيف: ثقفي، وعتيك: عتكي.

وإن لم يكن الاسم مشهوراً ـ علماً كان أم نكرة ـ لم تحذف الياء في الأول (أي فَعيل) ولا في الثاني (أي: فعيلة) أهـ.

وجاء في كتاب «الصحاح» للجوهري (٦/ ٢٢٠١) في النسب إلى كلمة: (مدينة) ما نصه (وإذا نسبت إلى مدينة الرسول ﷺ قلت: مدني، وإلى مدينة المنصور: مديني، وإلى مدائن كسرى: مَدَائني، للفرق بين النسب لئلا يختلط). أهـ. وانظر شرح الأشموني (٤/ ١٨٧) والنحو الوافي (٤/ ٧٢٩).

حذف الياء الأولى بعد فك الإدغام، ثم قلب الكسرة فتحة ـ لما تقدم ـ وقلب الياء الثانية ألفاً ثم واواً لتقبل الحركة. فتقول في النسب إلى: عديّ: عدَوِيّ. وفي: عليّ: علَوِيّ. وفي: غنيّة: غنويّ.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء، فتقول في: عَقيل: عَقيلي، وفي: جَميل: جميلي.

وإذا كان الاسم على وزن (فُعيل) وكان معتل اللام، حذفت الياء الأولى بعد فكّ الإدغام. ثم قلبت الثانية ألفاً ثم واواً، فتقول في: قُصيّ قُصَوِيّ. وفي: فُتَيّ: فُتَوِيّ. وفي أُميّة: أُمويّ.

وهذا حكم الياء المشددة الواقعة بعد حرفين الذي وعدنا به في أول الباب.

فإن كان الاسم صحيح اللام لم تحذف الياء. فتقول في: عُقيل: عُقيلي، ورُدين: رُديني.

وقد ورد سماعاً بحذف الياء مع صحة اللام كقولهم في: قُريش: قُرشي، وفي: ثقيف: ثقفي، وفي: هذيل: هُذَلي. ويرى المبرد ومن وافقه أن هذا الحذف قياسي، لكثرة الوارد منه. فالوجهان عنده جائزان[1].

وإلى حكم (فَعيل) و(فُعيل) أشار بقوله: (وألحقوا مُعَلَّ لامٍ

---

(١) انظر: الأشموني (٤/ ١٨٧).

عريا. . إلخ) أي: ألحقت العرب معتل اللام العاري من التاء من باب (فَعيلة وفُعيلة) بما وليته التاء منهما في حذف الياء وفتح ماقبلها إن كان مكسوراً، ومفهوم قوله (مُعَلَّ لام) أن صحيح اللام لا تحذف منه الياء.

النسب إلى اسم على وزن فَعيلة وفُعيلة مضعف العين أو معتلها

٨٦٩ ـ وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهٰكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

تقدّم أن شرط حذف الياء من (فَعيلة) و(فُعيلة) صحة العين[1] وسلامتها من التضعيف. وذكر هنا أنه إذا كان (فَعيلة) مضعفاً، أو معتل العين حذفت تاؤه فحسب، فتقول في النسب إلى: حَقيقة: حَقيقي، وعفيفة: عفيفي. وتقول في: عويصة: عويصي، وزُويلة[2]: زُويلي.

وكذا إن كان (فُعيلة) مضعف العين فتحذف تاؤه فحسب، فتقول في: هُريرة: هُريري. وفي: أُميمة: أُميميّ.

فإن كانت العين معتلة حذفت الياء فتقول في: نُويرة: نُوَريّ وفي: عُيينة: عُيَنِيّ[3].

---

(١) هذا خاص بـ (فَعيلة) ـ مفتوح الفاء ـ كما تقدم.

(٢) في القاموس: (زويلة كجهينة: موضع، أو رجل، وباب زُويلة بالقاهرة).

(٣) هذا موضع الاختلاف بين المنسوب إلى (فُعيلة) والمنسوب إلى (فَعيلة) وهو أن معتل العين من (فَعيلة) كطويلة تبقى ياؤه. لأن حذفها يستدعي إعلالاً يبعدها عن صورة المنسوب إليه، لأن العين معتلة فكان يلزم قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها أما معتل العين من (فُعيلة) فتحذف ياؤه لأن حذفها لا يؤدي إلى الإعلال المذكور، لأن فاءها مضمومة. انظر: التصريح (٢/ ٣٣١) النحو الواضح ص٣٦٣.

وهذا معنى قوله: (وتمموا ما كان كالطويلة.. إلخ) أي: تمموا ولم يحذفوا (ماكان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويلة)، فقالوا: طويلي. (وهكذا) تمموا (ما كان) من فَعِيلة وفُعيلة مضاعفاً (كالجليلة) والحُميمة[١]. فقالوا: جليلي، وحُميمي.

النسب إلى الممدود

٨٧٠ ـ وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبْ ... مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

إذا أريد النسب إلى المدود. فحكم همزته حكمها في التثنية. فإن كانت زائدة للتأنيث قلبت واواً، فتقول في: حمراء: حمراوي. وفي: خضراء: خضراوي. وإن كانت زائدة للإلحاق[٢]. جاز فيها وجهان: ١ ـ بقاؤها. ٢ ـ قلبها واواً وهو أرجح.

فتقول في: علباء[٣]: علبائي أو علباوي. وأصل: علباء: علباي بياء زائدة للإلحاق بقرطاس. ثم أبدلت الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة.

وإن كانت بدلاً من أصل فكذلك إلا أن الأرجح إبقاؤها. فتقول في: كساء: كسائي أو كساوي. وفي بناء: بنائي أو

---

(١) بلدة بالبلقاء من أرض الشام. ومكان قرب مكة. [انظر: معجم البلدان (٢/٣٠٧)].
(٢) تقدم معنى الإلحاق. في أواخر الممنوع من الصرف.
(٣) علباء: اسم لبعض أعصاب العنق، وتقدم ذلك.

بناوي، وأصل: كساء: كساو، لأنه من كسوت. وبناء: بناي، لأنه من بنيت.

وإن كانت أصلية وجب إبقاؤها، فتقول في: إنشاء: إنشائي، وفي: ابتداء: ابتدائي، لأنهما من أنشأ وابتدأ، فالهمزة أصلية.

وهذا معنى قوله: (وهمز ذي مدٍّ ينال في النسب..) أي: أن همزة الممدود تُعطى في النسب من الحكم ماجرى عليها في التثنية كما تقدم.

النسب إلى المركب

٨٧١ ـ وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا ... رُكِّبَ مَزْجاً وَلِثَانٍ تَمَّمَا

٨٧٢ ـ إضَافَةً مَبْدوءةً بِابْنٍ أَوَ ابْ ... أَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

٨٧٣ ـ فِيمَا سِوَى هذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إذا أريد النسب إلى المركب فإن كان مركباً إسناديًا أو مزجيًا[١] نُسب إلى صدره وحُذف عجزه. فتقول في النسب إلى المركب الإسنادي: رام الله[٢]: رامي. وفي النسب إلى المركب المزجي: بَعْلَبَكّ[٣]: بَعْلِيّ.

أما المركب الإضافي فإن كان صدره أباً أو ابناً نسب إلى

---

(١) تقدم تعريفهما في باب العلم.
(٢) مدينة في فلسطين.
(٣) مدينة في الشام بينها وبين دمشق ثلاثة أيام وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل.

عجزه وحذف صدره. فتقول في النسب إلى: أبي حنيفة: حَنَفِي، وفي: ابن الزبير: زبيري. وفي ابن عمر: عمري.

وكذا إن كان معرفاً صدره بعجزه ـ بأن يكون صدره نكرة وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر. فإنه ينسب إلى عجزه فتقول في: غلام زيد: زيدي. فإن لم يكن كذلك نسب إلى صدره وحذف عجزه، فتقول في النسب إلى: امرئي القيس: امرئي أو مَرَئي. وإن خيف اللبس بعدم معرفة المنسوب إليه، فإنه ينسب إلى العجز ويحذف صدره. فتقول: في النسب إلى: عبدالمطلب: مطلبي، وإلى: عبد مناف: منافي. لأنه لو نسب إلى الصدر وقيل: عبدي، لم يعرف المنسوب إليه.

وهذا معنى قوله: (وانسب لصدر جملة.. إلخ) أي: انسب لصدر المركب الإسنادي، وصدر ما ركب تركيب مزج، وانسب للثاني ـ وهو العجز ـ إذا كان متمماً لمركب إضافي مبدوء بكلمة (ابن) أو (أب) أو مبدوء بلفظ يجب تعريفه بالثاني ـ أي المضاف إليه ـ. وقوله: (تَمَّما) بفتح التاء. بمعنى: كَمَّلَ، وألفه للإطلاق. وقوله (أَواب) بنقل حركة الهمزة الثانية إلى الواو.

ثم بَيَّن أنه ماسوى هذه المواضع التي ينسب فيها إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي فإنه ينسب للجزء الأول، ما لم يخف بالنسب إليه لبس. فإن خيف لبس نسب إلى الثاني كعبد الأشهل فتقول: أشهلي.

النسب إلى محذوف اللام

٨٧٤ ـ وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ	جَـوَازاً إنْ لَـمْ يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ
٨٧٥ ـ فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ	وَحَـقُّ مَجْبُـورٍ بِهـذِي تَـوْفِيَـهْ
٨٧٦ ـ وَبِـأَخٍ أُخْتـاً وَبِـابْـنٍ بِنْتـا	أَلْحِقْ وَيُونُـسُ أَبَـى حَـذْفَ التَّـا

إذا أريد النسب إلى اسم ثلاثي محذوف اللام فإن كانت لا ترد إليه في التثنية والجمع، جاز ردها وعدم ردها عند النسب. فتقول في النسب إلى: يد: يَدَوِيّ، برد اللام، وقلبها واواً وفتح ما قبلها، أو: يديّ. بعدم رد اللام، كما قالوا في المثنى: يدان. وفي النسب إلى: ابن: بنَوي، بحذف همزة الوصل لأنها عرض، ورد اللام وقلبها واواً وفتح ماقبلها. أو: ابني، بعدم ردها وإثبات الهمزة، كما قالوا في المثنى: ابنان. وأصل: يد: يَدْيٌ، فحذفت اللام تخفيفاً بدون تعويض. وأصل: ابن: بَنَوٌ، فحذفت اللام وعوض عنها الهمزة.

وإن كانت لامه ترد إليه في التثنية أو الجمع وجب ردها عند النسب. فتقول في النسب إلى: أب وأخ: أبوي، وأخوي. بإرجاع الواو المحذوفة. بدليل: أبوان وأخوان.

وتقول في النسب إلى: بنت وأخت: بنوي وأخوي. بحذف تاء التأنيث ورد اللام المحذوفة وهي الواو، وفتح أولهما وثانيهما، لأنه أصلهما قبل الحذف بدليل: بنات[1] وأخوات.

---

(١) أصل: بنات: بنوات. قلبت الواو ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

فيكون النسب إليهما كالنسب إلى: أخ وابن. ولا يضر الالتباس لأنهم لايبالون به في النسب. وهذا قول الخليل وسيبويه.

وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه ينسب إليهما على لفظهما، فيقال: أختي وبنتي[١]. وهذا وجيه، لبعده عن اللبس.

وهذا معنى قوله: (واجبر برد اللام ما منه حذف.. إلخ) أي: اجبر برد اللام الاسم الذي حذف منه اللام (جوازاً) نعت لمحذوف أي: جبراً جائزاً لا واجباً، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لمذكر[٢] أو لمؤنث. ففي هذه الحالة يستحق المجبور ـ وهو ما حذفت لامه ـ التوفية وجوباً بإرجاع لامه إليه عند النسب.

ثم قال: ألحقْ أختاً بأخ في رد اللام. وكذا ألحق بنتاً بابن في ردها، بلا نظر لوجوبه وجوازه. فلا ينافي وجوبه في بنت كأخت. دون ما ألحق به وهو ابن، وإنما أعاده ابن مالك مع أنه داخل في قوله: (واجبر برد اللام) تنبيهاً على خلاف يونس. وقوله (ويونسُ) يقرأ غير مصروف على أصله، إذ لا حاجة بالوزن إلى صرفه.

---

(١) انظر كتاب سيبويه (٣/ ٣٦٠ وما بعدها).

(٢) لافائدة لذكر جمع التصحيح المذكر مع التثنية، لأن ما يُردُّ فيه يرد فيها بلا عكس كـ (لام) أب وأخ فإنها ترد في التثنية دون الجمع، وقد اقتصر ابن مالك في شرح الكافية (٤/ ١٩٥٤) والتسهيل (٣/ ٣٧١) على التثنية والجمع بالألف والتاء.

النسب إلى ما وضع على حرفين

٨٧٧ ـ وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ... ثَانِيهِ ذُولِينٍ كَلَا وَلَائِي

إذا أريد النسب إلى ثنائي لا ثالث له فلا يخلو الثاني: إما أن يكون حرفاً صحيحاً أو حرفاً معتلاً.

فإن كان حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ـ والتضعيف: أن تزيد على الحرف مثله من جنسه ـ فتقول في النسب إلى: كمْ ـ مسمى به ـ: كَمِيّ. بالتخفيف. أو: كمِّيّ. بالتشديد.

وإن كان معتلاً وجب تضعيفه، فتقول في: لو ـ مسمى به ـ: لَوِّيّ. وتقول في: لا ـ مسمى به ـ: لائي. بتضعيف ثانيهما وهو الألف، وذلك بزيادة ألف أخرى. وإبدال الثانية همزة تخلصاً من التقاء الساكنين. ويجوز قلب الهمزة واواً مثل همزة (كساء). فتقول: لاوي.

وهذا معنى قوله: (وضاعف الثاني من ثنائي.. إلخ) أي: ضاعف الحرف الثاني من الاسم الثنائي الوضع إذا كان ثانيه حرف لين أي: حرف علة. فتقول في: لا: لائيّ. بياء النسب المشددة، ولكنها خففت للشعر.

النسب إلى محذوف الفاء

٨٧٨ ـ وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ ... فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

إذا أريد النسب إلى اسم محذوف الفاء. فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام لم يرد إليه

المحذوف. فتقول في النسب إلى: صفة وعدة: صِفِيّ وعديّ. و(عدة) مصدر: وَعَدَ. حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث. ومثله (صفة).

وإن كان معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة مع فتح العين، فتقول في النسب إلى: شية[1]: وِشَوِيّ. وأصلها: وِشْيٌ بكسر الواو وسكون الشين، فنقلت حركة الواو إلى الشين تمهيداً لحذف الواو. ثم حذفت الواو وعوض عنها تاء التأنيث. فصارت: شِيَةٌ، بفتح الياء لتناسب التاء.

فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة وهي الواو المكسورة، وتفتح الشين ـ لما تقدّم من فتح عين الثلاثي إن لم يكن مفتوحاً ـ فتصير إلى: وِشَيٌ. فتنقلب اللام ـ وهي الياء ـ ألفاً، فتصير: وِشاً. ثم تقلب واواً من أجل النسب لأنها ثالثة. فيقال: وِشَوِيّ.

وهذا معنى قوله: (وإن يكن كشية. . إلخ) أي: وإن يكن الاسم الذي زالت فاؤه معتل اللام، مثل: شية. فجبره بإرجاع فائه وفتح عينه واجب عند النسب إليه. وهذا الفتح عند سيبويه ومن وافقه. وغيره يبقي سكون الشين. فيقول: وِشْيِيّ. لأنه الضبط السابق قبل الحذف، وقول سيبويه أرجح للتخفيف.

النسب إلى الجمع

٨٧٩ ـ وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ ... إنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِداً بِالْوَضْعِ

---

(١) الشية: العلامة وكل لون يخالف لون سائر البدن من الفرس وغيره.

إذا أريد النسب إلى الجمع فإن كان باقياً على دلالة الجمعية جيء بمفرده ونسب إليه. فتقول في النسب إلى: بساتين: بستاني، وإلى: علوم: علمي. وإلى الفرائض: فَرَضِي.

وإن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة نسب إليه على لفظه. فتقول في النسب إلى: المدائن: مدائني، وإلى: الجزائر: جزائري. وتقول في النسب إلى الأنصار ـ رضي الله عنهم ـ: أنصاري، وإلى المماليك: مماليكي.

ولا ينسب إلى المفرد منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جزري، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد ـ جزيرة ـ والنسب إلى الجمع ـ جزائر ـ.

وهذا معنى قوله: (والواحد اذكر ناسباً للجمع. . إلخ) أي: إذا أردت النسب إلى الجمع فاذكر (الواحد) وهو المفرد وانسب إليه. إلا إن شابه الجمع المفرد بالوضع ـ بأن كان علماً على واحد كالجزائر ـ علماً على الدولة المعروفة ـ أو اشتهر في جماعة معينة كالأنصار ـ رضي الله عنهم ـ فإنه ينسب إليه على لفظه[1].

---

(١) قال في (همع الهوامع) (٦/ ١٧١): (وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً. . .) والظاهر أن هذا قول الكوفيين مستدلين بالسماع كالأعلام التي اشتهرت وهي منسوبة إلى الجمع على لفظه كالجواليقي والثعالبي =

الاستغناء عن ياء النسب

٨٨٠ ـ وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ ... فِي نَسَبٍ أغْنَى عَنِ اليَا فَقُبِلْ

قد يستغنى في اللغة العربية بصيغ أخرى للدلالة على النسب غير الياء المشددة، وهذه الصيغ هي:

١ ـ فاعل، وفَعِل. بمعنى: صاحب كذا. فيقال: تامر وصائغ وطَعِم ولَبِن. بمعنى: صاحب تمر. وصاحب صياغة. وصاحب طعام، وصاحب لبن.

٢ ـ فعّال: للدلالة على النسب إلى حرفة معينة. مثل: حَدّاد، ونَجّار، وعَطّار، ونحو ذلك.

وهذه الصيغ غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً. وهو قول سيبويه. وقال المبرد: بجواز القياس. وهو قول وجيه، لاسيما في صيغة (فعّال)، لأن الكثرة الواردة منه تكفي للقياس.

وهذا معنى قوله: (ومع فاعل وفَعّال فَعِلْ.. إلخ) أي: أن صيغة (فَعِل) يستغنى بها عن ياء النسب، وكذا صيغة (فاعل) و(فَعّال). فقوله: (فَعِل) مبتدأ، خبره جملة (أغنى عن الياء). وتقدير البيت: وفَعِل مع فاعل وفَعّال أغنى في النسب عن الياء فَقُبل عند النحاة.

= والكرابيسي والمحاملي وغيرها. ولان النسب إلى المفرد الذي هو مذهب البصريين يوقع في اللبس كثيراً. ورأيهم حسن مفيد، فإن النسبة إلى الجمع على لفظه قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد. فيقال في النسب إلى الملوك: الملوكي، وإلى الدُّوَل: الدُّوَليّ. وإلى الكتّاب: الكتابي... وهكذا. انظر النحو الوافي (٤/ ٧٤٢).

٨٨١ ـ وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتُصِرَا

أي: ما ورد عن العرب من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره يقتصر على الذي نُقِل منه، ولا يقاس عليه.

كقولهم في البحرين: بحراني، وفي الرّي: الرازي. وفي مرو: مروزي[1]، وفي صنعاء: صنعاني. وفي حضرموت: حضرمي. وفي الشِّتاء: شَتَوى، وفي البادية: بدوي.

(١) نقل السيوطي في المزهر (٢/ ٢٥١) عن ثعلب أنه قال: إنما دخلت الزاي في النسبة إلى الري ومرو؛ لأنهم أدخلوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم.

الوقف

الوقف على الاسم المنوَّن

٨٨٢ ـ تَنْوِيناً إِثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا   وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

الوقف: قطع النطق عند آخر الكلمة. وتتعلق به أحكام كثيرة.

فإذا أريد الوقف على الاسم المنون. فإن كان في حالة النصب ـ وهو التنوين الواقع بعد فتحة ـ قلب التنوين ألفاً[١]. نحو: إن مع العسر يسرا. وإن كان في حالة رفع أو جر ـ وهو التنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة ـ حذف التنوين وسُكِّن ما قبله نحو: كلُّ آتٍ قريبْ، لا تؤخر عمل اليوم إلى غدْ.

وهذا معنى قوله: (تنويناً إثر فتح اجعل ألفا.. إلخ) أي: اجعل التنوين بعد الفتح ألفاً عند الوقف. واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح. وهو الضمة والكسرة.

الوقف على هاء الضمير

٨٨٣ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ   صِلَةَ غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها[٢] ـ وهي الواو والياء ـ ووقف على هاء الضمير

(١) هذه لغة جمهور العرب. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر وقد نص ابن مالك على ذلك في الكافية (٤/ ١٩٧٩).

(٢) الصلة هنا: هي حرف العلة المتصل بالضمير من جنس حركته، فهو في حالة الضم واو. وفي حالة الكسر ياء.

بالسكون. نحو: التائب من الذنب كمن لا ذنب لهْ[١]، يأتيك كلُّ غدٍ بما فيهْ. إلا في ضرورة الشعر، فتثبت الصلة في آخر العروض أو الضرب كقول الشاعر:

وَمَهْمَـــهٍ مغبَـــرةٍ أرجـــاؤهُ   كـأنَّ لـون أرضـه سمـاؤهُ[٢]

وقول الآخر:

تجـاوزت هنـداً رغبـةً عـن قتـالـهِ   إلى ملك أعشو إلى ضوء نارهِ[٣]

فقد أثبت في كل منهما صلة الضمير، المضموم كما في الأول، والمكسور كما في البيت الثاني، وذلك لضرورة الشعر.

فإن كانت هاء الضمير مفتوحة وقف على الألف ولم تحذف لخفتها نحو: لا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

وهذا معنى قوله: (واحذف لوقف في سوى اضطرار.. إلخ) أي: احذف عند الوقف في غير ضرورة الشعر صلة هاء الضمير غير

(١) هذا حديث حسن بشواهده، انظر السلسلة الضعيفة للألباني (٢/ ٨٢).

(٢) مهمهٍ: هو الصحراء التي يشق السير فيها، كأن لون أرضه سماؤه: تشبيه مقلوب أي: كأن لون سمائه من الغبار لون أرضه.
إعرابه: (ومهمه) الواو: واو رُبَّ، ومهمه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (مغبرةٍ) صفة لمهمه مجرورة باعتبار لفظه (ارجاؤه) فاعل لـ (مغبرة) والهاء مضاف إليه وجملة (كأن واسمها وخبرها) صفة لمهمه. وخبر المبتدأ يأتي في كلام بعد بيت الشاهد.

(٣) هندا: علم على رجل بدليل تذكير الضمير في قوله (قتاله) أعشو إلى ضوء ناره: استدل عليها ببصر ضعيف. والعشا: سوء البصر بالليل والنهار.
إعرابه: (رغبةً) مفعول لأجله منصوب (عن قتاله) متعلق برغبة (إلى ملك) متعلق بتجاوزت. وجملة (أعشو..) صفة لملك.

المفتوحة، وهي المضمومة والمكسورة، وقِفْ على الهاء ساكنة، ومفهومه أنها إن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.

الوقف على (إذن)

٤٨٤ ـ وَأَشْبَهَتْ إِذاً مُنَوَّناً نُصِبْ ... فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

إذا أريد الوقف على (إذن) الجوابية أبدلت نونها في الوقف ألفاً، كما يوقف على المنون المنصوب. كأن يقول لك: أزورك غداً إن شاء الله. فتقول: إذن أكرمك، فإذا وقفت عليها أبدلت نونها ألفاً. سواء كانت ناصبة للمضارع أو لا، وهذا في المذهب البصري إلا المبرد، وهو اختيار ابن مالك. والكوفيون يكتبونها بالنون مطلقاً[1]. لأنها نون في الحقيقة وليست بتنوين[2].

الوقف على الاسم المنقوص

٨٨٥ ـ وَحَذْفُ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ ما ... لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

٨٨٦ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي ... نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا أريد الوقف على الاسم المنقوص ـ وهو ما آخره ياء مكسور ما قبلها ـ فإما أن يكون منوناً ـ وهو المجرد من أل والإضافة ـ أو يكون غير منون.

فإن كان منوناً منصوباً قلب تنوينه ألفاً نحو: كفى برسول الله ﷺ إماماً وهاديا.

---

(١) انظر المطالع النصرية ص(١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) معاني الحروف للرماني ص(١١٧) ونقل في الجنى الداني. ص(٣٦٦) عن المبرد قوله: (أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف، لأنها مثل (أن، ولن) ولا يدخل التنوين الحروف.

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فالمختار الوقف عليه بحذف الياء ـ إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، ـ كما سيأتي ـ، لأنها غير ثابتة في الوصل. فلا تثبت في الوقف، نحو: جاء داعْ، سلمت على داعْ. والأصل: داعٍ.

ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء فتقول: جاء داعي، وسلمت على داعي. وقد قرأ ابن كثير ـ من السبعة ـ بالياء، في أربعة ألفاظ حيث وقعت في القرآن وهي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ۝٧﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ۝٣٤﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ۝١١﴾[4]. وقرأ الباقون بالحذف[5].

فإن كان المنقوص محذوف العين نحو: مُرٍ ـ اسم فاعل من أرى[6] ـ أو محذوف الفاء، مثل: يفي[7] ـ علماً ـ، لم يوقف

---

(١) سورة االرعد، آية: ٧.

(٢) سورة النحل، آية: ٩٦.

(٣) سورة الرعد، آية: ٣٤.

(٤) سورة الرعد، آية: ١١.

(٥) انظر الكشف لمكي (٢/ ٢١).

(٦) أرى. مضارع أصله: أرْأَيُ. وزنه: أَفْعَلُ. خففت الهمزة بالحذف بعد أن ألغيت حركتها على الراء. فصار: أَرَيُ. فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها. ووزنه: أَفَلُ. وقد علل الصرفيون هذا النقل بكثرة الاستعمال وبالتخفيف القياسي [مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص٣٨١، ٣٨٢].

(٧) يفي: مضارع (وفى) حذفت فاؤه وهي الواو والأصل: يَوْفِي. مثل: وعد =

عليه إلا بإثبات الياء، فتقول: هذا مُرِي، وهذا يفي. وأصل «مُرٍ»: مُرْئي، بهمزة بعد الراء بوزن (معطي) فنقلت كسرة الهمزة إلى الراء. وحذفت الهمزة وهي عين الكلمة تخفيفاً. ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «يفي»: يوفي. فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة، فأصبحت (يفي).

فإن كان المنقوص غير منون ـ وهو المحلى بأل ـ فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بإثبات الياء نحو: شر القلوب القلب القاسي. تدور الدوائر على الباغي. ويجوز الوقف عليه بحذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝١٥﴾[2] فقد قرأ الجمهور بحذف الياء، وقرأ ابن كثير بإثباتها[3].

فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه عند الوقف نحو: اشمل بمعروفك القاصيَ والدانيَ. قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ۝٢٦﴾[4].

= يعد. لأنه ثلاثي، مكسور العين في المضارع. وإنما حذفت الواو استثقالاً لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وسيأتي ذكر ذلك في باب الحذف من أبواب التصريف إن شاء الله.

(١) سورة الرعد، آية: ٩.
(٢) سورة غافر، اية: ١٥.
(٣) انظر الكشف لمكي (٢/ ٢٤/ ٢٤٦).
(٤) سورة القيامة، آية: ٢٦.

وهذا معنى قوله: (وحذف يا المنقوص.. إلخ) أي: أن حذف ياء المنقوص المنون ـ غير المنصوب ـ أولى من إثباتها. وهذا يشمل المرفوع والمجرور. وفهم منه جواز الإثبات. كما فهم منه أن المنصوب تثبت ياؤه عند الوقف، ويقلب التنوين ألفاً. وقوله: (وحذف يا المنقوص..) المراد به عدم ردها، لأنها محذوفة قبل الوقف.

وقوله: (وغير ذي التنوين بالعكس) أي أن المنقوص المرفوع والمجرور غير المنون بعكس المنون، فيجوز الإثبات والحذف، لكن الإثبات أجود. أما المنصوب فتثبت ياؤه ساكنة.

وقوله: (وفي نحو مُرٍ لزوم رد اليا اقتفي) معناه: أن المنقوص المنون إذا حذفت عينه فإنه يلزم عند الوقف رد الياء. وقوله (اقتفي) أي: اتُّبع.

أوجه الوقف على الاسم المحرك الآخر

٨٨٧ ـ وَغَيْرَهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ ... سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ

٨٨٨ ـ أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضعِفاً ... مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا

٨٨٩ ـ مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ

٨٩٠ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لاَ ... يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ

٨٩١ ـ وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

إذا أريد الوقف على المحرك الآخر. فإما أن يكون آخره هاء

التأنيث[١] أو غيرها.

فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون نحو: ذو العقل يشقى بعقله في الحياهْ، كثيراً ما تكون الأماني كاذبهْ.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث. جاز لك في الوقف عليه خمسة أوجه:

الأول: أن تقف عليه بالسكون. وهو الأصل، لأن الغرض من الوقف الاستراحة، وهي بالسكون أبلغ. نحو: العلم أفضل من المالْ.

الثاني: أن تقف عليه بالرَّوْم. وهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفي. والغرض منه التنبيه على حركة الأصل، ويدركه الأعمى والبصير.

الثالث: أن تقف بالإشمام. وهو عبارة عن ضم الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير. ولا يكون إلا في المضموم. ولايدركه إلا البصير. والغرض منه الفرق بين الساكن أصالة والمسكن لأجل الوقف.

الرابع: أن تقف بالتضعيف وهو: تشديد الحرف الموقوف عليه نحو: هلا شبابَكَ صنته عن المحارمّ، والغرض منه بيان أن

---

(١) المراد تاء التأنيث، وإنما سميت هاءً باعتبار ما تؤول إليه عند الوقف.

الآخر محرك في الأصل. وشرطه ثلاثة أمور:

١ ـ ألا يكون الموقوف عليه همزة كخطأ. لثقل الهمزة فلا تزاد بالتضعيف ثقلاً.

٢ ـ ألا يكون الموقوف عليه حرف علة، كالواو مثل: لن يدعوَ، والياء مثل: رأيت القاضيَ، لاستثقال حرف العلة.

٣ ـ ألا يكون الموقوف عليه تالياً لسكون كالحِمْل، لئلا يجتمع ثلاثة حروف ساكنة: المدغم وهو المزيد للتضعيف، وما قبله وما بعده.

الخامس: أن تقف بالنقل وهو عبارة عن تسكين الحرف الأخير، ونقل حركته إلى الحرف الذي قبله. وشروطه أربعة:

١ ـ أن يكون ما قبل الآخر ساكناً. بخلاف نحو: جَعْفَر. لأن ما قبل الآخر محرك. والمحرك لا يقبل حركة غيره.

٢ ـ أن يكون ما قبل الآخر قابلاً للحركة. فلا يتعذر تحريكه، ولا يستثقل. بخلاف نحو: باب، وعصفور، لتعذر الحركة في الأول. وثقلها في الثاني.

٣ ـ ألا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة. بخلاف: سمعت العلمَ. لأن الحركة فتحة. إلا إذا كان الآخر مهموزاً، فيجوز نحو: الله الذي يخرج الخبْءَ[١]. وهذا قول البصريين.

---

(١) الخبء: أي المستتر في السماء والأرض، وقالوا: خبء السماء: المطر، وخبء الأرض: النبات. قاله ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ص (٣٢٣).

وأجاز الكوفيون والأخفش الوقف بالنقل مطلقاً، سواء كانت الحركة فتحة أو غيرها. وسواء كان الأخير مهموزاً أو غير مهموز.

٤ ـ ألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية. فيمتنع: هذا العِلُمْ، في الوقف على العِلْم، لأن صيغة (فِعُل) غير موجودة في كلام العرب. إلا إن كان الآخر همزة فيجوز. فتقول: هذا الرِّدُءْ[1]. بنقل ضمة الهمزة إلى الدال، وإن أدى إلى عدم النظير، وإنما اغتفر ذلك لثقل الهمزة.

وفي الوقف على المتحرك يقول ابن مالك: (وغيرَ (ها) التأنيث من مُحَرَّكِ سكنه.. إلخ) أي: سكن آخر المتحرك ـ غير (ها) التأنيث ـ أوقف عليه (رائم التحرك) أي: آتيا في التحرّك بالروم. (أو أشمم الضمة) أي: أشمم الحرف الضمة. وهو مشتق من الشم. كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيَّأت العضو للنطق بها، وقوله (أوقِفْ مُضْعِفاً.. إلخ) أشار به إلى الوجه الرابع وهو التضعيف وشروطه الثلاثة، وهي (ماليس همزاً) أي ليس آخره همزة (أو عليلا) أي ولا حرف علة (إن قفا محركاً) أي: إن تبع محركاً.

ثم أشار إلى الوجه الخامس وهو النقل بقوله (وحركاتٍ انقلا.. إلخ) أي: انقل حركة الحرف الذي تريد الوقف عليه (لساكن). أي لساكن قبله، وقوله: (انقلا) فعل أمر مؤكد بالنون

---

(١) الرِّدْءُ: هو المعين في المهمات.

الخفيفة التي أبدلت في الوقف ألفاً. وهذا الشرط الأول، (تحريكه لن يُحظلا) أي: لن يمنع، والألف للإطلاق. وهذا الشرط الثاني. وفي قوله (ونقل فتح.. إلخ) ذكر الشرط الثالث المختلف فيه، وهو ألا تكون الحركة فتحة في غير المهموز. فإن كانت فتحة فالنحوي البصري لا يرى النقل (وكوفٍ نقلاً) بحذف ياء النسب للضرورة أي: أجاز نقل الحركة مطلقاً. وقوله: (والنقل إن يعدم نظير امتنع) إشارة إلى الشرط الرابع، وأنه يستثنى منه المهموز على ما تقدَّم.

الوقف على ما اخـره تـاء التأنيث

٨٩٢ ـ فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَاجُعِلْ   إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلْ

٨٩٣ ـ وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا   ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

إذا وقف على مافيه تاء التأنيث. فإن كان فعلاً وقف عليه بالتاء نحو: بالعلم نهضت الأمم وسادتْ. وإن كان اسماً فإما أن يكون مفرداً أو جمعاً أو شبهه.

فإن كان مفرداً وكان ماقبل التاء صحيحاً ساكناً وقف عليه بالتاء نحو: بأمها تقتدي كل بنتْ. وإن كان متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ ولا يكون إلا ألفاً ـ وقف عليه بالهاء. فالأول نحو: ما أشبه الليلة بالبارحه. وهذا هو الأفصح. ويجوز بقلّة: بالبارحتْ، بإثبات التاء. والثاني نحو: قد قامت الصلاه.

وإن كان جمعاً، أو ما أشبهه ـ وهو مادل على متعدد في الحال، مثل: أولات، أو في الأصل. مثل: عرفات، أو في التقدير

مثل: هيهات ـ وقف عليه بالتاء، فالأول نحو: رُبَّ أكلةٍ منعت أكلاتْ. والثاني نحو: هيهات تلقى كقلب الأم هيهاتْ. فـ (هيهاتْ) في التقدير جمع (هيهة) ثم سمي بها الفعل. ويجوز الوقف بقلّة بالهاء[١] وقد سمع منه: كيف الأخوةُ والأخواه؟

وهذا معنى قوله: (في الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل.. إلخ) أي: جعل تاء التأنيث في الاسم هاءً عند الوقف بشرط ألا يكون متصلاً بساكن صحيح قبله، ومنطوقه مراد به أن يكون ما قبل التاء متحركاً، أو ساكناً معتلاً ـ كما مضى ـ واحْتُرِزَ بذلك من تاء (بنت، وأخت) ـ كما تقدم ـ فإنها لا تُغَيَّر.

ومفهوم قوله: (الاسم) أن الفعل يوقف عليه بالتاء. وكذا مفهوم قوله: (بساكن صح وصل) أنه إن كان ماقبلها ساكناً معتلاً، أو كان متحركاً أنه يوقف بالهاء.

ثم ذكر أن الوقف بالهاء قليل في جمع التصحيح وما شابهه. وقوله (وغير ذين بالعكس انتمى) أي غير الجمع وشبهه يكثر الوقف بالهاء وتقل سلامة التاء. ومعنى: (انتمى) انتسب إلى العرب بالعكس أو معكوساً. على أن قوله: (بالعكس) متعلق بـ (انتمى) أو حال من فاعله.

(١) الوقف بهاء السكت على الفعل المحذوف الآخر

٨٩٤ ـ وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

(١) ذكر الأشموني نقلاً عن بعضهم أن عرب طيء يقفون بالهاء (٤/ ٢١٤) ومثله في المطالع النصرية ص١٤٥.

٨٩٥ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَاكَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت. والغرض منها التوصل إلى بقاء الحركة في الوقف. وسميت هاء السكت؛ لأنه يسكت عليها. ولها ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المعتل الآخر الذي حذف حرف علته لبناء الأمر، أو لجزم المضارع. فإذا بقي من الفعل بعد الحذف حرف أصلي واحد، أو حرفان أحدهما زائد، وجب الوقف بهاء السكت[١] نحو: بوعدك فِهْ، اعمل ولا تَنِهْ. فالأول أمر من (وفى) وسيأتي أصله، والثاني: مضارع (ونى) بمعنى: ضعف وفتر، وأصله: ولا تني. فحذفت الياء للجازم. ثم أُتي بهاء السكت.

وإذا بقي أكثر من حرفين جاز الوقف بهاء السكت أو بالتسكين، والأول أحسن نحو: بالصالحين اقتدهْ أو اقتدْ، قل الحق ولا تخشَهْ أو تخشْ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾[٢].

وهذا معنى قوله: (وقف بها السكت على الفعل.. إلخ) أي: قف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف آخره للجزم أو

(١) وجوب الوقوف بالهاء على ما بقى منه حرف لا خلاف فيه. وأما ما بقى على حرفين أحدهما زائد فابن مالك يرى وجوب الهاء. ورده ابن هشام في (أوضح المسالك) بأن القراء أجمعوا على الوقف في قوله تعالى: ﴿ولم أك﴾ بدون هاء السكت. فدلَّ على أن ذلك جائز لا واجب، والغريب أن ابن هشام وافق ابن مالك على الوجوب في شرح القطر. ص (١٣٩).

(٢) سورة الأنعام، آية: ٩٠.

البناء. مثل: أعط من سأل. فتقول: من سأل أعطهْ. ثم بين أنه ليس الإتيان بالهاء واجباً إلا فيما بقى على حرف واحد مثل: عِ، أمر من: وعى. والأصل: اوعي. حذفت الياء للبناء، والواو حملاً على المضارع، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها. فتقول: النصحية عِهْ؛ فـ(النصحية) مفعول مقدم و(عِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر، والهاء للسكت. وكذا ما بقي على حرفين أحدهما زائد مثل: يعِ ـ مجزوماً ـ فتقول: لم يَعِهْ. وقوله (فراع مارعوا) فعل أمر من راعى يراعي. والمراعاة: الملاحظة.

(٢) الوقف بهاء السكت على (مـا) الاستفهامية المجرورة

٨٩٦ ـ وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا ألْهَا إنْ تَقِفْ

٨٩٧ ـ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا ... بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

الموضع الثاني: من مواضع اختلاف هاء السكت: ما الاستفهامية. وذلك أنه يجب حذف ألفها[1] إذا جُرَّت[2]، فإن كانت مجرورة بالإضافة وجب الوقوف عليها بهاء السكت نحو: غضب ولا أدري بمقتضى مَهْ. وإن كانت مجرورة بحرف الجر جاز

---

(١) شرط ذلك ألا تركب مع (ذا) فإن ركبت امتنع حذف الألف نحو: لماذا تسألني؟ لأن (ما) في هذا التركيب أصبحت جزءا من كلمة، لا كلمة تامة.

(٢) قالوا إنما حذفت ألفها إذا جرت فرقاً بينها وبين (ما) الخبرية كالموصولة نحو: سألتُ عما سألتَ عنه. أو الشرطية نحو: بما تفرح أفرح، أو المصدرية نحو: عجبت مما تشرب. فلا تحذف الألف في شيء من ذلك. على أنه قد ورد إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة في كثير من الأحاديث وكلام العرب. فانظر للفائدة: المطالع النصرية. ص (١٨٣).

الوقوف عليها بالتسكين، أو هاء السكت، وهذا أكثر استعمالاً، وأجود قياساً، لتكون الهاء عوضاً عن ألفها المحذوفة، نحو: إلام التواني إلى مَهْ، أو إلامْ.

وهذا معنى قوله: (وما في الاستفهام إن جُرَّتْ.. إلخ) أي: إن (ما) الاستفهامية إن جرت حذفت ألفها. فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وليس ذلك واجباً إلا إذا كان الخافض لها اسماً كقولك: اقتضى اقتضاء مه. ومفهومه أنه إن كان الخافض لها حرفاً لم يكن إيلاؤها الهاء واجباً. وقوله: (اقتضاء م اقتضى) مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً، لإضافته إلى ما له الصدارة، وتقديره: اقتضاء أيّ شيء اقتضى؟ وجوابه: اقتضاء يسر، أو تعجيل ونحوهما.

(٣) الوقف بهاء السكت على المتحرك

٨٩٨ ـ وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُـرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

٨٩٩ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

الموضع الثالث من مواضع اجتلاب هاءالسكت: في الوقوف على المتحرك وذلك بثلاثة شروط:

١ ـ أن تكون الحركة حركة بناء.

٢ ـ أن تكون الحركة لازمة.

٣ ـ ألا تشبه حركة الإعراب.

فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت، وذلك في كل اسم مبني على غير السكون من الضمائر، وأسماء الاستفهام ونحوها.

تقول: رضيتُ بنصيبيهْ أو بنصيبي، أضعت الكتاب ولا أعلم أينهْ؟ أو أينْ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ ﴿٢٥﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ ﴿٢٦﴾ يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ﴿٢٧﴾ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾﴾[2]. فـ (كتابيه) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم. والياء مضاف إليه والهاء: للسكت حرف لا محل له من الإعراب. وقوله (ماهيه) ما: اسم استفهام مبتدأ، وهي: خبر المبتدأ، والهاء للسكت.

ولا تدخل الهاء في نحو: جاء خالد، لأنه معرب بالحركات. ولا في نحو: ياخالدُ، ولا طالبَ، لأن الحركة البنائية فيهما عارضة غير لازمة. فأشبهت حركة الإعراب. ولا في نحو: كتبَ، لأن حركته تشبه حركة الإعراب. فإن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه منها: وقوعه صفة وحالاً وخبرًا وشرطاً.

وهذا معنى قوله: (ووَصْلَ ذي الها أجز.. إلخ) أي: أجز وصل هذه الهاء ـ وهي هاء السكت ـ بكل اسم متحرك بحركة بناء لازمة لاتشبه حركة الإعراب. وشذ وصلها بما حركته بنائية غير دائمة. كقولهم في: سقط من علُ: من عَلُهْ، وقوله:

---

(١) سورة الحاقة، الآيات: ٢٥ ـ ٢٩.

(٢) سورة القارعة، آية: ١٠.

(استحسنا) فيه بيان أحسنية الاتصال فلا يُعدُّ تكراراً مع قوله: (ووصل ذي الها أجز)، وقوله: (في المُدام) بضم الميم، بمعنى: دائم البناء.

إعطاء الوصل حكم الوقف

ورُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا

قد يعطى الوصل حكم الوقف من إسكان أو اجتلاب هاء السكت ونحو ذلك، وهذا قليل في الكلام، كثير في الشعر.

ومنه في الكلام قوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[1] فقد قرأ حمزة والكسائي بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله (اقتده)، وقرأ بقية السبعة بإثباتها في الوصل على نية الوقف، لا على نية الإدراج، اتباعاً لثباتها في الخط[2].

ومنه ـ أيضاً ـ قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ﴾[3] فقد قرأ حمزة والكسائي ـ أيضاً ـ بغير هاء السكت في حالة الوصل في قوله: (لم يتسنه)، وقرأ الباقون بإثباتها في الوصل لما تقدم. ولأنه يحتمل أن تكون الهاء فيه أصلية. وسكونها للجزم، وعلى هذا فلابد من إثباتها[4].

---

(١) سورة الأنعام، آية: ٩٠.

(٢) انظر الكشف لمكي (١/٤٣٨).

(٣) سورة البقرة، آية: ٢٥٩.

(٤) انظر الكشف لمكي (١/٣٠٧) والاستدلال بالآية إنما يتم على اعتبار أن الفعل مشتق من السنة ـ واحدة السنين ـ ولامها واو بدليل سنوات، فأصل الفعل: يتسنّو، ثم قلبت الواو ألفاً، وحذفت للجازم، فلحقته هاء السكت وقفاً، =

ومنه في الشعر قول رؤبة بن العجّاج:

أو الحريقُ وافق القَصَبّا[1]

فإن الشاعر شدَّد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف، مع أنه وصلها بألف الإطلاق. والتضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف. فأعطى الوصل حكم الوقف.

وهذا معنى قوله: (ورُبَّما أعطى لفظ الوصل.. إلخ) أي: قد يُعطى اللفظ في حالة الوصل ما يُعطى في حالة الوقف من الأحكام السابقة. وهذا قليل في النثر، كما يستفاد من قوله: (ورُبّما)، وهو في الشعر كثير. ومعنى (فشا) كثر.

❊ ❊ ❊

= وأجري الوصل مُجراه ووزنها: يتفَعَّهْ، وهذا قول المبرد، أما على قول الفراء فإن الهاء فيه أصل فهو مجزوم بسكون الهاء، بناء على أن لام السنة هاء والأصل: سنهة، ولا شاهد في الآية على ذلك، لأن الهاء لام الكلمة ووزنها يتفعَّل.

انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص٤٠٨.

(١) هذا البيت لرؤبة وقيل لغيره من أبيات هي:

لقد خشيت أن أرى جدبّاً ... في عامنا ذا بعد ما أخصبّا

إن الدَّبى فوق المتون دبّا ... كأنه السيلُ إذا اسلحبّا

أو الحريقُ وافق القصبّا

والدَّبى: صغار الجراد، والمتون: جمع متن وهو الظهر، وأراد ظهور الأودية دبّا: مشى مشياً هيناً، اسلحبّ: امتد وملأ الأودية. والقصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوباً. وقوله: (الحريق) بالرفع معطوف على (السيل) وجملة (وافق) في محل نصب حال من (الحريق).

الإمالة

٩٠١ ـ اَلألِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ

٩٠٢ ـ دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ وَلِمَا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

٩٠٣ ـ وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إنْ ... يَؤُلْ إلَى فِلْتُ كَمَاضِي خَفْ وَدِنْ

أ ـ تعريف الإمالة

ب ـ أسباب الإمالة

١ ـ تطرف الألف

٢ ـ حلول الياء محلها في بعض التصاريف

٣ ـ وقوعها عيناً لأجوف ماضيه (فِلْتُ)

الإمالة: أن يُذهب بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فالإمالة نوعان:

١ ـ إمالة الألف، وقد بدأ بها ابن مالك ـ رحمه الله ـ لكثرة أحكامها.

٢ ـ إمالة الفتحة، وسيذكرها في آخر الباب.

والغرض منها: تناسب الأصوات وتقاربها. لأن النطق بالفتحة والألف متصعّد مستعلٍ، وبالياء والكسرة مستفل منحدر، كما إذا نطقت بكلمة: عابد. وبالإمالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار. وقد يكون الغرض منها التنبيه على أصل أو غيره.

والإمالة جائزة لا واجبة. والأسباب الآتية للجواز لا للوجوب، فكل مُمال يجوز ترك إمالته.

والإمالة خاصة بالنطق، وليس في الكتابة العربية رسم يمثل الإمالة.

وهي خاصة بالأسماء المتمكنة والأفعال. فلا يمال غير المتمكن إلا سماعاً، كما سيأتي في آخر الباب.

وللإمالة أسباب تقتضيها، وكلها ترجع إلى الياء والكسرة الظاهرين أو المقدرين. وأسبابها في الغالب سبعة:

الأول: كون الألف بدلاً من ياء متطرفة في اسم كفتى، أو فعل، كرمى. فلا تمال الألف في نحو: ناب ـ مع أنها بدل من ياء ـ لأنها غير متطرفة.

وإنما أميلت الألف في (فتاة) مع أنها غير متطرفة، لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال.

الثاني: كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف كألف (ملهى) فهي في التثنية: ملهيان.

ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب زيادة ياء التصغير. فالأول: كقول هذيل في (قفا) عند إضافتها إلى ياء المتكلم: قَفَيَّ[1]. والثاني كقول العرب في تصغيرها: قُفَيّ.

---

(١) هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي، إذ كيف يصح إطلاق الشاذ على لغة شهيرة من لغات العرب. والأقرب ـ كما يقول ـ إنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء. ومن تثنية رضا على (رضيان) لندور كل. ذكره الصبان (٤/٢٢٢) وانظره (٤/١١٤)، فقد ذكر الأشموني أن تثنية رضا على (رضيان) شاذة.

الثالث: كون الألف بدلاً من عين فعل يؤول عند إسناده إلى تاء الضمير إلى وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واواً كخاف وكاد، أو ياء كباع ودان.

فإن كان يؤول إلى (فُلت) ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة كقال وطال.

وإلى هذه الأسباب الثلاثة أشار بقوله: (الألف المبدل من يا في طرف أمل.. إلخ) أي: أمل الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل وهذا هو السبب الأول، وكذلك الألف التي تُردُّ إلى الياء في بعض التصاريف. دون أن يكون رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة أو شذوذ، وهذا السبب الثاني، وقوله: (منه اليا خَلَفْ) حال من الياء. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. ثم ذكر أن حكم ما فيه هاء التأنيث حكم ماخلا منها، فتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها الهاء، لأنها في حكم الانفصال، وأشار إلى الثالث بقوله: (وهكذا بدل عين الفعل.. إلخ) أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق تمال الألف الواقعة بدلاً من عين الفعل الذي يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن (فِلْتُ)، سواء كان واوي العين

كما في ماضي (خَفْ) وهو خاف. أو يأتي العين كماضي (دِنْ) وهو: دَانَ.

من أسباب الإمالة
٤- وقوع الألف بعد الياء
٥- وقوع الألف قبل الكسرة
٦- وقوع الألف بعد الكسرة

٩٠٤ ـ كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ ... بِحَرْفٍ أَوْ مَعْ هَا كَجَيْبَهَا أَدِرْ
٩٠٥ ـ كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
٩٠٦ ـ كَسْراً وَفَصْلُ الْهَا كَلَا فَصْلٍ يُعَدْ ... فَدِرْهَمَاكَ مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

السبب الرابع من أسباب الإمالة: وقوع الألف بعد الياء، سواء كانت متصلة بها، كبيان، أو منفصلة بحرف، كيسار، أو بحرفين أحدهما هاء كدخلت بيتها.

فإن لم يكن أحدهما هاء التأنيث امتنعت الإمالة نحو: هذا بيتنا؛ لبعد الألف عن الياء.

السبب الخامس: وقوع الألف قبل الكسرة، مثل: عالم وكاتب.

السبب السادس: وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف نحو: كِتاب، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: شِمْلال[1]. أو كلاهما متحرك، وأحدهما هاء نحو: يريد أن يضربها، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء نحو: دِرْهَمَاك، لأن فصل الهاء كلا

(١) الشملال: الناقة الخفيفة.

فصل[1].

السبب السابع: إرادة التناسب. وسيأتي إن شاء الله تعالى.

وإلى الثلاثة المذكورة أشار بقوله: (كذاك تالي الياء.. إلخ) أي: أن الألف التالية ياءً تمال كإمالة الألف السابقة. والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء نحو: الحُلَّة أدر جيبها[2]. وهذا السبب الرابع. وقوله: (كذاك ما يليه كسر) أي كذلك تمال الألف التي تليها كسرة. وهذا الخامس. وقوله: (أو يلي تالي كسر) أي كذلك تمال الألف التي تلي حرفاً وقع بعد كسر. (أو سكون قد ولي كسراً) أي: أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر، وهذا السبب السادس. وقوله: (وفصل الها كلا فصل يعد) أي: أنه لايضر الفصل بين الحرفين بالهاء، ثم ذكر المثال المتقدم. وقوله: (لم يُصد) بالبناء للمجهول أي: لم يمنع. وسكنه للوقف.

موانع الإمالة

٩٠٧ ـ وَحَرْفُ الِاسْتِعْلَا يَكُفُّ مُظْهَرَا ... مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكُفُّ رَا
٩٠٨ ـ إنْ كَانَ مَا يَكُفُّ بَعْدُ مُتَّصِلْ ... أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِلْ
٩٠٩ ـ كَذَا إذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ ... أَوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعَ مِرْ

للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة. وهذه الموانع

(١) نقل في التصريح (٢/٣٤٨) عن ابن الحاجب أن إمالة (درهماك) شاذة، لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير (ها) وذلك لا إمالة فيه.
(٢) الحُلَّة: بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد.

نوعان:

الأول: حروف الاستعلاء وهي سبعة (الخاء، والغين، والقاف، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء). وتمنع الإمالة بشرطين:

١ ـ أن يكون سبب الإمالة كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة. مثل: ساخط، ومواثيق. فإن كانتا مقدرتين لم تمنع حروف الاستعلاء الإمالة. فيمال نحو: خاف. وطاب. فالأول أصله: خَوِف، والثاني: طَيَب.

٢ ـ إن كان حرف الاستعلاء قبل الألف فلمنعه شرطان:

١ ـ أن يكون متصلاً أو منفصلاً بحرف نحو: صالح، وغنائم.

٢ ـ ألا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة نحو: طَالِب. بخلاف: طِلَاب وغِلاب، لأنه مكسور، وإصْلاح ومِطْواع، لأنه ساكن، فيمال لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة. والساكن منزل منزلته. لأن الكسرة جاورته.

وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف فشرطه أن يكون متصلاً نحو: فاقد، وساخط. أو منفصلاً بحرف: كنافخ، وناعق، أو بحرفين كمناشيط[1] ومواثيق.

النوع الثاني من الموانع: الراء. وتمنع الإمالة بشرطين:

---

(١) جمع منشاط، صيغة مبالغة. من نشط إذا جدَّ وطابت نفسه للعمل وغيره.

١ ـ أن تكون غير مكسورة. سواء كانت مضمومة مثل: هذا جدارٌ، أو مفتوحة نحو: سِتَارَة، فلا يمال شيء من ذلك لوجود المانع وهو الراء. فإن كانت مكسورة لم تمنع من الإمالة كما سيأتي إن شاء الله.

٢ ـ أن تكون الراء متصلة بالألف سواء كانت قبلها مثل: راشد أم بعدها كما في المثالين السابقين.

وفي موانع الإمالة يقول ابن مالك: (وحرف الاستعلا يكف مُظْهَراً.. إلخ) أي: أن حروف الاستعلاء (تكفّ) أي تمنع تأثير سببٍ مُظْهَرٍ من أسباب الإمالة من كسرة أو ياء. (وكذا تكف را) بالقصر للضرورة، أي: وكذلك تكف الراء سبب الإمالة إذا كانت مكسورة ـ كما يفهم مما سيأتي ـ وقوله: (إن كان ما يَكُفُّ.. إلخ) فيه بيان شرط المانع. وهو أنه إن كان ما يكف سبب الإمالة ـ وهو حرف الاستعلاء أو الراء ـ متأخراً عن الألف. فشرطه أن يكون متصلاً بها أو مفصولاً بحرف أو بحرفين. وقوله (متصل) خبر كان منصوب، وسُكِّنَ للوقف في لغة ربيعة. وأشار بقوله: (كذا إذا قدم.. إلخ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدماً على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرة، وقوله: (كالمِطْواعَ مِرْ) مثال للساكن بعد كسرة، والمطواع: صيغة مبالغة في المطيع. وقوله (مِرْ) بكسر الميم وسكون الراء المهملة من مار غيره إذا أعطاه أي: **أعط المطواع**.

مانع الموانع

٩١٠ ـ وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَغَارِماً لاَ أَجْفُو

تقدَّم أن الألف تمال لأسباب معينة. وأن هناك موانع تمنع هذه الأسباب من إمالة الألف. غير أن هناك ما يسميه الصرفيون: بمانع الموانع. أي أن الألف تمال مع وجود موانع الإمالة. لأن هناك مانعاً آخر كفَّ هذه الموانع.

والمراد به الراء المكسورة الواقعة بعد الألف. فتمنع حروف الاستعلاء والراء غير المكسورة من المنع. فيمال نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾[1]، و﴿دَارُ ٱلْقَرَارِ ۝٣٩﴾[2] [3].

ولا أثر لحرف الاستعلاء في الأول. ولا للراء غير المكسورة في الثاني، لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفَّته عن المنع فلم يبق له أثر.

وهذا معنى قوله: (وكف مستعل.. إلخ) أي: أن كفَّ حرف الاستعلاء والراء لسبب الإمالة، ينكف ويبطل بالراء المكسورة وقوله (را) بالقصر للضرورة، ثم مثل بقوله (غارماً لا أجفو) أي: لا أجفو غارماً. فألف (غارم) تمال. مع وجود المانع وهو حرف الاستعلاء، لكن بطل منعه لوجود الراء المكسورة. ومعنى

---

(١) سورة البقرة، آية: ٧.
(٢) سورة غافر، آية: ٣٩.
(٣) اعلم أنَّ القراء السبعة متفاوتون في الإمالة فبعضهم مقلٌّ، وبعضهم مكثر. والقراءة: سنة متبعة، انظر: **الامالة في القراءات واللهجات العربية** ص(١٤٥).

المثال: لا أطالب الغارم مطالبة الجفا، بل مطالبة الرفق والتيسير.

الفرق بين تأثير السبب والمانع

٩١١ ـ وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان متصلاً. ويؤثر المانع وإن كان منفصلاً، فمثال الأول: أتى أحمد. فيمال لاتصاله سببه وهو الألف المبدلة من ياء في طرف. ولايمال: لزيدٍ مال، لانفصال السبب وهو الكسرة، ومثال الثاني: كِتاب قاسم. فيمنع إمالة الألف بسبب الكسرة قبلها مع الفصل بحرف واحد، لوقوع حرف الاستعلاء وهو القاف بعدها مع انفصاله.

وهذا معنى قوله: (ولا تمل لسبب لم يتصل.. إلخ) أي: لا تمل لسبب غير متصل بأن كان منفصلاً، أما الكف ـ وهو سبب المنع ـ فقد يؤثر ولو كان منفصلاً.

السابع من أسباب الإمالة: إرادة التناسب

٩١٢ ـ وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلَا دَاعٍ سِـواه كَعِمَادَا وَتَـلَا

ذكر السبب السابع من أسباب الإمامة وهو: إرادة التناسب. أي التوافق والتماثل بين كلمة وأخرى. فتمال الألف إذا جاورت ألفاً مُمالة لسبب من الأسباب السابقة، سواء كانت في كلمتها كإمالة الألف الثانية من (عِمادا) لمناسبة إمالة الألف الأولى لوقوعها بعد كسرة مع فصل بحرف واحد أو كانت في كلمة

أخرى كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ۝٢﴾[١]. فقد أميلت ألف (تلا) لمناسبة ما بعدها وهو قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ۝٤﴾[٢] وهذا على أحد القولين[٣].

وهذا معنى قوله (وقد أمالوا لتناسب.. إلخ) أي: وقد أمالت العرب الألف لأجل التناسب بلا سبب آخر. ثم مثل بـ(عمادا) و(تلا)، وتقدَّم الكلام عليهما. وقد أخر ابن مالك ـ رحمه الله ـ هذا السبب؛ وهو التناسب لضعفه بالنسبة لبقية الأسباب، وأخره ـ أيضاً ـ عن الموانع لكونها لاتؤثر فيه.

الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة

٩١٣ ـ وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَهَا وَغَيْرَنَا

تقدّم أن الإمالة من خواص الأسماء المتمكنة وبعض الأفعال. فلا يمال غير المتمكن إلا سماعاً. إلا (ها) الغائبة، و(نا)، فإنهما يمالان نحو: يريد أن يضربها، ومرَّ بنا.

وهذا معنى قوله: (ولاتمل مالم ينل تمكنا) أي: لا تمل الاسم غير المتمكن إلا سماعاً. ماعدا (ها) و(نا) فإنهما يمالان باطراد.

إمالة الفتحة

٩١٤ ـ وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ

---

(١) سورة الشمس، آية: ٢.

(٢) سورة الشمس، الآيتان: ٣، ٤.

(٣) وقيل ليست الإمالة للتناسب وإنما لأن الفعل (تلا) وإن كان أصله الواو. لكن الألف ترجع إلى الياء في البناء للمجهول. انظر حاشية الخضري (٢/ ١٨٢).

٩١٥ ـ كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

تمال الفتحة قبل ثلاثة أحرف:

١ ـ قبل الألف نحو: كتاب. فتمال الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة. وتقدم ذلك.

٢ ـ قبل الراء بشرط كونها مكسورة. وكون الفتحة في غير ياء. والغالب أن تكون الراء في آخر الكلمة. فتمال فتحة الباء في نحو: الكِبَر. لانها قبل راء مكسورة في الطرف. بخلاف: أعوذ بالله من الغِير ومن قبح السير. فلا تمال فتحة الياء رغم وقوعها قبل راء متطرفة مكسورة، وذلك لأن الحرف المفتوح هو الياء.

٣ ـ قبل هاء التأنيث بشرط الوقف عليها نحو: رَحْمهْ، نِعْمهْ. فتجوز إمالة فتحة الميم، لأنها وقعت قبل الهاء للوقوف عليها.

وقد أشار ابن مالك إلى الحرف الثاني ـ وهو الراء ـ بقوله: (والفتح قبل كسر راء.. إلخ) أي: أمل الفتح قبل الراء المكسورة الواقعة في الطرف. ثم ذكر المثال، وأصله: مِلْ للأمر الايسر تكف الكُلف. بضم الكاف جمع كلفة. أي: مل للأمر الأخف تكف المشاق. وقوله: (في طرف) صفة لراءٍ، وليس قيداً، بل هو غالب. لأن سيبويه نصَّ على إمالتهم فتحة الطاء

من قولك: رأيت خَبَطَ رياح[١].

وقوله: (كذا الذي تليه ها التأنيث) إشارة إلى الحرف الثالث الذي يمال الفتح قبله. أي: كذلك يمال الفتح الذي تليه هاء التأنيث في حالة الوقف. وقوله: (إذا ما كان غير ألف) أي: بشرط ألا يكون ما قبل الهاء ألفاً نحو: الصلاة والحياة. فإنها لا تمال.

وإذا كان الضمير في قوله (كذا الذي تليه) يعود على الفتح الذي تليه الهاء، لأنه هو الذي يمال، فلا وجه لاستثناء الألف، إلا إن كان غرضه دفع توهم أن الهاء تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة. فيكون ضمير (كان) عائداً على ما تليه الهاء من فتح أو ألف. لأن ما قبل الهاء لايكون إلا ألفاً أو فتحاً. فإذا أخرج منه الألف تعين الفتح. والله أعلم.

(١) كتاب سيبويه (٤/١٤٣) والخبط: بفتحتين. الورق تنفضه الرياح.

التصريف

٩١٦ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ من الصَّرْف بَرِي ... وَما سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

٩١٧ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى ... قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك.

والمراد ببنية الكلمة: عدد حروفها وحركاتها وسكناتها.

والغرض من التصريف معرفة هيئة الكلمة ودراسة حروفها لمعرفة ما فيها من أصالة وزيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال، وغير ذلك مما لا يتعلق بالمعنى.

أما ما يتعلق ببنية الكلمة من جهة المعنى كالتصغير والنسب والتكسير وغيرها أو ما يبحث في أواخر الكلمة لأغراض إعرابية. فلا يدخل في التصريف وإنما هو من أبواب النحو.

وموضوع التصريف: الأفعال المتصرفة والأسماء العربية المتمكنة. فلا يدخل الحروف ولا الأسماء المبنية كالضمائر، ولا الأسماء الأعجمية، ولا الأفعال الجامدة كعسى وليس.

وأقل ما تتركب منه الأسماء المتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف. إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف. نحو: يد ودم، في الأسماء. ونحو: قُمْ، وبِعْ، وفِ بوعدك، في الأفعال.

وهذا معنى قوله: (حرف وشبهه من الصرف بري.. إلخ) أي: أن الحرف وشبهه ـ من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ـ بريء وخالٍ من التصريف، وعبَّر ـ هنا ـ بالصرف دون التصريف للإشعار بأنه لا يقبله بحال، بخلاف ما لو أتى به، فإنه يوهم نفي كثرته والمبالغة فيه دون أصله. وما سواهما فهو (بتصريف حري) أي: جدير وحقيق. وقوله: (برِي) أصله: بريء، بالهمز، فخففه، وقوله: (حري) أصله: حريّ ـ بتشديد الياء. فخُفّف بحذف إحداهما للضرورة.

ثم ذكر أنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال ما كان على أقل من ثلاثة أحرف، إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.

تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩١٨ ـ وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

ينقسم الاسم إلى مجرد، ومزيد.

فالمجرد: ماكانت جميع حروفه أصلية.

والمزيد: ما زيد فيه على حروفه الأصلية حرف أو أكثر.

والاسم المجرد قد يكون ثلاثيًا مثل: رجل، أو رباعيًا مثل: جعفر. أو خماسيًا ـ وهو غايته ـ مثل: سفرجل[1].

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل ألف: طالب. وقد

(١) اسم ثمر. وتقدم في جمع التكسير.

والاسم المزيد قد يكون بحرف مثل ألف: طالب. وقد يكون مزيداً بحرفين، كالألف والميم في مثل: مطالب، وقد يكون بثلاثة مثل: مستخرج. وقد يكون بأربعة مثل: استخراج. ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف.

وهذا معنى قوله: (ومنتهى اسم خمس .. إلخ) أي: أن منتهى الاسم المجرد من الزيادة خمسة أحرف. وإن زيد فيه فلا يتجاوز سبعة أحرف. و(إن) في قوله: (ان تَجَرَّدا) شرطية. وتقرأ بهمزة الوصل للضرورة.

أوزان الاسم الثلاثي

٩١٩ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ

٩٢٠ ـ وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلّْ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

للاسم الثلاثي اثنا عشر بناءً. لأنه إما أن يكون مفتوح الأول أو مضمومه أو مكسوره. وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مفتوح الثاني أو مضمومه أو مكسوره، أو ساكنه، فخرج من هذا اثنا عشر بناءً حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة، وذلك نحو: فَرَس، عَضُد، كَتِف، فَلْس، ونحو: صُرَد[1]، عُنُق، دُئِل[2]، قُفْل، ونحو عِنَب، حِبُك[3]، إبِل، عِلْم.

(١) صُرَد: اسم طائر. وقد تقدّم في جمع التكسير.

(٢) دُئِل: اسم دويبة تشبه ابن عرس سميت به قبيلة. وقد تقدّم في باب النسب.

(٣) حِبُك: لغة في حُبُك. وفي القاموس: الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة.

وكل هذه الأبنية صحيحة فصيحة إلا اثنين منها وهما:

١ ـ ما كان مكسور الأول ومضموم الثاني. وهذا مهمل، لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم.

٢ ـ ما كان مضموم الأول ومكسور الثاني. وهذا قليل في الأسماء. لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن بالمبني للمجهول، مثل: كُتِب، وعُلِم.

وهذا معنى قوله: (وغير آخر الثلاثي افتح.. إلخ) أي: غير آخر الاسم الثلاثي ـ وهو أوله وثانيه ـ يجوز في كل منهما الفتح والضم والكسر. ويزيد الثاني بالتسكين. وبهذا تكون أبنية الاسم اثني عشر. وإنما لم يُعتبر الحرف الأخير من الثلاثي، لأنه حرف إعراب. فحركته بحسب العوامل.

ثم بين أن ما كان على وزن (فِعُل) ـ بكسر فضم ـ فهو مهمل، وعكسه وهو ماكان على وزن (فُعِل) ـ بضم فكسر ـ قليل الاستعمال لما تقدم من تخصيصه بالمبني للمجهول.

تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد ونهاية كل منهما

٩٢١ ـ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثَّانِيَ مِنْ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

٩٢٢ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد، كما انقسم الاسم إلى ذلك.

وأقل المجرد ثلاثة: كضرب. وأكثره أربعة مثل: بَعْثَرَ. وغاية المزيد إلى ستة، كاستخرج.

فالفعل الثلاثي المجرد له أربعة أبنية[١] لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول فإنه يضم. أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً.

فالتي للفعل المبني للمعلوم: (فَعَل) مثل: كتب، و(فَعِل) مثل: عَلِم، و(فَعُل) مثل: شَرُف. والذي للفعل المبني للمجهول: (فُعِل) مثل: كُتِب.

وأما الرباعي المجرد فله وزن واحد هو (فَعْلل)، ويتفرع عنه ثلاثة أبنية: واحد للفعل المبني للمعلوم مثل: دَحْرَجَ، وواحد للمبني للمجهول مثل: دُحْرِج، وواحد لفعل الأمر مثل: دَحْرِجْ.

أما المزيد فإن كان ثلاثيًا صار بالزيادة على أربعة أحرف مثل: أخرج، دافع، أو على خمسة مثل: انكسر، افتتح. أو على ستة مثل: استغفر، اخشوشن.

وإن كا رباعيًا صار بالزيادة على خمسة مثل: تدحرج، تبعثر أو على ستة مثل: احرنجم[٢]، اقشعرَّ.

وهذا معنى قوله: (وافتح وضم واكسر الثاني.. إلخ) أي:

(١) هذا ما ذكره ابن مالك، وجرى فيه على مذهب الكوفيين والمبرد، ونقل عن سيبويه، وأما عند البصريين فصيغة المبني للمجهول فرع عن المبني للمعلوم. فيكون للثلاثي ثلاثة أوزان.

(٢) تقول: حرجمت الإبل (أي جمعتها) فاحرنجمت. فالفعل المزيد يدل على مطاوعة الفعل المجرد.

افتح أو ضم أو اكسر الحرف الثاني من الفعل الثلاثي. ولما سكت عن الأول علم أنه لا يكون إلا مفتوحاً. فهذه ثلاثة أبنية.

وقوله: (وزد نحو ضمن) إشارة إلى البناء الرابع وهو الفعل المبني للمجهول.

ثم ذكر أن الفعل المجرد أكثر ما يكون رباعيًا. والفعل المزيد أكثر مايكون سداسياً.

أوزان الاسم الرباعي المجرد

٩٢٣ ـ لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

٩٢٤ ـ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلا

٩٢٥ ـ كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان:

١ ـ **فَعْلَل** ـ بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: جَعْفَر، وسَلْهَب[١].

٢ ـ **فِعْلِل** ـ بكسر أوله وثالثة وسكون ثانيه ـ نحو: زِبْرِج[٢]، وقِرْمِز[٣].

٣ ـ **فِعْلَل** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ـ نحو: دِرْهَم، وهِجْرَع[٤].

---

(١) السلهب: الطويل.
(٢) زبرج: تقدم في أواخر جمع التكسير.
(٣) قرمز: نوع من الصبغ.
(٤) الهجرع: الطويل الممشوق أو الطويل الأعرج.

٤ ـ **فُعْلُل** ـ بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: بُرْثُن[١]، وجُرْشع[٢].

٥ ـ **فِعَلّ** ـ بكسر ففتح فتشديد اللام ـ نحو: هِزَبْر[٣].

٦ ـ **فُعْلَل** ـ بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه ـ نحو: جُخْدَب[٤].

وللخماسي المجرد أربعة أوزان:

١ ـ **فَعَلَّل** ـ بفتح أوله وثانيه فلام مشددة فأخرى غير مشددة ـ نحو: سفرجل[٥] وشمردل[٦].

٢ ـ **فَعْلَلِل** ـ بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه ـ نحو: جَحْمَرِش[٧].

٣ ـ **فُعَلِّل** ـ بضم أوله وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ـ نحو: قُذَعْمِل[٨]. وخُزَعْبِل[٩].

٤ ـ **فِعْلَلّ** ـ بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه. وتشديد آخره ـ

---

(١) البرثن: من السباع والطير كالأصابع من الإنسان.
(٢) الجرشع: الضخم من الخيل والإبل.
(٣) الهزبر: الأسد القوي.
(٤) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين. وقيل ذكر الجراد.
(٥) السفرجل: فاكهة من فصيلة التفاح ولكن حجمه أكبر. وتقدم في جمع التكسير.
(٦) الشمردل: الطويل.
(٧) الجحمرش: العجوز المسنة والعظيمة من الأفاعي.
(٨) القذعمل: الضخم من الإبل.
(٩) الخزعبل: الفكاهة والمزاح، ويقال: خزعبلة.

نحو: قِرْطَعْب[١] وجِرْدَحْل[٢].

وهذا معنى قوله: (لاسم مجرد رباع فَعْلَل.. إلخ) أي: للاسم المجرد الرباعي هذه الأوزان الستة التي ذكرها. (وإن علا) وهو الخماسي المجرد فله الأربعة المذكورة. وأشار بقوله: (وما غاير.. إلخ) إلى أن ماجاء من الأسماء المتمكنة[٣] على خلاف ما سبق من الأمثلة فهو إما مزيد فيه أو ناقص منه بعض حروفه. مثل: يد، ظريف، استخراج. فـ(يد) نقص منه أصل وهو الياء، إذ أصله: يَدْيٌ - كما تقدم ف ىأواخر النسب -. وظريف فيه زيادة الياء. واستخراج فيه زيادة همزة الوصل والسين والتاء والألف.

ضابط الحرف الأصلي والزائد

٩٢٦ - وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَم فَأَصْلٌ وَالَّذِي ... لاَيَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي

أي أن الفرق بين الأصلي والزائد. هو أن الأصلي يلزم في تصاريف الكلمة[٤] بحيث لا يمكن الاستغناء عنه. مثل: كتب. فالأحرف الثلاثة أصلية، لأنها ثابتة في المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول.. إلخ.

---

(١) القرطعب: هو الشيء الحقير.

(٢) الجردحل: الضخم من الإبل.

(٣) انظر شرح المرادي (٥/٢٣٢)، حاشية ابن الحاج على شرح المكودي (٢/١٧٢).

(٤) يرد عليه مالا يسقط أصلاً لجمود كلمته مع أنه زائد كنون قرنفل وواو كوكب.

أما الزائد فهو الذي يسقط في بعض التصاريف[١] فيمكن الاستغناء عنه، وتؤدي الكلمة بعد حذفه معنى مفيداً. مثل: كاتب. فالألف زائدة، لأنها وجدت في اسم الفاعل، لكنها غير موجودة في الفعل الماضي والمضارع - مثلاً -[٢].

وقوله: (مثل تا احتذي) فإنها زائدة لأنك تقول: حذا حَذْوَ محمدٍ، أي: فَعَلَ فِعْلَه. فلما سقطت علم أنها زائدة. يقال: احتذى به: أي اقتدى به. واحتذى: أي: انتعل.

الميزان الصرفي

٩٢٧ - بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ في ... وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

٩٢٨ - وَضَاعِفِ اللاَّمَ إِذَا أَصْلٌ بَقِي ... كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

٩٢٩ - وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ ... فَاجْعَلْ له في الْوَزْنِ مَا لِلأَصْلِ

هذه الأبيات في الميزان الصرفي. وهو مقياس وضعه العلماء لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وما فيها من أصول وزوائد، وحركات وسكنات، وما طرأ عليها من حذف أو إعلال. بأخصر عبارة، وأوجز لفظ.

ولما كان أكثر الكلمات ثلاثيًا جعل علماء الصرف لوزنها ثلاثة أحرف: هي الفاء للحرف الأول، والعين للثاني، واللام

---

(١) يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو أصل كواو (وعد) في المضارع (يعد) والأحسن أن يقال: الزائد ما سقط في أصل الوضع تخفيفاً أو تقديراً لغير علة تصريفية. [المغني في تصريف الأفعال ص٥٥].

(٢) وهناك أدلة أخرى للزيادة فانظر: المغني في تصريف الأفعال ص٥٨.

للثالث. ولو كان الميزان رباعيًّا أو خماسيًّا ما أمكن وزن الثلاثي به إلا بحذف حرف أو حرفين، والزيادة أسهل من الحذف.

فإذا أريد وزن كلمة من الكلمات فإما أن تكون من المجرد أو المزيد.

١ ـ فالمجرد إن كان ثلاثيًّا يوزن بوضع (الفاء) من (فَعَل) موضع الحرف الأول منه، و(العين) موضع الثاني، و(اللام) موضع الثالث. ثم تضبط أحرف الميزان وفق ضبطها في الكلمة الموزونة. فوزن: شَرِبَ: فَعِلَ. وكرُم: فَعُلَ، وشَمْس: فَعْل.

وإن كان المجرد رباعيًّا فإنه يوزن بزيادة لام على آخر ميزان الثلاثي فوزن: بَعْثر: فَعْلَل، ودِرْهَم: فِعْلَل.

وإن كان خماسيًّا ـ ولا يكون إلا اسماً ـ فإنه يوزن بزيادة لامين على آخر ميزان الثلاثي. مثل: سفرجل، وزنه: فَعَلَّل.

٢ ـ أما المزيد فإما أن تكون الزيادة فيه بتكرير حرف من أصول الكلمة أو تكون بزيادة حرف من حروف الزيادة المجموعة في قولك (سألتمونيها) فإن كانت الزيادة بالتكرير ضُعِّفَ الحرف المكرر في الميزان، فوزن هَذَّب: فَعَّل، ووزن جَلْبَبَ[١]: فَعْلَل. ووزن حِلْتيت[٢]: فِعْليل.

وإن كانت الزيادة باشتمال الكلمة على حرف زائد أو

---

(١) جلببه بمعنى غطاه.

(٢) الحلتيت: مادة صمغية معروفة.

أكثر، وضع في الميزان مثل هذه الأحرف في الأماكن المقابلة لها، فوزن أحسن: أَفْعل، وخاصم: فاعل، وانصرف: انفعل، واستخبر: استفعل، ومنصور: مفعول. ومنطلق: مُنْفَعِل.

وهذا معنى قوله: (بضمن فعلٍ قابل الأصول.. إلخ) أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ (فَعَلَ) من الأحرف الثلاثة ـ وهي الفاء والعين واللام ـ والزائد يعبر عنه بلفظه في الميزان. ثم ذكر أنه إن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي ـ كما في الرباعي والخماسي ـ فإنك تضاعف اللام في الميزان. فتقول في وزن: جَعْفَر: فَعْلَل، وفي وزن: فُسْتُق: فُعْلُل.

وإن كان الزائد ضعف حرف أصلي فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضعفه. فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء. وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وان كان ضعف اللام قوبل باللام.

حكم مضعف الرباعي من حيث الزيادة والأصالة

٩٣٠ ـ وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... وَنَحْوِهِ وَالْخُلْفُ في كَلَمْلِمِ

من أنواع المضعَّف: مضعف الرباعي. وهو ماكانت فاؤه ولامه الأولى من جنس. وعينه ولامه الثانية من جنس آخر نحو: زلزل، ودمدم، وسمسم[١]. وهو نوعان:

---

(١) بكسر السينين: حَبٌّ معروف.

الأول: ألا يصح إسقاط ثالثه مثل: سمسم، زلزل، فهذا حروفه كلها أصلية ووزنه: فِعْلِل وفَعْلَل. لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

الثاني: أن يصح إسقاط ثالثه. مثل: لَمْلِمْ، أمر من لَمْلَمَ المتاع. أي: ضم بعضه إلى بعض، وكَفْكِفْ، أمر من كَفْكَفَ. فاللام الثانية، والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة: كفَّ، ولمَّ. فهذا النوع موضع خلاف، فمذهب البصريين إلا الزجاج أن الحروف كلها محكوم بأصالتها ـ كالنوع الأول ـ وأن مادة لملم، وكفكف، غير مادة: لمَّ وكفَّ. ووزن هذا النوع (فَعْلل) كالأول. وقال الكوفيون: إن الحرف الثالث الصالح للسقوط زائد مبدل من حرف مماثل للثاني وهو العين. والأصل: كفَّفْ. ولَمَّمْ. ثم أبدل من أحد المضاعفين لام في (لملم) وكاف في (كفكف). ووزنه (فَعَّل).

وقال الزجاج: إنه زائد غير مبدل من شيء. ووزنه: (فَعْفَل) بتكرير الفاء.

وهذا معنى قوله: (واحكم بتأصيل حروف سمسم.. إلخ) أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سمسم، من كل رباعي تكررت فاؤه وعينه ولا يصلح أحد المكررين للسقوط. والخلاف ثابت فيما إذا كان أحدهما صالحاً للسقوط مثل:

لَمْلِمْ. وقد تقدم بيانه.

زيادة الألف والياء والواو والهمزة والميم

٩٣١ ـ فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ ... صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

٩٣٢ ـ وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا ... كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا

٩٣٣ ـ وَهٰكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلاَثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا

٩٣٤ ـ كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفْ ... أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفْ

لما ذكر المصنف ـ رحمه الله ـ ما يعرف به الحرف الأصلي من الزائد وما يتبع ذلك، شرع في بيان أحرف الزيادة وعلامة زيادتها، وأحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ (سألتمونيها)، ولكل حرف منها علامة تدل على أنه زائد[1].

١ ـ فيحكم بزيادة الألف اللينة إذا صحبت ثلاثة أحرف أصلية

---

(١) ولهذه الزيادة أغراض منها:
١ ـ مد الصوت نحو: كتاب، سعيد، عمود.
٢ ـ التعويض عن محذوف مثل: إقامة، واستقامة.
٣ ـ لإمكان الابتداء بالساكن، وهذا خاص بهمزة الوصل كما سيأتي إن شاء الله.
٤ ـ إمكان الوقف على الكلمة التي بقيت على حرف واحد كما سيأتي وكما مضى في الوقف.
٥ ـ أن حروف الزيادة تأتي ببعض المعاني التي لم تكن قبل مجيئها ـ وهذا من أهم أغراض الزيادة ـ فزيادة الهمزة في أول الثلاثي قد تفيد التعدية. مثل: خرج الطالب. وأخرجت الطالب.
والتضعيف قد يفيد التكرار والتمهل مثل: علّمت الطالب. وتحويل الفعل إلى فَاعَلَ ـ بزيادة الألف ـ قد يفيد الدلالة على المشاركة مثل: شاركت في الدعوة إلى الله... [انظر: المغني في تصريف الأفعال ص٥٧، النحو الوافي (٤/٧٥٥)].

فصاعداً، وهي تزاد حشواً وطرفاً. ولا تزاد أولاً، لأنها ساكنة. ولا يبدأ بساكن. ومن أمثلة زيادتها: شارك، كتاب، ارعوى، كمثرى..

فإن صحبت أصلين فقط فليست بزائدة، بل هي إما أصل - كما في الحرف وشبهه مثل: إلى - أو بدل من أصل كقال وباع.

٢ - ويحكم بزيادة الياء إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر، سواء كانت متصدرة أو غير متصدرة، نحو: شريف، سيطر، يلمح، يَعْمَلٍ[1].

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً نحو: سيف، ويوم، وظبي، أو كانت في مُضَعَّف الرباعي نحو: يؤيؤ[2].

٣ - ويحكم بزيادة الواو إذا صحبها ثلاثة أصول فأكثر. وتزاد حشواً وطرفاً، ولا تزاد أولاً. نحو: جوهر، ترقوة[3].

فإن صحبت أصلين كانت أصلاً نحو: وَعَدَ[4]، عَوْد، أو كانت في مضعف الرباعي نحو: وسوس وسوسة.

٤ - ويحكم بزيادة الهمزة في موضعين:

---

(١) اليعمل: الجمل القوي على العمل، والناقة يعملة. قال في القاموس: (ولا يوصف بهما إنما هما اسمان).

(٢) اليؤيؤ: اسم طائر وهو الجَلَم وهو من جوارح الطير [حياة الحيوان ٢/ ٤٠٧].

(٣) ترقوة: تقدمت في أواخر جمع التكسير.

(٤) الواو في (وعد) أصلية وان سقطت في المضارع والأمر؛ لأن حذفها لعلة تصريفية. وشرط الزائد ان يسقط لغير علة تصريفية. كما تقدم.

١ - إذا تقدمت على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها نحو: أحمد، أرنب، أكرم.

فإن سبقت أصلين حكم بأصالتها نحو: أخذ، إبل، أمان.

وإن تصدرت الهمزة وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة، فإن اعتبرته زائداً كانت الهمزة أصلاً، وإلا فهي زائدة، مثل: أرطى[1]، فيحتمل أن الألف زائدة للإلحاق بجعفر. فتكون الهمزة أصلية. ووزنه (فعلى). من قولهم في المدبوغ به: مأروط. ويحتمل أنها بدل من أصل وهو الياء، فتكون الهمزة زائدة، ووزنه (أفعل) من قولهم: مَرْطيّ. أي: مدبوغ بالأرطى. والأول أظهر لكثرة تصاريفه. فإنهم قالوا: أرطت الأديم: إذا دبغته بالأرطى. وآرَطَتْ الأرض: أخرجت الأرطى.

٢ - إذا وقعت متطرفة بعد ألف زائدة سُبقت بثلاثة أصول فصاعداً، نحو: شعراء. وخضراء، وعاشوراء.

فإن تقدم الألف أصلان فالهمزة غير زائدة نحو: كساء، وغذاء، فالهمزة في الأول بدل من واو. وفي الثاني بدل من ياء.

٥ - ويحكم بزيادة الميم إذا تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، ولا تزاد إلا في الأسماء مثل: موعد، مصباح.

---

(١) أرطى: تقدمت في باب الممنوع من الصرف.

فإن تصدرت وبعدها أصلان، أو لم تتصدر، فهي أصلية نحو: مَهْد، ضرغام[١].

وإن تصدرت وبعدها ثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة فإن اعتبرته زائداً كانت أصلاً وإلا فهي زائدة مثل: مِجَنّ[٢]. فوزنه عند سيبويه (فِعَلّ) فالميم أصل. وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن (مِفْعَل) فالميم زائدة[٣].

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار بقوله: (فألف أكثر من أصلين صَاحَبَ زائدٌ.. إلخ) أي: أن الألف إذا صاحَبَ أكثر من أصلين فهو زائد. وقوله (بغير مين) أي: كذب.

ثم ذكر أن الياء والواو مثل الألف إذا صاحبا أكثر من أصلين حكم بزيادتهما بشرط ألا يكونا في مضعف الرباعي مثل: يؤيؤ - اسم طائر كما تقدم - ووعوعَ وهو فعل ماض - على الأرجح - فيكون من عطف الفعل على الاسم. وهو من قولهم: وَعْوَعَ الذئب وعوعة: صَوَّت. والوعوعة: صوته.

ثم بين أن الهمزة والميم يحكم بزيادتهما إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها. فإن لم يقطع بأصالتها فيحتمل في الهمزة والميم الزيادة أو الأصالة كما تقدم. وكذا تزاد الهمزة إذا

---

(١) الضرغام: الأسد.
(٢) المجن: بكسر الميم. هو الترس. سُمِّي بذلك لأن صاحبه يتستَّر به.
(٣) ذكر الأشموني (٤/ ٢٦٣) عن سيبويه قولين في ميم (مجن) وانظر: المغني في تصريف الأفعال ص٨٥.

وقعت آخراً بعد ألف (أكثر من حرفين لفظها ردف) أي: تبع لفظها - أي تقدمها - أكثر من حرفين.

زيادة النون والتاء والهاء واللام والسين

٩٣٥ - وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي ... نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةً كُفِي

٩٣٦ - وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَهْ ... وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَهْ

٩٣٧ - وَالْهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ ... وَاللَّامُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَهْ

٩٣٨ - وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

٦ - السادس من أحرف الزيادة: النون. ويحكم بزيادتها في موضعين:

الأول: إذا تطرفت بعد ألف مسبوقة بثلاثة أحرف أصول أو أكثر، نحو: عثمان، عطشان، زعفران.

فإن لم تسبقها ألف أو لم يسبق الألف ثلاثة أصول فهي أصلية، نحو: برثن، أمان.

وإذا سبقت الألف بثلاثة أحرف يحتمل أحدها الأصالة والزيادة كان حكم النون متوقفاً على اعتبار هذا الثالث. فإن اعتبرته أصلاً كانت النون زائدة، وإلا فهي أصل.

ويكثر ذلك إذا كانت الألف مسبوقة بحرف مضعَّف مثل: حسَّان. فان كان من الحُسْن. فوزنه (فعّال) لأن النون أصلية. وهو مصروف. وإن كان من الحَسِّ - من القتل - فوزنه: (فعلان) لأن النون زائدة وهو ممنوع من الصرف مع العلمية.

الموضع الثاني من موضعي زيادة النون: إذا كانت ثالثة ساكنة

غير مدغمة وبعدها حرفان نحو: غَضَنْفر[١]، عَقَنْقل[٢]، قرنفل[٣].

فإن كان في الصدر فهي أصلية نحو: نَهْشَل[٤]. إلا إذا دلَّ دليل على زيادتها كما في (نَرْجِس)[٥] لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه (فَعْلِل) ـ بكسر اللام الأولى ـ وهو مفقود[٦].

٧ ـ التاء. وتزاد في الصدر في الفعل المضارع مثل: تقوم. أو مع السين في الاستفعال وفروعه نحو: استخرج، استخراج، مستخرج، أو في الفعل المطاوع مثل: علمته فتعلم، ودحرجته فتدحرج.

وتزاد التاء آخراً إذا كانت للتأنيث في آخر الفعل الماضي، وفي الأسماء مثل: فاطمة وصلتْ رحمها.

٨ ـ الهاء. وقد نص ابن مالك في شرح الكافية على أنها أقل الزوائد زيادة[٧]، وتَطَّرِدُ زيادتها في الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة نحو: لِمَهْ؟ وعلى الفعل المعل بحذف آخره نحو: عِهْ، وفِهْ، ولم تره، وقد مضى ذلك في باب الوقف.

---

(١) الغضنفر: الأسد.
(٢) العقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم.
(٣) القرنفل: ثمرة شجرة بسُفالة الهند أفضل الأفاويه الحارة وأذكارها.
(٤) النهشل: الذئب. والصقر، وقبيلة...
(٥) النرجس: نوع من الرياحين، معروف.
(٦) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور (١/ ٦٧، ٢٦٦).
(٧) شرح الكافية (٤/ ٢٠٥٥).

وزيدت الهاء سماعاً في (أمَّهات) جمع (أم) على الصحيح. بدليل سقوطها في المصدر في قولهم: أُمٌّ بينة الأمومة[١].

وكذا في (أهراق) الماء، والأصل: أراق إراقة. فسقوط الهاء دليل زيادتها.

٩ ـ اللام. وتزاد باطراد في أسماء الإشارة مثل: ذلك، تلك، هنالك[٢] وتزاد سماعاً في ألفاظ منها[٣] طيسل ـ في العدد الكثير ـ لسقوطها في الطيس، كما زيدت سماعاً في بعض المصادر، مثل: رحموت، بمعنى: الرحمة، وجبروت بمعنى: التجبر، وملكوت بمعنى: الملك.

١٠ ـ السين. وتزاد باطراد مع التاء في صيغة (الاستفعال) وفروعه نحو: استغفر... وهذه لم يذكرها ابن مالك ـ رحمه الله ـ، لكنها تفهم من كلامه، كما سأذكر إن شاء الله.

فإن خلا حرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة، ومن ذلك سقوط همزة (شمأل) في بعض الأساليب الصحيحة، ومنها: شَمَلَتِ

---

(١) وزيادتها ليفرق بين العقلاء والبهائم، لأنه يقال في البهائم: أُمَّات [المقتضب (٣/ ١٦٩)].
(٢) تكلم العلماء في عَدِّ الهاء من حروف الزيادة. والصحيح أنها زيدت في بعض الكلمات. راجع المغني في تصريف الأفعال ص٩٥. وحاشية الخضري (٢/ ١٨٨).
(٣) عقد السيوطي في المزهر فصلاً للألفاظ التي زيدت اللام في آخرها (٢/ ٢٥٩).

الريح شُمُولاً، بمعنى: هبت شمالاً. ومن ذلك زيادة نون (سنبل) لسقوطها في قولهم: أسبل الزرع. وزيادة نون (نَرجِس) لانتفاء (فَعْلِل) كما أسلفت.

وإلى هذه الأحرف أشار بقوله: (والنون في الآخر كالهمز.. إلخ) أي: تزاد النون في آخر الكلمة بشروط زيادة الهمزة. وتزاد كذلك إذا وقعت ساكنة وقبلها حرفان وبعدها حرفان. نحو: غضنفر. وقوله: (أصالة كفى) مبني للمجهول. و(أصالة) مفعول ثان. ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على النون وهو مفعوله الأول. والتقدير: وكُفي النونُ أصالةً في نحو: غضنفر. ومعنى: (كفي) أي: صُرف. يقال: كفاك الله الشر. بمعنى: صرفه عنك. فمعنى: (أصالة كفي) أي منعت النون من الأصالة وصرفت عنها.

ثم ذكر مواضع زيادة التاء وهي أربعة. وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء. ولم ينصَّ على زيادتها، لأنها لاتزاد إلا في موضع واحد وهو الاستفعال. فكأنه اكتفى بذلك.

ثم ذكر زيادة الهاء، واللام.

ثم بين أنه إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة خالياً عما قُيد به فهو أصل، ولا يقبل دعوى زيادته إلا بدليل بيِّن. وقوله: (إن لم تبين) يجوز ضبطه بفتح التاء والأصل: تتبين، و(حجة) فاعل. وبضم التاء على أنه مضارع (بيَّن) مبنى للمجهول و(حجة) نائب فاعل، وقوله: (كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وهو بكسر الظاء المشالة. من باب «فَرِحَ»، من قولهم:

الإبل: أي: أكثرت من أكل الحنظل[١]، فهذ دليل على أن نون (حنظل) زائدة لسقوطها فيه. مع أنها خلت من قيد الزيادة الذي تقدم ذكره في زيادة النون.

---

(١) الحنظل: الشجر المرُّ. انظر: اللسان (مادة: حظل).

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ

١ ـ تعريف همزة الوصل
٢ ـ مواضعها القياسية
٣ ـ مواضعها السماعية
٤ ـ حكم همزة الوصل مع همزة الاستفهام

٩٣٩ ـ لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ ... إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

٩٤٠ ـ وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

٩٤١ ـ وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاَثِي كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

٩٤٢ ـ وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِعْ ... وَاثْنَيْنِ وَامْرِيءٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ

٩٤٣ ـ وَايْمُنُ هَمْزُ أَلْ كَذَا وَيُبْدَلُ ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

همزة الوصل: هي همزة سابقة في أول الكلمة تثبت في الابتداء. وتحذف في حال الوصل. بمعنى أنه ينطق بها عندما تكون في أول الكلمة. ولا ينطق بها عندما توصل الكلمة بغيرها.

سميت بذلك لأنه يؤتى بها في أول الكلمة، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، لأن العرب لاتبدأ بساكن، ولا تقف على متحرك.

والكلام في همزة الوصل من تتمة الكلام على زيادة الهمزة. وإنما أفردها لاختصاصها بأحكام لاتكون لغيرها.

وهمزة الوصل لها مواضع سماعية ومواضع قياسية. فالقياسية هي:

١ ـ في أول الفعل الماضي الخماسي، نحو: انطلق.

والأمر منه نحو: انطلقْ والمصدر نحو: انطلاق.

٢ ـ في أول الفعل الماضي السداسي، نحو: استخرج، وأمره نحو: استخرجْ، ومصدره نحو: استخراج.

٣ ـ في أول الأمر من الثلاثي[1] إذا كان ثاني مضارعه ساكناً نحو: اكتب.

وأما مواضعها السماعية فهي موضعان:

أ ـ في عشرة أسماء وهي:

١ ـ اسم. ٢ ـ است (بمعنى الدبر). ٣ ـ ابن. ٤ ـ ابْنِمٌ. وهو بمعنى (ابن) والميم فيه زائدة للتوكيد. ٥ ـ ابنة. ٦ ـ امرؤ. ٧ ـ امرأة.

وكذا تثنية هذه الأسماء السبعة فهمزتها همزة وصل. بخلاف جمعهن فإن همزاته همزة قطع مثل: (الأسماء، الأبناء).

٨ ـ اثنان. ٩ ـ اثنتان. ١٠ ـ ايمن الله. ولا يستعمل إلا في القسم وهو اسم مفرد مشتق من اليُمْن بمعنى البركة. وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف. ويقال فيه: وايم الله.

ب ـ في حرف التعريف وهو (ال) مثل: الغلام.

وقد فهم مما تقدم أن همزة الوصل لا تكون في الفعل

---

(١) فإن كان ثاني مضارعه متحركاً لم يحتج إلى همزة وصل، لأن الأمر هو المضارع بعد حذف حرف المضارعة، مثل: يقوم: قم. ويستثنى من أمر الثلاثي: خُذْ، كُلْ، مُرْ، فإن ثاني مضارعها ساكن وهو: يأخذ ويأكل ويأمر. مع أن الأكثر في الأمر منها حذف الفاء، والاستغناء عن همزة الوصل.

المضارع، ولا في الفعل الماضي الثلاثي والرباعي ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والعشرة المذكورة. ولا في حرف غير (ال).

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل، فإن كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة حذفت كقوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ ٱلۡغَيۡبَ ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿أَفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾[٣]. والأصل: أاستغفرت، أاِطلع، أاِفترى. فحذفت همزة الوصل المكسورة استغناء عنها بهمزة الاستفهام الأولى. ونحو: أَضْطُر الرجل؟ بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة. وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها.

وإن كانت مفتوحة ـ وهي همزة «ال»[٤]ـ لم تحذف، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تبدل همزة الوصل ألفاً ممدودة، وتمد إشباعاً، نحو: آلكتاب عندك؟ ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلۡ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ

---

(١) سورة المنافقون، آية: ٦.
(٢) سورة مريم، آية: ٨٧.
(٣) سورة سبأ، آية: ٣٤.
(٤) ومثلها همزة (ايمن) لكونها مفتوحة.
(٥) سورة يونس، آية: ٥٩.

ٱلۡأُنثَيَيۡنِ ﴾[١]، ويجوز تسهيلها ـ وهو أن ينطق بها بين الهمزة والألف ـ نحو: أالكتاب عندك؟ والإبدال أرجح من التسهيل. ولا يجوز تحقيقها ـ أي إبقاؤها ـ لأن همزة الوصل لا تثبت في حالة الوصل إلا لضرورة[٢].

وفي أحكام همزة الوصل يقول ابن مالك: (للوصل همز سابق.. إلخ) أي: أن الوصل ـ وهو الاستمرار في الكلام ـ وضع له همز سابق لا يثبت إلا في ابتداء الكلام، وتسقط في دَرْجِهِ، وقوله (استثبِتوا): بكسر الباء أمر للجماعة بالاستثبات. وهو تحقق الشيء ومعرفته حق المعرفة.

وقد أفاد قوله: (للوصل همز) أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً[٣]. وهذا هو الصحيح. وفهم من إطلاقه أنها تدخل على الاسم والفعل والحرف كما تقدم.

ثم أشار إلى مواضع الهمزة، وهي الفعل الماضي الذي زاد على أربعة أحرف مثل: انجلى. أي: انكشف. وكذا الأمر والمصدر منه. وكذا الأمر من الثلاثي إذا كان ثاني مضارعه ساكناً مثل: اخشَ وامضِ وانْفُذْ، ومَثَّلَ بهذه الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون مضارعه على (يَفْعَل) كالأول، أو (يَفْعِل)

---

(١) سورة الأنعام، آية: ١٤٣.
(٢) كقول الشاعر:
إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... ببثٍّ وتكثير الوشاة قمينُ
(٣) وتكتب ألفاً مجردة من الهمزة.

كالثاني، أو (يَفْعُل) كالثالث، والألف في (انفذا) بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل. وقوله: (سُمع) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة[1] بهمزة الوصل غير مقيس، وإنما طريقه السماع، وقوله: (وتأنيثٍ تَبِعْ) عنى به: ابنة واثنتين وامرأة. ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل، فقال: (همز ال كذا) أي: همز كلمة (ال) همز وصل. سواء كانت معرِّفة أو موصولة أو زائدة.

ثم ذكر أن همز (ال) يبدل حرف مدٍّ مع همزة الاستفهام، أو يسهل بين الهمزة والألف.

(١) وهي التي ذكر ابن مالك ويزاد عليها (وايم الله) وهي لغة في (ايمن) و(ال) الموصولة، لأنها اسم وليست بحرف، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله: (همز أل كذا).

الإبْـــدَالُ

٩٤٤ ـ أَحْرُفُ الإِبْدَالِ هَدَأْتَ مُوطِيَا ... فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
٩٤٥ ـ آخِراً إِثْرَ أَلِفٍ زِيدَ وَفِي ... فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي
٩٤٦ ـ وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثاً فِي الْوَاحِدِ ... هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ
٩٤٧ ـ كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْتَنَفَا ... مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيِّفَا

١ ـ حروف الإبدال
٢ ـ قلب الواو والياء همزة

الإبدال: وضع حرف مكان حرف آخر.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعًا[1] لغير إدغام تسعة، يجمعها قوله: (هدأت موطيا)[2]. وهو يدل على أنه لايشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة، فقد يكون حرف علة كالواو، أو حرفاً صحيحاً كالتاء والطاء.

والإبدال أعم من الإعلال؛ فإن الإعلال: تغيير حرف العلة بقلبه أو حذفه أو إسكانه، بقصد التخفيف. وأحرف العلة: الواو والألف، والياء[3]. ويلحق بها ـ هنا ـ الهمزة. فكل إعلال

(١) الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع الذي هو لغة جمهور العرب. أما الإبدال غير الشائع وهو النادر والشاذ فلا بحث فيه مثل قولهم في: أُصيلان ـ تصغير «أصيل» على غير قياس ـ: أُصيلال. بإبدال النون لاماً.

(٢) ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة واثنان ليسا من حروف الزيادة وهما: الطاء والدال.

(٣) سميت بذلك لأنها كالعليل المنحرف المزاج، المتغير حالاً بحال، فهي تسكن وتحذف وتنقلب. . .

إبدال، وليس كل إبدال إعلالاً.

ويقصد بالإعلال تنسيق الكلمات العربية، ودفع ثقلها حتى تخف على النطق، وتجمل لدى السمع.

والإعلال ثلاثة أنواع:

١ ـ إعلال بالقلب وهو قلب حرف العلة إلى آخر، مثل: قلب الواو ياء، أو قلب الياء واواً. أو قلبهما ألفاً. أو قلبهما همزة، وهذا هو الذي بدأ به المصنف رحمه الله.

٢ ـ إعلال بالتسكين. ويكون بتسكين حرف العلة، وسيأتي ذلك إن شاء الله في فصل مستقل.

٣ ـ إعلال بالحذف. وهو حذف حرف العلة. وهذا له فصل مستقل يأتي ـ أيضاً ـ إن شاء الله.

فتقلب الواو والياء همزة في خمسة مواضع:

١ ـ إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، نحو: كساء ودعاء. فالهمزة فيهما مبدلة عن واو. وأصلهما: كساو، ودعاو؛ لأنهما من دعوت، وكسوت. فلما جاء حرف العلة متطرفاً وقبله ألف زائدة قلب همزة. ونحو: بناء وفناء. الهمزة فيهما مبدلة عن ياء، وأصلهما: بناي وفناي. بدليل: أبنية وأفنية. فقلبت الياء همزة لما تقدم.

فإن كانت الألف التي قبلها أصلية، نحو: آية وراية. أو لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظبي، أو لم تتطرفا نحو:

تبايُن وتعاون. فإنه لايصح إبدالها همزة.

٢ ـ إذا وقعت كل من الواو والياء في اسم فاعل مصوغ من الفعل الذي وسطه ألف. مثل: قائل، طائر. وأصلهما: قاول وطاير، لأن فعلهما: قال يقول، وطار يطير. فالأول واوي العين، والثاني يائي. فقلبت الواو والياء في اسم الفاعل همزة.

فإن كانت العين غير معلَّة[1] لم يصح الإبدال. نحو: عَيِنَ[2] الرجل فهو عاين، وعَوِرَ فهو عاور.

٣ ـ أن تقع إحداهما بعد ألف «مفاعل» وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها. كفعائل وفواعل.. بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثالثة زائدة في المفرد، ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف.

فمثال الواو: عجوز وعجائز، وقلوص[3] وقلائص.

ومثال الياء: صحيفة وصحائف، وذبيحة وذبائح.

ومثال الألف: رسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

ولا إبدال في نحو: قساور جمع قسوَرة[4]، لأن الواو ليست بمدة؛ لأنها متحركة، ولا في نحو: معايش جمع معيشة.

---

(١) المُعَلُّ هو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه التغيير مثل: قام. أصله: قَوَم. فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وقد ذكرت ذلك في أوائل نائب الفاعل.

(٢) عَيِنَ الرجل: كفرح: عظم سواد عينه في سعة فهو أعين.

(٣) القلوص: الناقة الشابة.

(٤) القسورة: الأسد.

لأن المدة في المفرد أصلية. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ۝٢٠﴾[1] فقد قرأ الجمهور بالياء في (معايش) على القياس[2]، إلا فيما سمع فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: مصيبة ومصائب. ومنارة ومنائر، والقياس: مصاوب ومناور.

٤ ـ وقوع إحداهما ثاني حرف علة بينهما ألف: مفاعل أو مشابهه، سواء كان الحرفان ياءين نحو: نيائف: جمع: نيّف[3]. أم كانا واوين نحو: أوائل: جمع: أوَّل. أم كانا مختلفين نحو: سيائد: جمع سيّد. وأصله: سَيْود. وأصل الجمع: نيايف، وأواول، وسياود. فقلب حرف العلة الواقع بعد الألف الزائدة همزة.

فلو توسط بينهما مدة (مفاعيل) امتنع قلب الثاني منهما همزة نحو: طاوس وطواويس.

الموضع الخامس خاص بالواو. وهو اجتماع واوين في أول الكلمة. والثانية منهما إما متحركة أو ساكنة أصلية في الواوية. فتقلب الواو الأولى منهما همزة.

فمثال المتحركة: جمع واصلة وواثقة. تقول: أواصل

(١) سورة الحجر، آية: ٢٠.

(٢) وروي عن نافع أنه قرأ بالهمز لكن قال المرادي في شرحه على الألفية (٦/ ١٥): المشهور عنه الياء. وانظر: معاني القرآن للزجاج (٢/ ٣٢٠) وكلمة (معايش) وردت في سورة الأعراف آية: (١٠) وفي سورة الحجر آية: (٢٠).

(٣) النيف: كل مازاد على العقد إلى العقد الثاني. وتقدم في العدد.

وأواثق، والأصل: وواصل، وواثق. لأن أفعالها الماضية واوية الفاء. ثم تقلب الواو الأولى ـ وجوباً ـ همزة فيصير الجمع: أواصل، أواثق.

ومثال الساكنة: أُوْلى، مؤنث الأول. وأصلها: وُوْلى. بواوين الأولى مضمومة تليها الساكنة الأصيلة في الواوية. فلما اجتمعا قلبت الأُوْلى همزة.

ولا يجب القلب في مثل: واسى، والى، وافى. إذا بنيت للمجهول فقيل: وُوسِي، وُولي، وُوفيَ. لأن الواو الثانية ليست أصلية إذ هي منقلبة عن ألف (فَاعَلَ)، فهي بدل من ألف زائدة. لأنه لما بني الفعل للمجهول احتيج إلى ضم ماقبل الألف. فأبدلت الألف واواً. كما سيأتي إن شاء الله.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾[1]. فـ (وُوْرِيَ) فعل ماض مبني للمجهول. وفعله المبني للمعلوم (وَارى) فعُمل به ما تقدم.

وفي أحرف الإبدال وقلب الواو والياء همزة يقول ابن مالك (أحرف الإبدال هدأت موطيا) هذا على حذف مضاف أي: أحرف الإبدال أحرف: هدأت موطيا. وهي تسعة. ومعنى: هدأت: سكنت. وموطيا: من أوطأته أي: جعلته وطيئا. فالياء فيه بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل وأصله: موطئا، ثم ذكر

(١) سورة الأعراف، آية: ٢٠. ومعنى (وُوْري) أي: سُتِر.

مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء. وهي وقوعهما آخر الكلمة (إثر ألف زيد) أي بعد ألف زائدة وهذا الموضع الأول. أو وقوعهما (في فاعل ما أُعِلَّ عيناً) أي: في اسم فاعل فعل معتل العين بأحدهما، وقوله: (ذا) أي إبدالهما همزة (اقتُفي) بالبناء للمجهول خبر (ذا) أي: اتبع في عين فاعل الفعل الذي اعلت عينه وهذا الموضع الثاني. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (والمد زيد.. إلخ) أي: والمد ـ وهو حرف العلة إذا كان قبله حركة تناسبه ـ يرى همزاً في مثل: القلائد. حال كون المد زائداً ثالثاً في (الواحد) أي المفرد، وقوله: (في مثل كالقلائد) الكاف زائدة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم ذكر الموضع الرابع بقوله: (كذاك ثاني ليّنين..) أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين ليّنين اكتنفا ـ أي أحاطا ـ بمدة مفاعل ـ وهي الألف ـ واحترز بذلك من مدة (مفاعيل) والمراد باللين هنا: حرف العلة المتحرك. وقوله (كجمعٍ) بالتنوين وهو مصدر حذف فاعله. و(نيّفاً) مفعوله. والتقدير: كجمعهم نيّفاً جَمْعَ تكسيرٍ فقالوا: نيائف. بإبدال الياء الواقعة بعد ألف (مفاعل) همزة.

أما الموضع الخامس فيأتي إن شاء الله في قوله: (.. وهمزاً أول الواوين رُدّ).

* * *

١ ـ قلب الهمزة ياء أو واوا

٢ ـ الموضع الخامس لقلب الواو همزة

٩٤٨ ـ وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلْ ... لاَمـاً وَفِـي مِثْـلِ هِـرَاوَةٍ جُعِـلْ

٩٤٩ ـ وَاواً وَهَمْـزاً أَوَّلَ الْـوَاوَيْـنِ رُدّ ... فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِبْـهِ وُوفِـيَ الأُشُـدْ

لما ذكر ابن مالك ـ رحمه الله ـ قلب الياء والواو همزة. ذكر ـ هنا ـ قلب الهمزة ياءً أو واواً. أي عكس ما مضى.

فأما قلب الهمزة ياء فقد تقدّم: أن حرف المد الزائد في المفرد يقلب همزة إذا وقع بعد ألف الجمع نحو: صحيفة وصحائف. وأنه إذا توسط ألف مفاعل بين حرفين لينين قلب الثاني منهما همزة مثل: نيف ونيائف.

وذكر هنا أنه إذا اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسر الهمزة فتحة، ثم إبدالها ياء.

فمثال الأول: قضية، وقضايا. وأصلها: قضايِيُ. ثم أبدلت الياء الأولى همزة لوقوعها بعد ألف التكسير فصارت: قضائِي. كصحيفة وصحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف، فصارت: قضاءَيُ. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت: قضاءا، بوزن (مَدَارَى)[1] ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت: قضايا. بعد أربعة أعمال.

ومثال الثاني: زاوية وزوايا. وأصلها: زواوي. ثم أبدلت الواو التي بعد الألف همزة فصارت: زوائي. كأول وأوائل. ثم

---

(١) جمع مدراء وهي المنتفخة الجنب الضخمة البطن. وبنو مدراء: أهل الحضر.

قلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فصارت: زواءَي. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت: زواءا. بألفين بينهما همزة ثم قلبت الهمزة ياء لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت: زوايا بعد أربعة أعمال.

وأما قلب الهمزة واواً فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت في هذا المفرد. وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف نحو: هِرَاوة[1] وهَرَاوَى. وأصلها: هرااو، بألفين: الأولى ألف الجمع (مفاعل) والألف الثانية ألف المفرد (هراوة) وبعدهما: واو. ثم قلبت ألف المفرد همزة في الجمع فصارت: (هرائو) كقلادة وقلائد. ثم قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة فصارت: (هرائي)، ثم قلبت الكسرة فتحة للتخفيف فصارت: هراءَي. ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت: هراءا. ثم قلبت الهمزة واواً ليشابه الجمع مفرده فصارت: هَرَاوَى. بعد خمسة أعمال.

وهذا معنى قوله: (وافتح ورُدَّ الهمز يا.. إلخ) فـ (أل) في الهمز للعهد، أي: افتح الهمزة المعهودة ـ وهي الطارئة بعد ألف مفاعل وشبهه ـ واقلبها ياء في الجمع الذي لامه معتلة في المفرد بالياء. وقوله: (وفي مثل هراوة جعل واواً) أي: واجعل الهمز

(١) الهراوة: العصا الضخمة.

واواً في مثل: هراوة، وإداوة[1].

وأشار بقوله: (وهمزاً أول الواوين رد.. إلخ) إلى الموضع الخامس من مواضع قلب الواو همزة. أي: اقلب أول الواوين همزة في بدء كلمة لاتشبه (وُوْفِي) في كون الثانية ساكنة عارضة ليست أصيلة، لأنها بدل من الألف، فإن أصله: (وافى) كما تقدم. فهذه لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وأفاد بذلك أنه لابد أن تكون الواو أصيلة كما مضى. وقوله: (الأشد) بضم الشين. وتخفيف الدال للشعر وهو نائب فاعل، ومعناه: بُلِّغَ القوة.

* * *

حكم اجتماع همزتين في كلمة واحدة

٩٥٠ ـ وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ ... كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثْرِ وائْتَمِنْ

٩٥١ ـ إِنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ ... وَاواً وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

٩٥٢ ـ ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ ... وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمّْ

٩٥٣ ـ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وَأَؤُمّْ ... وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّْ

إذا اجتمع في كلمة همزتان فالبحث يتعلق بإبدال الهمزة الثانية، لأنها هي التي حصل بها الثقل. ولا يخلو الأمر من ثلاث حالات.

الأولى: أن تكون الهمزة الأولى متحركة والثانية ساكنة.

الثانية: أن تكون الهمزة الأولى ساكنة والثانية متحركة.

الثالثة: أن تكونا متحركتين. ويمتنع أن تكونا ساكنتين معاً.

(١) الإداوة: بكسر الهمزة إناء صغير من جلد.

١ ـ فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة. وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة الهمزة الأولى. فإن كانت حركة الأولى فتحة أبدلت الثانية ألفاً نحو: آمن. قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَأٓمُرَنَّهُمۡ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلۡقَ ٱللَّهِۚ﴾[2] والأصل: أَأْمَنَ، أَأْمُرَنَّ، فأبدلت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ماقبلها.

وإن كانت حركة الأولى ضمة أبدلت الثانية واواً نحو: أُومن. والأصل: أُؤْمن. فأبدلت الثانية واواً؛ لسكونها وضم ماقبلها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِشِمَالِهِۦ فَيَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ ۝٢٥﴾[3] وأصله: أُؤْتَيُ، فأبدلت الهمزة الثانية واواً من جنس حركة الأولى. فصار: أُوْتَيُ. فتحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً ـ كما سيأتي ـ ثم جزم بحذف اللام[4].

وإن كانت حركة الأولى كسرة أبدلت الثانية ياء نحو: إيمان. والأصل: إئْمان. فأبدلت الثانية ياء؛ لسكونها وكسر ماقبلها. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ﴾[5] ففي حالة الوصل تسقط همزة

---

(١) سورة البقرة، آية: ٢٨٥.

(٢) سورة النساء، آية: ١١٩.

(٣) سورة الحاقة، آية: ٢٥.

(٤) انظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص (٣٠٧).

(٥) سورة يونس، آية: ١٥.

الوصل من قوله (ائت)، أما في الابتداء فإن الهمزة الثانية تبدل ياء لانكسار ماقبلها ـ كما تقدم ـ وعلة هذا القلب في هذه الحالة هي التخفيف لاستثقال الهمزتين في كلمة واحدة.

٢ ـ وإن كانت الهمزة الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة فهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء، لتعذر الابتداء بالساكن.

فإن كانتا في موضوع عين الكلمة أدغمت الهمزة الأولى في الثانية نحو: سَآل صيغة مبالغة من السؤال، ورَآس نسبة لبيع الرؤوس. ولم يذكر المصنف هذا لأنه لا إبدال فيه.

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء كبناء صيغة على وزن (قِمَطْرٍ) من الفعل: قرأ. فيقال: قِرَأْيٌ. والأصل: قِرَأْأٌ بتسكين الأولى وتحريك الثانية. فقلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة. وهذا لم ينصّ عليه صراحة، لكنه داخل في عموم قوله: (ما لم يكن لفظا أتمّ فذاك ياءً) كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ وان كانتا متحركتين:

أ ـ فإن كانت حركة الثانية فتحة وحركة ماقبلها فتحة أو ضمة. قلبت الثانية واواً، فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أوادم. جمع آدم. والأصل: أأادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف. فقلبت الثانية واواً.

ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أُويدم تصغير: آدم. والأصل: أُؤَيْدِم، فقلبت الثانية واواً.

ب ـ وإن كانت حركة ما قبلها كسرة قلبت ياء. ومثالها: بناء صيغة من الفعل (أَمَّ) ـ بمعنى قصد ـ على وزان (إِصْبَع)، فيقال: اِئْمَم ـ بكسر فسكون ففتح ـ فنقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها ليتيسر الوصول إلى إدغامها في الثانية لاجتماع مثلين، فصارت الكلمة بعده: اِئَمّ ـ بكسر ففتح فميم مشددة ـ ثم قلبت الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام، فتصير: اِيَمّ بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

جـ ـ وإن كانت حركة الثانية كسرة قلبت ياء مطلقا. سواء كانت التي قبلها مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. ومثال ذلك: أن تبني من الفعل (أَمَّ) مثل: (أصبع) بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها. والباء فيهن مكسورة. وتصنع به ماسبق.

د ـ وإن كانت حركة الثانية ضمة قلبت واواً سواء كانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

فالأول نحو: أَوُبٌّ. جمع: أَبٍّ. ـ وهو المرعى ـ والأصل: أَأْبُبٌ على وزن (أَفْعُل). فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم أدغمت فصار: أَؤُبٌّ، ثم خففت ثانية الهمزتين بإبدالها من جنس حركتها فصارت: أَوُبّ.

والثاني نحو: إِوُمّ. على وزان: إِصْبُع من: أَمَّ.

والثالث نحو: إِوُمٌّ على وزان: أُبْلُمٌ من أَمَّ.

وهذا إذا لم تكن الهمزة الثانية المضمومة طرفاً، فإن كانت طرفاً صُيِّرت ياء مطلقاً، سواء كانت الأولى مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة.

فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أن تبني صيغة على وزن (جَعْفَر) من الفعل قرأ. فتقول: قَرْأَأٌ.

ومثال المضمومة بعد مكسورة: أن تبنيها على وزن (قِرْمِز)[1] فتقول: قِرْئِيءٌ.

ومثال المضمومة بعد مضمومة: أن تبنيها على وزن (بُرْثُن) فتقول: قُرْؤُؤٌ. فتقلب الهمزة الثانية ياء لا واواً في الكلمات الثلاث، لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف.

فتقول في الأولى بعد القلب قَرْأَيٌ. وقد تحركت الياء وانفتح ماقبلها فتقلب ألفاً. وتصير: قَرْأى. وهي اسم مقصور.

وتقول في الثانية بعد القلب: قِرئِيٌ. ثم تحذف الياء كالاسم المنقوص فتصير إلى: قِرْءٍ.

وتقول في الثالثة بعد القلب: قُرْؤُيٌ. ثم تقلب الضمة التي قبل الياء كسرة؛ لتسلم؛ الياء فتصير إلى: قُرْئِيٍ. ثم تعامل معاملة المنقوص، فتصير إلى: قُرْءٍ.

ومثل هذه الكلمات قُصد بها التدريب، لأن الأساليب

---

(١) تقدم معناه في أوزان الرباعي.

الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ.

وفي أحكام الهمزتين يقول ابن مالك: (ومدا ابدل ثاني الهمزين.. إلخ) أي: اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة ـ مدة (ان يسكن) أي ذلك الهمز وهذه الحالة الأولى وهي سكون الهمزة الثانية. ثم المد يكون من جنس الحركة التي قبلها (كآثِر) فعل أمر من: آثره بكذا يؤثره به. إذا فضّله به على غيره. وأصله: أأثر. (وائتَمِن) بفتح التاء وكسر الميم، فعل أمر، وأشار به إلى أن همزة الوصل كهمزة القطع في هذا الحكم. فعند النطق به ابتداءً تبدل الثانية ياء؛ لكسر ما قبلها، فيقال: اِيْتَمِن.

ثم انتقل لبيان حكم الهمزتين المتحركتين ـ وهي الحالة الثالثة ـ فذكر حكم الثانية المفتوحة بعد فتح أو ضم أو كسر بقوله: (إن يفتح اثر ضم او فَتح قلب واواً) أي: إن يفتح ثاني الهمزتين بعد همز ذي ضم أو فتح قلب واواً (وياءً إثر كسر ينقلب) أي: وينقلب ثاني الهمزين ياء إذا كان مفتوحاً بعد همز ذي كسر.

وذكر حكم الثانية المكسورة بقوله: (ذو الكسر مطلقاً كذا) أي: ينقلب الهمز ذو الكسر ياء مطلقاً ـ سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر ـ (كذا) أي: كهذا إشارة إلى ماقبله مما ينقلب ياء.

وذكر حكم الثانية المضمومة بقوله: (وما يضم واواً أصِرْ) أي: وما يضم من ثاني الهمزتين فصيّره واواً مطلقاً، سواء كان

ماقبله مضموماً أم غير مضموم.

ثم ذكر شرط قلب الثانية المضمومة واواً بقوله: (ما لم يكن لفظاً أتمّ. فذاك ياءً مطلقاً جا) أي: يُصيَّر ما انضم من ثاني الهمزتين واواً ما لم يكن لفظاً أتمّ) أي بشرط ألا يكون الهمز هو آخر الكلمة. فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً، سواء كان بعد ضم أو فتح أو كسر، كما في الحالة الثالثة. أو كان بعد سكون كما مرَّ في الحالة الثانية. وقوله (جا) بالقصر أي: عن العرب، وأشار بقوله: (وأؤُمْ ونحوه وجهين في ثانيه أُمْ) إلى أنه إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز لك في الثانية منهما قلبها واواً أو إبقاؤها من غير قلب نحو: أَؤُم، وأئِنُّ بإبقاء الهمزة مضارعي: أَمَّ بمعنى قصد، وأنَّ بمعنى: تألم. وإن شئت. قلت: أومُّ، وأينُّ. بالإبدال. وقوله (وجهين في ثانيه أُمْ) أي: اقصد وجهين في الهمز الثاني كما تقدَّم.

* * *

٩٥٤ ـ وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْراً تَلَا	أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلَا
٩٥٥ ـ في آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ	زِيَادَتَيْ فَعْلَانَ ذَا أَيْضاً رَأَوْا
٩٥٦ ـ في مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْناً وَالْفِعَلْ	مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِباً نَحْوُ الْحِوَلْ
٩٥٧ ـ وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ	فَاحْكُمْ بِذَا الإعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ
٩٥٨ ـ وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ	وَجْهَانِ وَالإعْلَالُ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

أ ـ قلب الألف ياء
ب ـ قلب الواو ياء
١ ـ ان تقع متطرفة
٢ ـ ان تقع عيناً لمصدر
٣ ـ ان تقع عيناً لجمع

تقلب الألف ياء في موضعين:

١ ـ إذا وقعت بعد كسرة، كما في تكسير مصباح، ودينار على مصابيح، ودنانير.

٢ ـ إذا وقعت بعد ياء التصغير في مثل: كُتَيِّب، وغُزَيِّل في تصغير: كتاب، وغزال.

وتقلب الواو ياء في مواضع: ذكر منها ابن مالك تسعة مفرَّقةً:

١ ـ أن تقع متطرفة بعد كسرة نحو: النامي، والسامي، والأصل: النامِوْ. لأن فعله نما ينمو، والسامِوْ. لأن فعله سما يسمو. فوقعت الواو متطرفة بعد كسرة فقلبت ياء.

وكذا لو وقعت بعدها تاء التأنيث، لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكماً مثل: أكسية ـ جمع كساء ـ وأصلها: أَكْسِوَة.

أو وقعت بعدها الألف والنون الزائدتان، لأنهما في حكم الكملة المنفصلة عما قبلها. فتكون الواو متطرفة حكماً. ومثال ذلك: أن تأتي بصيغة «فَعِلان» ـ بفتح فكسر ـ من الغزو، فتقول: غَزِوان. بكسر ماقبل الواو. ثم تقلب هذه الواو ياء فتصير: غَزِيان.

٢ ـ أن تقع عينا لمصدر فعل، أُعلت فيه. ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف، مثل: صام صياماً، وقام قياماً. والأصل: صِوام وقِوام. فقلبت الواو ياء لتحقق الشروط المذكورة، وهي أربعة.

ولا قلب في سوار، وسواك؛ لانتفاء المصدرية. ولا في: جاور جواراً. لأن الواو غير مُعَلَّة في الفعل ـ أي غير منقلبة عن

حرف آخر ـ ولا في: راح رَواحاً؛ لعدم الكسرة. وحال حِوَلاً؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[1] [2].

٣ ـ أن تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة. وهي في المفرد إما مُعلَّة، وإما شبيهة بالمعلّة وهي الساكنة. التي بعدها في الجمع ألف، فالمُعلَّة نحو: دار وديار، وحيلة وحِيَل، وقيمة وقيم. والأصل: دِوَار، وحِوَل، وقِوَم. فقلبت الواو ياء في الجمع، لانكسار ماقبلها، والشبيهة بالمُعلّة نحو: ثوب وثياب. وسوط وسياط، وروض ورياض. والأصل: ثِواب، وسِواط، ورِواض، فقلبت الواو ياء في الجمع؛ لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها.

فإن كانت اللام معتلة[3] وجب تصحيح الواو، فيقال في جمع: ريَّان[4]: رِوَاء، بترك الواو بغير قلب. وأصلها: رِوَايْ. فأبدلت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة. ولو قلبت الواو ياء توالى إعلالان وهو ممنوع.

---

(١) سورة الكهف، آية: ١٠٨.

(٢) عَدَّ ابن عقيل في شرحه على التسهيل (٤/ ١٦٧) هذا اللفظ شاذاً، وحمله الزجاج في (معاني القرآن ٢/ ٣١١) على أنه جار على غير فِعْلٍ. قال ابن يعيش في شرحه على المفصل (١٠/ ٨٣): (ولو كان جارياً على الفعل من نحو حال يحول لقلت: حِيلاً. باعتلال فعله). أ هـ

(٣) سبق بيان الفرق بين المُعَلّ والمعتل في باب نائب الفاعل.

(٤) ريان: أي مرتوٍ بالماء.

وإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ـ أيضاً ـ نحو كوز[1] وكِوَزة، وعَوْد[2] وعِوَدة، وشذ قولهم في ثور: ثيرة. بالقلب، والقياس: ثِوَرة. كما تصح إن كانت متحركة في المفرد نحو: طَوِيل، وطِوال.

وإلى قلب الألف ياء أشار بقوله: (وياء اقلب ألفا.. إلخ) أي اقلب الألف ياءً إذا تلا كسراً. أو تلا ياء التصغير.

وإلى المواضع الثلاثة لقلب الواو ياء أشار بقوله: (بواو ذا افعلا.. إلخ) أي: افعل ذا بالواو. وهو قلبها ياء، كما قلبت الألف ياء، بشرط أن تكون في الآخر أو بعدها تاء التأنيث، أو قبل الألف والنون الزائدين. وهذا هو الموضع الأول.

وأشار بقوله: (ذا أيضاً رأوا.. إلخ) إلى الموضع الثاني. والمعنى: أن النحاة رأوا ـ أيضاً ـ قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر الفعل المُعلّ العين وبعدها ألف كما تقدم. وأشار بقوله: (والفِعَل منه صحيح..) إلى أن المصدر إذا كان على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف. فإن الغالب فيه التصحيح وعدم القلب مثل: الحِوَل: مصدر حال.

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (وجمع ذي عين

---

(١) كوز: بالضم إناء من فخار أصغر من الإبريق له عروة وبلبل. مُعَرَّب [الوافي ص٥٥٠].

(٢) العود: بفتح العين هو المسنُّ من الإبل والشاء.

أُعِلّ.. إلخ) أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفرده أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ماقبلها كما يفهم مما تقدم. واشتراط الألف بعدها يفهم من البيت الآتي وقوله: (حيث عَنْ) أي: عرض وظهر هذا الجمع وأصله: عنَّ بالتشديد، لكنه خفف النون بالسكون للشعر.

وأشار بقوله: (وصححوا فِعَله) إلى أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع. وكان على وزن (فِعَلة) ـ بكسر ففتح ـ فإنها تصح وتبقى (وفي فِعَل وجهان) أي في الجمع الذي على وزن (فِعَل) ـ بكسر ففتح ـ وجهان، وهما: التصحيح بإبقاء الواو. والإعلال بقلبها ياء. (والإعلال أولى) أي عند ابن مالك يجوز التصحيح، ولكن الإعلال أرجح منه. (كالحيل) جمع حيلة. وهذا إعلال. أو: حِوَل، وهذا تصحيح. وفهم من قوله: (أولى) أن التصحيح مطرد، ولكنه غير الأولى. وعند غيره يجب الإعلال. والتصحيح شاذ لايقاس عليه. ويقتصر على الوارد المسموع منه كقولهم: حاجة وحِوج.

٩٥٩ ـ وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ   كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ...

٤ ـ الموضع الرابع من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع طرفاً

في فعل ماضٍ، وهي رابعة أو أكثر بعد فتحة. بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع. تقول: عطوت وزكوت. بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة. ومعناهما: أخذت ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت: أعطيت، وزكّيت، بقلب الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة. حملاً للماضي على المضارع: يعطي ويزكي، كما حمل اسم المفعول نحو: مُعْطَيان ـ بفتح الطاء ـ وأصله: مُعْطَوان. على اسم الفاعل: معطِيان ـ بكسر الطاء ـ فقلبت الواو ياء. وكذا الفعل المبني للمجهول: يُرْضَيَان. وأصله: يُرْضَوان. لأنه من الرضوان. فقلبت واوه بعد الفتحة ياء، حملاً على الفعل المبني للمعلوم: يُرْضِيان.

وهذا معنى قوله: (والواو لاماً بعد فتح يا انقلب..) أي: انقلب حرف الواو ياءً ـ حالة كونه لاماً ـ أي طرفاً ـ بعد فتح. كالياء في اسم المفعول (مُعْطَيان) والفعل: يُرْضَيَان. فإن أصلها الواو.

قلب الألف واواً

[.......... ....] ووجب

٩٦٠ ـ إِبدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ [ ].

تقلب الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة، سواء كان ذلك في الفعل أو في الاسم. فالفعل نحو: سامح الحليم المذنب. فتقول بعد بنائه للمجهول: سُومح المذنب. بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم. لأن المبني للمجهول يضم أوله، ومنه قوله تعالى:

﴿ فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾(١) فـ(ووري) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على (ما)، وقوله تعالى ـ أيضاً ـ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾(٢) فـ(بورك) مبني للمجهول و(من) نائب فاعل.

والاسم نحو: كويتب، في تصغير: كاتب. بقلب الألف واواً لوقوعها بعد ضم، ويشترط لقلبها في التصغير ألا يكون أصلها الياء مثل: ناب. فيصغر على نُيَيب بإعادة الياء إلى أصلها كما تقدم في التصغير.

وهذا معنى قوله: (ووجب إبدال واو بعد ضم من ألف) أي: وجب إبدال الألف واواً إذا وقعت بعد ضمة في الاسم والفعل كما تقدم.

* * *

قلب الياء واواً
١ ـ أن تقع ساكنة بعد ضمة
٢ ـ أن تقع لاماً لفعل
٣ ـ أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى)

٩٦٠ ـ .... وَيَا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ

٩٦١ ـ وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

٩٦٢ ـ وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى أُلْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ اوْ مِنْ قَبْلِ تَا

٩٦٣ ـ كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

٩٦٤ ـ وَإِنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

---

(١) سورة الأعراف، آية: ٢٠.
(٢) سورة النمل، آية: ٨.

تقلب الياء واواً في أربعة مواضع:

الأول: أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع، مع سكونها، ووقوعها بعد ضمة. وعدم تشديدها نحو: أيسر المعسر يوسر فهو موسر، والأصل: يُيْسِر ومُيْسِر. فقلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل؛ لوقوعها ساكنة بعد ضم. لأن الضم لايناسبه إلا الواو.

فإن كان اللفظ جمعاً لم يصح القلب، مثل: بِيض في قولك: جمل أبيض وجمال بِيض. وهِيْم في قولك: جمل أهيم وجمال هِيم[1] والأصل: بُيْض وهُيْم على وزن (فُعْل). ثم قلبت الضمة كسرة وجوباً؛ لثقلها قبل الياء الساكنة. وقد مضى هذا في جمع التكسير.

وكذلك لا يصح القلب إذا كانت الياء متحركة نحو: هُيَام[2] ـ بضم ففتح ـ أو كانت غير مسبوقة بضمة نحو: خَيْل وجِيل ـ أو كانت مشددة نحو: غُيَّب في جمع غائب.

الثاني: إذا وقعت الياء لاماً لفعل، أو لاسم مختوم بتاء التأنيث، أو لاسم مختوم بالألف والنون الزائدتين. وانضم ماقبلها في الأصول الثلاثة.

---

(١) الهيم: الإبل العطاش.

(٢) هيام: مصدر هام بمعنى اشتد عطشه أو حبه.

فالأول: كالفعل: نهى، وقضى. ورمى، ونحوهما مما لامه ياء، إذا أريد تحويلها إلى صيغة (فَعُل) ـ بفتح فضم ـ لغرض؛ كالتعجب.. نحو: نَهُو الرجل. أو قَضُو، أو رَمُو؛ بمعنى: ما أنهاه! أي: أعقله. وما أقضاه! وما أرماه! والأصل: نَهُيَ. فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد الضمة.

والثاني: أن تبني من الفعل: رمى اسماً على وزن: مَقْدُرَة ـ بفتح فسكون فضم ففتح ـ فتقول: مَرْمُوَة. والأصل: مَرْمُيِة. فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

والثالث: أن تبني من الفعل: رمى. اسماً على وزن (سَبُعان) ـ بفتح فضم ـ فتقول: رَمُوان. والأصل: رَمُيان. فقلبت الياء واواً لوقوعها بعد ضمة.

الموضع الثالث: أن تكون عيناً لاسم على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ مثل: طوبى ـ اسم للجنة أو لشجرة فيها ـ قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمْ﴾[1] والأصل: طُيْبَى، لأن فعله: طاب يطيب، فقلبت الياء واواً.

فإن لم تكن (فُعْلى) اسماً بل كان صفة محضة وجب قلب الضمة كسرة، لتصح الياء وتسلم من قلبها واواً، فرقاً بين الاسم والصفة، ولم يسمع هذا القلب إلا في كلمتين[2]:

---

(١) سورة الرعد، آية: ٢٩.

(٢) يقول الزجاج: (لايعرفون في الكلام (فِعْلى) صفة. إنما يعرفون الصفات على =

ضِيْزَى[١]، وحِيْكَى[٢]. والأصل: ضُيزى، وحُيكى. فقلبت الضمة كسرة لتصحَّ الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ ﴾[٣].

وإن كانت الصفة غير محضة ـ لجريانها مجرى الأسماء[٤] ـ فالجمهور يوجبون إبقاء الضمة، وقلب الياء واواً. كما لو كانت (فُعْلى) اسماً. وقال ابن مالك بجواز الوجهين:

الأول: قلب الضمة كسرة لتصح الياء.

الثاني: إبقاء الضمة فتقلب الياء واواً.

ومن أمثلتها: كُوسَى أو كِيسَى، مؤنث: أكيس[٥]. وضُوقَى أو ضِيقَى، مؤنث: أضيق.

وقد أشار إلى الموضع الأول من هذه المواضع بقوله: (ويا

= (فَعْلى) بالفتح، نحو: سكرى. أو بالضم نحو: حُبْلى. [معاني القرآن للزجاج ٥/ ٧٣].

(١) ضيزى: صفة على وزن (فُعلى) وهي في الأصل مصدر. فعله: ضازه يضوزه ويضيزه.. جار عليه وبخسه. والذي في اللسان وغيره أنه يقال: ضيزى، وضوزى. وعلى هذا فلا قلب فيها لجواز أن تكون الياء أصلية. [اللسان ٥/ ٣٦٧].

(٢) يقال: حاك في مشيته يحوك ويحيك تبختر واختال. أو حرك منكبيه. وزاد بعضهم: كِيصَى، صفة لمن يأكل وحده وينام وحده. انظر: شرح الشافية (٣/ ١٣٦).

(٣) سورة النجم، آية: ٢٢.

(٤) يعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يتقدمها موصوف.

(٥) الكيْس: الفطنة والعقل والظَّرَف.

كموقن بذا الها اعترُفْ) أي: أن الياء التي كانت في أصل كلمة (موقن) اعترف لها (بذا) أي بهذا القلب. وهو قلبها واواً. كما انقلبت الألف في المسألة التي قبلها واواً. ومعنى: (اعتُرِفْ لها) أي أُقِرَّ لها بهذا القلب.

ثم ذكر أن الياء إذا كانت في جمع سلمت من القلب. ووجب إبدال الضمة كسرة لتبقى الياء. فيقال: هِيْمٌ، في جمع (أهْيما) كما تقدم. والألف للإطلاق.

ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله: (وواواً اثْر الضم رُدَّ اليا.. إلخ) أي: اقلب الياء واواً إذا وقعت بعد ضم. متى وُجِد الياء لام فعل. أو وقعت لام اسم مختوم بتاء التأنيث. مثل مالو بنى شخص من الفعل (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرة). وكذا ترد الياء واواً إذا صيَّر الباني لفظ الرمي مثل لفظ: (سَبُعان) وتقدَّم بيان ذلك. وقوله: (وواواً اثر الضم) يقرأ بهمزة الوصل في (اثْر) فتسقط في الدرج.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله: (وإن تكن عيناً لفعلى.. إلخ) أي: وإن تكن الياء المضموم ماقبلها عيناً لصفة على وزن (فُعْلى) فقد جاء فيها عن العرب وجهان: التصحيح، والإعلال، وهو يشير بذلك إلى أنهما مسموعان عن العرب. ومعنى (يُلفى) أي: يوجد.

وقوله: (وصفاً) احتراز من أن يكون (فُعْلى) اسماً. مثل:

طُوبى. فإنه يجب قلب الياء واواً، لأن أصله: طُيْبى. ودخل في قوله (وصفاً) الصفة المحضة، والصفة الجارية مجرى الأسماء فمقتضاه جواز الوجهين في هذين النوعين، مع أن الصفة المحضة يتعين فيها تصحيح الياء، وعلَّله سيبويه بأنهم قصدوا التفريق بين الاسم والصفة فقلبوا ياء فُعلى اسماً؛ ولم يقلبوا في الصفة[١].

أما غير المحضة فقد جزم النحويون بوجوب القلب، وابن مالك يجيز الوجهين. كما تقدم.

(١) انظر كتاب سيبويه (٤/ ٣٦٤). وشرح التصريف للثمانيني ص(٥٣٣).

فَصْـــل

بقية مواضع قلب الياء واواً ٤ـ أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى)

٩٦٥ ـ مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسماً أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاءٍ كَتَقْوَى غَالِباً جَا ذَا الْبَدَلْ

الموضع الرابع من مواضع قلب الياء واواً: أن تكون لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) ـ بفتح فسكون ـ نحو: تقوى، شروى[١]، ثنوى[٢]. والأصل: تَقيا[٣]، وشَريا، وثنيا، بدليل، وقيت، وشريت، وثنيت. فقلبت الياء واواً. ومنه قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ١١﴾[٤] لأنه من الطغيان[٥].

فإن كان (فَعْلى) وصفاً لا اسماً لم تقلب الياء واواً مثل: صديا وخزيا. وهما مؤنثا: خزيان وصديان[٦].

وهذا معنى قوله: (من لام فَعْلى اسماً.. إلخ) أي: أتى الواو

(١) شروى الشيء: مثله. وشروى: جبل. [اللسان].

(٢) الثنوى: ما استثني من الشيء.

(٣) أصله الأصيل: وقيا لأنه من وقيت. قلبت واوه تاء كما في تراث. ثم ياؤه واواً. ولا يضر اجتماع اعلالين فيه لعدم تواليهما.

(٤) سورة الشمس، آية: ١١.

(٥) هذا قاله الزجاج في معاني القرآن (٥/ ٣٣٣) وقيل: إنه من ذوات الواو قال الفارسي في التكملة ص٢٦٩: (وحكى أبوالحسن طغا يطغو فهي على هذا تكون كالدعوى من دعوت) فعلى هذا جاءت الواو على الأصل ولا قلب فيها.

(٦) الأول من خزي يخزى كفرح يفرح أي ذلّ. والثاني: من صدى صَدَىَ من باب تعب: أي عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان. وامرأة صدية وصادية وصديا.. وقد مضى هذا اللفظ (صديان) في أبنية أسماء الفاعلين وما هنا فيه زيادة.

بدل ياء إذا وقعت الياء لاماً لاسم على وزن (فَعْلى) نحو: تقوى. وقوله: (غالباً جا ذا البدل) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذاً، مثل: «ريّا» للرائحة، و«طَغْيا» لولد البقرة الوحشية، وسعيا ـ لمكان ـ. لكن تُعُقِّب بأن النحويين قالوا في: «ريا» إنها صفة غلبت عليها الاسمية والأصل: رائحة ريا، أي: مملوءة طيباً، على أنه لو سُلّم بالاسمية فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل: (رَيْوا)، لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما، لاجتماعهما ـ كما سيأتي إن شاء الله ـ وأما (طغيا) فالأكثر فيه ضم الطاء فهو صفة غلبت عليها الاسمية. وأما (سعيا) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية. فاستصحب التصحيح بعد جعله اسماً.

من مواضع قلب الواو ياء
٥ ـ أن تقع لاماً لصفة على وزن (فُعْلى)

٩٦٦ ـ بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا   وَكَـوْنُ قُصْـوَى نَـادِراً لاَيَخْفَـى

٥ ـ الموضع الخامس من مواضع قلب الواو ياءً: أن تكون الواو لاماً لصفة على وزن (فُعْلى) ـ بضم فسكون ـ نحو: دُنيا، وعُليا. والأصل: دُنوى وعُلوى، بدليل: دنوت دنواً، وعلوت علواً. فقلبت الواو ياء.

ومن الشاذ قياساً الفصيح استعمالاً[1]: قُصْوى. بمعنى: بعيدة، وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم

---

(١) انظر أول جمع التكسير. فإن وجدته، وإلا فانظر المصباح المنير ص٣٠٧. والمزهر (١/٢٢٦).

بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ﴾[1].

وهي لغة أهل الحجاز. والقياس إبدال الواو ياء كما هي لغة بني تميم فيقولون: القُصيا.

فإن كانت (فُعْلى) اسماً وليست وصفاً بقيت الواو بغير قلب نحو: حُزْوى[2].

وهذا معنى قوله: (بالعكس جاء لام فُعْلى وصفاً.. إلخ) أي: جاءت الواو ياءً إذا وقعت لاماً لفُعلى وصفاً (بالعكس) مما تقدم وهو قلب الياء واواً، وندر (قُصوى) بإبقاء الواو. ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً؛ لوروده في كتاب الله تعالى[3].

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٤٢. العدوة: جانب الوادي.

(٢) اسم رمال مجتمعة في طرف الدهنا الشرقي معروفة ومشهورة. واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة.

(٣) ما ذكره ابن مالك ـ ومن وافقه ـ من أن لام فُعلى إذا كانت واواً في وصف تقلب ياء، وان كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون ـ كسيبويه ـ وهو أنها تقلب في الاسم ولا تقلب في الصفة ويجعلون (حُزوى) شاذاً. والظاهر أن الخلاف لفظي. لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء. وعدها ابن مالك وموافقوه صفات. انظر: كتاب سيبويه (٤/٣٨٩) المقتضب (١/٣٠٦) شرح المرادي (٦/٤٥) شرح التصريف للثمانيني (ص ٥٣٤).

فَصْـــــلٌ

من مواضع قلب الواو ياء ٦ ـ أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة بشروط خمسة

٩٦٧ ـ إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

٩٦٨ ـ فَيَاءَ الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطىً غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء: أن تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة[1] بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، وأن تكون الأولى منهما ساكنة سكوناً أصليًا غير عارض، وأن تكون أصلاً غير منقلبة عن حرف آخر. فإذا تحققت هذه الشروط الخمسة وجب قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء. سواء كانت الياء هي السابقة، نحو: ـ سيّد وميت. وأصلهما: سَيْود، ومَيْوت. بدليل: ساد يسود، ومات يموت، أم كانت الواو هي السابقة نحو: طيّ، وليّ ـ مصدر طويت ولويت ـ وأصلهما: طَوْيٌ، ولَوْيٌ. قال تعالى: ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾[3].

---

(١) وكذا ما هو في حكم الكلمة الواحدة وهو جمع المذكر السالم المرفوع إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو: أنتم مشاركيّ في الدعوة إلى الله. والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون للإضافة ومعها اللام، فصار مشاركوي ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء. وقلبت الضمة كسرة، وقد ذكرت ذلك في باب المضاف لياء المتكلم.

(٢) سورة الأنبياء، آية: ١٠٤.

(٣) سورة النساء، آية: ٤٦.

فإن اجتمعتا في كلمتين فلا قلب نحو: يدعو يوسف، يجري وائل. وكذا لو كان بينهما فاصل نحو: زيتون، أو كان السابق منهما متحركاً نحو: طويل وغَيُور، أو كان سكونه عارضاً كقولهم في: «قَوِيَ» الماضي، المكسور أصالة: قَوْيَ بسكون الواو للتخفيف. أو كان السابق غير أصيل نحو: كويتب في تصغير كاتب.

وهذا معنى قوله: (إن يسكن السابق من واو ويا.. إلخ) أي: إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد (اتصلا) بأن لم يفصل بينهما فاصل، وكانا في كلمة واحدة. فأفاد شرطين. (ومن عُرُوض عريا) أي: وعرى الحرف السابق منهما من العروض ذاتاً وسكوناً. ففيه شرطان. وألف (عريا) للإطلاق. وخامس الشروط من قوله: (إن يسكن). وقوله (فياءَ الواوَ اقلبنَّ) هذا جواب الشرط. والتقدير: فاقلبنَّ الواوَ ياءً (مُدْغِماً) بكسر الغين أي: حال كونك مدغماً الياء في الياء بعد القلب.

ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفاً لما حدد وقُرر فهو شاذ. وذلك كإعلال العارض غير اللازم مثل: (رُيَّة) في رُؤْية. مع أن الواو عارضة، لأنها مخففة من الهمزة. وحكى بعضهم اطراده على لغةٍ.

ومن الشاذ ـ أيضاً ـ ترك الإعلال مع استيفاء الشروط، كقولهم: عوى الكلب عَوْيةً. والقياس: عَيَّةً، أو الإعلال بقلب الياء واواً كقولهم: عوى الكلب عَوَّةً.

قلب الواو والياء ألفاً وشرط ذلك

٩٦٩ ـ مِنْ وَاوٍ اوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ   أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ
٩٧٠ ـ إِنْ حُرِّكَ التَّالِي وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ   إِعْلاَلَ غَيْرِ الَّلامِ وَهْيَ لاَ يُكَفّ
٩٧١ ـ إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ   أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

إذا وقعت الألف عيناً أو لاماً في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. نحو: قال، سار، ونحو: دعا، قضى. والأصل: قَوَل، سَيَر، دَعَوَ، قَضَيَ. بفتح الواو والياء فيهما. والدليل على هذا الأصل: المضارع ـ مثلاً ـ: يقول، يسير، يدعو، يقضي، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً.

وهذا القلب لايتم إلا إذا تحقق عشرة شروط:

الأول: أن تكون الواو والياء متحركتين كما مُثِّل، فإن لم يتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح نحو: القوْل، البيْع.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما. فلا قلب في نحو: جَيَل[1]، وتَوَم[2]، مخفف: جيْأل، وتوْأم. فنقلت حركة الهمزة ـ بعد حذفها للتخفيف ـ إلى الساكن قبلها.

الثالث: أن يكون ماقبلهما مفتوحاً، لأن غير الفتحة لا

(١) اسم من أسماء الضبع.
(٢) التوأم: الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد.

يجانس الألف ولا يناسبها، فلا قلب في مثل: العِوَض، السُّوَر، الحِيَل.

الرابع: أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما في كلمة واحدة. فلا قلب في مثل: حضرَ واحد، جلسَ ياسر.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين أو فاءين، وألا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين. فلا قلب في مثل: توالى وتيامن، لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاءين، ولا في: بيان وطويل وغيور وخورنق؛[1] لسكون ما بعدهما مع وقوعهما عينين، ولا في مثل: رَمَيَا، وغَزَوَا، وفَتَيان، وعَصَوَان. لوقوعهما لاماً للكلمة وبعدهما ألف. ولا في مثل: علويّ، وحَيِيٍّ، لوجود ياء مشددة بعدهما.

وإنما قلبا في نحو: علا، ومَشَى. مع وقوعهما لاماً لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما، وكذا في مثل: يخشَون ويُدعَون مع وقوعهما لاماً ـ إذ أصلهما: يَخْشَيُون، ويُدعَوُون. فقلبتا ألفاً لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ـ فالتقى ساكنان، فحذفت الألف.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار بقوله: (من واوٍ أو ياءٍ.. إلخ) أي: أبدل الألف من الياء أو الواو إذا كانا متحركين (بتحريك أُصِلْ) مبني للمجهول. أي: كان أصلاً. وهذان شرطان. وقوله: (بعد فتح متصل) فيه الشرط الثالث والرابع.

(١) اسم قصر للنعمان الأكبر، ولمواضع أخرى. وتقدم ذكره في آخر جمع التكسير.

وأشار إلى الخامس بقوله (إن حرك التالي) أي: أن شرط الإبدال السابق أن يتحرك الحرف التالي لهما. (وإن سُكِّنَ كَفَّ إعلال غير اللام) أي: وإن سكن مابعدهما فإن السكون يكف، أي: يمنع قلب الواو والياء ألفاً إذا وقعتا في غير اللام ـ والمراد الفاء والعين ـ وقوله: (وهي لايكف إعلالها بساكن.. إلخ) أي أن لام الكلمة إذا كانت واواً أو ياء فإنه لايُمنع إعلالها بإبدالها ألفاً بساكن غير ألف أو ياء مشددة تشديداً مألوفاً. وأما بهما فيمنع إعلالها كما تقدم.

* * *

بقية شروط قلب الواو والياء ألفاً

٩٧٢ ـ وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا ... ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

٩٧٣ ـ وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ ... وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

٩٧٤ ـ وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ

٩٧٥ ـ وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا ... يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

ذكر في هذه الأبيات الشروط الخمسة الباقية. لقلب الواو والياء ألفاً. وهي كالآتي:

السادس: ألا تكون إحداهما عيناً لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على (أفْعل) نحو: هَيِفَ[1] فهو أهيف، وعَوِرَ فهو أعور.

السابع: ألا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل كالهَيَف والعَوَر.

(١) الهيف: مصدر هَيِفَ ـ كفرح ـ وهو ضمور البطن. ودقة الخاصرة. وهو صفة مدح.

الثامن: ألا تكون الواو عيناً لفعل ماض على وزن (افتعل) الدال على المفاعلة ـ وهي المشاركة في الفاعلية والمفعولية ـ فلا قلب في نحو: اجتوروا ـ بمعنى جاور بعضهم بعضاً ـ ولا في: اشتوروا، بمعنى: شاور بعضهم بعضاً.

فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب نحو: اجتاز ـ بمعنى جاز (أي قطع)، واختان ـ بمعنى خان ـ. ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] وأصله تَخْتَوِنُون. على وزن: تفتعلون، فتركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

وهذا الشرط خاص بالواو. فإن كانت العين ياء وجب القلب نحو: ابتاعوا، واستافوا ـ أي تضاربوا بالسيوف ـ والأصل: ابتَيَعوا واستَيَفوا. فقلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة.

التاسع: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفاً. لئلا يجتمع في كلمة إعلالان متواليان بغير فاصل، وهو ممنوع في الأغلب.

فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب ـ في الأكثر ـ قلبه. وتصحيح السابق، اكتفاء بالمتأخر، لأنه طرف، والطرف محل التغيير. مثل: الحَيَا، مصدر الفعل: حَيِيَ. على

(١) سورة البقرة، آية: ١٨٧.

وزن (فَعِلَ)، والهوى: مصدر: هَوِيَ، والحوى[١]: مصدر: حَوِيَ. وأصل هذه المصادر: حَيَيٌ، هَوَيٌ، حَوَوٌ.

ففي كل منها حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً لتحرك كل منهما وفتح ما قبله، فجرى القلب على الثاني منهما، لما تقدم. وسلم الأول.

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة مثل: آية، وأصلها - على أحد الأقوال الستة فيها - أَيَيَةٌ[٢]. بياءين متحركتين قبل كل منها فتحة على وزن (فَعَلَة) ثم قلبت الياء الأولى ألفاً، على غير قياس، لتحركها وانفتاح ماقبلها ورسمها في الأصل: أاية. ثم صار: آية. وكان القياس فيها: أياة. بقلب الياء الثانية كما تقدم. ومثلها في ذلك: راية. وغاية.

العاشر: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بزيادة تختص بالأسماء كالألف والنون معاً. وكألف التأنيث المقصورة.. فلا قلب في مثل: الجَوَلان[٣]، والهَيَمان[٤]،

---

(١) الحوى: مصدر حوى إذا اسودّ.

(٢) هذا رأي الخليل كما نص عليه سيبويه (٣٩٨/٤) وهو أسهل الأقوال. وانظر: معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص٤٢.

(٣) الجولان: مصدر جال يجول إذا طاف وتنقل، وجال التراب: ارتفع.

(٤) الهيمان: مصدر هام على وجهه يهيم إذا سار على غير هدى، وهام في الأمر: تحير فيه واضطرب وذهب كل مذهب. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾﴾.

والصَّوَرَى[١]، والحَيَدَى[٢] ونحوها.

وإلى هذه الشروط الخمسة أشار بقوله: (وَصَحّ عين فَعَلٍ وفَعِلا.. إلخ) أي صحت عين المصدر الذي على وزن (فَعَلٍ) وسلمت من القلب إذا كانت واواً أو ياء، وكذا عين الفعل الذي اسم الفاعل منه على (أفْعَل) (كأغيدٍ) من غَيِدَ غَيَداً فهو أغيد. وصَرَفَهُ للضرورة و(أحولا) من حَوِلَ حَوَلاً فهو أحول. وهذا إشارة إلى الشرطين السادس والسابع.

وقوله: (وإن يبن تفاعل من افتعل.. إلخ) إشارة إلى الشرط الثامن. والمعنى: وإن يظهر معنى التفاعل وهو التشارك من لفظ افتعل، وكانت عينه واواً سلمت (ولم تُعَلّ) أي ولم تقلب ألفاً.

ثم ذكر الشرط التاسع بقوله: (وإن لحرفين ذا الِاعلال استُحق.. إلخ) أي: وإن استحق هذا الإعلال - وهو القلب - لحرفين بأن تحرك كل منهما وانفتح ماقبله، فصحح الأول منهما وأعِلّ الثاني، وقوله: (ذا الاعلال) يقرأ بنقل حركة الهمزة - وهي الكسرة - إلى اللام قبلها. وقوله: (وعكسٌ قد يَحِق) أي: قد يقع العكس، وهو إعلال الأول وتصحيح الثاني كما تقدم.

وقوله: (وعين ما آخره.. إلخ) أي: وعين الاسم إذا كان واواً أو ياء تستدعي القلب ألفاً، وقد زيد في آخر هذا الاسم

---

(١) الصَوَرَى: اسم بقعة فيها ماء من مياه العرب.

(٢) الحَيَدَى: مشية المتمايل المختال.

زيادة تختص بالاسم، فإنه يجب سلامتها ويمتنع قلبها. وهذا هو الشرط العاشر.

* * *

قلب النون ميماً

٩٧٦ ـ وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إذَا ... كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

تقلب النون ميماً بشرطين:

١ ـ أن تكون النون ساكنة.

٢ ـ أن يقع بعدها الباء، سواء أكانتا في كلمة أو كلمتين. كما في قوله تعالى: ﴿إِذِ انۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا ۝١٢﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾[2].

وهذا القلب مقصور على النطق، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها.

وهذا معنى قوله: (وقبل با اقلب ميماً.. إلخ) أي: واقلب حرف النون ميماً إذا كان النون مسكناً قبل باء، ثم ساق مثالاً لنوعي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة، وهو قوله: (انبذا) والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أو في كلمتين مثل: (مَنْ بَتَّ) والمعنى: من قطع مودته فانبذه واتركه ولا تبالِ به.

---

(١) سورة الشمس، آية: ١٢.

(٢) سورة يس، آية: ٥٢.

فَصْـــلٌ

الإعلال بالنقل
أ ـ تعريفه
ب ـ مواضعه
١ ـ أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل
٢ ـ أن يكون عيناً متحركة في اسم

٩٧٧ ـ لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ... ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

٩٧٨ ـ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلَا ... كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ عُلِّلَا

٩٧٩ ـ وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمُ ... ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ

٩٨٠ ـ وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ ... .

هذا الفصل عقده ابن مالك ـ رحمه الله ـ للإعلال بالنقل. ويسمى الإعلال بالتسكين. ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك ـ وهو الواو والياء ـ إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء حرف العلة على صورته إن كان متحركاً بحركة تجانسه؛ أو قلبه حرفاً آخر إن كان متحركاً بحركة لا تناسبه.

فالأول نحو: يدوم الود بالمجاملة. فالفعل (يدوم) ماضيه: دام، فهو أجوف واوي من باب (نصر ينْصُر) فيكون المضارع: يَدْوُم. فقالوا: إن حرف العلة ضعيف لا يقوى على حمل الحركة. فالحرف الصحيح أولى منه بها. فنقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلها ـ وهو الدال ـ فصار: يَدُوْم.

والثاني نحو: أبان العلماء أحكام الشريعة. فالفعل (أبان) أصله: أبْيَن على وزن (أفْعل) الرباعي. فجرى فيه الإعلال السابق. فصار: أبَيْن، فتحركت الياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فانقلبت ألفاً...

ويقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة لفعل نحو: يصوم، يبيع، والأصل: يَصْوُم، يَبْيِع. فنقلت حركة حرف العلة في كل منهما إلى الحرف الصحيح الساكن قبله. وبقي كل منهما على صورته كما تقدم، ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع:

١ ـ أن يكون الساكن قبل حرف العلة حرفاً صحيحاً. فلا نقل في مثل: عاون، وبايع. لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح.

٢ ـ أن يكون الفعل غير مضعف اللام. فلا نقل في مثل: ابيضَّ. واسودَّ، لأن اللام مضعفة.

٣ ـ أن يكون الفعل غير معتل اللام. فلا نقل في مثل: أهوى وأحيا، لأن اللام معتلة.

٤ ـ ألا يكون فعل تعجب، ومثله: اسم التفضيل. فلا نقل في مثل: ما أقومه! وما أبينه! ولا في مثل: هدي الرسول ﷺ أقوم طريقاً وأبين منهجاً.

الموضع الثاني: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع إما في وزنه دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه.

فالأول نحو: لكل مقام مقال. فـ(مقام). ومثلها ـ مقال ـ أصلها: مقْوَم، وهي على وزن المضارع: يَعْلَم. فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً كما تقدم. فهو يشبه المضارع في الوزن، ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال ـ وهي الميم في أوله ـ.

والثاني: كأن تبني من البيع أو من القول **اسماً على مثال**: تِحْلِىء[1] ـ بكسر التاء فسكون فكسر فهمزة متطرفة ـ. فتقول: تِبْيِع، وتِقْوِل، بكسر فسكون، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله. وقلبت الواو ياء في (تِقْوِل) ـ لأن الكسرة غير مناسبة للواو ـ فصارت الكلمتان: تِبِيع تِقِيل ـ بكسرتين متواليتين بعدها ياء ـ وفي الأولى إعلال واحد بالنقل، وفي الثانية: اثنان: بالنقل، والقلب.

وهذا أشبه المضارع في زيادته. فإن التاء توجد في أول المضارع. ولم يشبهه في وزنه. لأن مثل هذا الوزن خاص بالاسم ولا يأتي في الفعل.

فإن أشبه الاسمُ المضارعَ في الوزن والزيادة معاً. أو لم يشبهه فيهما معاً وجب التصحيح وامتنع الإعلال.

فالأول نحو: أبْيَض، وأسْوَد. فهذان وصفان أشبها المضارع: أعْلم، في وزنه، وزيادة: الهمزة في أوله.

والثاني نحو: مِخْيط[2]. فهذه صيغة مختصة بالاسم، لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول. ولا مبدوءاً بميم زائدة. ومثلها: مفعال كمخياط.

---

(١) التحلىء: شعر وجه الأديم، ووسخه وسواده.
(٢) المخيط: آلة الخياطة.

وهذا معنى قوله: (لساكن صح انقل. . . الخ) أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركاً «واواً أو ياءً» فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها، مثل: أبِنْ، فعل أمر من (أبان). وأصله: أبْيِن. فنقلت حركة الياء إلى الباء قبلها. فالتقى ساكنان ـ الياء والنون ـ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

وقوله: (لساكن صح) إشارة إلى الشرط الأول. وأما الشروط الثلاثة الباقية ففي قوله: (ما لم يكن فعل تعجب. . الخ) أي أن هذا النقل جائز مدة عدم كون الفعلِ فعل تعجب أو مثل (ابيضَّ) مضعف اللام، أو (أهوى) الذي عُلِّل باللام. أي جاءت لامه حرف علة. والألف في (عللا) للإطلاق، وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: (ومثل فِعْل في ذا الإعلال اسم. . الخ) أي أن الاسم الذي (ضاهى) أي شابه المضارع يكون مثل الفعل في الإعلال بالنقل. وقوله: (وفيه وَسْمُ) أي: بشرط أن يكون فيه علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن فقط أو في الزيادة فقط.

ثم ذكر أن الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً كمفعال مثل: مسواك ومكيال. يستحق التصحيح وعدم الإعلال بالنقل، وحمل عليه في ذلك (مِفْعَل) لمشابهته له في المعنى مثل: مِخْيط كما تقدم[1].

---

(١) انظر: شرح الأشموني بحاشية الصبان (٤/ ٣٢٢).

بقية مواضع الإعلال بالنقل
٣ ـ ان يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر
٤ ـ ان يكون عيناً متحركة في صيغة مفعول

٩٨٠ ـ . . . . وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ
٩٨١ ـ أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ
٩٨٢ ـ وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قَمِنْ
٩٨٣ ـ نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ وَنَدَرْ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

الموضع الثالث من مواضع الإعلال بالنقل: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين، بشرط أن يكون فعله على وزن (أفْعَل) أو (استفعل) نحو: أقام، واستقام. والأصل: أقْوَمَ واسْتَقْوم، ومصدرهما: إقْوام، واسْتِقْوام. فأُعِلَّ المصدر حملاً على الفعل فنقلت حركة عينه إلى الساكن قبله، ثم قلبت العين ـ وهي الواو ـ ألفاً، لما تقدم، فتوالى ألفان ـ بدل العين. وألف إفعال واستفعال ـ فتحذف الثانية منهما. ويؤتى بتاء التأنيث ـ في الأغلب ـ عوضاً عنها، فيقال: إقامة، واستقامة.

وقد تحذف هذه التاء، وحذفها مقصور على السماع، كقولهم: أجاب إجاباً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، وقد ذكرت ذلك في أبنية المصادر.

الموضع الرابع: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في صيغة (مَفْعُول) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء. كصوغ مفعول من: صان، وعاب. فتقول: مَصُون. ومَعِيب. والأصل:

---

(١) سورة الأنبياء، آية: ٧٣.

مَصُوُون. مَعْيُوب، فنقلت فيهما حركة حرف العلة إلى الساكن قبله. وفي الأول التقى واوان ساكنتان فحذفت الثانية. وفي الثاني اجتمع ساكنان ـ الياء والواو ـ فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين. فصارت: مَعُيْب. فكسرت العين لمناسبة الياء.

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم: ثوب مصوون[1]. ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون: مبيوع، ومخيوط، ومعيون[2].

وأشار ابن مالك إلى هذين الموضعين بقوله: (وألف الإفعال واستفعال أزل...الخ) أي: أن المصدر المعتل العين الذي على وزن (إفعال) أو (استفعال) تحذف ألفه. حملاً على فعله في هذا الإعلال. وتعوض منها تاء التأنيث غالباً. وحذف التاء (بالنقل) أي بالسماع عن العرب (ربما عرض) أي قليل.

ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وما لإفعال من الحذف...الخ) أي: ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل (فمفعول به أيضاً قَمِنْ) أي: فاسم المفعول جدير به وحقيق. ثم مثل لليائي بـ(مبيع) والواوي بـ(مصون) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين نادر عن العرب وأن تصحيح يائي العين اشتهر وهي لغة تميم كما تقدم.

---

(١) أي: محفوظ. من صانه: إذا حفظه.

(٢) اسم مفعول من عانه. من باب باع أي أصابه بالعين. وانظر: شرح التسهيل لابن عقيل (٤/ ١٧٥).

٩٨٤ ـ وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا ... وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

٩٨٥ ـ كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنْ

٩٨٦ ـ وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِي نُوَّمِ ... وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

من مواضع قلب الواو ياء
٧ ـ ان تقع لام اسم مفعول لفعِل
٨ ـ ان تقع لام جمع على وزن فعول
٩ ـ ان تقع لام جمع على وزن فُعَّل

تقدم أن الواو تقلب ياء في تسعة مواضع، وقد مضى منها ستة مواضع، وذكر هنا الموضع السابع والثامن والتاسع.

فالسابع: أن تقع الواو لام اسم مفعول لفعل ماض على وزن (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ نحو: رضيَ فهو مَرْضِيٌّ. وقوي على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه، والأصل: مَرْضُويٌ، ومَقْوُويٌ (على وزن مفعول) فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. ثم كسر ما قبلها بدلاً من الضمة. لأجل أن تسلم الياء. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ۝٢٨﴾[1].

فإن كان الماضي غير مكسور العين ـ وهو الذي ذكره ابن مالك ـ فالأجود تصحيح الواو ـ أي عدم قلبها ياء ـ نحو: مغزُوّ، ومَدعُوّ، وفعلهما: غزا ودعا. وأصلهما: غَزَوَ ودَعَوَ. فقلبت الواو ألفاً على القاعدة. وأصل اسم المفعول: مَغْزُوْوٌ، ومَدْعُوْوٌ على وزن ـ مفعول ـ فالواو الأولى واو مفعول. والثانية لام الكلمة، فأدغمت الأولى في الثانية.

---

(١) سورة الفجر، الآيتان: ٢٧، ٢٨.

ويجوز الإعلال ـ وهو مرجوح ـ فتقول: مَغْزِيٌّ، ومَدْعِيٌّ، وذلك بقلب الواو الثانية ياء حملاً على الفعل المبني للمجهول، لأن واوه تقلب ياء، لتطرفها إثر كسرة؛ مثل: دُعِيَ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة. ثم أدغم، وكسرت الضمة لمناسبة الياء.

والثامن من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو لاماً لجمع تكسير على وزن (فُعُول) ـ بضم فضم ـ نحو: عصا، وجمعها: عُصِيّ. ودلو، وجمها: دُلِيّ. والأصل: عُصُووٌ، ودُلُووٌ. فاجتمع واوان ـ واجتماعهما ثقيل ـ الأولى زائدة في الجمع، والثانية أصلية وهي لام الكلمة. فقلبت الأخيرة ياء. ثم الأولى لاجتماعها مع الياء وأدغمتا ـ على القاعدة ـ وكسر ما قبل الياء لتصح. فصارتا: عُصِيٌّ، ودُلِيٌّ. ويصح كسر أولهما للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَوْا حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ﴾[1]، وقد أجاز بعض النحاة التصحيح في (الفعول) إذا كان جمعاً. ولكن الأرجح الإعلال[2].

فإن كان (فُعُول) مفرداً فالأرجح التصحيح وعدم القلب نحو: عُتُوّ. وهو مصدر: عتا يعتو، وأصله: عُتُوْو، بوزن

---

(١) سورة الشعراء، آية: ٤٤.
(٢) انظر شرح المفصَّل لابن يعيش (١٠/ ١١٠).

(فُعُول). فأدغمت الواو الزائدة في الجمع ـ وهي الأولى ـ بلام الكلمة ـ وهي الواو الثانية ـ فلم تقلب، وهذا كثير في المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴿٢١﴾﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[2].

وقد جاء الإعلال في قوله تعالى عن زكريا عليه السلام: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴿٨﴾﴾[3]، وأصله: عُتُوْوٌ. مثل قعود وجلوس[4]. فحصل فيه قلب الواو الثانية ياء، لأن واو فعول زائدة ساكنة فلم يعتدَّ بها. فكأن الواو الأخيرة وَلِيَتْ ضمة فقلبت ياء. فاجتمعت مع الواو فقلبت ياء. ثم أدغمت الياء في الياء[5].

الموضع التاسع من مواضع قلب الواو ياء: أن تكون الواو عيناً لجمع تكسير على وزن (فُعَّل) صحيح اللام. مع عدم وجود فاصل بين العين واللام نحو: صُيَّم ونُيَّم، جمع صائم ونائم، وأصلهما: صُوَّم، ونُوَّم، بواوين قبلهما ضمة. فعدل عن الواوين إلى الياءين لخفتهما. والأكثر فيه التصحيح. فتقول: صُوَّم ونُوَّم.

فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب نحو: غُوَّى،

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٢١.
(٢) سورة القصص، آية: ٨٣.
(٣) سورة مريم، آية: ٨.
(٤) هذا على أنه مصدر وقيل: جمع تكسير.
(٥) هذا على أحد الأقوال، وانظر: مفردات الإبدال والإعلال في القرآن ص١٨٢.

جمع: غاوٍ. وأصله: غُوَيٌ. على وزن: فُعَّل، كُركَّع وسُجَّد، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان هما: هذه الألف والتنوين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين.

كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام بوجود ألف؛ لبعد العين حينئذ من الطرف، نحو: صُوَّام ونُوَّام. وشذَّ (نُيَّام) و(صُيَّام) بقلب الواو ياء.

وإلى هذه المواضع الثلاثة أشار بقوله: (وصحح المفعول من نحو عدا. . .الخ) أي: صحح اسم المفعول المبني من (فَعَل) المفتوح العين المعتل اللام بالواو (نحو عدا) إن تحريت الأجود، فقل فيه: معدُوّ (وأعلل) أي بقلب الواو ياء إن لم تقصد الأجود فقل فيه: معدِيّ. وقوله: (وأعلل ان لم) يقرأ بنقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة.

ولما ذكر المفتوح فُهِمَ منه أن المكسور بخلاف ذلك، وأن الصحيح فيه الإعلال كما تقدم. وأما المعتل بالياء مثل: مرمي. من رمى. فإنه يجب إعلاله. وقد مضى ذكره في باب النسب، فلذا تركه هنا.

أما الموضع الثامن فقد ذكره بقوله: (كذاك ذا وجهين جا الفعول. .الخ) أي: أن الاسم الذي على وزن (فعول) واوي اللام جاء فيه عن العرب وجهان: التصحيح والإعلال، سواء كانت الواو لام جمع أو مفرد، وقوله: (ذا وجهين) حال ـ من

الفُعُول ـ مؤكدة. وقوله: (لام جمع) حال من الواو. وقوله: (يَعِن) أصلها: يعِنُّ بالتشديد، أي: يظهر. وخُفِّفَ للوزن. وقوله: (جا) بالقصر، للضرورة.

وظاهر كلامه التسوية بين (فعول) المفرد والجمع في جواز الوجهين. وأنهما على حد سواء في الكثرة. مع أن الأرجح في الجمع الإعلال. وفي المفرد التصحيح كما مضى. وهو الذي صرح به في الكافية[1]، في قوله:

ورُجِّح الإعلال في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقْتُفِي

أما الموضع التاسع فقد ذكره بقوله: (وشاع نحو نُيَّم في نُوَّم. . .الخ) أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي على وزن (فُعَّل) الإعلال بقلب واوه ياءً، نحو (نُيَّم) في (نُوَّم) وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف، فإن كان قبل لامه ألف، وجب التصحيح. وشذ الإعلال، نحو (نُيَّام)، ومعنى: (نُمي) أي: نسب الحكم بالشذوذ لأهل هذا الفن.

❊ ❊ ❊

(١) الكافية (٤/ ٢١٤٥).

فصْـــــلٌ

١ ـ إبدال الواو والياء تاء
٢ ـ إبدال تاء الافتعال طاء
٣ ـ إبدال تاء الافتعال دالاً

٩٨٧ ـ ذُو اللِّينِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا ... وَشَذَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائتكَلَا

٩٨٨ ـ طَـاتَـا افْتِعَـالٍ رُدَّ إِثْـرَ مُطْبَـقِ ... فِـي ادَّانَ وَازْدَدْ وَادَّكِـرْ دَالًا بَقِـي

هذا الفصل عقده ابن مالك لثلاثة أنواع من الإبدال. وهي:

الأول ـ إبدال الواو والياء تاءً:

فتبدل الواو والياء تاءً إذا وقعا فاءً لفعل على وزن (افتعل) أو أحد مشتقاته كالمضارع والأمر واسم الفاعل.. بشرط ألا يكون أصلهما همزة.

ومثال ذلك: أن يُبْنَى صيغة على وزن (افتعل)[1] ـ مثلاً ـ من الفعل الماضي: وصف، أو يَسِرَ[2]. فيقال: اوتصف، ايتسر. ثم تقلب الواو والياء تاء. ثم تدغم في التاء الموجودة، فتصير: اتّصف، اتّسر. ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصف، ييتسر. وبعد القلب والإدغام: يتَّصف، يتَّسر.. وهكذا باقي المشتقات.

فإن كان أحدهما مبدلاً من همزة لم يجز القلب ـ في أشهر اللغات ـ فلا تقلب الياء تاء في مثل: إِيتكل. وهي صيغة (افتعل) من الأكل. لأن هذه الياء أصلها همزة ساكنة هي فاء الكلمة

---

(١) يَسِرَ الأمر ييسر من باب: تَعِبَ. ويَسُرَ من باب: قَرُب فهو يسير. أي سهل.
(٢) انظر معاني (افتعل) في الممتع لابن عصفور (١/ ١٩٢).

فقلبت ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة.

ولا تقلب الواو تاء في مثل: اوْتُمن. لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية، التي وقعت بعد ضمة، إذ الأصل: أُؤْتُمِن. فقلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة.

وفي هذا يقول ابن مالك: (ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا.. الخ) والمراد بذي اللين: حرف العلة وهو الواو أو الياء. وتقدير البيت: ذو اللين أبدل تاء حال كونه فاءً كائناً في افتعال. (وشذ) هذا الإبدال (في ذي الهمز) أي صاحب الهمز، والمراد الحرف المبدل من همزة. كقولهم في (ايتكل): اتّكل بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء.

النوع الثاني: إبدال تاء الافتعال طاءً:

إذا وقعت تاء الافتعال ـ ومشتقاته ـ بعد حرف من حروف الإطباق[1] وهي: الصاد والضاد، والطاء والظاء، وجب إبداله طاء. فإذا أريد بناء صيغة على وزن: افتعل ـ مثلا ـ من: صحـب، أو ضـرب، أو طلـع، أو ظلـم، قيـل: اصتحـب، اضترب، اطتلع، اظتلم. ثم تقلب التاء طاء فيقال: اصطحب، اضطرب، اطّلع ـ بإدغام الطاءين ـ اظطلم، ومنه قوله تعالى:

---

(١) سميت بذلك لأن اللسان يطبق بأعلى الفم إذا نطق بها. وبعضها أقوى من بعض، فالطاء أقواها، وأضعفها الظاء، والصاد والضاد متوسطتان في الإطباق.

﴿أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ۝٧٨﴾[١]، وقوله تعالى عن فرعون ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٢].

٣ ـ النوع الثالث: إبدال تاء الافتعال دالاً:

إذا وقعت تاء (الافتعال) ومشتقاته بعد الدال والذال والزاي، قلبت دالاً. فإذا أريد بناء صيغة على وزن (افتعل) ـ مثلاً ـ من: دعا، ذكر، زَحَم. قيل: ادتعى، اذتكر، ازتحم. ثم تقلب التاء دالاً. فيقال: ادعى ـ بإدغام الدال في الدال وجوباً ـ اذدكر. ويصح قلب الذال دالاً لتقاربهما في المخرج، وإدغامها في الدال الأصلية، فيقال: ادَّكر. ويقال في الثالث: ازدحم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ﴾[٥] وأصله: تذتخرون ـ من الذخر ـ فجرى فيه الإبدال بقلب التاء دالاً. فصار (تَذْدَخِرون) ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدال في الدال.

وإلى هذين النوعين أشار بقوله: («طا»، «تا»افتعال

---

(١) سورة مريم، آية: ٧٨.
(٢) سورة غافر، آية: ٣٧.
(٣) سورة يوسف، آية: ٤٥.
(٤) سورة القمر، آية: ١٧.
(٥) سورة آل عمران، آية: ٤٩.

رُدَّ. . . الخ) أي: رُدَّ ـ بمعنى: صيِّر ـ تاء الافتعال طاء (إثر مُطْبِقٍ) أي: بعد حرف من حروف الإطباق، وقوله: (في ادان وازد وادكر دالا بقي) أي: أن تاء الافتعال صار دالاً في مثل: ادان. وازدد، وادكر. أي: إذا وقعت التاء بعد هذه الأحرف وهي ـ الدال والزاي والذال. .

❊ ❊ ❊

فصـــل

مواضع الإعلال بالحذف

٩٨٩ ـ فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ ... اِحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

٩٩٠ ـ وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي ... مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

٩٩١ ـ ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ ... وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلاَ

هذا الفصل عقده ابن مالك ـ رحمه الله ـ للإعلال بالحذف. وهو تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة.

ويكون الإعلال بالحذف قياساً مطرداً في المسائل الآتية:

١ ـ إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو. وجب حذفها في المضارع، والأمر، والمصدر إذا كان بالتاء، وهو لغير الهيئة بشرط أن تكون العين مفتوحة في الماضي مكسورة في المضارع[١] مثل: وعد. مضارعه: يَوْعِد. فتحذف الواو لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، وهما ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل، وحُمِلَ غيره عليه، مثل: أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ، والأمر نحو: عِدْ. والمصدر نحو: عدة. وعوض عنها فيه تاء التأنيث وجوباً.

(١) أما حذف الفاء في نحو، يضَع، ويهَب، ويدَع، ونحوها مع أن العين مفتوحة في المضارع فلأن الكسرة مقدرة، لأن الأصل فيها كسر العين ثم فتحت لأجل حرف الحلق تخفيفًا، فكان الكسر فيها مقدرًا.

المسألة الثانية: الهمزة الزائدة في أول الماضي الرباعي، فإنها تحذف في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو: أَكرَمَ، يُكْرِمُ، مُكرِمٍ، مُكرَم، بحذف الهمزة، والأصل: يُؤَكرِمُ. لأن أحرف الماضي توجد في المضارع بعد زيادة حرف المضارعة وهكذا الباقي...

المسألة الثالثة: إذا كان الماضي ثلاثيًا مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد. مثل: ظلَّ[١]. وأصله: ظلِلَ، جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك كتاء الضمير أو نونه وهي:

١ ـ إبقاء الفعل على حاله مع فك إدغامه فتقول: ظَلِلْتُ، وظَلِلْتَ...

٢ ـ حذف عينه دون تغيير آخره، نحو: ظَلْتُ، ظَلْتَ...

٣ ـ حذف عينه مع نقل حركتها إلى فاء الكلمة، نحو: ظِلْتُ، ظِلْتَ.

فإن كان الماضي مفتوح العين وجب إبقاؤه على حاله مع فك الإدغام، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِىۖ﴾[٢] وهو من الضلال ضد الاهتداء. وأصله: ضَلَّ. من باب «ضَرَبَ».

(١) ظل يعمل كذا... أي عمل طوال النهار دون الليل.

(٢) سورة سبأ، آية: ٥٠.

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصلت بهما نون الإناث جاز لك فيهما وجهان:

١ ـ إبقاؤهما دون تغيير مع فك الإدغام وجوباً. فتقول: النسوة يَقْرِرْنَ. واقْرِرْنَ يا نسوة.

٢ ـ حذف عين الكلمة ونقل حركتها ـ وهي الكسرة ـ إلى الفاء وذلك للتخفيف، فتقول: النساء يَقِرْنَ. وقِرْنَ يا نسوة.

وقد سمع فتح القاف، فقد قرأ نافع وعاصم ـ من السبعة ـ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ ـ بفتح القاف ـ فعل أمر من قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ به. بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة حكاه الكسائي. لكنها لغة قليلة. واللغة المشهورة: قرَّ في المكان يَقِرُّ. بكسر المضارع. والأمر (قِرْن) بكسر أوله ـ كما تقدم ـ، وعليه قراءة السبعة عدا من ذُكر[1].

وإلى مواضع الإعلال بالحذف أشار بقوله: («فا» أمر او مضارع من كوعد احذف...الخ) أي: احذف فاء الكلمة في الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كان الماضي مثل: (وعد) ثلاثيًّا واوي الفاء مفتوح العين، ومكسورها في المضارع. فاستغنى بالمثال عن ذكر الشروط. وقوله: (وفي كعدة ذاك اطرد) أي: اطرد ذلك الحذف ـ وهو حذف الفاء ـ في مصدر الفعل المذكور وعُوض عنها تاء التأنيث آخراً. وفهم ذلك من المثال.

(١) انظر: الكشف لمكي (٢/١٩٧، ١٩٨) التصريح (٢/٣٩٧).

ثم ذكر الموضع الثاني بقوله: (وحذف همز أفعل استمر...الخ) أي اطرد حذف همزة (أفعل) من مضارعه. واسمي فاعله ومفعوله، وهما المراد بقوله (وبنيتي متصف) تثنية بنية بمعنى الصيغة. أي: صيغتي شخص متصف. والمراد بهما صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول، لأنهما تدلان على ذات متصفة بمعنى من المعاني على جهة القيام به أو الوقوع عليه.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله: (ظِلت وظَلت..الخ) أي: أن (ظَلْت) بفتح الظاء المشالة (وظِلْت) بكسرها. استعملا في (ظَلِلْت) وهو كل فعل ثلاثي مضاعف مكسور العين. مسند إلى الضمير المتحرك، فالأوجه ثلاثة: الحذف دون تغيير، والحذف مع النقل، والإتمام.

وقوله: (وقِرْنَ في اقررن) أشار به إلى أنه إذا كان الفعل أمراً ـ ومثله المضارع ـ واتصل به نون الإناث فقد استعمل: قِرْنَ. ـ بكسر القاف ـ على حذف عين الكلمة وهي الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى الفاء. وهو يشير إلى الوجه الثاني المتقدم. وأما الأولى فيؤخذ من قوله: (في اقْرِرْنَ)، وقوله: (وقَرْنَ نقلاً) أي: أنه نقل فتح القاف. وأفاد قوله: (نقلا) أنه لا يطرد. ويفهم من كلامه أن الكسر مطرد. وقد صرح به في الكافية[1].

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢١٦٩).

الإدغـــام

شروط الإدغام وهي أحد عشر شرطاً وفي هذه الأبيات عشرة

٩٩٢ ـ أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي ... كِلْمَةٍ ادْغِمْ لاَ كَمِثْلِ صُفَفِ

٩٩٣ ـ وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ ... وَلاَكَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي

٩٩٤ ـ وَلاَ كَهَيْلَلٍ وَشَذَّ فِي أَلِلْ ... وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

الإدغام: إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً.

والإدغام يكون بين المتماثلين والمتقاربين. وقد اقتصر ابن مالك على المتماثلين، لأنه هو اللائق بالتصريف. وأما بحث القراء فهو أعم.

وفائدة الإدغام التسهيل والتخفيف، لأن النطق بالأحرف المتماثلة أو المتقاربة وفصلها عن بعضها. وإظهار كل منها. ثقيل على اللسان، فخفف بالإدغام، فينطق المتكلم بحرفين من مخرج واحد، دفعة واحدة، بحيث يصيران حرفاً مشدداً[1].

فإذا اجتمع حرفان متماثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني بأحد عشر شرطاً:

١ ـ أن يكون الحرفان في كلمة واحدة، مثل: شدَّ، ملَّ، حَبَّ. والأصل: شدَدَ ـ بالفتح ـ مَلِلَ ـ بالكسر ـ حَبُبَ ـ بالضم.

(١) انظر الخصائص لابن جني (٢/١٣٩، ١٤٠).

فإن كانا في كلمتين مثل: جَعَلَ لك. كان الإدغام جائزاً لا واجباً.

٢ ـ ألا يكون الحرف الأول في صدر الكلمة. مثل: دَدَن[1] فيمتنع الإدغام، إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدة أو حركة. وكذا الفعل الماضي إذا اجتمع في أوله تاءان، وسيأتي ذلك إن شاء الله.

وهذا الشرط لم يذكره ابن مالك في الألفية، ولعله تركه لوضوحه. وذكره في الكافية وغيرها[2].

٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ: ألا يكونا في اسم على وزن (فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ مثل: دُرَر، وصُفَف: جمع صفة[3]. أو (فُعُل) ـ بضمتين ـ مثل: سُرُر، وذُلُل: جمع ذلول[4]. أو (فِعَل) ـ بكسر أوله وفتح ثانيه ـ مثل: لِمَم، وكِلَل، جمع لِمَّة[5] وكِلَّة[6]. أو (فَعَل) ـ بفتحتين ـ مثل: طَلَل[7]، ولَبَب[8].

(١) الددن: اللعب واللهو.
(٢) شرح الكافية (٤/٢١٧٦).
(٣) الصفة هي الظلة كالسقيفة.
(٤) الذلول هو البعير الذي سهل قياده.
(٥) اللمة: بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاور شحمة الأذن.
(٦) الكِلَّة: بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض وهو المسمى الناموسية.
(٧) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار.
(٨) اللبب: موضع القلادة من الصدر. وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار.

فيمتنع الإدغام في جميع ما ذكر

٧ ـ ألا يكون أول المثلين مدغماً فيه حرف قبله. مثل: قَرَّرَ، وجُسَّسٍ جمع: جاس[1]. فيمتنع الإدغام لأن الحرف الأول من المتحركين أُدغم في حرف قبله.

٨ ـ ألا تكون حركة الحرف الثاني حركة عارضة. مثل: اكففِ الشرّ، واخصصَ أبي، والأصل: اكففْ، واخصصْ، لأن كلا منهما فعل أمر مبني على السكون. وحرك الأول بالكسر لالتقاء الساكنين، وفي الثاني نقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الصاد. فلما كانت الحركة في المثالين عارضة. صار الحرف كأنه ساكن. ولا إدغام عند سكون ثاني المثلين.

٩ ـ ألا يكون الحرفان في وزن ملحق بغيره، مثل: هَيْلَلَ[2]. فإنه ملحق بـ(دحرجَ). فيمتنع الإدغام. لأننا لو أدغمنا الحرفين لفات الغرض من الإلحاق.

١٠ ـ ألا يكون اللفظ مما فكته العرب شذوذاً. فلا يجوز فيه الإدغام، كما لا يفك غيره قياساً عليه. وهي ألفاظ محفوظة. منها: ضَبِبت الأرض: إذا كثر ضِبَابُها، وأَلِلَ السقاء[3]: إذا تغيرت رائحته، وبَحِحَ الرجل: إذا أخذته بُحّةٌ[4].

---

(١) اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا لمسه. أوجَسَّ الخبر إذا فحص عنه.
(٢) هيلل: أي أكثر من قول: لا إله إلا الله.
(٣) وعاء من جلد يكون للماء واللبن.
(٤) البُحّة: خشونة وغِلَظٌ في الصوت. يقال: رجل أبَحُّ، وامرأة بحّة وبَحّاء.

١١ ـ وأما الشرط الحادي عشر فسيأتي ذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ في كلام الناظم.

وإلى هذه الشروط ـ عدا الثاني منها ـ أشار بقوله: (أول مثلين محركين في كلمة ادغم. .الخ) أي: أدغم أول المثلين المتحركين (في كِلْمة) بكسر الكاف وسكون اللام. وهذا الشرط الأول. ثم ذكر سبعة شروط عن طريق المثال ـ كما تقدم ـ وأشار بقوله: (وشذ في أَلِلْ ونحوه فكٌّ. .الخ) إلى الشرط العاشر وهو أن هناك ألفاظاً منقولة عن العرب شذ فيها الفك، والقياس الإدغام، فهذه تحفظ ولا يقاس عليها.

* * *

٩٩٥ ـ وَحَيِيَ افْكُكْ وَادّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَـذَاكَ نَحْـوُ تَتَجلَّـى وَاسْتَتَـرْ

المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام
١ ـ إذا لزم تحريك ثاني المثلين
٢ ـ إذا اجتمع في الفعل تاءان

لما ذكر ابن مالك ـ رحمه الله ـ ما يجب فيه الإدغام، ذكر المسائل التي يجوز فيها الفك والإدغام، وهي ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إذا كان الحرفان المتماثلان لازماً تحريك ثانيهما، مثل: حَيِيَ وعَيِيَ[1]. وإنما لزم تحريك ثاني الياءين، لأن كلاًّ منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر. فيجوز فيهما الإدغام لوجود مثلين تحرك ثانيهما. فتقول: حيَّ وعيَّ. ويجوز الفكّ؛ لأن حركة الثاني كالعارضة بجامع عدم اللزوم في جميع

---

(١) عيي بالأمر وعن حجته يعيا من باب تعب: عجز عنه.

التصاريف، فتقول: حَيِيَ وعَيِيَ. وقد قرأ نافع وأبو بكر والبَزّي بياءين ظاهرتين في قوله تعالى: ﴿مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[١]، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة[٢].

فإن كانت حركة أحد المثلين عارضة بسبب العامل لم يجز الإدغام اتفاقاً كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٣]. لأن حركة الثاني تزول بزوال الناصب.

المسألة الثانية: إذا اجتمع في الفعل تاءان، إما في أوله نحو: تتجلى وتتابع، أو في وسطه نحو: اقتتل واستتر.

فإن كانت التاءان في أوله: فالقياس الفكّ لتصدر المثلين. فإن كان الفعل ماضياً نحو: تتابع. جاز الإدغامُ للتخفيف واجتلابُ همزة الوصل فتقول: اتّابع.

وإن كان مضارعاً نحو: تتجلى. جاز فيه الإدغام ـ أيضاً ـ للتخفيف. فيسكن أوله ويؤتى بهمزة الوصل، للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، فتقول: اتّجلى. وهذا ما ذكره ابن مالك في شرح الكافية[٤]. والذي ذكره غيره من النحاة أن هذا النوع لا يدغم في حال الابتداء، لئلا يلزم اجتلاب همزة

---

(١) سورة الأنفال، آية: ٤٢.
(٢) انظر الكشف (١/ ٤٩٢).
(٣) سورة القيامة، آية: ٤٠.
(٤) (٤/ ٢١٨٥).

الوصل. وهي لا تكون في أول المضارع. بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، كما سيأتي إن شاء الله. وإنما يدغم في حال الوصل. لعدم الاحتياج إلى اجتلاب الهمزة إذا وقع المضارع بعد متحرك أو حرف لين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ﴾[٢] فقد قرأ البَزّي بتشديد التاء فيهما على الإدغام في كل ما أصله تاءان، وحذفت واحدة من الخط[٣].

وإن كانت التاءان في وسط الفعل نحو: اقْتَتَلَ واسْتَتَرَ. فالقياس ـ أيضاً ـ الفك؛ لسكون ما قبل المثلين. ويجوز الإدغام فتقول: قَتَّل وسَتَّر، بنقل حركة التاء الأولى إلى فاء الكلمة. وحذف همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم الإدغام. وتقول في المضارع: يَقَتِّل ويَسَتِّر، بفتح حرف المضارعة، لئلا يلتبس بمضارع (فَعَّل) فإنه بضم أوله. نحو: عَلَّم يُعَلِّم.

وإلى هاتين المسألتين أشار بقوله: (وحَيِيَ افكك..الخ) أي: أن (حَيِيَ) ونحوه مما عينه ولامه ياءان لازم تحريكهما. يجوز فيه الفك والإدغام (دون حذر) أي: لا تخش بأساً في واحد منهما؛ لوروده كما ذكرنا.

---

(١) سورة النساء، آية: ٩٧.
(٢) سورة البقرة، آية: ٢٦٧.
(٣) انظر: الكشف (١/ ٣١٤).

وقوله: (وادّغم) بفتح الدال مع التشديد. فعل أمر من (ادّغمَ) بتشديد الدال وهذه المسألة الأولى. وأشار إلى الثانية بقوله: (كذاك) أي يجوز الوجهان إذا كان المثلان تاءين، إما في الأول كـ(تتجلى)، أو في الوسط كـ(استتر). وأما المسألة الثالثة فسيأتي ذكرها إن شاء الله.

* * *

إذا اجتمع في أول المضارع تاءان

٩٩٦ ـ وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ ... فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما. نحو: تتقدمُ، تتكلمُ. فتقول: تَقَدَّمُ، تَكَلَّمُ. وعلة ذلك لئلا يتوالى مثلان مع تعذر الإدغام الذي يحوج إلى زيادة همزة الوصل. وهي لا تكون في المضارع فعدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين.

وهذا الحذف كثير جدًّا. وجاء في القرآن في مواضع كثيرة، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾[4].

---

(١) سورة هود، آية: ١٠٥.
(٢) سورة النور، آية: ١٥.
(٣) سورة الليل، آية: ١٤.
(٤) سورة القدر، آية: ٤.

وهذا معنى قوله: (وما بتاءين ابتدي قد يُقْتصر. الخ) أي: وما بدىء من الأفعال بتاءين فقد يقتصر فيه على إحداهما وتحذف الأخرى. مثل: تَبَيَّنُ العبرُ، بفتح الياء التحتانية وتشديدها. مضارع مرفوع، والأصل: تَتَبَيَّنُ و(العِبَرُ) فاعل مرفوع، وهي جمع عِبرة ـ بكسر المهملة فيهما ـ بمعنى: الاتعاظ والتذكر. وقد أطلق نوع الفعل في قوله: (وما بتاءين) لكنه أفاد بالمثال أن المراد به المضارع، لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام إذا كانت التاءان في أوله. بخلاف الماضي كما تقدم. والتقليل في قوله: (قد يقتصر) إنما هو بالنسبة إلى عدم الحذف. وإلا فهو كثير جدًّا في القرآن وغيره، كما تقدم.

* * *

١ ـ الشرط الحادي عشر من شروط الإدغام
٢ ـ المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام

٩٩٧ ـ وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ
٩٩٨ ـ نَحْوُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي
٩٩٩ ـ وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّْ

ذكر ابن مالك رحمه الله ـ هنا ـ الشرط الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام، وهو ألا يعرض سكون ثاني الحرفين المتماثلين، إما لاتصاله بضمير رفع، وإما لجزم أو شبهه.

أما الأول: فإنه إذا تصل بالفعل المدغم عينه في لامه ضمير رفع سكن آخره للبناء، وحينئذ يجب الفك ولا يجوز الإدغام، لما تقرر أن الحرف الثاني المدغم فيه لا يكون إلا متحركاً.

نحو: حلَّ؛ فإذا أسند إلى الضمير قيل فيه: حَلَلْتُ، وحَلَلْنا، والبنات حَلَلْنَ، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾[٣].

أما الثاني: فإن هذا المضارع الذي أدغمت عينه في لامه إذا دخل عليه جازم جاز فيه الفك وجاز الإدغام، للتخفيف. وكذا فعل الأمر المبني على السكون. لأن حكمه حكم المضارع المجزوم، فتقول في الفك: لم يَحْلُلْ. وتقول في الأمر: احْلُلْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾[٨]، والفك لغة أهل الحجاز. وهو الغالب في القرآن، وتقول في الإدغام: لم يُحلَّ وتقول في الأمر: حُلَّ؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[٩]

---

(١) سورة سبأ، آية: ٥٠.
(٢) سورة الإنسان، آية: ٢٨.
(٣) سورة النور، آية: ٣١.
(٤) سورة طه، آية: ٨١.
(٥) سورة البقرة، آية: ٢١٧.
(٦) سورة المدثر، آية: ٦.
(٧) سورة آل عمران، آية: ١٢٠.
(٨) سورة لقمان، آية: ١٩.
(٩) سورة الحشر، آية: ٤.

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[١] فقد قرأ نافع وابن عامر (من يرتدد) بالفك، وقرأ الباقون (من يرتدَّ) بدال واحدة مفتوحة مشددة[٢]. وهذه هي المسألة الثالثة مما يجوز فيه الفك والإدغام.

ويستثنى من ذلك شيئان: «أفْعِل» في التعجب، و«هَلُمَّ» فإنهما بمعنى فعل الأمر[٣]. فأما (أفْعِل) فإنه يجب فيه الفك ولا يجوز الإدغام نحو: أحبب إلى الله تعالى بالمحسنين، وأشدد ببياض وجوه المتقين. وأما (هَلُمَّ). فقد التزموا إدغامه. فلا يجوز فيه الفك.

وهذا معنى قوله: (وفُكَّ حيث مدغم فيه سكن...الخ) وقوله: (فُكَّ) بضم الفاء فعل أمر ومفعوله محذوف، أي: فُكَّ الإدغام من المضاعف وجوباً، ويحتمل أنه ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله يعود لذلك المحذوف.

والمعنى: فُكَّ الإدغام من الفعل المدغم عينه في لامه إذا سكن آخره، لاقترانه بضمير رفع، لئلا يلتقي ساكنان. نحو: حللتُ المكان الذي حللتَه. وهذا هو الشرط الحادي عشر. كما تقدم.

---

(١) سورة المائدة، آية: ٥٤.
(٢) انظر الكشف (١/ ٤١٢، ٤١٣).
(٣) هذا على قول الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل أمر. وأما على قول التميميين إن (هَلُمَّ) فعل أمر حقيقة فالأمر ظاهر. وأما استثناء (أفعل)، فهو بالنظر لصورته. وإلا ليس أمراً حقيقة، بل هو فعل ماض جاء على صورة الأمر على المشهور كما تقدم في التعجب.

وأشار بقوله: (وفي جزم وشبه الجزم تخيير قُفي) أي: وفي هذا المضارع المضاعف المجزوم، وشبهه وهو الأمر، تخيير بين الفك والإدغام لورود كل منهما وهذا في أصل الجواز. وإلا فإن الفك هو الغالب في القرآن كما تقدم، وقوله: (قُفي) بالبناء للمجهول أي: تُبع. والأصل: تخيير متبوع.

ثم ذكر ما يستثنى فقال: (وفكُّ أفعِل في التعجب التزم) أي: لئلا تتغير صيغته المعهودة. فيلزم فيه الفك ولا يجوز الإدغام. (والتُزِم الإدغام أيضاً في هَلُمّ) بالإجماع. فلا يقال: هَلْمُمْ ـ بالفك ـ. . . والله أعلم.

* * *

خاتمة الألفية

١٠٠٠ ـ وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

١٠٠١ ـ أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنىً بِلَا خَصَاصَهْ

١٠٠٢ ـ فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّياً عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

١٠٠٣ ـ وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

لما انتهى المصنف ـ رحمه الله ـ من نظم ما يتعلق بقواعد النحو والصرف. ويسر الله تعالى له ما استعان الله فيه. أخبر بانتهاء ما قصد جمعه واشتماله على أهم المسائل النحوية، فقال:

١ ـ (وما بجمعه عُنيت قد كَمَل): والفعل: عُني. من الأفعال الملازمة للبناء للمجهول. إذا كان معناه: اهتمَّ. وقوله: (قد كَمَل) الأفصح فتح الميم ثم الضم، والكسر أضعف اللغات. ذكره في المصباح المنير[1]. وقوله (نظماً) تمييز محول عن الفاعل أي: كمل نظمه. ويصح أن يكون حالاً من الهاء في (بجمعه) وقوله (على جلّ المهمات اشتمل) فيه إشارة إلى ما

(١) . المصباح المنير (ص٥٤١).

تقدم ذكره في الخطبة من قوله: (مقاصد النحو بها محويه).

٢ ـ قوله: (أحصى من الكافية الخلاصة) هذه صفة أخرى للنظم بناءً على أن ضمير (أحصى) يعود على النظم، وجعله السيوطي يعود على الناظم على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة. و(أحصى) فعل ماض، بمعنى: جمع مختصراً ـ بكسر الصاد ـ والخلاصة مفعوله، وخلاصة الشيء: ما صفا منه، وتخلص عن الشوائب. والخلاصة والنقاوة يرجعان إلى شيء واحد، والمعنى: أن هذا النظم جمع من كتابه (الكافية الشافية) خلاصتها، وترك كثيراً من الأمثلة والخلاف. فجاءت الألفية نحو ثلث الكافية.

وقوله: (كما اقتضى غنى بلا خصاصة) الكاف فيه جارة، و(ما) مصدرية ومعنى (اقتضى): أخذ. أي: أحصى هذا النظم الخلاصة إحصاء كاقتضائه الغنى. أي: أَخْذِهِ القدرَ المغني من المسائل. وجعل السيوطي الكاف للتعليل[١]، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[٢]، ورجحه ابن الحاج في

(١) البهجة المرضية للسيوطي ص٢٠١.
(٢) .سورة البقرة، آية: ١٩٨.

حاشيته على شرح المكودي[١]. أي: أنه أحصى من الكافية الخلاصة لكونها اقتضت وحازت غنى كل طالب (بلا خصاصة) وهو ضد الغنى. وهو كناية عما جمع من المحاسن الظاهرة.

٣ ـ قوله (فأحمد الله. . .الخ) الفاء للسببية. أي: فبسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور أحمد الله. وقد تقدم الكلام في الخطبة على معنى (الحمد) وعلى قوله: (مصلياً) وأنها حال مقدرة. وقد اقتصر الناظم ـ رحمه الله ـ على الصلاة على النبي ﷺ دون السلام في مقدمة الألفية وفي خاتمتها. والمطلوب الجمع بينهما، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ۝٥٦﴾[٢]. وقد ذكر النووي ـ رحمه الله ـ في كتابه (الأذكار) أنه لا يقتصر على أحدهما. وكذا قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية نقلاً عنه[٣]. وقد جمع بينهما الناظم ـ رحمه الله ـ في خاتمة الكافية. وقوله: (خير نبي) بدل من (محمد)، ولا يصح نعتاً ولا عطف بيان، لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً.

٤ ـ قوله: (وآله الغر الكرام البررة) آله: الأظهر أنهم أتباعه على دينه، ويدخل فيهم دخولاً أوليًّا أتباعه من قرابته. وهو معطوف على (محمد) و(الغرّ) جمع (أغرّ) وهو في الأصل الأبيض الجبهة من الخيل. وكأنه يشير بذلك إلى قوله ﷺ: «إن

(١) شرح المكودي بحاشية ابن الحاج (٢/ ٢٠٩).
(٢) سورة الأحزاب، آية: ٥٦.
(٣) الأذكار بشرح ابن علان (٣/ ٣٣١) تفسير ابن كثير (٦: ٤٦٩).

أمتي يدعون يوم القيامة غرًا محجّلين من أثر الوضوء»[١].

والكرام: جمع كريم. والبررة: جمع بارّ، وصحبه: جمع «صاحب»، مثل: راكب وركب. وحكي عن سيبويه أنه اسم جمع لا مفرد له من لفظه[٢]، والمنتخبين: بفتح الخاء المعجمة أي: المختارين. والخيرة: بكسر الخاء وفتح الياء ويجوز تسكينها مصدر أو اسم مصدر بمعنى الاختيار. وصف به مبالغة. قال الجوهري: (والخيرة: الاسم من قولك: اختاره الله. يقال: محمد خِيَرة الله من خلقه. وخيرة الله ـ أيضاً ـ بالتسكين. .)[٣].

وإلى هنا تمَّ ما أردنا كتابته على ألفية ابن مالك ـ رحمه الله ـ واسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله. وأن يرزقنا السداد في القول والعمل. وقد تم الفراغ من مراجعته عصر الجمعة الثامن عشر من شهر ذي الحجة خاتمة السنة العشرين بعد الأربعمائة والألف. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

* * *

---

(١) أخرجه البخاري (رقم ١٣٦) ومسلم (٢٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الصحاح (١/ ١٦١) حاشية ابن الحاج (٢/ ٢١٣).

(٣) الصحاح (٢/ ٦٥٢).

الفوائد والتعليقات[١]

«الجزء الأول»

الفائـــــدة	الصفحة
١ ـ تعريف الجنس وأنواعه	٢٤
٢ ـ العموم والخصوص المطلق	٢٥
٣ ـ إعراب البسملة	٢٧
٤ ـ قد يكون الفعل الماضي للحال	٣٤
٥ ـ العامل اللفظي والمعنوي	٣٧
٦ ـ قاعدة بناء الفعل الماضي	٤٥
٧ ـ مجيء (ليقولن) في القرآن وإعرابها	٤٨
٨ ـ تقدير السكون على آخر الفعل المعرب	٥٢
٩ ـ لماذا يقال: الأسماء الخمسة	٥٤
١٠ ـ الشاذ قياساً، والشاذ استعمالاً	٦٧
١١ ـ الفرق بين لفظ (بنات) ولفظ (أصوات) في حالة النصب	٧٠
١٢ ـ حذف نون الأمثلة الخمسة لغير ناصب أو جازم	٧٤
١٣ ـ تنوين المقصور مثل (فتىً)	٧٥
١٤ ـ إعراب الحرف الزائد	٧٧، ٢٢٢، ٣١٧

---

(١) المقصود بذلك الفوائد والترجيحات الموجودة ضمن الشرح والتي قد لا يقف عليها القارىء. ومعظمها في الهامش.

١٥ ـ قد يحذف حرف العلة لغير جازم ٨٠
١٦ ـ قاعدة إعراب الضمير ٨٥
١٧ ـ قاعدة إعراب الاسم المتصل بياء المتكلم ٨٦
١٨ ـ قاعدة الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً ٩٠
١٩ ـ ضمير الشأن ٩٢
٢٠ ـ إضافة العلم إلى اسم الأب مثل: محمد عبدالله ١٠٧
٢١ ـ دخول (أل) على العلم، مثل: الصالح .... ١٠٧، ١٥٥
٢٢ ـ قاعد الاسم المحلى بـ (أل) بعد اسم الإشارة ١٢٠
٢٣ ـ الفرق بين الكون العام والكون الخاص .... ١٣٧، ١٨٨
٢٤ ـ جواز وقوع الجملة القسمية والإنشائية خبراً ١٦٦
٢٥ ـ ترجيح أن الخبر في شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور ١٧٥
٢٦ ـ من الأساليب (كائناً ما كان) و(كائناً من كان) ٢٠٠
٢٧ ـ اتصال الضمير بـ (عسى) نحو: عساكم طيبون ٢٤٠
٢٨ ـ حكم حروف العطف بعد همزة الاستفهام ٢٤٥
٢٩ ـ ضمير الفصل .... ٢٥٦، ٢٥٧
٣٠ ـ وجوب إخضاع قواعد النحو للقرآن الكريم .... ٢٦١، ٢/ ٨٢، ٣/ ٢٢
٣١ ـ الفرق بين السين وسوف ٢٦٨
٣٢ ـ إعراب: لا إله إلا الله ٢٧٠
٣٣ ـ قاعدة مفيدة .... ٢٨٧، ٢٩٤
٣٤ ـ الفرق بين العلم والمعرفة ٣٠٠
٣٥ ـ معنى قوله تعالى: ﴿وماهو على الغيب بضنين﴾ على القراءتين ٣٠١

٣٦ ـ إعراب الاسم بعد أداة الشرط .... ٣١٧، ٣٥٨
٣٧ ـ أفعال لا تحتاج لفاعل ٣١٨
٣٨ ـ الفرق بين المُعَلّ والمعتل ٣٤٣
٣٩ ـ ترجيح كون نائب الفاعل هو الجار والمجرور ٣٤٩
٤٠ ـ الخلاف في الجملة التفسيرية ٣٥٧
٤١ ـ إعراب ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ ٣٦١
٤٢ ـ ما يستعمل من الأفعال متعدياً ولازماً ٣٧١
٤٣ ـ من وسائل تعدية الفعل اللازم ٣٧٢
٤٤ ـ إعراب قوله تعالى: ﴿يبين الله لكم أن تضلوا﴾ ٤١٠
٤٥ ـ حكم: ذا وذات، إذا أضيفتا للزمان ٤٢٠
٤٦ ـ مجيء المستثنى مرفوعاً في الكلام التام الموجب، وتوجيهه ٤٣١
٤٧ ـ تعريف الفضلة .... ٣٧٧، ٤٥١
٤٨ ـ الفرق بين الجامد والمشتق .... ١٧٠، ٤٥٦
٤٩ ـ ترجيح مجيء الحال مصدراً بلا تأويل ٤٦٠

«الجزء الثاني»

١ ـ حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ٥
٢ ـ الغالب في معنى (رُبَّ) .... ٦، ٧
٣ ـ هل ينوب الحرف عن الحرف في تأدية المعنى ٩
٤ ـ الباء في قوله ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ ١٨
٥ ـ الكاف في حديث التشهد (كما صليت على إبراهيم) ٢٣
٦ ـ الكاف في قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾ ٢٣
٧ ـ متى تكتب الألف بعد الواو ٣٢
٨ ـ ألفاظ لا تقبل التعريف ٣٦
٩ ـ الفرق بين التعريف والتخصيص ٣٦
١٠ ـ ترجيح إضافة الشيء إلى نفسه بشرطه .... ٤٤، ٤٥، ٤٦
١١ ـ قد تأتي (إذ) بمعنى (إذا) ٥٢
١٢ ـ تكون (إذ) في محل نصب أو جر ٥٣
١٣ ـ ضبط لفظ (يوم) في حديث: «... رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه» .. ٥٥
١٤ ـ قد تكون (إذا) ظرفية شرطية، وقد تكون ظرفية فقط ٥٧
١٥ ـ في قوله تعالى: ﴿وضائق به صدرك﴾ نكتة بلاغية ١٢٥
١٦ ـ أشيب وشائب ١٢٧
١٧ ـ إثبات التعجب لله تعالى ١٤١
١٨ ـ حذف همزة (أفعل) التفضيل ١٦٤
١٩ ـ خروج (أفعل) التفضيل عن بابه ١٦٩

٢٠ ـ تقسيم مفيد للنعت ١٧٩
٢١ ـ ترجيح توكيد النكرة ١٩٨
٢٢ ـ ترجيح أن عطف البيان يصلح للبدلية ٢١٠
٢٣ ـ إذا تعدد المعطوف ٢١٨
٢٤ ـ إعراب ﴿اسكن انت وزوجك الجنة﴾ .... ٢٣٠، ٢٣٤
٢٥ ـ الفاء والواو بعد همزة الاستفام .... ٢٣٥، ٢٣٦
٢٦ ـ الفرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال ٢٤٣
٢٧ ـ استعمال (يا) لنداء الله تعالى، وهي للبعيد ٢٥٠
٢٨ ـ حذف ألف (ابن) كتابةً ونطقاً ٢٥٧
٢٩ ـ الضرورة الشعرية ٢٦٢
٣٠ ـ دخول نون التوكيد على الفعل الماضي ٣١٤
٣١ ـ لم يأت المضارع بعد (إما) في القرآن إلا مؤكداً بالنون ٣١٧
٣٢ ـ التحقيق في علل الممنوع من الصرف ٣٢٨
٣٣ ـ العلامات أو العلل؟ ٣٣٠
٣٤ ـ عطشان وعطشانة وما في بابهما ٣٣١
٣٥ ـ جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة من الصرف إلا سبعة ٣٥٠
٣٦ ـ العلمية ووزن (فُعَل) أحسن من العلمية والعدل ٣٥٥

«الجزء الثالث»

١ ـ (لَنْ) لا تفيد تأبيد النفي ٤

٢ ـ (حتى) في اللغة. أربعة أنواع ١٨

٣ ـ حكم المضارع بعد النفي الواقع بعد استفهام التقرير ٢٥

٤ ـ الراجح في جازم المضارع بعد الطلب ٣١

٥ ـ تصحيح مجيء الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً في النثر ٥٢

٦ ـ ترجيح جواز الرفع في العطف على الشرط ٦١

٧ ـ أنواع (لو) في اللغة ٦٨

٨ ـ معنى (لو) الشرطية ٦٩

٩ ـ فائدة الفصل بالظرف في قوله تعالى: ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم..﴾ ٨٢

١٠ ـ كتابة لفظ (مائة) ٩٢

١١ ـ حكم العدد (ثمان) ٩٤

١٢ ـ حكم العدد إذا حذف تمييزه ٩٨

١٣ ـ حكم العدد إذا كان تمييزه اسم جمع لا مفرد له ٩٨

١٤ ـ إذا كان للعدد المركب تمييزان .... ١٠٠، ١٠٥

١٥ ـ إعراب (كم) ١١٦

١٦ ـ مجيء (كأيِّن) استفهامية ١١٩

١٧ ـ مجيء (كذا) كناية عن غير العدد ١٢٠

١٨ ـ الصفات المختصة بالمؤنث لا تلحقها التاء ١٣١

١٩ ـ تعريف الالحاق. وهل هو سماعي أو قياسي .... ٢/٣٥٣، ٣/١٥١

٢٠ ـ نهاية عصور الاحتجاج في المدن والبوادي ١٥١

٢١ ـ صلاحية جمعي التصحيح للقلة والكثرة ١٦٠

٢٢ ـ تعدد الجموع لبعض المفردات ١٧٠

٢٣ ـ جمع لفظ (أخ) على إخوة أو إخوان ١٨٥

٢٤ ـ الصواب جواز جمع (فاعل) على (فواعل) قياساً ١٩٠

٢٥ ـ وقوع التصغير في القرآن الكريم ٢٠٣

٢٦ ـ تصغير: إبراهيم على (بُرَيْهٍ) ٢١٦

٢٧ ـ جواز النسب إلى الجمع على لفظه ٢٤١

٢٨ ـ الوقف على المنصوب بالسكون ٢٤٤

٢٩ ـ جواز إثبات ألف (ما) الاستفهامية المجرورة ٢٥٦

٣٠ ـ أحسن تعريف للزائد من الحروف ٢٨١

فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

إعراب الفعل ٣
عوامل الجزم ٤٠
فصل «لو» ٦٨
أما ولولا ولوما ٧٦
الإخبار بالذي والألف واللام ٨٤
العـــدد ٩٢
كم وكأين وكذا ١١٦
الحكايـــة ١٢٢
التأنيـــث ١٢٩
المقصور والممدود ١٤٠
كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً ١٤٨
جمع التكسير ١٥٩
التصغير ٢٠٢
النســب ٢٢٠
الوقــف ٢٤٤
الإمالــة ٢٦١
التصريف ٢٧٣
فصل في زيادة همزة الوصل ٢٩٤
الإبـــدال ٢٩٩

فصل: بقية مواضع قلب الياء واواً ٣٢٥
فصل: من مواضع قلب الواو ياءً ٣٢٨
فصل: الإعلال بالنقل ٣٣٧
فصل: إبدال الواو والياء تاء ٣٤٨
فصل: مواضع الإعلال بالحذف ٣٥٢
الإدغام ٣٥٦
خاتمة الألفية ٣٦٧
الفوائد والتعليقات ٣٧١